عالم ما بعد أميركا

فريد زكريا

مؤلف كتاب «مستقبل الحرية» الذي حقق انتشاراً واسع النطاق

عالم
ما بعد أميركا

تأليف
فريد زكريا

ترجمة
بسام شيحا

مراجعة وتحرير
مركز التعريب والبرمجة

المحتويات

مقدمة

أسرع سيارة سباق في العالم

لكل عصر ذهبي نهايته. وكلما كان العصر أكثر بريقاً وتوهجاً، كلما كانت نهايته أشد اشتعالاً. إن انهيار العام 2008 كان أسوأ انهيار مالي منذ العام 1929، وأفضى إلى أسوأ تباطؤ اقتصادي منذ الكساد الكبير. حتى إن جميع الأحداث التي وقعت في العام الماضي كانت غير مسبوقة: ضياع ما يقارب 40 تريليون دولار من قيمة الأسهم في الاقتصاد العالمي؛ وتأميم أكبر مؤسسات الرهن في أميركا؛ وأضخم إفلاس في التاريخ (ليمان برزرز)؛ واختفاء البنك الاستثماري؛ وخطط إنقاذ وتحفيز مالية حول العالم بلغت قيمتها تريليونات الدولارات. إننا نعيش في عصر سيُروى عنه وسيدرّس لأجيال عديدة.

كيف وصلنا إلى هنا؟ سأقول إن السبب الجوهري لهذا الانهيار - من سخرية الأقدار- هو النجاح. لقد شهد الربع الأخير من القرن الماضي نمواً استثنائياً. تضاعف فيه حجم الاقتصاد العالمي كل عشر سنوات تقريباً، من 31 تريليون دولار في العام 1999 إلى 62 تريليون دولار في العام 2008، في حين بقي التضخم منخفضاً بصورة تدعو للدهشة. ووصل النمو إلى مناطق جديدة أيضاً. ففي حين انتقلت العائلات الغربية إلى منازل أكبر، واشترت حواسيب محمولة وهواتف خلوية، كان المزارعون الفقراء في آسيا وأميركا اللاتينية يجدون وظائف جديدة في مدن تنمو بسرعة. وحتى في إفريقيا، كان الناس قادرين على الاستفادة من السوق العالمية لبيع بضائعهم. في كل مكان، كانت أسعار البضائع تنخفض وقيمة الثروات - أسعار الأسهم والسندات والعقارات - تحلّق عالياً، والمؤشرات الاقتصادية الإجمالية تشرح كل ذلك ببساطة: في العامين 2006 و2007 - العامان اللذان يمثلان ذروة العصر الذهبي- حقق 124 بلداً (ثلثا دول العالم تقريباً) نمواً سنوياً بلغت نسبته 4 بالمئة.

ما الذي أدى إلى هذا النمو العالمي؟ في الواقع، إنها توليفة من القوى السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، كما سأفصِّل لاحقاً في هذا الكتاب.

في السياسة. أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى استقرار سياسي نسبي في السنوات الأخيرة. فخلال الحرب الباردة، نشبت عشرات الحروب الأهلية، موَّل فيها الاتحاد السوفييتي العديد من حركات التمرد والميليشيات الصغيرة؛ وفي معظم الحالات، موَّل الغرب حلفاءه أيضاً. ومن دون هذا التنافس بين القوتين العظميين، قلَّ عدد الحروب الأهلية، وتلك التي نشبت كانت على نطاق أضيق. بالطبع، كانت هناك استثناءات، مثل الحرب الأهلية الوحشية في الكونغو في التسعينيات، والإرهاب الذي أطلقت القاعدة عنانه. ولكن، بصفة عامة، عاش العالم فترة من الاستقرار والسلام لم يعشها منذ قرون. واستمرت أعداد ضحايا العنف السياسي في الانخفاض.

في الاقتصاد. مع انهيار الشيوعية أصبحت رأسمالية الأسواق الحرة هي الطريقة العملية الوحيدة لإدارة الاقتصاد، ما شجَّع الحكومات في مختلف بقاع الأرض على أن تصبح جزءاً من نظام اقتصادي دولي. وعملت اتفاقيات ومنظمات جديدة - مثل منظمة التجارة العالمية - على تقليص الحواجز التجارية وتوحيد العالم، وأدركت بلدان كثيرة، من فيتنام إلى كولومبيا، أنها لا تستطيع تحمُّل أن تكون خارج هذا السباق العالمي نحو الازدهار، فتبنَّت سياسات حكيمة عملت على تخفيض مستويات الدَّين وإنهاء المساعدات المشروطة؛ ليس لأن أشخاصاً مثل بوب روبن أو هانك بولسون أو غيرهما أرغموها على القيام بذلك، وإنما لأنها استطاعت أن ترى منافع التحرك في ذلك الاتجاه (وكذلك عواقب عدم فعل ذلك). وهذه الإصلاحات شجّعت الاستثمارات الأجنبية، وأنتجت فرص عمل جديدة.

في الوقت نفسه، كانت المصارف المركزية تتعلّم كيف تتحكم وتخفف من حدة دورة التجارة، حائلةً دون حدوث تبدلات مفاجئة تدمر الوظائف وأموال الادّخار، وتؤدي إلى عدم الاستقرار والثورة. لنأخذ الولايات المتحدة كمثال: في الفترة الممتدة بين عامي 1854 و1919، كان الركود يحدث مرة كل أربعة أعوام، ويستمر عامين كاملين تقريباً في كل مرة. أما في العقدين الأخيرين، فقد شهدت الولايات المتحدة ثمانية أعوام متواصلة من النمو بين فترات الركود التي كانت تستمر لثمانية أشهر فقط في كل مرة. كانت مرحلة الاستقرار هذه نتيجة عدة عقود من محاربة التضخم. فقد شنّت المصارف

المركزية، بدءاً من بول فولكر في الثمانينيات، حرباً على التضخم مستخدمةً الأدوات القاسية في السياسة النقدية من أجل الحفاظ على أسعار البضائع مستقرة نسبياً. لقد أصبحت التكتيكات التي حُسِّنت في تلك الحرب إحدى أهم صادرات أميركا. فبحلول العام 2007، شهد ثلاثة وعشرون بلداً فقط معدلات تضخم أعلى من عشرة بالمئة، في حين عانى بلد واحد فقط -زيمبابوي- من فرط في التضخم.

في التكنولوجيا. سرَّعت ثورة المعلومات عملية ولادة اقتصاد عالمي واحد. حيث انخفضت تكاليف الاتصالات، وأصبحت المعلومات متاحة في كل مكان، ما سهل عملية التوحّد. هكذا فجأةً أصبح بإمكان متجر لبيع الأدوات الرياضية في نبراسكا أن يأتي ببضائعه من الصين، ويبيعها لأوروبا، ويوازن دفاتر حساباته في بانغالور.

أما الأثر الجانبي الرئيسي لكل هذا النجاح - تضخم منخفض، ونمو عالمي، وتطور تكنولوجي سريع- فقد تمثَّل بنهاية الخطورة. في التسعينيات، ظل رجال الأعمال حذرين من المخاطر السياسية؛ أي الخطر على النمو الاقتصادي من الانقلابات، والهجمات الإرهابية، والاضطرابات الاجتماعية. بيد أن الخطر كان ضئيلاً. إذ حتى لو حصل انقلاب ما، فإن النظام الجديد كان سيواجه نفس القيود والفرص للاقتصاد العالمي. وبالرغم من الإرهاب والمآسي المتفرقة، فقد استمر الاستقرار السياسي الجوهري الذي ميَّز عالم ما بعد الحرب الباردة.

لكن رجال الأعمال هؤلاء لم يعيروا اهتماماً مشابهاً لمشكلة مألوفة لديهم، ألا وهي الخطر الاقتصادي. لقد افترضوا - مثل آلان غرينسبان - أن نمو المنتجات المالية المعقدة قلّصت الخطر عملياً من خلال توزيعه في جميع الاتجاهات. كانوا يعتقدون أن مستويات الدَّين، التي كانت تُعتبَر خطرة في ما مضى، أصبحت سهلة المعالجة، نظراً إلى الظروف التي تغيرت بشكل دائم كما افترضوا. نتيجة لذلك، أصبح المستثمرون مستعدين للقبول بعائد قليل نسبياً مقابل ما كانوا يعتبرونه - في الظروف الطبيعية - استثمارات خطرة. لقد حققت الفوارق الائتمانية -الفارق في العوائد بين سند الخزينة الأميركية (U.S treasury bond)، الذي يُعتبَر الأكثر أماناً في العالم، وبين سندات شركات تملك سجلات إنجازات سابقة محدودة - أدنى مستوياتها تاريخياً. فأصبح بإمكان

بلدان متقلبة مثل الإكوادور، وشركات مهزوزة مثل كرايسلر أن تقترض بنفس السعر الرخيص تقريباً التي تقترض به الحكومة الأميركية. (بالطبع، بحلول العام 2009، تأخرت الإكوادور عن سداد ديونها، وتجنبت كرايسلر الإفلاس فقط بسبب إنقاذ الحكومة لها في اللحظة الأخيرة). وبما أن فائدة الدَّين كانت منخفضة، فقد استغله المستثمرون ومالكو المنازل بشكل مفرط، بحيث إنهم أنفقوا أكثر من إمكاناتهم. وما كان يُطمئن المصارف والمستثمرين الذين كانوا يزوّدون بكل المال الرخيص (منخفض الفائدة) هو الخزائن المنتفخة للشركات - مع أرباح تزداد بمقدار رقمين عشريين لمدة ثمانية عشر ربعاً متوالياً بين عامي 2002 و2006- ونزول معدلات الإفلاس تحت المستوى العادي. بدت الأوقات السعيدة وكأنها لن تنتهي.

يمكن تشبيه الاقتصاد العالمي بسيارة سباق باهظة الثمن، ذات إمكانيات مذهلة وقدرة على الأداء بسرعة تقطع الأنفاس. خلال العقد المنصرم، قاد الجميع هذه السيارة، واختبروا تدفق الأدرينالين في الدم، والشعور بالنشوة. ولكن، كانت هناك مشكلة واحدة، وهي أن أحداً لم يكن يعرف تماماً -كما تبيَّن- كيف يقود سيارة كهذه. لقد تحوَّل الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي إلى شيء لم يعرفه أحد من قبل - نظام موحَّد مؤلف من 125 دولة، كلها تشارك فيه، وكلها تسير بسرعات لم تختبرها في السابق - وكأن تلك السيارة كانت تُسيَّر بواسطة 125 سائقاً مختلفاً (من دون أن يتذكر أحد منهم أن يشتري مخففاً للصدمات).

مشكلة الدَّين

في الحقيقة، كان هناك من أراد شراء مخففات للصدمات، لكنهم اعتُبروا مثل المعارضين في سنوات الرخاء والازدهار. لقد تساءل أولئك المعارضون عن سبب تصنيف محافظ الرهونات العقارية الثانوية بالمستوى نفسه للسندات الآتية من شركة جنرال إلكتريك من حيث الأمان. لكن، كل عام كان ينتهي بتقرير يذهل الألباب عن الأرباح أو راتب مليار دولار لمدير صندوق التحوط hedge fund في تلك الفترة، ما جعل أصوات المعارضين تخفت عاماً بعد عام. لقد حصل نوع من الانتقاء الطبيعي المعاكس في وول ستريت، أو بحسب تعبير بويكين كوري - وهو مدير إداري في شركة إيجل

كابيتال - الذي يقول إنه خلال العشرين عاماً الماضية "تحوَّل الحمض النووي لجميع المؤسسات المالية تقريباً على نحو خطير. كل مرة كان يضغط فيها أحد الجالسين على الطاولة من أجل زيادة الرافعة المالية، كانت الأعوام القليلة التالية تثبت أنهم كانوا *على* حق. فيتجرأ هؤلاء الأشخاص أكثر، ويُرقَّون، ويكسبون السيطرة على المزيد والمزيد من رأس المال. في حين أن أي شخص مسؤول كان يبدي تردداً أو يؤيد التزام الحذر، كان الزمن يثبت *خطأه*. فيزداد تعرُّض هؤلاء الحذرين للتخويف، ويُهمَلون عند الترقية، ويفقدون سيطرتهم على رأس المال".

يقول وارن بافيت إنّ لبّ المشكلة يكمن في التزايد المستمر في مستويات الرافعة المالية (الكلمة المنمقة التي تستخدمها وول ستريت لوصف الدَّين): "إنها الطريقة الوحيدة لفشل شخص ذكي. إنك تقوم بأشياء ذكية، وتصبح في نهاية المطاف ثرياً جداً. لكنك إذا قمت بأشياء ذكية، واستخدمت الرافعة، وارتكبت خطأً واحداً في السياق، فإن ذلك يمكن أن يقضي عليك، لأن أي شيء مضروب بالصفر يساوي صفراً. لكن، عندما يؤدي كل الأشخاص حولك عملهم بشكل ناجح وأنت تؤدي عملك بشكل ناجح، يصبح الأمر أشبه بقصة سندريلا في حفلة الرقص. يبدو الشباب في أحسن حال، وتبدو الموسيقى أفضل، وتزداد المتعة أكثر فأكثر، فتفكر في نفسك قائلاً: "لماذا يجب عليّ أن أرحل قبل ربع ساعة من منتصف الليل؟ سأغادر قبل دقيقتين من منتصف الليل. لكن المشكلة تكمن في عدم وجود ساعات على الحائط. والجميع يعتقدون بأنهم سيرحلون قبل دقيقتين من منتصف الليل". هذه هي، بكلمات مختصرة جداً، قصة وصولنا إلى الكارثة في العام 2008.

وفقاً لأحد المستويات، إنّ الدَّين هو محور القصة برمتها. منذ بداية الثمانينيات والأميركيون يستهلكون أكثر مما ينتجون؛ ويعوِّضون الفرق بالاقتراض. وهذا كان يحدث في جميع مستويات المجتمع، إذ ارتفع الدَّين العائلي من 680 مليار دولار في العام 1974 إلى 14 تريليون دولار في العام 2008 (تضاعف خلال السنوات السبع الماضية فقط). وتملك العائلة المتوسطة اليوم 13 بطاقة ائتمانية وتدين بمبلغ 120,000 دولار على شكل رهن عقاري. مع ذلك، فالعائلات كانت، وفقاً لبعض المعايير، تمثل قمة

الاقتصاد والتوفير. فالسياسيون على المستوى الولاياتي والمحلي - المتلهفون لمنح ناخبيهم ملاعب كرة سلة جديدة وطرقات سريعة بثمانية مسارات من دون رفع الضرائب - بدأوا بالاقتراض بدورهم. فأصدروا من أجل ذلك سندات لتمويل مشاريع خاصة، أو سندات مستندة إلى ضرائب مستقبلية أو أرباح آتية من اليانصيب. ولكن، حتى أولئك السياسيون لم يكونوا يشكّلون شيئاً بالمقارنة مع ملك المقترضين: الحكومة الفدرالية. ففي العام 1990 بلغ الدَّين الوطني 3 تريليونات دولار، ثم فاق العشرة تريليونات دولار بحلول نهاية العام 2008 (وهو يبلغ الآن - حين كتابتي هذه الأسطر - 10,9 تريليونات دولار). لم يعد هناك مكان في ساعة الدَّين الوطني الشهيرة في مدينة نيويورك لإظهار كل الخانات، ومالكوها يخططون لوضع واحدة جديدة أكثر اتساعاً هذه السنة.

بعبارة أخرى، لقد أصبحت الولايات المتحدة أمة من المدينين. وليست المشكلة في الدَّين بحدّ ذاته؛ فالقروض والرافعة المالية، إذا ما استخدمتا بحكمة، هما القوتان المحرّكتان للاقتصاد الحديث، لكن وصوله (أي الدَّين) إلى هذا الحدّ مرض قاتل. ولا بد من موازنة طرفي المعادلة؛ لم تكن الولايات المتحدة لتصل إلى هذه الحالة لو لم تكن هناك دول مستعدة لإقراضها. من هنا جاءت الثقة السياسية والاقتصادية للعالم النامي - نهوض *البقية* كما أسميها - وخير تجسيد لها هو نهوض الصين.

بالرغم من سنوات النمو الباعثة على الفرح، تميل العائلات والشركات الصينية إلى التزام الحذر. فهي تدَّخر نصف مداخيلها تقريباً استعداداً للأيام السوداء. وهذا التوفير الزائد عن الحدّ بالاضافة إلى النمو الكبير أديا إلى تراكم رأس مال هائل في الصين. بيد أن هذا الأمر لا يتعلق بموروث ثقافي كونفوشيوسي، بل بسياسة حكومية نصحت بعدم الإنفاق، وشجّعت على الادّخار، جزئياً كي تضمن بقاء نسبة التضخم منخفضة وعملتها رخيصة؛ ما جعل البضائع الصينية زهيدة الثمن وجذابة للمستهلك الغربي. بالإضافة إلى ذلك، لقد استاءت بلدان مثل الصين من جراء الأزمة الآسيوية في العام 1996، عندما هوى الاقتصاد الآسيوي، وجاء المصرفيون الغربيون لنجدته، ولكن بشروط شاقة. ولهذا السبب، قررت الحكومات الآسيوية (وحكومات أخرى خارج

آسيا أيضاً)، بعد استعادة عافيتها، أن تراكم احتياطاتها الخاصة كي لا تضطر إلى الاعتماد على لطف الغرباء في المرة القادمة.

هكذا، بدلاً من إعادة استثمار مدخراتها المتزايدة في اقتصادها الوطني، عمدت السلطات الصينية إلى توفيرها. ولكن، كيف تخزِّن الحكومة أموالها؟ بشراء ما كان يُعتبَر حينئذ - ولا يزال حتى الآن - الاستثمار الأكثر أماناً في العالم: سندات الخزينة الأميركية. من خلال مراكمتها لكميات هائلة من الدَّين الأميركي، انتهى الأمر بالصينيين إلى دعم السلوك الذي تسبب به، ألا وهو الاستهلاك الأميركي. حيث موَّلوا إسرافنا في الإنفاق، وراكموا مخزوناً واسعاً من سندات الدَّين بالدولار.

لم تكن الصين الدائن الوحيد، إذ قامت ثمانية بلدان أخرى من الأسواق الناشئة بجمع مئة مليار دولار أو أكثر لتمويل الحرب، معظمها بالدولار. لكن الصين وحدها تقبع فوق احتياطي من العملة الأجنبية يزيد عن تريليوني دولار؛ مرة أخرى، معظمه بالدولار. وفي أيلول الماضي، أصبحت الصين الدائن الأجنبي الأكبر لأميركا، متفوقة على اليابان التي لم تعد تشتري كميات كبيرة من سندات الخزينة الأميركية. (بحيازتها على 10 بالمئة من سندات الخزينة غير المدفوعة حالياً، تُعتبَر الصين على الأرجح الدائن الأكبر لأميركا، هذا صحيح، لكن الخزينة الأميركية لا تتعقب المقرضين المحليين).

غير أن الإفراط في الادّخار على مستوى عالمي، أثبت أنه مشكلة لا تقل صعوبة عن الإفراط في الاستهلاك. حيث يقدِّر الاقتصادي من جامعة هارفارد داني رودريك أن إرسال كميات كبيرة من الأموال إلى الخارج بدلاً من استثمارها بشكل منتج، يكلّف الصين نقطة مئوية تقريباً من ناتجها المحلي الإجمالي في العام الواحد، أو أكثر من 40 مليار دولار سنوياً. كما أن الدَّين الصيني كان أشبه ببرنامج تحفيزي هائل بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لأنه أبقى معدلات الفائدة منخفضة، الأمر الذي شجَّع مالكي المنازل على تعديل قروضهم، ومدراء صناديق التحوط على زيادة رافعتهم المالية، والمصارف الاستثمارية على توسيع ميزانياتها. وفي هذا الخصوص أيضاً، يقول الكاتب في صحيفة فايننشال تايمز، مارتن وولف، إن إقراض الصين أنتج أموالاً رخيصة، "والأموال الرخيصة أحدثت فورة ابتكار مالي، اقتراضاً وإنفاقاً".

يقول وولف أيضاً: "ليس بالإمكان العودة إلى العمل كالمعتاد". يبدو أنه مقدَّر علينا أن يستمر الوضع الراهن لمزيد من الوقت. فقبل فترة قصيرة من توليه منصبه، حذَّر الرئيس باراك أوباما من احتمال حدوث "عجز بقيمة تريليون دولار لسنوات قادمة"، بينما تقوم إدارته برفع حجم الإنفاق على كل شيء من التكنولوجيا الخضراء، إلى الرعاية الصحية، إلى إعادة إحياء اقتصادنا المترهل، وسنكون مضطرين إلى استدانة معظم هذه الأموال من الصين. لكن الصينيين يعانون من مشاكلهم الاقتصادية الخاصة وينفقون الآن 600 مليار دولار (15 بالمئة من ناتجهم المحلي الإجمالي) من أجل حلّها. أي أننا نطلب من الصين أن تموِّل أكبر توسّعين ماليين في التاريخ البشري في وقت واحد، توسعنا وتوسعها. وأميركا تملك كل الأسباب التي تدفعها للاستمرار في إسرافها في سندات الخزينة. ومن دون هذا الإسراف ستعاني الصادرات الصينية، وستنخفض معدلات نموها العالية إلى الحضيض.

غير أن الصينيين لا يزالون يملكون خيارات. فبحسب جوزيف ستيغليتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، "سيواصل الصينيون بالتأكيد محاولتهم الإبقاء على استمرارية الاستهلاك الأميركي، ولكن إذا توضَّح لهم أن ذلك غير مثمر، فإنهم حتماً يملكون خطة بديلة". ستتمثل الخطة البديلة بتعزيز استهلاك الصين نفسها من خلال الإنفاق الحكومي وزيادة الاعتماد بالنسبة إلى شعبها. وفي هذا الخصوص يقول المؤرخ نيال فيرغيسون: "السؤال الكبير اليوم هو هل ستبقى الصينميركا (الصين وأميركا) معاً أم ستختلفان بسبب هذه الأزمة. إذا بقيتا معاً، فإنك سترى طريقاً للخروج من الغابة. أما إذا انفصلتا، فقل وداعاً للعولمة".

السيناريو الأمثل هو أن تعمل الصين وأميركا معاً من أجل فك وثاقهما الانتحاري المشترك. فالصين ستستفيد بامتلاكها المزيد من الأموال كي تعيد استثمارها في اقتصادها المحلي، والولايات المتحدة ستستفيد من خلال إرغامها على اتخاذ بعض القرارات الصعبة التي ستحسِّن وضعها كثيراً في نهاية المطاف. منذ الثمانينيات على الأقل، أدركت أميركا أن باستطاعتها الإنفاق بإسراف، مؤخِّرة موعد التسديد إلى أجل غير محدَّد. وهذا لم يكن جيداً لسياستها الخارجية والداخلية على حدٍّ سواء، إذ إنه

جعل واشنطن متعجرفة، وكسولة، ومهملة. بيد أن الجولة المجانية وصلت إلى نهايتها.

الاندفاع نحو عالم ما بعد أميركا

بالرغم من أن مدى هذه الأزمة المالية أكبر من أي شيء نحتفظ به في ذاكرتنا القريبة، إلا أنها ليست غير مسبوقة. فقد جُنَّ جنون الهولنديين بسبب أزهار التوليب في بدايات القرن السابع عشر؛ وأصاب هوس سكك الحديد البريطانيين في أربعينيات القرن التاسع عشر. وحتى في العقود القليلة الماضية، وقعت كوارث مالية في المكسيك والأرجنتين والبرازيل وجميع دول أميركا اللاتينية تقريباً. وأفلست روسيا ومن يسبح في فلكها في تسعينيات القرن العشرين، ثم أصابت العدوى آسيا في نهاية ذلك العقد. كما أن انهيار إدارة رأس المال على المدى الطويل Long-Term Capital Management - أحد أكبر صناديق التحوط في العالم - في العام 1998 كان مفزعاً إلى درجة أن المصرف الاحتياطي الفدرالي نظَّم حملة إنقاذ من أجل الحيلولة دون انهيار النظام.

ما يميِّز أزمة العام 2008 بالتحديد هو أنها لم تنشأ في بقعة متخلِّفة من العالم النامي، بل نشأت من قلب الرأسمالية العالمية - الولايات المتحدة الأميركية - وشقت طريقها عبر شرايين نظام المال الدولي. ومع أنها لا تنذر بنهاية الرأسمالية - بالرغم من آراء بعض الخبراء - إلا أنها قد تعني إلى حدّ كبير نهاية نوع محدد من الهيمنة العالمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. إن الهيجان الاقتصادي الحالي يسرِّع الانتقال إلى عالم ما بعد أميركا. فإذا كانت حرب العراق وسياسة جورج دبليو بوش الخارجية تسببتا بنزع صفة الشرعية عن السلطة السياسية -العسكرية لأميركا في أعين العالم، فإن الأزمة المالية ستتسبب بنزع الشرعية عن سلطتها الاقتصادية أيضاً.

مهما كان رأي الناس بالسياسة الخارجية الأميركية، فإنهم جميعاً يتفقون على أن الولايات المتحدة هي الاقتصاد الأكثر حداثة وتطوراً وإنتاجية في العالم؛ بالإضافة إلى أسواقها المالية. نتيجة لذلك، هيمنت الولايات المتحدة ليس فقط في مجال القوة العسكرية والدبلوماسية بل في مجال الأفكار أيضاً. لهذا السبب، درس مدراء المصارف المركزية ووزراء المال حول العالم أسس مهنتهم في المدارس الأميركية، وطوَّر السياسيون اقتصاداتهم باتباع النصائح المقدمة من إجماع واشنطن، وكانت ابتكارات

سيليكون فالي مثار حسد العالم أجمع. وقُلِّدت أسواق المال المربحة والعميقة في نيويورك في جميع القارات باستثناء القطب المتجمد الجنوبي.

إن العولمة بعد الحرب العالمية الثانية، بحسب تعبير براد سيتسير (عضو في مجلس العلاقات الخارجية)، كانت مرادفاً للأمرَكة إلى حدٍّ بعيد. ويقول أيضاً: "كان المقترضون الأجانب المتطلعون إلى جمع الأموال يميلون إلى إصدار سندات معرَّفة بالدولار، ويستخدمون قانون نيويورك، ويلتزمون بمعايير لجنة الأوراق المالية بالنسبة إلى الكشف عنها". لقد تعززت جاذبية الأفكار والمؤسسات الأميركية بفضل النجاح الاقتصادي للبلد.

سيضعف انهيار وول ستريت كثيراً إرث ذلك النجاح، وسيتقلص الاقتصاد الأميركي أو يتباطأ في العام 2009، ومن المحتمل أنه سينمو ببطء لسنوات بعد ذلك بفعل الدَّين، وستكون معها على نفس القارب معظم دول أوروبا. ومن الطبيعي أن يتأثر النشاط الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم بانهيار العالم الأول. بما أن التمويل معولَم كلياً، تأثرت أسواق المال في كل مكان. لكن الاقتصادات الجوهرية في الأسواق الناشئة - الصين والهند والبرازيل - كبيرة بما يكفي بحيث إنها تملك نشاطاً اقتصادياً خاصاً بها (طلب محلي) لا يعتمد على الصادرات إلى الغرب. ونتيجة لذلك، يقدِّر صندوق النقد الدولي بأن مئة بالمئة من النمو العالمي في العام 2009 سيأتي من الأسواق الناشئة. وهكذا ستبدأ الأسواق المالية في هذه الدول، بالرغم من ارتباطها مع أسواق المال الأميركية، بامتلاك بعض الاستقلالية عنها للمرة الأولى في تاريخها.

القوة العالمية هي، فوق كل شيء، سيطرة على الأفكار، والأجندات، والأنماط النموذجية. إن اكتشاف أن الكثير من الابتكارات المالية التي حدثت خلال العقد الماضي أنتجت أكثر بقليل من منزل ورقي هشّ يضعف القوة الأميركية. على هذا الأساس، سيتطلب بيع الأفكار الأميركية لبقية العالم جهداً أكبر من الآن فصاعداً. وستختار الدول النامية السياسات الاقتصادية المثلى بالنسبة إليها، وبمزيد من الثقة بالنفس. قال يو يونغدين، وهو مستشار سابق في المصرف المركزي الصيني، في أواخر أيلول من العام 2008: "كان يُنظَر إلى النظام المالي الأميركي على أنه نموذج

يُحتذى، ونحن بذلنا ما في وسعنا لتقليد ما استطعنا منه. وفجأة وجدنا أن أستاذنا ليس بتلك البراعة. لذا، عندما سنقوم بتصميم نظامنا المالي في المرة القادمة، سنستخدم عقلنا أكثر".

بالرغم من أن عملية نهوض البقية ظاهرة اقتصادية، في جوهرها، إلا أن التحول الذي نشهده اليوم ليس مجرد دولارات وسنتات. إذ له عواقب سياسية، وعسكرية، وثقافية. بينما تزداد الدول قوةً وثراءً، وبينما تكافح الولايات المتحدة من أجل استعادة ثقة العالم بها، فمن المرجح أننا سنشهد مزيداً من التحديات وإثبات الذات من الأمم الصاعدة. في شهر واحد خلال الصيف الماضي، كانت الهند مستعدة لتحدي الولايات المتحدة مباشرة في محادثات الدوحة التجارية، وهاجمت روسيا جورجيا واحتلت أجزاء منها، واستضافت الصين الألعاب الأولمبية الأكثر إدهاشاً وبذخاً في التاريخ (كلَّفت أكثر من 40 مليار دولار). في حين أن أياً من هذه الدول الثلاث، قبل عقد واحد فقط، لم تكن تملك ما يكفي من القوة أو الثقة بالنفس للتصرف بالطريقة التي تصرّفت بها حينذاك. وحتى لو انخفضت معدلات نموها، وهذا ما سيحصل بالتأكيد، فإن هذه الدول لن تتخلى بسهولة وهدوء عن أدوارها الجديدة في النظام العالمي.

ألقِ نظرة على بعض الأمثلة. خلال العقد الماضي، وسَّعت الولايات المتحدة نفوذها ليصل إلى حيِّز كان لقرون عديدة واقعاً تحت نفوذ روسيا. في حقبة الهيمنة الأميركية التي تلت الحرب الباردة، رضخت موسكو، وأصبحت بحاجة إلى واشنطن من أجل تأمين المال والدعم. لكنها استعادت قوتها بحلول العام 2008. وفي منتصف شباط من العام 2009، وصلت جمهورية قيرغيزيا إلى قرار يقضي بإغلاق قاعدة ماناس الجوية، وهي قاعدة جوية أميركية توفر دعماً جوياً حيوياً للعمليات العسكرية في أفغانستان، وخاصة بعد إغلاق القاعدة الجوية في أوزبكستان في العام 2005، والدافع هو المال، فالولايات المتحدة كانت تدفع 55 مليون دولار في السنة لاستئجار القاعدة، وأشارت إلى استعدادها لرفع المبلغ إلى مئة مليون دولار في السنة. فعرضت الحكومة الروسية، المعارِضة لفكرة وجود عسكري أميركي شبه دائم في حديقتها الخلفية، صفقة مساعدات بقيمة 2.3 مليار دولار تضمنت إلغاء ديون بقيمة 180 مليون دولار،

ومساعدات بقيمة 150 مليون دولار، وقرضاً بقيمة ملياري دولار من أجل إكمال بناء محطة طاقة هيدروكهربائية. سيعزز مشروع الطاقة المشترك هذا إنتاج جمهورية قيرغيزيا من الطاقة بنسبة 40 بالمئة، وسيرفع صادراتها من الطاقة إلى أقصى حدّ ممكن. وستبقى روسيا، حتى مع انخفاض أسعار النفط إلى 40 دولاراً للبرميل الواحد، في موقع يؤهلها لتبنِّي سياسة خارجية أكثر استقلالية.

حتى الهند، حليفة الولايات المتحدة الجديدة، تحافظ على استقلالها عن الولايات المتحدة. مع أن نيودلهي تشعر بالامتنان لواشنطن لمساندتها في شرعنة الهند كقوة نووية طبيعية، إلا أنها لا تزال بطيئة في تجاوبها مع الولايات المتحدة في قضايا أمنية أساسية. على سبيل المثال، بالرغم من الضغط الأميركي الكبير، إلا أن الهند ببساطة لا ترى في إيران التهديد الذي تراه واشنطن. صحيح أنها وافقت على التصويت ذات مرة مع الولايات المتحدة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكنها مستمرة في علاقاتها الواسعة مع إيران، بما فيها إجراء مناورات بحرية مشتركة. فالهند تعتبر إيران شريكاً تجارياً، وترفض عزلها بأي طريقة. في نيسان من العام 2008، طلب طيارو الرئيس محمود أحمدي نجاد التوقف من أجل التزود بالوقود في نيودلهي في أثناء عودة الرئيس الإيراني إلى الوطن من زيارة إلى سيريلانكا، فأصدرت الحكومة الهندية على الفور دعوة رسمية، وحوّلت ذلك التوقف الموقت إلى زيارة دولية.

كذلك يقدم الوضع الحالي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي درساً مفيداً. إذ لطالما كان يُنظَر إلى هاتين المؤسستين، المتخمتين بالأفكار والأموال الأميركية، على أنهما أداتان للنفوذ الأميركي. أما الآن، بحسب براد سيتسير، "إن الاقتصادات الناشئة مثل الصين وروسيا والهند وكوريا وحتى البرازيل ليست فقط لا تحتاج إلى صندوق النقد الدولي، بل إنها في موقع المنافسة معه. ففنزويلا ساعدت الأرجنتين على تسديد التزاماتها لصندوق النقد الدولي. ومصرف تمويل التنمية الصيني يقدم بديلاً لإقراض البنك الدولي".

إذا أردت مثالاً أفضل على مدى عمق التغييرات التي ستحصل بسبب نهوض البقية، أعد قراءة تغطية قمة الدول العشرين التي عُقدت في تشرين الثاني من العام

2008 في واشنطن العاصمة. إنّ جميع الأزمات المالية السابقة كانت تُعالَج إما من قبل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو مجموعة الدول السبع الكبرى (ولاحقاً، الدول الثماني). وفي الأزمات السابقة، كان الغرب يلعب دور أستاذ المدرسة الصارم الذي يوبخ تلامذة أحد الصفوف غير المنضبطة. على سبيل المثال، خلال الأزمة الآسيوية طالبت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى بأن تتخذ الدول الآسيوية ثلاث خطوات؛ أن تدع المصارف الفاشلة تسقط، وأن تسيطر على إنفاقها، وأن تبقي معدلات الفائدة عالية. مع أن الغرب في أزمته الخاصة فعل العكس تماماً على الجبهات الثلاث جميعها.

على أي حال، لم يكن باستطاعة الغرب التصدي لهذه الأزمة وحيداً. ففي اقتصاد عالمي شديد الترابط، إن أي ردّ فعل يتطلب مشاركة جميع اللاعبين؛ بمن فيهم الاقتصادات الناشئة الكبرى. فبالنسبة إلى تأمين الأموال، كان لوجود الصين والسعودية أهمية جوهرية. وبالنسبة إلى الشرعية، أصبحت النوادي الغربية القديمة بائدة - بقايا عالم غابر - ولم يعد بإمكانها فرض حل عالمي بمفردها. وبعد توضح معالم الأزمة، حتى الولايات المتحدة لم تعد تستطيع التصرف بشكل مستقل. لهذه الأسباب مجتمعة، عُقد للمرة الأولى اجتماع لرؤساء حكومات عشرين دولة كبرى؛ الدول الثماني إضافة إلى الدول الناشئة الأساسية.

بالطبع، لم يتغير كل شيء. فاجتماع الدول العشرين عُقد في واشنطن، والرئيس جورج دبليو بوش لعب دوراً رئيسياً في وضع جدول أعماله. صحيح أنه عالم جديد، لكنه ليس بالضرورة عالماً أصبحت فيه أميركا مجردة من السلطة. فأميركا لا تزال البلد الأكثر أهمية في العالم، وهي قادرة على استخدام نفوذها في جميع المجالات وفي كل القارات بطريقة غير ممكنة بالنسبة إلى أي قوة رئيسية أخرى. إنها لا تزال، بحسب تعبير الكاتب الألماني جوزيف جوف، "القوة العظمى الافتراضية". مع ذلك، إننا نعيش اليوم في عالم لم يعد فيه العمل الجماعي مرغوباً فحسب، بل ضرورياً.

تعاونوا

إن التعاون الدولي أشبه بحيوان يصعب ترويضه. حتى عندما توجد إرادة، غالباً ما

يكون الطريق غير واضح. أفغانستان، مثلاً، نموذج لتعاون دولي ناجح؛ نظرياً على الأقل. فالغزو حظي بدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، والعمليات العسكرية - بالرغم من انقضاء سبع سنوات على بدئها - تضم جنوداً من بريطانيا وكندا وبولندا وحتى فرنسا. والبنك الدولي، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID، والحكومات الوطنية قدّمت مليارات الدولارات من أجل إعادة بناء البنية التحتية في أفغانسان. ومع ذلك فالحرب لا تزال أقرب إلى الفشل منها إلى النجاح. فحكومة حميد قرضاي تسيطر على أقل من ثلث البلد، وأمراء الحرب هم مصدر السلطة المطلقة خارج كابول، وحركة طالبان، بالرغم من أنها ضعفت، لا تزال صامدة بصورة تبعث على القلق. لقد أصبح الأفيون الصادر الأساسي للبلد. ومعظم البلدان - من الدول المحاذية لها مثل الباكستان إلى الشركاء الأوروبيين مثل ألمانيا - تتوق إلى التملّص من التزاماتها أكثر من رؤيتها تتحقق. إن المصالح القومية الضيقة غالباً ما تتفوق على التعاون الدولي المتنور.

يوحي درس أفغانستان بأن التعاون الدولي ليس سهلاً، وليس فعالاً على الدوام. لكن المحاولة في أفغانستان عانت من قلة اهتمام - إذ كانت إدارة بوش منشغلة بالترويج، ومن ثم بشنّ، حرب أخرى على العراق - ولا يزال بالإمكان إنقاذها. إضافة إلى ذلك، إن مشاكل هذه الأيام تتطلب حلاً تعاونياً حتى لو كان صعب التحقيق إلى درجة بعيدة. انظر إلى أي مشكلة جدية نواجهها اليوم - الإرهاب، العدوى المالية، الأمراض السارية، الطاقة، الأمن - كل هذه التحديات تتطلب حلولاً منسقة، وفي بعض الحالات مؤسسات قادرة على تنفيذ هذه الحلول.

لنأخذ حالة مرض معدٍ كمثال. إن تفشي أي مرض معدٍ اليوم سينتشر على نطاق واسع حتماً. وهذا يعني بأننا جميعاً نملك الدافع لتحديد مسبب المرض بأسرع وقت ممكن، وعزل الضحايا، والعمل من أجل إيجاد علاج له. بالتأكيد ستكون منظمة الصحة العالمية قادرة على أن تتدخل، وتطلب إرسال عينات من الفيروس إليها، وتقوم بتشخيص نهائي، وتحدد الإجراءات الواجب اتباعها. لكنها، لسوء الحظ، تفتقر إلى التمويل الكافي، وإلى الكوادر الكافية، وإلى السلطة التي تخولها وضع القواعد التي

يجب على الجميع اتباعها. لقد أخفت الصين تفشي مرض إنفلونزا الطيور ضمن حدودها لأسابيع قبل أن يعرف به العالم. وفي إحدى المراحل، رفضت إندونيسيا تسليم عينات من الإنفلونزا لأنها كانت تخشى من أن تُستخدَم من أجل صنع لقاحات غالية الثمن لا يستطيع البلد تحمل نفقاتها.

هذا هو العالم الذي يواجهه الرئيس باراك أوباما: عالم تعمّ فيه الفوضى والمشاكل، مع القليل من الأجوبة السهلة. لكنه، بالرغم من كل مشاكله، يبقى عالماً مسالماً بصورة غير عادية. على الأقل، إن حدوث حرب بين القوى العظمى أمر غير وارد. وإذا ما قاربنا الأمر بالنسبة إلى بعض المعايير، مثل الإصابات المدنية، فسنجد أننا نعيش في أكثر الأزمنة سلمية على الإطلاق. كما أن القاعدة، أول تهديد كبير في القرن الواحد والعشرين، أصبحت بلا جذور، وانكفأت إلى موضع الدفاع عن نفسها بعد أن نفر المسلمون حول العالم من تمجيدها للعنف واستعدادها لقتل المدنيين، حتى عندما يكون هؤلاء المدنيون مسلمين. إن انتخاب باراك أوباما - الأميركي مختلط العرق المتحدر من أب مسلم اسمه حسين - أصاب المجموعة الإرهابية بالذهول. ففي شريط فيديو ظهر مؤخراً، لجأ قادة القاعدة إلى شن هجمات شخصية ضعيفة ضد الرئيس الجديد، واصفين إياه "بزنجي المنزل". وبواعث قلقهم مبررة، في الواقع، إذ إن انتخاب أوباما يرمز إلى الأمل بالنسبة إلى العالم، ويمثل تهديداً بالنسبة إلى القاعدة وإيديولوجيتها القائمة على الحقد.

بالطبع، هناك قلق قديم، لكنه لا يزال موجوداً، وهو أنه في الأزمنة الانتقالية عادةً ما ينقلب السلم. منذ أن لاحظ المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس أن تحول السلطة من سبارطة إلى أثينا كان السبب الجوهري في اندلاع حرب بيلوبونيسوس، ظل الباحثون يترقبون مثل هذه اللحظات بشيء من القلق. ولكن، هذه المرة لا حاجة إلى أن يكون نهوض البقية، إذا ما أُدير بشكل مناسب، عاملاً مزعزعاً للاستقرار. فأميركا لا تنحدر بسرعة، ولا هي على وشك أن تُستبدَل بدولة أخرى غيرها. كما أن الأزمة تؤثر في الجميع بنفس الدرجة. وعلاوة على ذلك، ففي وسع البلدان الأخرى اليوم أن تلعب أدواراً رئيسية في الحفاظ على الاستقرار. ليس في مجال الاقتصاد وحسب. فخلال النزاع بين روسيا

وجورجيا، كان الرئيس نيكولا ساركوزي هو من ذهب إلى موسكو، وليس بوش. وعندما دخلت إسرائيل وسوريا في مفاوضات الصيف الماضي، كانت تركيا هي التي لعبت دور وسيط السلام بينهما، وليس واشنطن. وعندما تقاتلت الأحزاب اللبنانية بالسلاح مرة أخرى في ما بينها في أيار الماضي، كان أمير قطر الشخص الوحيد الذي استطاع الإتيان بهم إلى طاولة المفاوضات. لم تكن الولايات المتحدة موجودة في أي من هذه الحالات. وهذا الأمر لم يكن ممكناً حتى التفكير فيه قبل عقد من الآن. أما اليوم فقد أصبح أمراً عادياً. صحيح أن وجود عالم يملك الكثير من اللاعبين الأقوياء والواثقين يعني وجود المزيد من المنافسين والديماغوجيين، إلا أنه يعني أيضاً وجود المزيد من المفاوضين والزعماء الإقليميين الذين لديهم مصلحة في الحفاظ على السِّلم. وإذا أمكن تنظيم هذا الدافع وتشجيعه، فإن العالم سيصبح مكاناً أفضل بالتأكيد.

معظم القوى الكبرى تتشارك مع الولايات المتحدة في نفس المصالح والمثل الأساسية. وهذه الدوافع المشتركة ينبغي أن تحافظ على تحرك العالم باتجاه المزيد من الاستقرار والازدهار. ولكن، يبقى هناك خطر حقيقي، وهو أن تعمد واشنطن إلى تخفيف قبضتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار، أو أن تبالغ في استخدام قوتها، ما سيدفع الدول الأخرى للنفور منها، ويجعلها تميل إلى الاهتمام بشؤونها الخاصة فقط. إن إدارة القوة السياسية والعسكرية الأميركية تبقى المهمة الأكثر أهمية بالنسبة إلى الاستقرار العالمي. ينبغي على الولايات المتحدة أن تقدم القواعد والمؤسسات والخدمات التي تساعد على حل مشاكل العالم الرئيسية، وأن تمنح، في الوقت عينه، الدول الأخرى - وخاصة القوى الناشئة - حصة في النظام.

صحيح أن الولايات المتحدة في العقود الأخيرة لم تُظهر مثل هذا النوع من القيادة، إلا أن الأمر نفسه ينطبق على باريس ولندن وموسكو وبكين ونيودلهي. فأوروبا لم تكن متحمسة للتخلي عن السلطة لصالح صندوق النقد الدولي والمنتديات الأخرى، والكثير من بلدان الأسواق الناشئة كانت تحرس سيادتها بالغيرة نفسها التي تحرس بها الولايات المتحدة سيادتها، لا بل أكثر منها. وما لم نجد طرائق لتوسيع وتعزيز قواعد ومؤسسات التعاون العالمي - حول الاقتصاد والطاقة والتغير المناخي والأمراض

والمخدرات والهجرة، ومجموعة كبيرة من القضايا الأخرى- فسيشهد العالم مزيداً من الأزمات، وستكون ردود فعل الحكومات متسرعة ومقتصرة على مشاكل ضيقة وخاصة. لن يمكننا الخروج من الأزمة الحالية أقوياء ما لم تعمل الدول الكبرى في العالم معاً على نطاق واسع ودائم.

في المقابل، إذا اجتمعنا معاً، وتصدينا لمشاكل الإنسانية العامة، تخيلوا الفرص التي يمكن أن نوفرها للجميع. تخيلوا لو أننا استطعنا إيجاد قواعد جديدة تتيح لعملية العولمة والنمو الرائعة هذه أن تصمد وتنتشر في جميع شرائح المجتمع، فترفع مستويات المعيشة والرعاية الصحية لأشد الناس فقراً، وتسمح للمزيد والمزيد من الناس بتطوير إمكاناتهم.

إذا عملنا معاً ووضعنا هذه الأزمة وراءنا، فإن الفرص ستبقى غير محدودة. إن الاقتصاد العالمي يقدم الأمل بحياة كريمة للناس في كل مكان. ووسائل الاتصال المختلفة تسمح لنا بالتعرف ببعضنا، والتعلم من بعضنا كما لم نفعل يوماً من قبل. إنّ التعاون السياسي قادر على تلطيف نيران المنافسة بين القوى الكبرى. فإذا كان الناس يقومون بأشياء مذهلة كل يوم وفي كل مكان، فقد حان الوقت لحكوماتهم أن تجاري هذا الإبداع البشري بإبداع خاص بها، وتوفر أشكالاً جديدة من التعاون في ما بينها. إن التحدي الكبير بالنسبة إلى باراك أوباما وجيله من القادة يتمثل بتأسيس نظام جديد من العلاقات الدولية، نظام يُنتج تعاوناً دولياً حقيقياً وفعالاً حول القضايا الكبيرة المشتركة التي تؤرقنا جميعاً. هذا هو المشروع العظيم للقرن الواحد والعشرين: نموذج جديد يضمن السِّلم والنمو والحرية للجميع.

1 - نهوض البقية

لا يُظهر هذا الكتاب انحطاط أميركا بقدر ما يظهر عن نهوض جميع الأمم الأخرى. إنه يُلقي الضوء على التحول الكبير الذي يجري في العالم اليوم؛ تحوّلٌ، بالرغم من أنه يحظى بنقاش واسع، إلا أنه لم يُفهَم بعد بشكل جيد. وهذا طبيعي في الواقع، فالتغيّرات - حتى تلك التي تحدث للبحار - تجري بصورة تدريجية. فالعالم يبدو لنا مألوفاً، بالرغم من أننا نتحدث هنا عن حقبة جديدة. لكنه، في حقيقة الأمر، عالم مختلف إلى حدٍّ بعيد.

وقعت ثلاثة تحولات رئيسية في القوة خلال القرون الخمسة الماضية، تغيّرات جوهرية في توزيع القوة أدت إلى إعادة صياغة الحياة الدولية في نواحيها السياسية والاقتصادية والثقافية. تمثَّل التحول الأول ببروز العالم الغربي؛ بدأت هذه العملية في القرن الخامس عشر، وتسارعت إلى حدّ كبير في أواخر القرن الثامن عشر؛ ونتج عنه ما نسميه بالحداثة: العلم والتكنولوجيا، التجارة والرأسمالية، والثورتان الزراعية والصناعية. ونتج عن هذا التحول أيضاً الهيمنة السياسية الطويلة لأمم الغرب.

أما التحول الثاني، الذي حدث في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، فقد تمثل ببروز الولايات المتحدة الأميركية. فبعد فترة قصيرة من تحولها الصناعي، أصبحت الولايات المتحدة الدولة الأعظم قوة في العالم منذ الإمبراطورية الرومانية، والدولة الوحيدة الأقوى من أي تحالف محتمل بين الدول الأخرى. لقد هيمنت الولايات المتحدة خلال معظم فترات القرن الماضي على التجارة والسياسة والعلم والثقافة في العالم، وأصبحت هذه الهيمنة خلال السنوات العشرين الماضية من دون أي منافس؛ ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ الحديث.

نحن نعيش اليوم التحول الكبير الثالث للقوة في العصر الحديث، ويمكننا تسمية هذا التحول بنهوض *البقية*. فخلال العقود القليلة الماضية، شهدت دول عديدة في مختلف أنحاء العالم ارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادي كان في ما مضى أمراً أشبه بالمستحيل. مع أن هذه الدول شهدت مراحل من الازدهار والانحدار، إلا أن

المنحى العام كان يتجه صعوداً من دون أدنى شك. وكان هذا النمو أكثر وضوحاً في آسيا، لكنه في الواقع، لم يعد مقتصراً عليها. لهذا السبب، إن تسمية هذا التحول بنهوض *آسيا* لا يعبِّر بدقة عن حقيقته. ففي عامي 2006 و2007، شهد 124 بلداً معدل نمو بلغ 4 بالمئة أو أكثر، وتضمنت هذه البلدان ما يزيد عن 30 بلداً إفريقياً. قام أنطوان فان أجتاميل، المدير المالي الذي ابتكر مصطلح *الأسواق الناشئة*، بتصنيف الشركات الخمس والعشرين المرجحة كي تكون الشركات متعددة الجنسيات الأكبر في العالم في المرحلة القادمة، وتضمنت لائحته أربع شركات من كل من البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية وتايوان؛ وثلاث شركات من الهند؛ واثنتان من الصين؛ وواحدة من كل من الأرجنتين وتشيلي وماليزيا وجنوب إفريقيا.

انظر حولك. إن أطول مبنى في العالم يقع اليوم في تايبي، ولن يمضي وقت طويل حتى يتفوق عليه مبنىً آخر يجري تشييده في دبي. وأغنى رجل في العالم مكسيكي، وأكبر الشركات في العالم من حيث المبيعات صينية، والطائرة الأضخم في العالم تُصنع اليوم في روسيا وأوكرانيا، والمصفاة الأكبر في العالم يجري إنشاؤها في الهند، والمصانع التي تحتل المراتب الأولى في لائحة المصانع الكبرى توجد كلها في الصين. كما أن الرموز الأميركية الشهيرة أصبحت ملكاً للأجانب الآن. إذ إن أضخم عجلة ترفيهية في العالم تقع في سنغافورة، والكازينو الأول في العالم ليس موجوداً في لاس فيغاس وإنما في ماكاو، بل وتفوَّق على فيغاس في عوائد القمار السنوية أيضاً. وصناعة السينما الأكبر في العالم - في ما يتعلق بعدد الأفلام المنتجة وعدد البطاقات المباعة - هي بوليوود وليست هوليوود. وحتى التسوق - النشاط الأول في أميركا - أصبح عالمياً اليوم، فمن بين مراكز التسوق العشرة الأولى في العالم، ثمة مركز واحد فقط في الولايات المتحدة؛ وأكبرها يقع في بكين. في الواقع، إن هذه اللوائح عشوائية، لكن المذهل في الأمر هو أنه قبل عشر سنوات فقط كانت أميركا تشغل المركز الأول في الكثير منها، إن لم تكن في معظمها.

قد يبدو غريباً أن نركِّز على الرفاهية المتنامية في حين لا يزال مئات الملايين من البشر يعيشون في فقر مدقع. لكننا إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية مختلفة، فسنجد أن

نسبة الناس الذين يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم قد انخفضت من 40 بالمئة في العام 1981 إلى 18 بالمئة في العام 2004، ويُتوقَّع أن تنخفض إلى 12 بالمئة بحلول العام 2015. والنمو في الصين وحدها انتشل ما يزيد عن 400 مليون إنسان من الفقر، الذي تراجع أيضاً في بلدان تأوي 80 بالمئة من سكان العالم. صحيح أن الدول الخمسين، التي تعاني من مشاكل اقتصادية بالغة السوء، وتضم أشد الناس فقراً في العالم، بحاجة إلى رعاية عاجلة، ولكن، في 142 دولة أخرى - بما فيها الصين والهند والبرازيل وروسيا وتركيا وإندونيسيا وكينيا وجنوب إفريقيا - يجري استيعاب الفقراء بشكل تدريجي في الاقتصاد المتنامي والمنتج. إننا نشهد للمرة الأولى في تاريخنا نمواً عالمياً حقيقياً، وهذا ينتج نظاماً دولياً لم تعد فيه دول من مختلف أنحاء العالم مجرد أهداف أو مراقبين وإنما لاعبون مستقلّون. إنها ولادة نظام عالمي حقيقي.

ثمة مظهر آخر متصل بهذه الحقبة الجديدة، ألا وهو انتقال القوة من الدول إلى لاعبين آخرين. إن *البقية* الناهضة اليوم تتضمن لاعبين غير حكوميين، ومنظمات وأفراد تنامت قوتهم على حساب تقوُّض التراتبية والمركزية والسيطرة في العالم. إن الأنشطة والوظائف التي كانت ذات يوم تقع تحت سيطرة الحكومات، أصبحت الآن تجري بمشاركة هيئات دولية مثل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي. ثمة شركات ورؤوس أموال تنتقل من مكان إلى آخر بحثاً عن المكان الأمثل للقيام بمشاريعها، مكافئة بعض الحكومات ومعاقبة الأخرى. والإرهابيون، وتجار المخدارت، والمتمردون، والميليشيات من كل الأصناف، كل هؤلاء يجدون حيزاً لممارسة أنشطتهم في زوايا وشقوق النظام الدولي. إن القوة تنتقل من الدول في كل الاتجاهات. وفي هذا الجو، أصبحت الاستخدامات التقليدية للقوة الوطنية - الاقتصادية والعسكرية معاً - أقل تأثيراً.

من المرجح أن يكون النظام الدولي الناشئ مختلفاً تماماً عن الأنظمة التي سبقته. فمنذ مئة عام، كان هناك نظام متعدد الأقطاب تديره مجموعة من الحكومات الأوروبية، مع تغيُّر دائم في التحالفات والمنافسين والحسابات غير الصحيحة والحروب. ثم جاء نظام الحرب الباردة ذو القطبين الرئيسيين؛ وكان أكثر استقراراً في كثير من النواحي،

ولكن مع مبالغة كلا القوتين العظميين في رد فعلهما على كل خطوة تقوم بها القوة الأخرى. منذ العام 2001 عشنا تحت سيطرة أميركية مطلقة، عالم أحادي القطب فريد من نوعه توسَّع فيه الاقتصاد العالمي المفتوح، وتسارع بشكل دراماتيكي. وهذا التوسع يقود الآن التغير التالي في طبيعة النظام الدولي.

على المستوى العسكري - السياسي إننا لا نزال نعيش في عالم القوة الواحدة. لكن توزع القوة في جميع المستويات الأخرى - الصناعية، المالية، التعليمية، الاجتماعية، الثقافية - يتحول بعيداً عن الهيمنة الأميركية. وهذا لا يعني أننا ندخل عالماً معادياً لأميركا، لكننا ننتقل إلى عالم ما بعد أميركا، عالم يحدد معالمه ويرسم توجهاته الكثير من الأشخاص في الكثير من الأمكنة.

ما هي أنواع الفرص والتحديات التي تقدمها هذه التغييرات؟ وما الذي تنذر به هذه التغييرات بالنسبة إلى الولايات المتحدة؟ وكيف ستبدو هذه الحقبة الجديدة في ما يتعلق بالحرب والسِّلم، الاقتصاد والأعمال، الأفكار والثقافة؟

باختصار، ماذا يعني أن نعيش في عالم ما بعد أميركا؟

2 - الكأس تطوف

افترض أنك تعيش في كانون الثاني من العام 2000، وسألت حكيماً كي يتوقع لك ما سيحدث للاقتصاد العالمي خلال السنوات التالية. لنقل بأنك أعطيته بعض الإشارات والدلائل لمساعدته في أثناء تحديقه إلى كرة الكريستال. ستتعرض الولايات المتحدة لأسوأ هجوم إرهابي في التاريخ - هكذا تقول له - وسترد بشن حربين، إحداهما ستخفق بشكل كبير وستترك العراق - البلد الذي يملك ثالث أكبر احتياطي للنفط - يتخبط في الفوضى لسنوات، وتصبح إيران دولة قوية في الشرق الأوسط، وتتقدم باتجاه امتلاك قدرات نووية، وتقطع كوريا الشمالية شوطاً أبعد من ذلك بإعلان نفسها القوة النووية الثامنة في العالم، وتتحول روسيا لتصبح عدائية ومتعجرفة في تعاملها مع جيرانها والغرب. أما في أميركا اللاتينية فسيطلق هوغو تشافيز رئيس فنزويلا حملة معادية للغرب هي الأعنف منذ جيل، كاسباً الكثير من الحلفاء والمعجبين، وستخوض إسرائيل وحزب الله حرباً في جنوب لبنان تؤدي إلى زعزعة حكومة بيروت الهشّة، وتوريط إيران وسوريا، وتلقي الرعب في قلوب الإسرائيليين، وستصبح غزة دولة فاشلة تحكمها حماس، وستصل محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طريق مسدود. ثم تقول للحكيم: "استناداً إلى كل هذه الأحداث، كيف سيسير الاقتصاد العالمي خلال السنوات الست القادمة؟"

هذا ليس افتراضياً تماماً - في الواقع - إذ إننا نملك التوقعات التي صدرت عن الخبراء في تلك السنوات. بيد أنها كانت غير صحيحة كلها. أما التوقع الصحيح فكان ينبغي أن يكون: بين العامين 2000 و2007 سينمو الاقتصاد العالمي بسرعة هي الأكبر منذ أربعة عقود تقريباً، وسيرتفع دخل الفرد في مختلف أنحاء العالم بسرعة غير مسبوقة في التاريخ (3.2 بالمئة).

إننا نعيش في حالة من التناقض منذ انتهاء الحرب الباردة، حالة نختبرها كل صباح عندما نقرأ الصحف. إذ تبدو السياسة العالمية وكأنها تمخر في بحر متلاطم الأمواج، مع تقارير يومية تتحدث عن تفجيرات ومؤامرات إرهابية ودول مارقة وكفاح

مدني. مع ذلك، فالاقتصاد العالمي يحرز تقدماً ثابتاً، ليس من دون انقطاعات وأزمات هامة، لكن مساره العام يتجه صعوداً وبقوة. ومع أن الأسواق تُصاب بالهلع، إلا أن ذلك يحدث انعكاساً للأخبار الاقتصادية وليست السياسية. بكلمات أخرى، تبدو الصفحة الأولى من الصحيفة وكأنها منفصلة تماماً عن القسم الاقتصادي.

أذكر حديثي مع عضو رفيع المستوى في الحكومة الإسرائيلية بعد أيام قليلة من الحرب مع حزب الله في تموز عام 2006. كان قلقاً بشدة حيال أمن بلده، فصواريخ حزب الله وصلت إلى أبعد مما كان يتوقعه الناس في إسرائيل، والرد العسكري الإسرائيلي لم يوحِ بالثقة مطلقاً. بعد ذلك، سألته عن الاقتصاد - مجال اختصاصه - فقال: "ذلك يحيرنا جميعاً. كانت سوق المال في اليوم الأخير من الحرب أعلى مما كانت عليه في اليوم الأول! والأمر نفسه ينطبق على الشيكل (العملة الإسرائيلية)". كانت الحكومة مذعورة، أما السوق فلم تكن كذلك.

أو لننظر إلى الحرب العراقية، التي تسببت بفوضى عميقة وطويلة الأمد في البلد، وبنزوح أكثر من مليوني لاجئ إلى الدول المجاورة. هذا النوع من الأزمات السياسية يبدو بأنه يؤثر حتماً في محيطه، مثل الكأس التي تطوف فتبلّل ما حولها. لكنك لو طفت في الشرق الأوسط في السنوات الماضية، لصُعقت بضآلة تأثير مشاكل العراق في الاستقرار في المنطقة. بالطبع، في أي مكان تذهب إليه ستجد الناس يعلنون سخطهم من السياسية الخارجية لأميركا. ولكن، أين الدلائل الفعلية لعدم الاستقرار في المنطقة؟ في الواقع، معظم دول الشرق الأوسط - مصر، والسعودية، والأردن، على سبيل المثال - تشهد انتعاشاً حقيقياً. وتركيا التي تملك حدوداً مشتركة مع العراق، تحقق نمواً سنوياً يزيد عن 7 بالمئة منذ بدء الحرب. وأبو ظبي ودبي، اللتان تبعدان ساعة واحدة عن بغداد بالطائرة، لا تزالان مستمرتين في بناء ناطحات سحاب تخطف الأبصار، وكأنهما موجودتان في كوكب آخر. أما بالنسبة إلى الدولتين اللتين ورّطتا نفسيهما في العراق - سوريا وإيران - فإنهما تعملان إلى حدٍّ كبير خارج نطاق الاقتصاد العالمي، وبذلك فإنهما لا تملكان الكثير لتخسرانه بافتعال المشاكل.

إذاً، ما الذي يفسر هذا التناقض بين الهبوط الحلزوني للسياسة العالمية والارتفاع

الثابت للاقتصاد؟ أولاً، من المفيد أن ننظر بتأنٍّ أكبر إلى تدفق الأخبار السيئة. إذ يبدو لنا وكأننا نعيش في حقبة عنيفة إلى حدّ الجنون؛ ولكن، لا تصدق كل ما تراه على شاشة التلفزيون، فالانطباع الذي يتكون لدينا مما نراه ونسمعه غير صحيح تماماً. في الحقيقة، إن الحرب والعنف المنظَّم انخفضا بدرجة كبيرة خلال العقدين الماضيين. وهذا ما يؤكده تيد روبرت غور وفريق من الباحثين في مركز التنمية الدولية وإدارة الصراع في جامعة ميريلاند الذين عملوا على تتبع المعلومات بعناية، وتوصلوا إلى الاستنتاج التالي: "لقد تناقص الحجم العام للصراعات في العالم بنسبة تزيد عن 60 بالمئة منذ منتصف الثمانينيات، وبلغ بحلول العام 2004 أدنى مستوىً له منذ أواخر الخمسينيات"[1]. خلال مراحل الحرب الباردة، تزايد العنف بشكل مضطرد -بلغت الزيادة ستة أضعاف بين الخمسينيات وبداية الستينيات - ووصل إلى الذروة قبل فترة وجيزة من انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1991 ثم "انخفضت درجة الصراع بين وضمن الدول بمعدل النصف تقريباً في العقد الأول الذي تلا نهاية الحرب الباردة". وبحسب تعبير البروفيسور واسع المعرفة في جامعة هارفارد، ستيفين بينكر، الذي يقول إننا "ربما نعيش اليوم في أكثر الحقب هدوءاً في تاريخ بني البشر"[2].

من الممكن أن يكون أحد أسباب التناقض بين الواقع وإحساسنا به هو أننا شهدنا، خلال هذين العقدين نفسيهما، ثورة في تكنولوجيا المعلومات تأتينا الآن بالأخبار من شتى أنحاء العالم بصورة آنية وحيّة ومتواصلة. وآنية الصور وكثافة دورة الأخبار التي لا تتوقف على مدار الساعة تساعدان على إحداث انطباع مبالغ فيه ومتواصل في نفوسنا. إذ إن كل اضطراب في الطقس هو *عاصفة القرن*. وكل قنبلة تنفجر هي *خبر عاجل*. ومن الصعب علينا أن نستوعب كل هذا لأن ثورة المعلومات لا تزال جديدة علينا. فنحن لم نحصل على صور يومية لقرابة المليوني شخص الذين ماتوا في حقول القتل في كمبوديا في السبعينيات أو المليون شخص الذين قضوا نحبهم في رمال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات. حتى إننا لم نرَ الكثير من صور الحرب في الكونغو في التسعينيات حيث قُتل الملايين أيضاً. لكننا الآن نرى بصورة يومية تقريباً بثاً حياً لآثار وسائل التفجير المبتكرة IED أو السيارات المفخخة أو الصواريخ؛

من المؤكد أنها حوادث مأساوية، لكن حصيلة القتلى فيها لا تتجاوز العشرة أشخاص في أغلب الأحيان. وما يزيد من قلقنا هو عشوائية العنف الإرهابي، واستهداف المدنيين، وسهولة اختراق المجتمعات الحديثة، إذ يقول الناس بعد كل حادث إرهابي: "كان يمكن أن أكون أنا".

يبدو العالم اليوم بالغ الخطورة، لكنه ليس كذلك في الواقع. إن احتمالات موتك نتيجة عنف إرهابي من أي نوع ضئيلة وتقلّ أكثر يوماً بعد يوم. كما أن المعطيات تكشف لنا عن وجود اتجاه واسع لتجنب اندلاع حروب بين الدول الكبرى، ذلك النوع من الصراع الذي يخلِّف أعداداً هائلة من الإصابات.

بالطبع، إنني لا أعتقد بأن الحرب أصبحت من الماضي أو أي شيء من هذا القبيل، فالطبيعة البشرية لا تزال كما هي، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى السياسة الدولية. لقد شهد العالم من قبل فترات من الهدوء تبعها سفك دماء منقطع النظير. والأرقام ليست المؤشر الوحيد على الشر، فطبيعة القتل في يوغوسلافيا السابقة في أوائل التسعينيات - متعمدة، وذات دوافع دينية، ومنظَّمة - تجعل من تلك الحرب، التي أوقعت 200,000 إصابة، بذاءة أخلاقية ينبغي أن تحتل درجة عالية على أي مقياس.

مع ذلك، إذا أردنا أن نفهم العصر الذي نعيش فيه، فعلينا أولاً أن نصفه بدقة. وهو في الوقت الحاضر - في السياق التاريخي - هادئ بصورة غير عادية.

التهديد الإسلامي

صحيح أن ما يوصف بالإرهاب الإسلامي، الذي يتصدر عناوين الصحف ونشرات الأخبار يومياً، يمثل مشكلة كبيرة وعويصة، إلا أنه في الوقت عينه يتعلق بعدد ضئيل من المتعصبين. وهو يتغذى على مكامن العجز، والشعور بالإذلال (حقيقي أم متخيَّل) المتحقق على أيدي الغرب، وسهولة الوصول إلى تقنيات العنف. لكن، هل يُعتبَر هذا تهديداً إذا قورن مع سعي ألمانيا إلى الهيمنة على العالم في النصف الأول من القرن العشرين؟ أو مع التوسع السوفييتي في النصف الثاني منه؟ أو جهود ماو لزرع بذور الحرب والثورة في دول العالم الثالث في الخمسينيات والستينيات؟ هذه كلها كانت تحديات تقف خلفها دول كبرى - مع حلفاء هامِّين غالباً - وإيديولوجيات كانت تُعتبَر

بديلاً معقولاً للديمقراطية الليبرالية. للمقارنة، تمعَّن في التهديد الجهادي. قبل الحادي عشر من أيلول، عندما كانت مجموعات مثل القاعدة تمارس أنشطتها تحت السمع والبصر، كانت الحكومات تعاملها كمصدر إزعاج غير مهم، ما سمح لها بالتحرك بحرية، وبناء بعض القوة، وضرب بعض الأهداف الرمزية - عسكرية غالباً - متسببة بمقتل عدد من الأميركيين والأجانب. مع ذلك، فالضرر الذي نتج عنها كان محدوداً نوعاً ما. ومنذ 11/9، صممت الحكومات على إلقاء القبض على شبكات الإرهابيين وملاحقة أموالهم وتعقب مجنِّديهم، محققة نتائج مباشرة في أغلب الأحيان. ففي إندونيسيا، أكبر دولة إسلامية في العالم، اعتقلت الحكومة زعيم الجماعة الإسلامية - المجموعة الجهادية الأكثر دموية في البلد والتي نفذت تفجيرات بالي في العام 2002 - وقائدها العسكري معاً. وبمساعدة الولايات المتحدة، شن الجيش الفيليبيني هجمات عنيفة على مجموعة أبو سياف الشبيهة بتنظيم القاعدة. قُتل زعيم المجموعة على يد الجنود الفيليبيين في كانون الثاني من العام 2007، وانخفض تعداد عناصرها بشكل كبير، فبعد أن كان عددهم يبلغ نحو ألفي مقاتل منذ ست سنوات أصبحوا اليوم لا يتجاوزون بضع مئات فقط. وفي مصر والسعودية اعتُقلت خلايا القاعدة، وشُلَّت قدرة أولئك الذين بقوا أحراراً منهم على شن أي هجمات جديدة منذ ثلاث سنوات. كما ضيَّقت وزارات المال - وخصوصاً وزارة المالية الأميركية - الحصار على الإرهابيين، وجعلت قدرتهم على القيام بأنشطتهم أشد صعوبة. فالمنظمات العالمية لا يمكنها الازدهار إن لم تكن قادرة على تحريك الأموال. على هذا الأساس، كلما ازداد تعقب واستهداف تمويلات الإرهابيين، كلما اضطروا أكثر إلى اللجوء إلى عمليات مرتجلة ومتعجلة وذات نطاق ضيق. بالطبع، هذا الصراع بين الحكومات والإرهابيين سيستمر، لكن الحكومات هي التي ستكون صاحبة اليد العليا فيه.

في العراق، طرأ تعقيد جديد، يتعلق بالعداء السني-الشيعي، أضعف القاعدة، فانعكس ذلك انخفاضاً في الهجمات الإرهابية. ففي فتاواها وبياناتها الأولية، لم تكن القاعدة تأتي على ذكر الشيعة، مكتفيةً بإدانة الصليبيين واليهود فقط. بيد أن العراق غيَّر هذا التوجُّه. ففي سعيها إلى اجتذاب الدعم السني، تحوَّلت القاعدة إلى مجموعة

معادية للشيعة، متبنية رؤية سنّية أصولية للحياة. كان أبو مصعب الزرقاوي، زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، حجر الأساس في هذا التوجه الجديد، ذلك أنه كان يكنُّ كراهية شديدة للشيعة. ففي رسالة بعثها إلى أسامة بن لادن في شباط من العام 2004، أظهر الزرقاوي هذا الكره.

في الحقيقة، إن الانقسام بين السنة والشيعة مجرد واحد من انقسامات كثيرة ضمن العالم الإسلامي. فهناك الشيعة والسنة، والفرس والعرب، والشرق آسيويون والشرق أوسطيون، والأهم من ذلك، المعتدلون والمتطرفون. كما أدى التنوع ضمن العالم الشيوعي إلى إضعافه في نهاية المطاف، فإن التنوعات الكثيرة ضمن الإسلام تقوِّض قدرته على الالتئام ليصبح خصماً واحداً هائل الحجم. يتحدث بعض قادة الغرب عن حركة إسلامية عالمية واحدة؛ جامعين بشكل منافٍ للمنطق انفصاليي الشيشان في روسيا، والمقاتلين المدعومين من باكستان في الهند، والمنظمات الشيعية في لبنان، والجهاديين السنة في مصر. بيد أن أي استراتيجي مطّلع سيؤكد أن كل واحدة من هذه المجموعات مختلفة اختلافاً واضحاً عن الأخرى، إذ لكل واحدة مشاريعها المختلفة وأعداؤها وأصدقاؤها المختلفين. وهذا الأمر يدحض ادعاءات هذه الجماعات بأنها تمثل الإسلام، كما يصفها بما تتصف به حقيقةً في معظم الحالات: عصابات محلية صغيرة مؤلفة من أشخاص غير مندمجين في مجتمعاتهم يأملون جذب الانتباه إليهم من خلال رفض الواقع واتباع الأساليب البربرية.

صحيح أن الصراعات المرتبطة بالمجموعات الإسلامية الراديكالية مستمرة، إلا أنها تتعلق عادةً بظروف محلية محددة أكثر من ارتباطها بأي تطلعات عالمية. على سبيل المثال، في شمال إفريقيا، التي شهدت إرهاباً متواصلاً، وخاصة في الجزائر، نجد أن الجماعة الرئيسية هناك - الجماعة السلفية للدعوة والقتال (المعروفة باسمها الفرنسي المختصر، GSPC) - جزء من حرب طويلة بين الحكومة الجزائرية وقوى المعارضة الإسلامية، ولا يمكن رؤيتها فقط من منظور القاعدة أو الجهاد ضد أميركا. الأمر نفسه يصح على المنطقة التي تشهد زيادة خطرة للغاية في قوة القاعدة، أي الحدود الأفغانية الباكستانية، التي تأوي *قيادة القاعدة*، إذا كان هناك مثل هذا الكيان. لكن هذه

المجموعة استطاعت الحفاظ على بقائها - بالرغم من كل محاولات قوات الناتو - لأنها حفرت لنفسها جذوراً عميقة في المنطقة خلال سنوات الحرب ضد الاتحاد السوفييتي؛ ولأن حليفتها، حركة طالبان المحلية، مدعومة من جزء من قبائل البشتون، وهي مجموعة عرقية متنفذة في أفغانستان وباكستان معاً.

باختصار، إن قيادة القاعدة - المجموعة التي يقودها أسامة بن لادن وأيمن الظواهري - لم تتمكن من شنّ أي هجوم كبير في أي مكان خلال السنوات الست التي تلت هجمات الحادي عشر من أيلول. لقد تحوَّلت من منظمة إرهابية إلى شركة اتصالات، مكتفية بإنتاج شرائط مصورة بين الحين والآخر بدلاً من القيام بأعمال إرهابية حقيقية*. صحيح أن الجهاد مستمر، لكن الجهاديين اضطروا إلى الانتشار، وتقبُّل الأهداف الصغيرة والعمل على نطاق محلي؛ عادةً عبر مجموعات ليس لها في الغالب أي علاقة بقيادة القاعدة. لهذه الاستراتيجية المرتجلة نقطة ضعف كبيرة: إنها تقتل السكان المحليين وبذلك تنفِّر المسلمين العاديين؛ إنها عملية تجري على قدم وساق في بلدان متنوعة مثل إندونيسيا والعراق. خلال السنوات الست الماضية، انخفض التأييد لأسامة بن لادن وأهدافه بصورة مضطردة في سائر أرجاء العالم الإسلامي. وبين عامي 2002 و2007، انخفض تأييد التفجيرات الانتحارية كتكتيك - كان الرقم ضئيلاً على الدوام - بنسبة تزيد عن 50 بالمئة في معظم البلدان الإسلامية التي جرى استطلاع للرأي فيها. كما ازدادت الفتاوى التي تدين العنف وبن لادن أكثر من أي وقت مضى. صحيح أن الكثير لا يزال ينبغي فعله من أجل تحديث العالم الإسلامي، لكن المحدِّثين لم يعودوا خائفين على الأقل. لقد أدركوا أن قلة من الناس يريدون العيش تحت ظل فتاوى القاعدة. حتى أولئك الذين اتبعوا القاعدة وفتاواها في السابق أصبحوا اليوم من أشد معاديها. بالمقارنة مع الشيوعية السوفييتية، أو حتى الفاشية في الثلاثينيات من القرن الماضي، ليس هناك مجتمع ينظر بعين الإعجاب للنموذج الأصولي أو يرغب بتبنيه. إنه غير قادر - على المستوى الإيديولوجي - على منافسة النموذج الغربي للحداثة الذي تعتنقه الدول اليوم في سائر أنحاء العالم.

منذ الحادي عشر من أيلول ازدهرت صناعة محلية لترويج الإشاعات في الغرب،

وخصوصاً في الولايات المتحدة، راح فيها الخبراء يضخِّمون كل اتجاه أو نزعة لا يحبونها، مستبقين في ذلك القيام بأي دراسة جدية للمعلومات والبيانات المتوافرة. الكثير من المعلقين المحافظين كتبوا حول أسلمة وشيكة لأوروبا (أسموها Eurbia *أوروبا العربية*، كي يزيدوا من قلقك أكثر)، مع أن التقديرات القصوى لوكالات الاستخبارات الأميركية تشير إلى أن المسلمين يشكلون نحو 3 بالمئة من عدد سكان أوروبا اليوم وسيبلغون من 5 إلى 8 بالمئة بحلول العام 2025، وبعدها سيدخلون في مرحلة من الثبات على الأرجح، حيث ستكون الزيادة في أعدادهم هامشية. يدوِّن المراقبون شطحات كل إمام موهوم، ويبحثون في الأرشيف عن أي إشارة إلى نهاية العالم، ويسجِّلون، وينشرون أفكار كل من يمجِّد الاستشهاد في برامج الليل التلفزيونية، وتثور ثائرتهم عندما يرفض سائق تاكسي صومالي في مكان ما تحميل صندوق من الشراب في سيارته معتبرين ذلك بأنه بداية تطبيق الشريعة في الغرب. لكن أياً من هذه الحوادث لا يعكس، في واقع الأمر، التوجه الأساسي للعالم الإسلامي، ذلك العالم الآخذ بالتطور - بالرغم من أن تطوره أكثر بطئاً من البقية، في الواقع. صحيح أن الرجعيين في العالم الإسلامي أكثر عدداً وأشد تطرفاً من نظرائهم في أي ثقافة أخرى، لكنهم يبقون أقلية بين مسلمي العالم الذين يزيدون عن المليار نسمة. إن تجاهل الظروف المعقدة التي تُصنَع فيها بعض هذه البيانات الدينية المزيفة - مثل الصراع الداخلي على السلطة بين رجال الدين والعلمانيين في إيران - يؤدي إلى توقعات تافهة، مع أنها مثيرة للفزع، مثل الادعاء الواثق لبرنارد لويس بأن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد كان يخطط لجعل يوم مهم في التقويم الإسلامي (22 آب من العام 2006) موعداً لنهاية العالم. (نعم، لقد كتب ذلك بالفعل).

لقد أهدر المراقبون الإيديولوجيون الكثير من وقتهم وهم منكبّون على التمحيص في الوثائق الجهادية، ما جعلهم لا يرون حقيقة المجتمعات الإسلامية. لو أنهم رفعوا رؤوسهم، ونظروا جيداً، لشاهدوا استياءً من الأصوليين، ورغبةً بالتحديث (مع شعور بالفخر والاعتزاز بثقافتهم بالتأكيد)، وبحثاً عن حلول عملية. عندما يسافر المسلمون، فإنهم يذهبون بالملايين إلى مدينة دبي المدهشة لا إلى الحلقات الدينية في إيران.

صحيح أن الأقلية التي ترغب بالجهاد حقيقية، لكنها تعمل ضمن مجتمعات تقل فيها شعبية هذه الأنشطة يوماً بعد يوم.

في الغرب، كانت تأثيرات الإرهاب تضعف مع كل هجوم جديد. فبعد 11/9، انهارت الأسواق المالية ولم تعد إلى مستوياتها التي كانت عليها يوم 10/9 إلا بعد مرور شهرين. وبعد تفجيرات مدريد في العام 2004، استغرقت الأسواق الإسبانية نحو شهر كي تتعافى. أما بعد تفجيرات لندن في تموز من العام 2005، فقد عادت الأسهم البريطانية إلى مستوياتها التي كانت سارية قبل التفجيرات خلال أربع وعشرين ساعة فقط. الأمر نفسه ينطبق على الصورة الاقتصادية الواسعة أيضاً. فبعد 11/9، خسرت الولايات المتحدة مئات مليارات الدولارات في أنشطة اقتصادية مختلفة. كذلك الأمر بالنسبة إلى ثاني أكبر هجوم - تفجير ملهى ليلي في بالي في العام 2002 - حيث كان التأثير في الاقتصاد الإندونيسي هائلاً، إذ تبددت الأنشطة السياحية، وتوقفت الأعمال التجارية والاستثمارية لأشهر. لكن، بعد عام، بعد تفجير آخر في إندونيسيا - هذه المرة في فندق ماريوت في جاكرتا - لم تتأثر السوق إلا لفترة وجيزة فقط، وكان الضرر على الاقتصاد الإندونيسي ضئيلاً. كذلك الأمر بالنسبة إلى التفجيرات التي وقعت في المغرب وتركيا في العام 2003 إذ كان تأثيرها بسيطاً. ولم تنجح التفجيرات التي ضربت إسبانيا في العام 2004 وبريطانيا في العام 2005 في إيقاف معدلات النمو هناك.

بالطبع، كانت الأمور ستكون مختلفة لو تمكنت منظمة إرهابية كبرى من الحصول على أسلحة دمار شامل. فالهجوم النووي قد يؤدي إلى ذعر هائل وانهيار أوسع نطاقاً. لكن الحصول على مثل هذه الأسلحة أصعب مما يعتقد الكثير من الناس، وقد يصبح مستحيلاً تقريباً الوصول إليها بأي كمية إذا ما واصلت واشنطن جهودها للحيلولة دون حدوث ذلك. قد يبدو الإرهاب البيولوجي أكثر مدعاة للقلق بسبب سهولة الحصول على المواد البيولوجية، لكن توزيع مثل هذه الأسلحة أصعب، فضلاً عن أن نتائجها يمكن أن تكون أقل مأساوية مما يتوق إليه الإرهابيون. ولا ألمِّح من كل ما سلف إلى أن أنشطة مكافحة الإرهاب غير ضرورية بل أقول بأن اتباع سياسات حذرة ودقيقة وذكية ستأتي بنتائج ناجحة على الأرجح.

يدرك الناس - بطريقة غير مفصوح عنها - بأن أفضل سياسة لمكافحة الإرهاب هي المرونة (القدرة على التعافي من النكسات بسرعة). الإرهاب سلوك غير اعتيادي، بمعنى أنه تكتيك عسكري يحدد نجاحه رد فعل المشاهدين. فإذا لم نُرهَب، فهذا يعني بأنه لم ينجح في مسعاه. الناس، من نيويورك ولندن إلى مومباي وجاكرتا، يتعلّمون هذه الحقيقة من خلال التجربة، ويواصلون حياتهم حتى وسط عدم اليقين. إن سلسلة من الهجمات بسيارات مفخخة أو أحزمة ناسفة في الولايات المتحدة قد تتسبب بصدمة، لكن آثارها ستتلاشى خلال أسبوعين، وستكون عواقبها بعيدة المدى ضئيلة جداً على الأرجح. في المجتمعات الكبيرة والقوية والمعقدة (يُقدَّر حجم الاقتصاد الأميركي اليوم بحوالى 13 تريليون دولار) لا تؤثر المشاكل في بضعة أماكن بسهولة في بقية المناطق. إن المجتمعات المتطورة أقوى مما نعتقد.

كما أن التحديات التي تفرضها الدول المارقة حقيقية أيضاً، لكنه ينبغي علينا أن ننظر إليها من خلال السياق العام. يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لإيران 1/68 من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأميركية، ويبلغ إنفاقها العسكري 1/110 مما ينفقه البنتاغون*. فإذا اعتبرنا أننا نعيش في العام 1938 - كما يجادل الكثير من المحافظين - فهذا يعني بأن إيران تعادل رومانيا، وليس ألمانيا. أما كوريا الشمالية فهي أكثر إفلاساً وعجزاً من إيران. والخطر الرئيسي الذي تمثله - ذلك الذي يمنع الحكومة الصينية من النوم - هو إمكانية انفجارها داخلياً وإغراق المنطقة باللاجئين. هذه الدول يمكن أن تتسبب بالمشاكل لمحيطها وينبغي مراقبتها واحتواؤها، ولكن يجب علينا أن نُبقي في أذهاننا أنها تمثل جزءاً صغيراً نسبياً من هذا العالم. انظر إلى أميركا اللاتينية. إن فنزويلا دولة مثيرة للمشاكل، هذا صحيح؛ ولكن، ماذا يعني هذا على الأرض؟ إن الاتجاه العام في المنطقة - الذي تجسده سياسات الدول الكبرى مثل البرازيل والمكسيك وتشيلي - يذهب باتجاه الأسواق الحرة، والتجارة، والحكم الديمقراطي، والانفتاح نحو الخارج. وهذا الاتجاه هو الذي يمثل وجهة التاريخ؛ وليس صراخ تشافيز المجنون.

التوسع الكبير

للهدوء النسبي الذي نعيشه اليوم أساس بنيوي عميق يُعزَى إلى تفوق الاقتصاد على السياسة في كل مكان على هذه الأرض. وما يدعونه محللو وول ستريت *بالخطر السياسي* بالكاد نلمس له وجوداً. لقد فقدت الحروب والانقلابات والإرهاب الكثير من قدرتها على إعاقة الأسواق لأكثر من مدة محدودة. بالطبع - مرة أخرى - قد لا يدوم هذا الوضع (ولم يدم تاريخياً)، لكنه العالم الذي نعيش فيه منذ عقد على أقل تقدير.

هذه ليست المرة الأولى التي يتزامن فيها الاضطراب السياسي والنمو الاقتصادي معاً. هنالك مرحلتان سابقتان تبدوان كثيرتي الشبه بهذه المرحلة: الازدهار الذي حدث خلال تسعينيات القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، والازدهار الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية في الخمسينيات وبداية الستينيات. في كلتا المرحلتين كانت السياسة تشهد اضطراباً عاصفاً في حين أن الاقتصاد كان يتمتع بحالة قوية وصحية. ولهاتين المرحلتين ميزة مشتركة، وهي أن الدول الكبرى كانت تدخل الاقتصاد العالمي، ما أدى إلى زيادة حجمه وتغيير شكله، وكان توسع الشطيرة كبيراً جداً لدرجة أنه غلب على الاضطرابات اليومية.

في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت هنالك مخاوف دائمة من وقوع حرب بين القوى الأوروبية الكبرى، مدفوعة - أي المخاوف - غالباً من الأزمات التي كانت تعصف في البلقان وشمال إفريقيا ومواقع ساخنة أخرى. ولكن، بالرغم من أن المناطق الملتهبة وسباقات التسلح، فقد كان الاقتصاد العالمي في حالة صعود وازدهار. كانت تلك حقبة أولى حركات رأس المال الكبرى، من أوروبا إلى العالم الجديد. وفي تلك الحقبة، كانت ألمانيا والولايات المتحدة تشهدان تحولاً صناعياً سريعاً أمَّن لهما مكاناً ضمن أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم.

تُذكَر فترة الخمسينيات وبداية الستينيات أحياناً بأنها فترة هادئة، لكنها في واقع الأمر كانت مرحلة مليئة بالتوتر، فالحرب الباردة كانت قد بدأت منذ عدة سنوات، وكانت هناك مخاوف من حدوث صراع مع الاتحاد السوفييتي والصين، واندلاع حرب حقيقية في كوريا. كما أنها شهدت أزمات مرحلية تحولت أغلبها إلى حروب: مضيق تايوان، والكونغو، وقناة السويس، وخليج الخنازير، وفيتنام. وبالرغم من ذلك، تابعت الأنظمة

الاقتصادية الصناعية طريقها بقوة. كانت تلك هي المرحلة الكبرى الثانية لحركة رأس المال، حيث كان المال يتدفق من الولايات المتحدة إلى أوروبا وشرق آسيا. ونتيجة لذلك، أعادت أوروبا الغربية بناء نفسها من رماد الحرب العالمية الثانية، وتمكنت اليابان - أول أمة غير غربية تطبِّق التحويل الصناعي بنجاح - من النمو بنسبة تزيد عن 9 بالمئة سنوياً لمدة ثلاثة وعشرين عاماً.

في كلتا الحقبتين، تسببت *صدمات العرض الإيجابية* هذه - المصطلح الذي يشير بواسطته خبراء الاقتصاد إلى زيادة الانتاج لمدة طويلة - بازدهار ثابت وطويل الأمد، مع أسعار متهاوية ونسب فوائد منخفضة وإنتاج متصاعد في الأسواق الناشئة في ذلك الوقت (ألمانيا والولايات المتحدة واليابان). وبفضل صوامع الحبوب الأميركية، انخفضت أسعار القمح في أوروبا، عند منعطف القرن العشرين، بمعدل 20 إلى 35 بالمئة بالرغم من التزايد القوي في الطلب[3]. (بشكل مشابه، تنخفض أسعار السلع المصنَّعة اليوم بسبب الكلفة المنخفضة في آسيا، بالرغم من أن الطلب عليها يزداد كثيراً). وفي كلتا الحقبتين، نما اللاعبون الجدد من خلال الصادرات، مع أن الواردات ازدادت أيضاً. ففي الفترة ما بين عامي 1860 و1914، ازدادت وارادت أميركا خمسة أضعاف في حين ازدادت صادراتها سبعة أضعاف[4].

نحن نعيش اليوم ثالث توسع للاقتصاد العالمي، والأكبر على الإطلاق. خلال العقدين الأخيرين، دخل نحو ملياري إنسان عالم الأسواق والتجارة؛ وهو عالم كان قبل فترة وجيزة فقط حكراً على نادٍ صغير مكون من عدد من الدول الغربية*. وكان انتقال رأس المال الغربي إلى آسيا وبقية أنحاء العالم هو السبب في هذا التوسع. ونتيجة لذلك، نما الاقتصاد العالمي بين عامي 1990 و2007 من 22.8 تريليونات دولار إلى 53.3 تريليونات دولار، وازدادت التجارة العالمية بنسبة 133 بالمئة. وما يُسمى بالأسواق الناشئة مسؤولة عن أكثر من نصف هذا النمو العالمي، وهي مسؤولة اليوم عن أكثر من 40 بالمئة من اقتصاد العالم مُقاساً بمعيار معادلة القوة الشرائية (أو ما يزيد عن 30 بالمئة بحسب معدلات صرف النقد في السوق). ويزداد اعتماد نمو القادمين الجدد على أسواقهم الخاصة بهم، وليس فقط على صادراتهم إلى الغرب؛ الأمر الذي يعني أن

هذه الظاهرة ليست عابرة.

لا يهتم بعض الأشخاص بهذه الظواهر مشيرين إلى نهوض اليابان في الثمانينيات، عندما كان الغربيون خائفين من أن يهيمن اليابانيون على الاقتصاد العالمي. لكن، تبيَّن أنه كان خوفاً وهمياً، فاليابان في واقع الأمر دخلت مرحلة ركود دامت خمسة عشر عاماً. بيد أن التشبيه مضلل حقيقةً، فاليابان كانت مسبقاً ثاني أكبر اقتصاد في العالم في العام 1985، والكثير من الخبراء كانوا يعتقدون بأنها في طريقها لخلع الولايات المتحدة عن مركزها كأكبر اقتصاد، لكنها لم تتمكن من تحقيق تلك القفزة الأخيرة لأن اقتصادها ومؤسساتها وحياتها السياسية كانت لا تزال غير محدَّثة تماماً. أما الصين، بالمقابل، فهي لا تزال بلداً فقيراً، إذ يُقدَّر الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الشخص الواحد 2.500 دولار. ومن المؤكد أنها ستواجه مشاكل كثيرة عندما تصبح واحدة من دول العالم الأول. لكنها، في المستقبل المنظور، ستنجح حتماً في مضاعفة اقتصادها فقط من خلال استمرارها في صنع الدمى والقمصان قصيرة الكمَّين والهواتف النقالة. وستكون الهند - التي تبدأ من دخل أدنى من الصين- قادرة أيضاً على النمو لعدة عقود قبل أن تواجه أصناف التحديات التي أعاقت اليابان قبلها. وحتى لو لم تتخطَّ الصين والهند مرتبة الدخل المتوسط، فإنهما على الأرجح ستكونان ثاني وثالث أكبر اقتصادين في العالم لمعظم مراحل القرن الواحد والعشرين.

إنها لمصادفة تاريخية أن تمتلك الدول الأكثر ثراءً في العالم، خلال القرون القليلة الماضية، أعداد سكان ضئيلة. بالطبع، كانت الولايات المتحدة أكبرها بفارق كبير، وهو السبب الذي جعلها اللاعب المسيطر في العالم. ولكن، لم تكن هذه السيطرة ممكنة إلا في عالم كانت فيه الدول الكبيرة فعلاً غارقة في مستنقع الفقر، غير قادرة على، أو غير راغبة في، تبنِّي سياسات تمكِّنها من النمو. أما الآن، فقد بدأت الدول العملاقة بالتحرك، ومن الطبيعي أنها ستترك - نظراً إلى حجمها - بصمة كبيرة على الخارطة. وحتى لو ظل الشخص العادي في هذه الدول يبدو فقيراً بحسب المقاييس الغربية، فإن ثرواتها الإجمالية ستكون هائلة. أو لِنَصُغِ الفكرة بطريقة حسابية: أي عدد، مهما كان صغيراً، يصبح عدداً هائلاً إذا ضُرب بعدد 2.5 مليار (العدد التقريبي لسكان الصين

والهند معاً). وهذان العاملان - نقطة بدء منخفضة وعدد سكان هائل - هما العاملان اللذان سيضمنان حجم ودوام تحول القوة في العالم.

القوى الثلاث: السياسة، والاقتصاد، والتكنولوجيا

كيف حدث كل هذا؟ للإجابة عن هذا السؤال يتوجب علينا أن نعود عدة عقود إلى الوراء - إلى السبعينيات - وأن نستذكر الطريقة التي أدارت فيها معظم الدول اقتصاداتها في ذلك الحين. إنني أتذكر ذلك الجو بصورة واضحة لأنني كنت وقتئذٍ أعيش في الهند، التي لم تكن تعتقد فعلاً أنها كانت تلعب في نفس الملعب الذي تلعب فيه الولايات المتحدة. كانت النخب السياسية والثقافية الهندية تعتقد أن هناك نموذجاً رأسمالياً تقوده الولايات المتحدة عند أحد طرفي الطيف ونموذجاً اشتراكياً يقوده الاتحاد السوفييتي عند الطرف الآخر. وكانت نيودلهي تحاول أن تشق لنفسها طريقاً وسطاً بينهما. وهي لم تكن الوحيدة في هذا الخصوص، فالبرازيل ومصر وإندونيسيا - وغالبية دول العالم في الواقع - كانت تسير على ذات الطريق الوسط ذاك. ولكن، تبيِّن في ما بعد أنه طريق لا يؤدي إلى أي مكان، وكان هذا الأمر قد بدأ يتوضح للكثير من الناس في هذه البلدان بحلول أواخر السبعينيات. ففي حين كانت البلدان المذكورة تعاني من الركود ولا تحقق أي نمو، كانت اقتصادات اليابان وبعض دول شرق آسيا التي خطَّت لنفسها درباً شبه رأسمالي تحقق نجاحات واضحة، وعندها بدأت العبرة تتوضح للجميع.

لكن انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر الثمانينيات أدى إلى زعزعة كل شيء. فمع تشوه سمعة التخطيط المركزي وانهيار أحد طرفي الطيف السياسي تغيَّر الجدل برمته. وفجأة لم تعد هناك سوى مقاربة واحدة لتنظيم اقتصادات الدول. ولهذا السبب وصف آلان جرينسبان انهيار الاتحاد السوفييتي بالحدث الاقتصادي المؤثر في زمننا. ومنذ ذلك الحين - بالرغم من كل القلق الذي رافق الخطط الهادفة إلى تحرير الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق - لم يتغير الاتجاه العام. أو بحسب تعبير مارغريت تاتشر الشهير في السنوات التي كانت خلالها تعيد تنشيط الاقتصاد البريطاني: "ليس هناك خيار آخر".

في الحقيقة، كان التحول الإيديولوجي في مجال الاقتصاد يتطور خلال السبعينيات والثمانينيات حتى قبل انهيار جدار برلين. والاتجاه الاقتصادي السائد في ذلك الحين، والذي كانت تمثله مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كان يزداد انتقاداً للطرائق الشبيهة بالاشتراكية التي كانت تعتمدها دول مثل الهند. ولهذه الغاية، جال خبراء أكاديميون - مثل جيفري ساكس - أطراف المعمورة ينصحون الحكومات المختلفة باللبرَلة، اللبرلة، اللبرلة. وعاد خرِّيجو البرامج الاقتصادية الغربية - مثل *فتيان شيكاغو* من تشيلي - إلى أوطانهم وطبَّقوا سياسات محابية للسوق. وبما أن بعض الدول النامية كانت قلقة من تحولها إلى دول رأسمالية جشعة، فقد كان ساكس يقول لها بأنه ينبغي عليها أن تفكر ملياً وطويلاً في ما إذا كانت تريد أن تصبح أكثر شبهاً بالسويد أو فرنسا أو الولايات المتحدة. لكنه كان يضيف أيضاً بأن عليها ألا تقلق حيال ذلك القرار في ذلك الحين؛ لأن معظمها كانت أكثر قرباً من الاتحاد السوفييتي.

إن القوة المالية التي تحرِّك العصر الجديد هي حرية حركة رأس المال. وهذه، أيضاً، ظاهرة جديدة نسبياً. كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تتميز بمعدلات تبادل نقدي ثابتة، حيث كانت معظم الدول الغربية، بما فيها فرنسا وإيطاليا، تمتلك ضوابط مالية تقيِّد حركة النقد الداخل إلى والخارج من حدودها. وكان الدولار مرتبطاً بالذهب. ولكن، مع تنامي التبادل العالمي، أنتجت معدلات التبادل الثابتة تلك خلافات وضعفاً في الفعالية وحالت دون استخدام رأس المال بالشكل الأمثل. ولهذا السبب، عمدت معظم الدول الغربية خلال السبعينيات والثمانينيات إلى إزالة تلك القيود، فكانت النتيجة: إمداداً هائلاً ومتزايداً من رأس المال مع إمكانية نقله بحرية من مكان إلى آخر. واليوم، عندما يفكر الناس في العولمة، فإنك تجدهم ما زالوا يربطونها بكمية النقد الهائلة - يبدل تجار العملات نحو تريليوني دولار يومياً - التي تُنثَر في مختلف أنحاء العالم، بغية مكافأة بعض الدول ومعاقبة بعضها الآخر. إنها آلية العولمة لفرض الانضباط.

إلى جانب طواف رأس المال بحرية جاءت ثورة أخرى في السياسة الاقتصادية،

وهي انتشار المصارف المركزية المستقلة وترويض التضخم. إن التضخم المفرط أسوأ مرض اقتصادي يمكن أن يصيب أمة ما. إنه يدمر قيمة المال وحسابات التوفير والملكيات وبالتالي العمل. إنه حتى أسوأ من حدوث ركود عميق. فالتضخم المفرط يحرمك مما تملكه الآن (الأموال الموفَّرة)، في حين أن الركود يحرمك مما يمكن أن تكون قد امتلكته (مستويات معيشة أعلى إذا كان الاقتصاد حقق نمواً). لهذا السبب، غالباً ما تسبَّب التضخم المفرط في إسقاط حكومات وحدوث ثورات. فعلى سبيل المثال، لم يكن *الكساد العظيم* هو السبب في إيصال النازيين إلى السلطة في ألمانيا، بل التضخم المفرط الذي دمّر الطبقة الوسطى بجعل أموالها الموفَّرة عديمة القيمة.

في الواقع، من النادر أن تجد حرباً انتصر فيها أحد الجانبين بشكل ساحق. في أواخر الثمانينيات، عانت عشرات الدول الكبيرة والهامة من التضخم المفرط. في الأرجنتين كانت نسبة التضخم 3,500 بالمئة، وفي البرازيل 1,200 بالمئة، وفي البيرو 2,500 بالمئة. وفي التسعينيات، انتقلت هذه الدول واحدة بعد الأخرى بواقعية نحو الانضباط النقدي والمالي. بعضها تقبَّلت ضرورة تعويم عملاتها، بينما عمدت دول أخرى إلى ربط عملاتها باليورو أو الدولار. ونتيجة لذلك يوجد اليوم اثنتي عشرة دولة فقط يتخطى فيها التضخم نسبة 15 بالمئة، ومعظمها دول فاشلة مثل هاييتي وبورما وزيمبابوي. وقد كان هذا الجو السائد من التضخم المنخفض عاملاً حاسماً في الاستقرار السياسي وفي توفير فرص اقتصادية جيدة للدول الناشئة.

إلى جانب العاملين الاقتصادي والسياسي اللذين دفعا الدول باتجاه إجماع جديد جاءت سلسلة من الاختراعات التكنولوجية لتدفعها في نفس الاتجاه. من الصعب علينا اليوم أن نتذكر كيف كانت الحياة في أيام السبعينيات المظلمة عندما لم يكن بالمستطاع نقل الأخبار بشكل فوري. لكن الأمور تغيرت بحلول التسعينيات، حيث كانت الأحداث الجارية في أماكن مختلفة من العالم - ألمانيا الشرقية، الكويت، ساحة تيانان مين - تُنقَل وقت حدوثها إلى جميع الأمكنة. إننا نفكر عادةً في أن الأخبار سياسيةٌ بصورة أساسية، لكن الأسعار هي أيضاً نوع من الأخبار، والقدرة على نقل الأسعار بصورة آنية وشفافة إلى جميع أنحاء العالم أحدثت ثورة أخرى في الفعالية.

واليوم أصبح بمقدورنا بسهولة المقارنة بين أسعار المنتجات خلال دقائق قليلة عبر الإنترنت. قبل عشرين عاماً، كان هناك نشاط هائل في مجال البيع والشراء الآني (arbitrage) لأن المقارنة السريعة بين الأسعار كانت في غاية الصعوبة.

إن توسع الاتصالات يعني أن العالم أصبح مرتبطاً بعمق أكبر من ذي قبل وأنه أصبح *مسطحاً*، بحسب التعبير الشهير لتوماس فريدمان. فالهواتف الجوالة الرخيصة والقدرة على نقل بيانات ضخمة بسرعة فائقة (بواسطة الحزمة العريضة broadband) جعل من الممكن بالنسبة إلى الناس القيام بأعمال لصالح دولة ما في دولة أخرى - معلنة بدء الفصل التالي من قصة الرأسمالية المستمرة. في القرن الخامس عشر أصبحت البضائع متنقلة مع مجيء السفن الضخمة. وفي القرن السابع عشر، أصبح رأس المال متنقلاً مع إنشاء النظام المصرفي الحديث. أما في التسعينيات فقد أصبح العمل نفسه متنقلاً، حيث لم يعد يتوجب على الناس بالضرورة الذهاب إلى حيث يوجد العمل، إذ أصبح بالإمكان أن يأتي العمل إلى حيث يوجد الناس. إن كلفة نقل البضائع والخدمات تتناقص منذ قرون، لكنها انخفضت إلى الصفر بالنسبة إلى الكثير من الخدمات مع اختراع الحزمة العريضة (broadband). ومع أنه لا يمكن الاستفادة من العمال الخارجيين في كل الوظائف، إلا أن تأثير التوظيف الخارجي (outsourcing) يمكن الشعور به في كل مكان.

بمعنى آخر، هكذا كان عمل التجارة دائماً؛ على سبيل المثال، انتقلت مصانع النسيج من بريطانيا العظمى إلى اليابان في بدايات القرن العشرين. لكن الاتصالات الآنية والمستمرة تعني أن هذه العملية تسارعت بحدة. إذ أصبح بالمستطاع اليوم إدارة مصنع للألبسة في تايلاند وكأنه موجود في الولايات المتحدة. ولهذا السبب فإنك تجد اليوم شركات تستخدم عشرات الدول كحلقات في سلسلة تشتري وتصنِّع وتركِّب وتسوِّق وتبيع البضائع.

منذ الثمانينيات تقوم هذه العوامل الثلاثة - السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا - بالدفع باتجاه واحد من أجل إيجاد بيئة دولية أكثر انفتاحاً وتواصلاً وتطلُّباً. لكنها، في الوقت نفسه، منحت دولاً من مختلف أنحاء العالم فرصاً جديدة للبدء بتسلق سلَّم النمو

والازدهار.

انظر إلى التغير الكبير الذي حصل في هاتين الدولتين (غير الآسيويتين)، البرازيل وتركيا. منذ عشرين عاماً، كانت البرازيل وتركيا تُعتبَران دولتين *نا*ميتين نموذجيتين: نمو بطيء، وتضخم سريع، ودين متصاعد بقوة، وقطاع خاص ضعيف، ونظام سياسي هش. أما اليوم فهما تتميزان بإدارة ناجحة، وتضخم منخفض، ومعدلات نمو قوية، ومستويات دين متناقصة، وقطاع خاص مزدهر، ومؤسسات ديمقراطية تزداد استقراراً. صحيح أن البرازيل وتركيا لا تزالان تعانيان من مشاكل - وأي دولة لا تعاني منها؟ - لكنهما دولتان هامتان تنموان بقوة.

كما أن الأسواق غيَّرت نظرتها تجاه هاتين الدولتين. إذ لم يعد يُنظَر إلى ديونهما على أنها أكثر خطراً من ديون العالم الأول. في الواقع، الكثير من الأسواق الصاعدة تراكم فائضاً مالياً هائلاً، لدرجة أنها تحوي اليوم 75 بالمئة من احتياطيات النقد الدولي في العالم. الصين لوحدها تملك أكثر من 1.5 تريليون دولار في حساباتها. وقد توقعت مؤسسة غولدمان ساكس أن خمس دول تمثل هذه الأسواق الصاعدة - الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، والمكسيك - ستملك بحلول العام 2040 ناتجاً اقتصادياً أكبر من ناتج دول مجموعة السبع الكبرى (G-7)؛ الدول الغربية السبع التي تسيطر على الشؤون العالمية منذ قرون.

مشاكل الوفرة

لقد أهدرنا خلال العقدين المنصرمين الكثير من الوقت والطاقة والاهتمام بالقلق من الأزمات وانهيار الاقتصاد العالمي، والإرهاب، والابتزاز النووي، والحروب الجيوسياسية. وهذا طبيعي في الواقع، فالاستعداد للأسوأ قد يساعد على تجنبه. وقد حدثت أشياء سيئة بالفعل؛ من الحروب في البلقان وإفريقيا، إلى الإرهاب حول العالم، إلى الأزمات الاقتصادية في شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة، وفي هذه الأخيرة كانت الأزمة الاقتصادية هي الأشد خطراً. لكن التركيز على الهموم الباعثة على الكآبة صرفنا عن الاهتمام بالكثير من المشاكل الكبيرة التي نواجهها اليوم: وهي *ليست ناتجة عن الإخفاق بل عن النجاح*. صحيح أنه لأمر جيد أننا نعيش في عالم يشهد نمواً

عالمياً متزامناً، لكن ذلك أيضاً يثير مجموعة من المعضلات المعقدة يمكن أن تؤدي إلى كوارث.

النمو العالمي هو الحدث الأبرز في زمننا. إنه يفسر زيادة السيولة - أكداس الأموال المتزايدة باستمرار والمتنقلة حول العالم - التي أبقت الائتمان رخيصاً والأصول (بما فيها العقارات والأسهم والسندات) غالية. وفي الوقت نفسه، إن الازدهار في البلدان ذات الأجور المنخفضة حال دون زيادة التضخم كثيراً. من الأوصاف التي يمكن أن نطلقها على الصين والهند هو أنهما آلتا انكماش عالميتان كبيرتان، تضخّان البضائع (الصين) والخدمات (الهند) مقابل جزء صغير من تكلفة إنتاجها في الغرب[5]. وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت المصارف المركزية لا تقلق كثيراً بشأن التضخم والتي مكّنتها من الحفاظ على الفوائد منخفضة طوال عقدين تقريباً، وهي مدة طويلة بشكل غير اعتيادي. بالطبع، إن الفوائد المنخفضة والقروض الرخيصة تتسبب أيضاً بدفع الناس للتصرف بحماقة أو جشع، محدثين فقاعات في البضائع التكنولوجية، أو الإسكان، أو القروض العقارية الثانوية subprime، أو الأسهم الربحية equities؛ فقاعات تنفجر في نهاية المطاف. مع ازدياد ارتباط العالم وازدياد غرابة الأدوات المالية، يشعر الكثير من المراقبين بالقلق من أن تتحول دورة النمو والثقة إلى دورة ذعر وإحباط. لكن تنوع مصادر النمو الجديدة والكميات الهائلة الجديدة من رأس المال تمنح النظام الاقتصادي العالمي ككل - حتى الآن - قدراً كبيراً من المرونة.

تأمَّل ارتفاع أسعار النفط. إن الصدمة النفطية للعقد الأول من القرن الواحد والعشرين مختلفة عن الصدمات السابقة. في الماضي كانت الأسعار ترتفع لأن الدول المزوِّدة بالنفط (أوبك) كانت تحدُّ من إنتاجها عمداً، متسببةً بارتفاع سعر البنزين. لكن الأسعار في السنوات الأخيرة ترتفع بسبب *الطلب* من الصين والهند والأسواق الناشئة الأخرى، بالإضافة إلى الطلب الهائل والمستمر من العالم المتقدم. وإذا كانت الأسعار ترتفع لأن الاقتصاد ينمو، فهذا يعني أن الاقتصاد يملك القوة والمرونة لمعالجة التكاليف المتزايدة من خلال تحسين الإنتاج (وبدرجة أقل، من خلال نقله إلى المستهلكين). ولهذا السبب تم استيعاب ارتفاعات الأسعار في هذا العقد بسهولة أكبر من السابق. لو أننا

طلبنا من حكيمنا في العام 2001 أن يقدِّر تأثير ارتفاع أسعار النفط بأربعة أضعاف، لتوقع بكل تأكيد حدوث انكماش عالمي هائل.

لكن النفط ليس السلعة الوحيدة التي ارتفع سعرها. فأسعار المواد الخام من كل الأصناف تزداد باضطراد. إن المنتج الزراعي اليوم غالي الثمن لدرجة أن الدول النامية تواجه مشكلة أساسية متزايدة تتعلق بكيفية التصدي لتضخم أسعار الغذاء. كما أن كلفة البناء أصبحت باهظة من نيويورك إلى دبي إلى شانغهاي. حتى غاز الهيليوم، الذي لا يُستخدَم فقط في بالونات الحفلات وإنما في آلات التصوير بالرنين المغناطيسي MRI ومصانع الرقاقات الدقيقة، متوفر بكميات قليلة في العالم، بالرغم من أنه يأتي في المرتبة الثانية من بين العناصر الأكثر وفرة في الكون. من المؤكد أن هذه الضغوط ستنهي يوماً ما مرحلة التضخم المنخفض الذي شكّل دعامة الازدهار العالمي.

في الوقت نفسه، أنتج النمو القوي عدداً من الأشياء الشاذة. في هذا العالم المعولَم والمنضبط بازدياد، ثمة دول محددة - تلك التي تتمتع بثروات طبيعية، وخصوصاً النفط والغاز الطبيعي - تستفيد مجاناً من الوضع العالمي الراهن. إنها تركب موجة النمو العالمي وتزداد ثراءً من دون أن تضطر إلى التقيد بمعظم القوانين التي تحكم الاقتصاد العالمي. وهذه الظاهرة هي الناتج الشاذ، ولكن الحتمي، لنجاح الجميع باستثناء هذه الدول. إنها الطفيليات غير المنتمية إلى اقتصاد السوق التي تعيش في عالم يحكمه اقتصاد السوق.

أمعن النظر في التحديات السياسية الأساسية التي تواجه الأفكار الأميركية والغربية في ما يتعلق بالنظام الدولي. في الشرق الأوسط إنها تأتي من إيران، وفي أميركا اللاتينية من فنزويلا، وفي أوراسيا من روسيا. كل هذه الدول تمتلك قوة جديدة مرتكزة على النفط. من الصعب أن نتخيل أن السودان قادرة على تحدي العالم بشأن دارفور لو لم تكن تملك احتياطياً نفطياً. إن النفط يجلب كميات هائلة من الأموال. إذ تُقدَّر عوائد إيران من النفط في العام 2006 بحوالى 50 مليار دولار؛ ما يكفي لتوفير الرعاية لمجموعات تلتقي معها في المصالح، ورشوة الجيش، والبقاء في السلطة،

واستخدام *الأكداس* الباقية من المال لإثارة المشاكل في الخارج. ومن غير المحتمل أن يتغير هذا الوضع، فالدول الغنية بالموارد الطبيعية ستزدهر طالما أن الآخرين يحققون نمواً. إنه الين واليانغ (الذكر والأنثى) لعولمة اليوم.

بالطبع، ليست كل الدول الغنية بالموارد الطبيعية دولاً مارقة، وقد دفع مناخ الإدارة الاقتصادية الجيدة بعضها لاستخدام ثرواتها بحكمة أكبر من السابق. فها هي كندا في طريقها لتصبح دولة كبرى، لكنها مع ذلك تتصرف بصورة مسؤولة إلى حدٍّ كبير. والخليج العربي، حيث يتدفق الكثير من عوائد النفط، يستثمر المزيد من أرباحه في البنية التحتية والصناعة، وليس في حسابات مصرفية سويسرية أو كازينوهات مونتي كارلو (بالرغم من أن الكثير من الأموال تذهب في هذا الاتجاه أيضاً). ودبي أصبحت مركزاً تجارياً حراً يُدار بكفاءة عالية؛ سنغافورة الشرق الأوسط. وهنالك دول خليجية أخرى تحاول مضاهاة نجاحها، مثل السعودية، إذ إنها تخطط الآن لاستثمار 70 مليار دولار في مشاريع بتروكيميائية جديدة كي تكون منتجة بتروكيميائية أساسية بحلول العام 2015. لقد كسبت دول الخليج تريليون دولار من استثمارات مالية خلال السنوات الخمس الماضية، وتقدر مؤسسة ماكنزي آند كومباني أنها يمكن أن تكسب تريليوني دولار خلال العقد القادم. بالطبع، هذا شكل مُدار حكومياً من الرأسمالية، وسينتج على الأرجح تطوراً محدوداً، ومن غير المحتمل أن يؤدي إلى نمو قابل للاستمرار ذاتياً (مع العلم أنه توجد عناصر قوية موجَّهة حكومياً في الرأسمالية الأوروبية والشرق آسيوية أيضاً). لكنه، على أي حال، أكثر قرباً من النموذج الرأسمالي العالمي من الأنظمة الاقتصادية التي كانت قائمة في هذه الدول قبل جيل من الزمن.

لكن تأثير النمو العالمي في الموارد الطبيعية والبيئة هو أكبر المشاكل الناجمة عن الوفرة. من غير المبالَغ فيه أن نقول إن العالم يعاني من استنفاد الهواء النظيف، والماء الصالح للشرب، والمنتجات الزراعية، والكثير من السلع الحيوية. وبالرغم من أن بعض هذه المشاكل قابلة للحل - من خلال تحسين الفعالية وتطوير مصادر تزويد جديدة - إلا أن التقدم بطيء جداً في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن الإنتاج

الزراعي يزداد، إلا أن إطعام سكان العالم، الذين سيبلغ عددهم ثمانية مليارات في العام 2025، سيتطلب زيادة المحصول الزراعي بحيث يبلغ أربعة أطنان في الهكتار الواحد مقارنةً بالرقم الذي نحققه اليوم، وهو ثلاثة أطنان لكل هكتار. وبشكل مشابه، إن قدرتنا على إدارة، والمحافظة على، الماء لا تنمو بنفس سرعة استهلاكنا له. فقد تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات في القرن العشرين، في حين أن استهلاك الماء ازداد ستة أضعاف. إن الأميركيين يستخدمون أكثر من 400 لتر من الماء يومياً من أجل الشرب والطبخ والتنظيف. وإذا أصبح سكان البلدان الفقيرة (إنهم محظوظون اليوم لحصولهم على 40 لتراً) أكثر غنىً، فإن متطلباتهم المتزايدة ستسبّب مزيداً من الضغط[6]. تاريخياً، كان الناس ينتقلون بحثاً عن المياه، فماذا لو جفّت مصادر المياه في المستقبل؟ سيُرغَم عشرات الملايين من البشر على الانتقال إلى أمكنة أخرى. وهذا ما سيؤدي إلى اندلاع صراعات عنيفة، كتلك التي حصلت مسبقاً في إفريقيا والشرق الأوسط.

تبيَّن خلال العقد المنصرم أن الكثير من التوقعات المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ كانت في غير محلها لأن النمو العالمي تجاوز كل التخمينات. ففي منتصف العام 2007، صدر آخر تقرير تقييمي للجنة الحكومية الدولية المشتركة الخاصة بالتغير المناخي. وبحلول نهاية السنة، أثبت العلماء أن قمم الثلج القطبية تذوب بضعف السرعة التي توقعها التقرير[7]. إن الطلب على الكهرباء والسيارات والطائرات أكبر مما كان يتخيله أي شخص قبل خمسين عاماً. وهو في ازدياد مستمر. يتوقع معهد ماكنزي غلوبال بأن يرتفع عدد السيارات في الصين - بين عامي 2003 و2020 - من 26 مليوناً إلى 120 مليوناً. وهناك أيضاً الهند وروسيا والشرق الأوسط؛ البقية.

يُتوقَّع أن يزداد الطلب على الكهرباء بمقدار 4 بالمئة سنوياً ولمدة عقود. وهذه الكهرباء ستأتي غالباً من الفحم، أقذر أنواع الوقود المتوفر. ولماذا الفحم؟ لأنه رخيص ومتوفر بكثرة، ولهذا السبب يعتمد عليه العالم في إنتاج معظم ما يحتاج إليه من كهرباء. ولفهم تأثير ذلك في ارتفاع درجة حرارة الأرض، تمعَّن في هذه الحقيقة. بين

عامي 2006 و2012، ستبني الصين والهند 800 معمل لتوليد الطاقة بواسطة الفحم، وسيكون حجم ثاني أوكسيد الكربون المنبعث الإجمالي أكبر بخمسة أضعاف من الحجم الإجمالي المسموح به في اتفاقية كيوتو.

نهوض الشعور القومي

في هذا العالم المعولَم، كل المشاكل تقريباً عابرة للحدود. ولهذا السبب، سواء أكانت هذه المشاكل تتعلق بالإرهاب، أم بالانتشار النووي، أم بالأمراض، أم بالأزمات الاقتصادية، أم بتضرر البيئة، أم بنقص المياه، فإن التصدي لأي منها غير ممكن من دون تنسيق وتعاون وافرين بين الكثير من الدول. ولكن، في حين أن الاقتصاد والمعلومات وحتى الثقافة قابلة للعولمة، فإن السلطة السياسية الرسمية تبقى مرتبطة بالدول المستقلة، حتى لو أصبحت إحدى هذه الدول أقل قدرة على حل معظم هذه المشاكل بشكل فردي. للأسف، إن استعداد الدول المستقلة للتعاون على حل المشاكل الشائعة يقل بازدياد. فمع تزايد عدد اللاعبين الحكوميين وغير الحكوميين، وتنامي قوة وثقة كل واحد منهم، تتضاءل احتمالات حدوث اتفاق وتعاون مشترك. وهذا هو التحدي الأساسي لنهوض البقية؛ لمنع قوى النمو العالمي من التحول إلى قوى اضطراب وتفكك عالميين.

إن تنامي الفخر والثقة بالنفس لدى الدول الأخرى، وخصوصاً لدى الأكبر حجماً والأكثر نجاحاً، واضح مسبقاً. وبالنسبة إلي، لقد توضَّح لي ذلك بجلاء قبل بضع سنوات في مقهى للإنترنت في شانغهاي، عندما كنت أتبادل الحديث مع مدير تنفيذي صيني شاب. كان يصف لي النمو الاستثنائي الذي يجري في الصين وكيف ستصبح الصين دولة عصرية ومزدهرة في المستقبل. كان غربياً تماماً في ملبسه وسلوكه، ويتحدث الإنكليزية بطلاقة، وكان باستطاعته مناقشة آخر الاتجاهات التجارية الرائجة براحة تامة أو التحدث حول الثقافة العامة الأميركية. بدا لي أنه المنتج النموذجي للعولمة، الشخص الذي يجسّر الثقافات ويجعل العالم أصغر وأكثر تنوعاً. لكننا ما إن بدأنا الحديث عن تايوان واليابان والولايات المتحدة حتى أصبحت إجاباته تنضح بالغضب. قال لي بنبرة حانقة بأنه إذا تجرأت تايوان على إعلان استقلالها، فإن على

الصين أن تغزوها على الفور. وقال بأن اليابان أمة معتدية لا يمكن الوثوق بها. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد كان متأكداً من أنها قصفت السفارة الصينية عمداً خلال حرب كوسوفو في العام 1999 بغية إرهاب الشعب الصيني بقوتها العسكرية. شعرت وكأنني موجود في برلين في العام 1910 وأتحدث إلى شاب ألماني محترف ومثقف؛ لأن ذاك الشاب كان سيبدو بدوره نموذجاً للرجل العصري - وفقاً لمعايير ذلك الزمن - ومتعصباً لقوميته.

مع تنامي الفرص الاقتصادية ينمو الشعور القومي أيضاً. وهذا أمر مفهوم، في الواقع. تخيَّل أنك كنت تعيش في بلد يعاني من الفقر وعدم الاستقرار منذ قرون. وأخيراً، تتغير الأشياء ويبدأ بلدك بالنمو. لا بد من أنك ستكون فخوراً ومتلهفاً لإظهار نفسك للآخرين. وهذه الرغبة بإثبات الذات وكسب الاحترام منتشرة في مختلف أنحاء العالم اليوم. قد يبدو من التناقض القول بأن العولمة والحداثة الاقتصادية تُنمِّيان القومية السياسية، لكن هذا الانطباع يتبادر إلى الذهن فقط إذا كنا ننظر إلى القومية باعتبارها إيديولوجية ضعيفة متراجعة، ففي هذه الحالة من المؤكد أنها ستُجرَف وتزول مع المسيرة الأمامية للتطور.

لطالما حيَّرت المشاعر القومية الأميركيين. عندما تورِّط الولايات المتحدة نفسها في الخارج، فإنها تعتقد بصدق بأنها تحاول مساعدة البلدان الأخرى على تحسين أنفسها. ولهذا السبب، كان الأميركيون يُصدَمون لرد فعل السكان المحليين حيال الجهود الأميركية - من الفيليبين إلى هاييتي إلى فيتنام والعراق. وهذا غريب في الواقع، فالأميركيون يشعرون بالفخر بوطنهم - نحن ندعوها *وطنية* - ولهم كل الحق في ذلك، لكنهم يفزعون عندما يجدون الآخرين فخورين بأوطانهم وغيارى عليها.

في الأيام الأخيرة من الحكم البريطاني في الهند، التفت آخر حكامها هناك، وهو اللورد لويس ماونتباتن، إلى الزعيم الهندي العظيم الماهاتما غاندي وقال بغضب: "إذا رحلنا، فستعمّ الفوضى". فأجابه غاندي: "نعم، لكنها ستكون فوضى خاصة بنا". هذا الشعور بأن تحكم نفسك بنفسك، من دون تدخُّل، موجود بقوة في الدول الناشئة، وبخاصة تلك التي كانت في السابق مستعمرة أو شبه مستعمرة من قبل الغرب.

لفت زبيجنيو بريجينسكي مؤخراً الانتباه إلى ما أسماه صحوة *سياسية عالمية*، مشيراً إلى مشاعر جماهيرية صاعدة، تغذيها دوافع متنوعة؛ نجاح اقتصادي، وفخر قومي، وارتفاع مستويات التعليم، وتنامي القدرة على الحصول على المعلومات وزيادة الشفافية، وذكريات الماضي. ونوَّه بريجينسكي إلى الجوانب المسببة للاضطراب لهذه القوة الجديدة، حيث كتب: "إن سكان الكثير من العالم النامي ينشطون سياسياً ويشعرون بالسخط في كثير من الأمكنة. إنه (أي العالم النامي) مدرك تماماً للظلم الاجتماعي وإلى درجة غير مسبوقة... وهذا ينتج مجتمعاً ذا مواقف ورغبات مشتركة يمكن إثارتها وتوجيهها بواسطة أهواء سياسية أو دينية ديماغوجية. وهذه الطاقات تتجاوز الحدود المستقلة وتشكل تحدياً للدول الموجودة وكذلك للتراتبية العالمية الموجودة، التي لا تزال الولايات المتحدة تقبع على رأسها"[8].

في الكثير من الدول الواقعة خارج العالم الغربي، هناك استياء مكبوت من الاضطرار إلى القبول بالرواية الأميركية أو الغربية لتاريخ العالم؛ رواية تلعب فيها هذه الدول إما أدواراً غير مناسبة أو أدواراً ثانوية. على سبيل المثال، لطالما انزعج الروس من الرواية التقليدية للحرب العالمية الثانية التي هزمت فيها بريطانيا والولايات المتحدة القوات الألمانية واليابانية الفاشية. فبحسب الروايات التاريخية الأميركية السائدة - من ستيفن أمبروز إلى كين بيرنز - يمكننا أن نغفر للأميركيين اعتقادهم بأن روسيا لعبت دوراً ثانوياً في المعارك الحاسمة ضد هتلر وتوجو، مع أن الجبهة الشرقية، في واقع الأمر، كانت الميدان المركزي للحرب العالمية الثانية. فالمعارك التي جرت فيها كانت أكثر عدداً من كل تلك التي شهدتها ميادين الحرب الأخرى مجتمعةً وسقط نتيجتها ثلاثين مليون قتيل. وفي تلك الجبهة قاتل ثلاثة أرباع الجيش الألماني وتكبد 70 بالمئة من مجموع خسائره. وبالرغم من أن الجبهة الأوروبية كانت في كثير من الجوانب ميداناً ثانوياً، إلا أنها عوملت في الغرب على أنها المسرح الرئيسي للحرب، إذ يقول الكاتب بنجامين شوارتز بأن ستيفن أمبروز "يبالغ في لفت الانتباه إلى الغزو الأميركي البريطاني لجزيرة صقلية، الذي نجح في طرد 60,000 ألماني منها، لكنه يتجاهل تماماً كورسك؛ أكبر معركة في التاريخ، التي قاتل فيها ما لا يقل عن مليون ونصف

جندي سوفييتي وألماني، والتي جرت في الوقت عينه... وبقدر ما يمكن أن يشعرنا هذا بالضيق... علينا أن نعترف بأن الحرب ضد ألمانيا النازية... كانت بصورة أساسية - بحسب توصيف المؤرخ العسكري جون إريكسون - **حرب ستالين**"[9].

أو انظر إلى وجهة نظر أخرى حول الحرب نفسها من بقعة أخرى من الخارطة. قال لي صديق هندي: "بالنسبة إلى بريطانيا وأميركا، الحرب العالمية الثانية هي حرب بطولية انتصرت فيها الحرية على الشر. وبالنسبة إلينا، إنها معركة ورَّطت فيها بريطانيا الهند وقواتها المسلحة من دون أن تزعج نفسها باستشارتنا. لقد طلبت منا لندن أن نموت في سبيل فكرة الحرية التي كانت في تلك اللحظة بعينها ممنوعة عنا بشكل وحشي".

لطالما كانت وجهات النظر الوطنية المختلفة هذه موجودة، لكنها تُنشَر اليوم - بفضل ازدياد المعرفة والمعلومات وتنامي الثقة بالنفس - في شبكات إخبارية جديدة، ومحطات كابل، ومواقع على الإنترنت في العالم الناشئ. إن الكثير من دول *البقية* تقوم بتحليل روايات وحجج وفرضيات الغرب وتواجهها برؤية مختلفة للعالم. أخبرني مسؤول صيني شاب في العام 2006: "عندما تقولون لنا إننا ندعم النظام الديكتاتوري في السودان من أجل الحصول على نفطها، فسأقول لكم: وكيف *يختلف هذا الأمر* عن دعمكم *للآخرين المنتجين للنفط*؟، إننا نرى النفاق لكننا بالرغم من ذلك نكتفي بعدم قول أي شيء".

بعد انتهاء الحرب الباردة، كان هناك أمل وتوقّع عام بأن تنخرط روسيا والصين بقوة في النظام الاقتصادي والسياسي الغربي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية. وعندما تحدث جورج دبليو بوش عن *نظام عالمي* جديد، فإنه قصد ببساطة أن النظام الغربي القديم سيتوسع على امتداد العالم كله. لعل وجهة النظر هذه نتجت من تجربة الغرب مع اليابان وألمانيا بعد الحرب، فبالرغم من أن كلتيهما بلغتا ذروة القوة الاقتصادية، إلا أنهما بقيتا عضوين ملتزمين ومتعاونين وصامتين إلى حدٍّ كبير في النظام القائم. ولكن، لربما كانت تلك ظروفاً خاصة. فلهذين البلدين تاريخان فريدان، حيث شنَّا حروباً عدوانية جعلتهما منبوذين في العالم، كما واجها تهديداً جديداً من الشيوعية

السوفييتية واعتمدا على القوة العسكرية الأميركية من أجل حمايتهما. أما المجموعة التالية من القوى الصاعدة فقد لا تكون متلهفة كثيراً *للانسجام* مع النظام الموجود.

ما زلنا نفكر في عالم ينبغي فيه على أي قوة صاعدة أن تختار بين خيارين قاسيين: إما الاندماج في النظام الغربي أو رفضه، فتصبح بذلك دولة مارقة تواجه عواقب النبذ. ولكن، يبدو أن القوى الناشئة تسلك طريقاً ثالثاً: إنها تدخل النظام الغربي ولكن وفق شروطها الخاصة؛ مغيِّرة شكل النظام نفسه. ففي عالم يشعر فيه الجميع بالقوة والثقة بالنفس - وفقاً للعلماء السياسيين، نازنين بارما وإيلي راتنر وستيفين ويبر - يمكن للدول أن تتجاهل *المركز* الغربي وتنشئ علاقات خاصة في ما بينها[10]. وفي عالم ما بعد أميركا، قد لا يكون هناك مركز للاندماج فيه أساساً. لقد أشار وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر في العام 1991 إلى أن العالم كان يتجه نحو الدخول في نظام مركزي (hub-snd-spoke system) تمر فيه كل الدول عبر الولايات المتحدة من أجل الوصول إلى وجهتها المقصودة. ولكن، ثمة وصف أفضل لعالم القرن الواحد والعشرين، وهو أنه عالم ذو مسالك متنوعة تُرسَم خطط الرحلات فيه كل يوم (وهذا صحيح أيضاً حتى بالمعنى المادي، فخلال عشر سنوات فقط، ازداد عدد الزوار الروس إلى الصين أكثر من أربعة أضعاف، من 489,000 في العام 1995 إلى 2.2 مليون في العام 2005). إن محط الانتباه والتركيز تحوَّل. لقد أصبحت الدول تزداد اهتماماً بأنفسها - بقصة صعودها - وتعير انتباهاً أقل إلى الغرب والولايات المتحدة. ولهذا السبب نجد أن النقاشات المتعلقة بالحاجة إلى تقليل العداء لأميركا في مسار الحملة الرئاسية خلال العام 2007 لم تحظَ بأهمية كبيرة نوعاً ما. إن العالم يتجه من الغضب إلى اللامبالاة، من العداء لأميركا إلى *ما بعد أميركا*.

إن حقيقة أن القوى الجديدة أصبحت أكثر حزماً في التشديد على مصالحها هي الحقيقة الأساسية في عالم ما بعد أميركا، الأمر الذي يثير أيضاً المعضلة السياسية المتمثلة بكيفية تحقيق الأهداف الدولية في عالم مؤلف من لاعبين كثر، حكوميين وغير حكوميين. وفقاً للنموذج القديم، كانت الولايات المتحدة وبضعة حلفاء غربيين لها يديرون الأحداث لوحدهم في حين كان العالم الثالث إما يجاريهم (تجنباً للمشاكل أو سعياً

إلى الحصول على مكسب ما) أو يبقى خارج الدائرة، أي بلا أي دور أو أهمية. أما اللاعبون غير الحكوميين فقد كانوا قليلي العدد وضعفاء لدرجة أنهم لم يكونوا يشكلون سبباً للقلق بشأنهم. وبالمقابل، انظر الآن إلى المفاوضات التجارية، على سبيل المثال، وسترى كيف يتصرف العالم النامي بقوة تزداد يوماً بعد يوم. ففي حين كانت دول مثل البرازيل والهند تقبل بأي صفقة تُعرَض عليها من قبل الغرب - أو تتجاهلها كلياً - نجد أنها اليوم تناور بكل ما أوتيت من قوة للحصول على الصفقة التي تريدها. لقد سمعوا كبار المدراء التنفيذيين الغربيين يشرحون أين يكمن المستقبل وقرأوا تقرير مؤسسة غولدمان ساكس BRIC، ولهذا فهم يعرفون أن ميزان القوة تغيَّر.

تتميز اتفاقية كيوتو (تُعامَل اليوم كاتفاقية مميزة بسبب رفض الرئيس بوش لها) بتأييدها للرؤية القديمة للعالم. لقد افترضت كيوتو بأنه إذا اتفق الغرب على خطة ما، فإن العالم الثالث سيتبنى المبادئ الجديدة وتُحَلُّ المشكلة. قد تكون تلك هي الطريقة التي كانت تُدار وفقها الأمور في الشؤون الدولية لعقود مضت، لكنها لم تعد ملزمة إلى ذلك الحد اليوم. فالصين والهند والبرازيل ودول ناشئة أخرى لن تتبع أي إجراء يقوده الغرب ما لم تكن مشاركة فيه. والأهم من ذلك هو أن الحكومات لوحدها لا يمكنها فعل الكثير لمعالجة مشكلة كبرى كالتغير المناخي. إذ إن الحل الحقيقي يتطلب تحالفاً أوسع بكثير يتضمن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمدن والمقاطعات ووسائل الإعلام. في عالم معولَم وديمقراطي ولامركزي، نحن بحاجة إلى دفع الأفراد لتغيير سلوكهم. إن الضرائب والرسوم والحروب هي الطرائق القديمة لفعل ذلك، لكن الدول الآن تملك مساحة قليلة للمناورة على هذه الجبهات، ولهذا فهي بحاجة إلى وسائل أشد ذكاء وفعالية من أجل إحداث التغيير.

إن الآليات التقليدية للتعاون الدولي هي من بقايا حقبة ولّى زمانها. لقد أصبح نظام الأمم المتحدة لتنظيم النفوذ عتيق الطراز. فالأعضاء الدائمون في مجلس الأمن هم المنتصرون في حرب انتهت منذ ستين عاماً. والمجلس لا يضم اليابان أو ألمانيا، ثاني وثالث أكبر اقتصادات العالم، أو الهند - أكبر دولة ديمقراطية في العالم - أو أي دولة أميركية لاتينية أو إفريقية. ومجموعة الثماني لا تضم الصين - رابع أكبر اقتصاد

في العالم - أو الهند أو كوريا الجنوبية - الثانية عشرة والثالثة عشرة على التوالي. وجرت العادة أيضاً أن يترأس دائماً شخص أوروبي صندوق النقد الدولي وشخص أميركي البنك الدولي. صحيح أن هذا *التقليد* - مثل عادات نادٍ اجتماعي عنصري قديم - قد يكون جيّداً ومسلياً بالنسبة إلى المشاركين فيه، لكنه كريه وينمّ عن تعصب بالنسبة إلى الممنوعين عنه.

هناك تعقيد آخر: عندما أكتب عن نهوض القومية، فإنني أصف ظاهرة أكثر اتساعاً، ألا وهي التأكيد على الهوية. إن الدولة-الأمة هي ابتكار جديد نسبياً، إذ لا يتعدى عمرها المئة عام تقريباً. أما الشكل الأقدم منها فكان عبارة عن مجموعات دينية وإثنية ولغوية تعيش ضمن دول مستقلة. وهذه الروابط بقيت قوية، بل ازدادت قوة في الواقع، مع تعمُّق الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ففي أوروبا، بقي الفلامنغيون (Flemish) والفرنسيون في بلجيكا متمايزين كما كانوا دائماً. وفي بريطانيا، انتخب الاسكوتلنديون حزباً حاكماً يقترح إنهاء قوانين الاتحاد (Acts of Union) البالغة من العمر ثلاثة قرون والتي أوجدت المملكة المتحدة المؤلفة من إنكلترا واسكوتلندا وويلز. وفي الهند، تتراجع الأحزاب الوطنية أمام الأحزاب الإقليمية أو المناطقية. وفي كينيا، تزداد الفوارق القبلية أهمية يوماً بعد يوم. وفي الكثير من بقاع العالم، لا تزال هذه الهويات الأساسية (الأكثر عمقاً من الدولة-الأمة) تمثل السمات المحددة للحياة، فهي التي تدفع الناس للتصويت، ومن أجلها يضحون بحياتهم. وفي اقتصاد عالمي مفتوح، تدرك هذه المجموعات من الناس أن حاجتها إلى الحكومة المركزية تقل بازدياد مضطرد. وفي ظل العصر الديمقراطي الحالي، يكتسب هؤلاء الناس المزيد من القوة والنفوذ ببقائهم معاً كمجموعة واحدة. بكلمات مختصرة: إن تنامي الشعور بالهوية يجعل الفعل القومي الهادف أكثر صعوبة.

عندما تصبح السلطة متنوعة وموزعة، تصبح مسألة الشرعية أكثر أهمية من ذي قبل، لأنها الطريقة الوحيدة لاجتذاب كل اللاعبين المتباينين على المسرح العالمي. واليوم، ليس هناك حلٌّ - مهما كان عملياً - قابل للاستمرار، إذا لم يُعتبَر شرعياً. وفرضه لن ينجح إذا اعتُبر أنه ناتج عن نفوذ واختيار دولة واحدة، مهما كانت هذه الدولة قوية.

فعلى سبيل المثال، بالرغم من فظاعة الأمور التي تجري في السودان، فإن التدخل العسكري هناك - الوسيلة الأنجع لإيقافها - لن ينجح إلا إذا أقرته القوى العظمى بالإضافة إلى الدول الإفريقية المجاورة للسودان. وإذا تصرفت الولايات المتحدة من تلقاء ذاتها أو مع تحالف صغير - أي أن تغزو ثالث بلد مسلم خلال خمس سنوات - فمن المؤكد على الأغلب أن هذه المحاولة سيكون لها نتائج عكسية، لأنها ستؤمِّن للحكومة السودانية فرصة عظيمة لتعبئة الشعب ضد *الإمبريالية الأميركية*. في الحقيقة، إن سجل إدارة بوش في السياسة الخارجية يوضِّح لنا بصورة لا لبس فيها الحاجة العملية إلى الشرعية. ولكن، مع ذلك - بصرف النظر عن إخفاقات بوش - فإن المعضلة تبقى: لو افترضنا أن الكثير من الدول احتاجت إلى التعاون من أجل معالجة مشكلة ما، فكيف سيحدث ذلك في عالم يملك عدداً أكبر من اللاعبين، والكثير منهم أقوياء؟

القوة العظمى الأخيرة

لقد نظر الكثير من المراقبين والمعلقين إلى حيوية هذا العالم الناشئ واستنتجوا أن الولايات المتحدة وصلت إلى نهاية أيامها. ويعبِّر أندي جروف، مؤسس شركة إنتل، عن هذا الأمر بصراحة شديدة قائلاً: "تواجه أميركا خطر السير على خطى أوروبا باتجاه الانهيار. وأسوأ ما في الأمر أن لا أحد يعلم بذلك. إنهم جميعاً يعيشون حالة من الإنكار، يربِّتون على ظهور بعضهم بينما تتجه *التايتانيك* مباشرة نحو جبل الجليد وبأقصى سرعتها". بينما يصف توماس فريدمان مراقبته لأمواج من المهنيين الشبان الهنود في أثناء وصولهم إلى نوبتهم الليلية في شركة إنفوسيس في مدينة بانغالور: "يا الله، هناك الكثير منهم، وهم لا يتوقفون عن المجيء، موجة بعد موجة. كيف يمكن أن تستحسن بناتي وملايين الأميركيين الآخرين أن يتمكَّن هؤلاء الهنود من القيام بنفس الأعمال التي يمكنهم القيام بها مقابل جزء صغير من أجورهم؟"[11]. ويقول جابور شتاينغارت - محرر في صحيفة دير شبيغل الألمانية - في كتابه الشهير: **العولمة تنتقم**. "خسرت الولايات المتحدة صناعاتها الرئيسية، وتوقف شعبها عن توفير المال، وتزداد حكومتها اقتراضاً من المصارف المركزية الآسيوية، في حين أن منافسيها يزدهرون"[12].

غير أن الأمر المحير هنا هو أن هذه التغييرات تجري حولنا منذ مدة؛ وأنها، عملياً، لم تؤثر في نتائج أميركا. فخلال العشرين عاماً الماضية - بينما كانت العولمة والتوظيف الخارجي يتناميان بشكل كبير جداً - كان معدل النمو في أميركا أكثر من 3 بالمئة بقليل، أعلى بنقطة مئوية كاملة من ألمانيا وفرنسا (كان معدل اليابان خلال نفس الفترة 2.3 بالمئة). كما حافظ النمو في القدرة الإنتاجية - إكسير الاقتصاد الحديث- على نسبة تفوق 2.5 بالمئة منذ عقد كامل (مرة أخرى أعلى بنقطة مئوية من المعدل الأوروبي). وحتى الصادرات الأميركية حافظت على نشاطها، بالرغم من ارتفاع قيمة الدولار لمدة عقد كامل قبل أن ينتهي ذلك مؤخراً. (في العام 1980، كانت صادرات الولايات المتحدة تمثل 10 بالمئة من مجموع صادرات العالم برمته. وفي العام 2007، كان الرقم لا يزال قريباً من 9 بالمئة). وبحسب المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن الولايات المتحدة تبقى أكثر الاقتصادات منافسةً في العالم، إذ تحتل المرتبة الأولى في الابتكار، والتاسعة في الجهوزية التكنولوجية، والثانية في إنفاق الشركات على البحوث والتكنولوجيا، والثانية في نوعية مؤسساتها البحثية. والصين لا تدخل ضمن الدول الثلاثين التي تأتي بعد الولايات المتحدة في أي من هذه القطاعات، في حين تخترق الهند لائحة العشر الأوائل في قطاع واحد فقط هو حجم السوق. كما أن المؤسسات الأميركية تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث القدرة الإنتاجية والأرباح في جميع القطاعات التي تشترك فيها الدول المتقدمة صناعياً.

ظلت حصة الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي ثابتة بشكل غير عادي خلال الحروب وأوقات الكساد بالرغم من نهوض عدد كبير من القوى الأخرى. منذ 125 عاماً والولايات المتحدة، التي يشكل عدد سكانها 5 بالمئة من عدد سكان العالم، تنتج بين 20 و30 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي. من المؤكد، بالطبع، أن موقع أميركا سيشهد بعض الانحدار خلال العقود القليلة القادمة، وهذه ليست عبارة سياسية بل رياضية صرفة، ذلك أن الثقل الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة سيتناقص حتماً بفعل تسارع نمو الدول الأخرى. لكن الانحدار لن يكون بالضرورة واسع النطاق أو سريعاً أو هاماً ما دام بمقدور الولايات المتحدة التأقلم بشكل جيد مع التحديات الجديدة كما

فعلت مع تلك التي واجهتها خلال القرن السابق. والأرجح أن يأتي بروز الأمم الناشئة في العقود القليلة الآتية على حساب أوروبا الغربية واليابان الحبيستين ضمن انحدار ديموغرافي بطيء ومقصود.

ستواجه أميركا منافسة اقتصادية لم تشهد مثل شدتها من قبل. وبالرغم من وضوح الإصلاحات المطلوبة، إلا أن النظام السياسي الأميركي غير قادر على القيام بها لأنها تتطلب تحمُّل الألم الآن بغية الحصول على المكاسب على المدى البعيد، علماً بأن النظام الاقتصادي والاجتماعي الأميركي يعرف كيف يستجيب ويتأقلم مع مثل هذه الضغوط. لكن التحدي الأصعب الذي تواجهه الولايات المتحدة هو التحدي الدولي، فهي تواجه نظاماً عالمياً مختلفاً تماماً عن ذاك الذي اعتادت على التحرك ضمنه. صحيح أن الولايات المتحدة لا تزال اللاعب الأكثر قوة في العالم في الوقت الحاضر، لكن الميزان يتغير مع كل عام ينقضي.

منذ العام 1989 تنفرد الولايات المتحدة - بما تملك من قوة - بوضع أسس النظام الدولي. كل الطرقات كانت تقود إلى واشنطن، والأفكار الأميركية حول السياسة والاقتصاد والسياسة الخارجية كانت بمثابة حجر الزاوية في كل تحرك عالمي. كانت واشنطن اللاعب الخارجي الأقوى في جميع القارات، إذ هيمنت على نصف الكرة الغربي، وبقيت القوة الموازنة الحاسمة في أوروبا وشرق آسيا، ووسَّعت دورها في الشرق الأوسط ووسط وجنوب آسيا، وبقيت الدولة الوحيدة التي يمكنها تأمين القوة اللازمة لأي عملية عسكرية في العالم. وكانت العلاقة مع الولايات المتحدة، بالنسبة إلى أي دولة في هذا العالم - من روسيا والصين إلى جنوب إفريقيا والهند - هي الأكثر أهمية من أي علاقة لها مع أي دولة أخرى.

بلغ هذا النفوذ أعلى ذروة له في حرب العراق. فبالرغم من امتعاض أو معارضة أو عداء الكثير من دول العالم، إلا أن الولايات المتحدة تمكنت من شنّ هجوم، من دون أي استفزاز مسبق، على بلد مستقل وتجنيد عشرات الدول والوكالات الدولية لمساعدتها خلال وبعد الغزو. لكن تعقيدات العراق وحدها ليست المسؤولة عن تفكيك نظام القطب الواحد هذا، فحتى لو حققت عملية العراق نجاحاً باهراً، فإن طريقة تنفيذها كانت

ستجعل القوة المطلقة للولايات المتحدة واضحة وضوحاً لا ريب فيه؛ وهذا العمل الأحادي هو الذي أثار رد الفعل في سائر أنحاء العالم. إن نظام القطب الواحد يتداعى ليس بسبب العراق، وإنما بسبب اتساع انتشار القوة في العالم.

في بعض النواحي، يبدو أن نظام القطب الواحد انتهى مسبقاً. إذ يمثل الاتحاد الأوروبي اليوم الكتلة التجارية الكبرى في العالم، مشكلاً بذلك قطباً ثانياً، وما دامت الصين ومن بعدها بعض الدول العملاقة الناشئة الأخرى تحقق نمواً متسارعاً، فإن قطاع التجارة ثنائي القطبية قد يصبح ثلاثي القطبية، وبعد ذلك متعدد القطبية. ولكن، بالرغم من وجود تحولات مشابهة تجري في جميع القطاعات - باستثناء القطاع العسكري - فإن فكرة عالم متعدد الأقطاب، مع أربعة أو خمسة لاعبين ذوي أحجام متشابهة تقريباً، لا تصف واقع الحال، لا اليوم ولا في المستقبل القريب. فأوروبا غير قادرة على التصرف عسكرياً - أو حتى سياسياً - ككتلة واحدة. واليابان وألمانيا معاقتان بماضيهما. والصين والهند لا تزالان في مرحلة التطور. لذا، فإن مصطلح صامويل هانتينغتون، *أحادية متعددة الأقطاب* *uni-multipolarity*، أو ما يدعونه الأخصائيون الصينيون في الجغرافيا السياسية، *قوى عديدة وقوة عظمى واحدة*، يعبِّران عن النظام الدولي الحالي بصورة أكثر دقة. اللغة المشوشة تعكس واقعاً مشوشاً. باختصار، تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى في العالم، ولكن عالماً يحوي عدة قوى كبرى وهامة أخرى، هو عالم تزداد فيه فعالية وثقة جميع اللاعبين. وهذا النظام الدولي الهجين - الأكثر ديمقراطية، وديناميةً، وانفتاحاً، وتواصلاً - هو، على الأرجح، النظام الذي سنعيش في ظله خلال عدة عقود قادمة. من الأسهل علينا أن نعرِّف ما هو موجود من أن نعرِّف ما هو غير موجود، ومن الأسهل علينا أن نصف الحقبة التي نخرج منها من تلك التي نتجه نحوها؛ ومن هنا كان العنوان عالم ما بعد أميركا.

تحتل الولايات المتحدة الموقع الأعلى في النظام الناشئ، لكنها أيضاً البلد الأقل استفادة من النظام الجديد. إذ إن معظم القوى الكبرى الأخرى ستشهد تنامي أدوارها في العالم؛ في الواقع، إن هذه العملية جارية منذ الآن. فالصين والهند تتحولان

إلى لاعبين كبيرين في منطقتيهما وما وراءهما. وروسيا انتهت من مرحلة التأقلم التي تلت نهاية الاتحاد السوفييتي وها هي تزداد قوة، وعدائية أيضاً. وبالرغم من أن اليابان ليست من بين القوى الصاعدة، إلا أنها الآن أكثر استعداداً للإفصاح عن آرائها ومواقفها أمام جيرانها. وأوروبا تتصرف في المسائل التجارية والاقتصادية بقوة وتصميم هائلين. وصوت البرازيل والمكسيك يُسمَع بقوة في قضايا أميركا اللاتينية. أما دول جنوب إفريقيا فقد اتخذت لنفسها موقع زعيمة القارة الإفريقية. جميع هذه القوى تأخذ لنفسها مساحة أكبر في الساحة الدولية من المساحة التي كانت كل واحدة منها تشغلها في الماضي.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فالسهم يشير إلى الاتجاه المعاكس. صحيح أن الاقتصاد ليس لعبة صفرية الناتج - إن نمو اللاعبين الآخرين يوسِّع الشطيرة، وهذا أمر جيد للجميع - إلا أن السياسة تعني صراعاً على النفوذ والسيطرة. فعندما يزداد نشاط وفعالية الدول الأخرى، فإن مساحة الحركة التي تتمتع بها أميركا (وهي هائلة) ستتضاءل حتماً. فهل تستطيع الولايات المتحدة أن تتأقلم مع صعود قوى أخرى، ذات اتجاهات سياسية متنوعة، وفي عدة قارات؟ مع أن هذا لا يعني أنها ستتقبَّل الفوضى والعدائية، البعيدة عنها، إلا أن الطريقة الوحيدة لردع التصرفات الشريرة ستكون عبر تشكيل تحالف واسع ومتين ضدها. ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا أظهرت واشنطن استعدادها للسماح للدول الأخرى بأن تصبح صاحبة أسهم في النظام الجديد. وهذا التوازن - بين التسوية والردع - هو التحدي الرئيسي بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية في العقود القليلة القادمة.

بدأت هذا الفصل بمناقشة فكرة أن النظام الجديد لا ينذر بانحدار أميركي، لأنني أعتقد بأن أميركا تملك قوىً هائلة، وبأن العالم الجديد لن ينتج قوة عظمى جديدة بل مجموعة متنوعة من القوى التي يمكن لواشنطن أن تقودها وتوجهها. مع ذلك، فأميركا ستشهد انحداراً نسبياً - في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي حصراً - مع نهوض بقية العالم. وكلما تسارع نمو الآخرين، كلما تقلصت حصتها من الشطيرة (بالرغم من أن هذا التغير سيكون ضئيلاً لسنوات طويلة على الأرجح). وإضافة إلى ذلك، ستتقيِّد

القوى الجديدة غير الحكومية - التي تزداد نشاطاً يوماً بعد يوم - حركة واشنطن إلى حدٍّ كبير.

صحيح أن هذا يمثل تحدياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكنه تحدّ يواجه الجميع أيضاً. على امتداد ثلاثة قرون تقريباً، ظل العالم مسنوداً من قبل دولة مهيمنة ليبرالية عظمى؛ بريطانيا في البداية، ثم الولايات المتحدة. ساعدت هاتان القوتان العُظميان على إنتاج اقتصاد عالمي مفتوح والمحافظة عليه، من خلال حماية الطرقات التجارية والممرات البحرية، ولعب دور الدائن في الأوقات الحرجة، والاحتفاظ باحتياطي العملة، والاستثمار في الخارج، وإبقاء سوقيهما مفتوحتين. كما أمالتا الميزان العسكري في غير صالح المعتدين الكبار في زمنيهما، من فرنسا نابوليون إلى ألمانيا إلى الاتحاد السوفييتي. فبالرغم من كل إساءاتها في ما يتعلق باستخدام قوتها الهائلة، فإن الولايات المتحدة هي التي أنتجت وحافظت على النظام الحالي؛ نظام التجارة المفتوحة والحكم الديمقراطي، الذي أفاد الغالبية الساحقة من الجنس البشري. وبما أن الأمور تتبدل، ودور أميركا يتغير، فإن هذا النظام قد يبدأ بالتصدع. إن انهيار الدولار - إلى درجة أنه لم يعد هناك احتياطي نقدي عالمي - سيكون مشكلة للعالم بأسره بقدر ما سيكون بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وقد يتبين أن حل المشاكل العامة في زمن اللامركزية وتوزع القوة أكثر صعوبة من دون قوة عظمى.

لقد أصبح بعض الأميركيين واعين تماماً للعالم المتغير حولهم. إن عالم التجارة الأميركي يزداد إدراكاً للتحولات التي تحدث في العالم وهو يتكيف معها بسرعة وعقلانية. إذ تفيد التقارير - شبه المتماثلة - الصادرة عن الشركات الكبرى متعددة الجنسيات المتمركزة في الولايات المتحدة أن نموها يعتمد الآن على اختراق أسواق أجنبية جديدة. فمع نمو في العائدات يبلغ 2 إلى 3 بالمئة سنوياً في الولايات المتحدة و10 إلى 15 بالمئة سنوياً في الخارج، باتوا يدركون بأن عليهم التأقلم مع عالم ما بعد أميركا؛ أو الخسارة فيه. وهناك إدراك مشابه يمكن ملاحظته في الجامعات الأميركية، حيث يزداد عدد الطلاب الذين يدرسون فيها ومن ثم يسافرون إلى الخارج ويتفاعلون مع الطلاب الأجانب. والشباب الأميركيون لم يعد يزعجهم معرفة أن آخر الأساليب -

في القطاع المالي والهندسة المعمارية والفن والتكنولوجيا - تولَد في لندن أو شانغهاي أو سيوول أو تالين أو مومباي.

غير أن هذا الاتجاه نحو الخارج ليس شائعاً في المجتمع الأميركي بشكل عام. إذ لا يزال تركيز الاقتصاد الأميركي موجهاً نحو الداخل، بالرغم من أن هذا الأمر يتغير الآن، حيث تشكل التجارة 28 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي (مقارنة بنسبة 38 بالمئة في ألمانيا). لقد كانت العزلة واحدة من نِعَم الطبيعة على أميركا، المحاطة بمحيطين كبيرين وجارين لطيفين. فلم تُلوَّث أميركا بمكائد وانهيار *العالم القديم*، وكانت قادرة دوماً على تصوُّر نظام جديد ومختلف؛ سواء في ألمانيا أو اليابان، أو حتى العراق. لكن هذه العزلة، في الوقت نفسه، تركت الأميركيين جاهلين بالعالم خارج حدودهم. فالأميركيون يتحدثون بضع لغات فقط ويعرفون القليل عن الثقافات الأخرى، ومع ذلك فهم ما زالوا غير مقتنعين بأنهم بحاجة إلى تصحيح هذا الوضع. نادراً ما يكترث الأميركيون بالمقاييس النموذجية العالمية لأنهم متأكدون من أن طريقتهم هي الفضلى والأكثر تطوراً. ولهذا السبب فإنك تجدهم غير واثقين في الحقبة العالمية الناشئة. هناك فجوة آخذة بالاتساع بين نخبة رجال الأعمال العالميين والطبقة المثقفة في أميركا من جهة، وبين غالبية الشعب الأميركي من جهة أخرى. ومن دون بذل جهود حقيقية لجسر هذه الفجوة، فإن هذا الانقسام يمكن أن يدمر تفوق أميركا التنافسي ومستقبلها السياسي.

تُغذَّى الشكوك الشعبية وتُشجَّع بواسطة ثقافة سياسية وطنية غير مسؤولة. من السهولة بمكان انتقاد تعجرف وأحادية إدارة بوش، التي أعاقت أميركا في الخارج، لكن المشكلة لا تقتصر على بوش أو تشيني أو رامسفيلد أو الجمهوريين، بالرغم من أنهم أصبحوا حزب الذكوريين المتعجرفين الفخورين بكونهم محتقرين في الخارج. أصغِ إلى بعض الديمقراطيين في واشنطن وستسمع صوتاً أحادياً - وإن كان أضعف - حول التجارة ومعايير العمل وقضايا حقوق الإنسان والحيوان المختلفة. أما بالنسبة إلى الإرهاب، فإن كلا الحزبين ما زالا يتحدثان بلغة موجهة خصيصاً إلى الجمهور المحلي من دون أي اكتراث بالأثر السام الذي تخلِّفه في كل الأمكنة الأخرى. إن

السياسيين الأميركيين يقومون بشكل دائم وعشوائي بتصنيف ومعاقبة وإدانة دول بأكملها بسبب عدد لا يُحصَى من الإخفاقات (خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على نصف سكان العالم). إننا الدولة الوحيدة في العالم التي تصدر تقريراً سنوياً حول سلوك جميع الدول الأخرى. وبذلك أصبحت واشنطن منعزلة، ومتعجرفة، ومعزولة عن العالم الخارجي.

أظهرت دراسة صادرة عن مشروع بو للمواقف العالمية (Pew Global Attitudes Survey) في العام 2007 زيادة هامة في الآراء الإيجابية حيال التجارة الحرة والأسواق والديمقراطية. إذ أعربت أغلبيات واسعة في بلدان تمتد من الصين وألمانيا إلى بنغلادش ونيجيريا عن استحسانها لتنامي العلاقات التجارية بين البلدان. لكن الدولة التي احتلت المرتبة الأخيرة بالنسبة إلى دعم التجارة الحرة - من بين الدول السبع والأربعين التي استُطلعت آراؤها خلال خمس سنوات - هي الولايات المتحدة.

أو انظر إلى المواقف حيال الشركات الأجنبية. عندما سُئلوا إذا كان انطباعهم إيجابياً حولها، أجاب عدد كبير من الناس - وكان أمراً مفاجئاً - في بلدان مثل البرازيل ونيجيريا والهند وبنغلادش بنعم. والمفاجئ في الأمر أن تلك الدول كانت في العادة متشككة حيال الشركات الغربية متعددة الجنسيات. (في الحقيقة، كان ثمة مبرر حقيقي لقلق جنوب آسيا، وذلك لأنها كانت مستعمَرة في الماضي من قبل شركة متعددة الجنسيات، هي الشركة البريطانية لشرقي الهند). مع ذلك، فإن 73 بالمئة من الناس في الهند، و75 بالمئة في بنغلادش، و70 بالمئة في البرازيل، و82 بالمئة في نيجيريا باتوا يملكون موقفاً إيجابياً عن هذه الشركات الآن. لكن الرقم في الولايات المتحدة هو 45 بالمئة، الأمر الذي يضعنا بين الخمس الأواخر في القائمة. نريد من العالم أن يفتح ذراعيه لاحتضان الشركات الأميركية، لكن الوضع يصبح مختلفاً عندما تأتي هي إلى أميركا. وهناك انقلاب أكبر في مواقف الأميركيين حول مسألة الهجرة أيضاً. أما بالنسبة إلى التكنولوجيا، التي كانت الولايات المتحدة تمثل نموذجاً يُحتذى به بالنسبة إلى العالم كله، فقد اتخذ البلد موقفاً دفاعياً متشدّداً منها اليوم. ففي حين كنا نريد أن نسبق العالم إلى أي تقنية جديدة، أصبحنا الآن ننظر إلى الابتكار بخوف، متسائلين

حول قدرته على تغيير الأشياء.

المفارقة هنا هي أن نهوض البقية جاء نتيجة أفكار وأفعال أميركية. فعلى مدار ستين عاماً، جال السياسيون والدبلوماسيون الأميركيون أطراف المعمورة من أجل دفع الدول لفتح أسواقها وتحرير سياساتها وتبني التجارة والتكنولوجيا. لقد شجعنا الناس في مناطق نائية من هذا العالم على قبول تحدي التنافس في اقتصاد عالمي وتحرير عملاتها وتطوير صناعات جديدة. لقد نصحناهم بعدم الخوف من التغيير وتعلّم أسرار نجاحنا. ونجحنا في ذلك، إذ أصبح السكان المحليون بارعين في الرأسمالية. لكننا اليوم أصبحنا متشككين حيال نفس الأشياء التي لطالما عظّمناها واحتفينا بها؛ من الأسواق الحرة، والتجارة، والهجرة، والتغير التكنولوجي. وكل هذا يحدث في الوقت الذي يزحف خلاله المد اتجاهنا. العالم آخذ بالانفتاح، وأميركا تنغلق على نفسها.

بعد أجيال من الآن، عندما سيكتب المؤرخون عن هذه الأيام، قد يدوِّنون أن الولايات المتحدة، في العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين، نجحت في مهمتهما العظيمة والتاريخية، ألا وهي عولمة العالم. لكنهم قد يكتبون أيضاً - في السياق - أنها نسيت أن تعولم نفسها.

3 - عالم غير غربي؟

في العام 1492، كما يعلم الجميع، أبحر كريستوفر كولومبوس في واحدة من أكثر الرحلات الاستكشافية طموحاً في التاريخ الإنساني. ولكن، ما لا يعلمه الكثير هو أنه قبل سبعة وثمانين عاماً بدأ أدميرال صيني يُدعى زينغ هي أول رحلة من سبع رحلات استكشافية لا تقل طموحاً عن رحلة كولومبوس. كانت سفن زينغ أكبر وأفضل بناءً من سفن كولومبوس أو فاسكو دا غاما أو أي من كبار بحارة أوروبا في القرنين الخامس والسادس عشر. في رحلته الأولى، التي انطلقت في العام 1405، أخذ زينغ معه 317 سفينة و28,000 رجلٍ، مقارنة بسفن كولومبوس الأربع وبحاريه المئة والخمسين. كان طول السفن الأضخم في الأسطول الصيني، وتُدعى *سفن الكنز*، يزيد عن 400 قدم - أي ما يزيد عن أربعة أضعاف طول سفينة كولومبوس الرئيسية، "سانتا ماريا"- وكانت كل واحدة منها تمتلك تسع صواري. وكان بناء سفينة واحدة من هذه السفن الضخمة يتطلب قطع أشجار تمتد على مساحة 300 هكتار من الغابة. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك سفن مخصصة لحمل الجياد والمؤن والطعام والماء، والجنود بالطبع. وحتى السفينة الأصغر حجماً في أسطول زينغ - وهي سفينة حربية ذات خمس صواري تتمتع بقدرة عالية على المناورة - كانت أكبر بمرتين من السفينة الإسبانية الأسطورية ذات الصواري الثلاث.

بُنيت السفن الصينية بأخشاب خاصة، ومفاصل معقدة، وتقنيات متطورة لعزل المياه، وعارضة قعر قابلة للتعديل. وكانت سفن الكنز تمتلك مقصورات كبيرة ومرفهة، وأشرعة مصنوعة من الحرير، وصالات ذات نوافذ. وكلها بُنيت في أحواض جافة في نانجينغ، أكبر ميناء لصنع السفن في العالم وأكثرها تطوراً. خلال ثلاث سنوات بعد 1405، تم بناء وإعادة إصلاح 1,681 سفينة في هذا الميناء. ولم يكن ليحدث جزء صغير من هذا في أوروبا في ذلك الزمن[1].

كان الحجم مهماً، إذ إن المقصود من هذه الأساطيل الضخمة هو إرهاب سكان المنطقة المجاورة وإظهار قوة ونفوذ سلالة مينغ. جال زينغ في رحلاته السبع - بين

1405 و1433 - في مناطق كثيرة في المحيط الهندي وحول منطقة جنوب شرق آسيا. ومنح الهدايا للسكان المحليين وقبل منهم الهدايا التكريمية. وعندما كان يواجه معارضة، لم يتردد في استخدام القوة العسكرية. ففي إحدى الرحلات، أسر قرصاناً سومطرياً وجلبه معه، وفي رحلة أخرى، جاء بزعيم متمرد من سيلان. وعاد من كل رحلاته بالأزهار والفواكه والأحجار الكريمة والحيوانات الغريبة، بما فيها الزرافات والحمير الوحشية لوضعها في حديقة الحيوانات الإمبراطورية.

لكن قصة زينغ انتهت بصورة غريبة. مع بداية ثلاثينيات القرن الخامس عشر استلم إمبراطور آخر مقاليد الحكم في الصين. أوقف الإمبراطور الجديد بشكل مفاجئ البعثات الإمبراطورية وأدار ظهره للتجارة والاستكشاف. حاول بعض المسؤولين الإبقاء على هذا التقليد، ولكن من دون جدوى. وفي العام 1500، أصدر البلاط مرسوماً إمبراطورياً يقضي بإعدام أي شخص يبني سفينة بأكثر من صاريتين (الحجم المطلوب لقطع مسافات طويلة في البحر). وفي العام 1525، أُمرت السلطات البحرية بتدمير أي سفينة يصادفونها معدة للإبحار في المحيط وزج مالكيها في السجن. وفي العام 1551، أصبح الإبحار في سفينة ذات صاريتين لأي غرض جريمة يعاقب عليها القانون. وعندما وصلت سلالة كينغ إلى الحكم في العام 1644، استمرت في هذه السياسة، لكنها لم تكن تعتقد كثيراً بالمراسيم، فعمدت ببساطة إلى إحراق شريط بطول 700 ميل من الساحل الجنوبي إلى الصين وحَّولته إلى منطقة غير قابلة للسكن. وأخيراً، أدت هذه الإجراءات إلى النتيجة المرجوَّة: انهيار صناعة السفن في الصين. خلال العقود التي تلت رحلة زينغ الأخيرة، سافر عشرات المستكشفين الغربيين إلى المياه المحيطة بالهند والصين، لكن وصول سفينة صينية إلى أوروبا تطلَّب ثلاثة قرون كاملة؛ في زيارة إلى لندن من أجل حضور المعرض الكبير في العام 1851.

ما سبب هذا التحول الكبير؟ كانت النخبة الصينية منقسمة حول مقاربة الصين الخارجية، وكان الحكام الجدد في بكين يعتبرون أن البعثات البحرية فاشلة، إذ كانت تكلفتها عالية جداً، وتفرض ضرائب أعلى على السكان المرهقين مسبقاً، وعوائدها ضئيلة أيضاً. وبالرغم من أن التجارة ازدهرت نتيجة لبعض تلك العلاقات، إلا أن معظم

المعاملات التجارية كانت تصب في فائدة التجار والقراصنة فقط. وإضافة إلى ذلك، كان المنغوليون وغزاة آخرون يهددون حدود الإمبراطورية، الأمر الذي كان يتطلب مزيداً من الانتباه والموارد. وفي ما يبدو، فإن البعثات البحرية كانت تشكل إلهاءً مكلفاً.

كان قراراً مصيرياً بحق. إذ عندما اختارت الصين الابتعاد عن العالم الخارجي، كانت أوروبا تمد أذرعها إلى الخارج. والبعثات البحرية الأوروبية هي التي مدّت أوروبا بالطاقة وسمحت لها بنشر قوتها ونفوذها في مختلف أنحاء العالم. ولكن، لو افترضنا أن الصين احتفظت بأسطولها البحري، فهل كان سيختلف مسار التاريخ الحديث؟ ربما لا. فقرار الصين بالتحول إلى الداخل لم يكن ببساطة قراراً استراتيجياً سيئاً، بل كان تعبيراً عن ركود حضارة. وخلف ذلك القرار بإيقاف البعثات الاستكشافية تكمن كل الأسباب المعقدة لبقاء الصين* ومعظم العالم غير الغربي متخلف عن العالم الغربي لقرون عديدة.

إذا أردنا أن نعرف ماذا يعني نهوض البقية، يجب علينا أن نعرف كم من الوقت ظلت هذه البقية خاملة. لقد تبيّن أن الهيمنة الثقافية والمادية للغرب ليست ظاهرة حديثة العهد ولا قصيرة الأمد، إذ إننا نعيش في عالم غربي منذ ما يزيد عن خمسة قرون. وبالرغم مما نشهده الآن من نهوض لأمم وقارات أخرى، فإن ظلال الغرب ستكون كثيرة الامتداد وإرثه سيكون عميقاً لعقود قادمة، وربما لفترة أطول من ذلك.

أصبح من الشائع قول إن الصين والهند كانتا لا تقلّان ثراءً عن الغرب حتى بداية القرن التاسع عشر. واستناداً إلى وجهة النظر هذه، فهذا يعني بأن سيطرة الغرب كانت مجرد انحراف مؤقت عمره 200 عام في مسار التاريخ، وأننا نعود إلى توازننا الطبيعي الآن. كما توحي هذه المقولة بأن الصدفة لعبت دوراً كبيراً في تفوق الغرب بسبب الفحم الحجري والمستعمرات[2]، وأي اكتشاف مصدر رخيص للطاقة والسيطرة على الأراضي الغنية في آسيا وإفريقيا والقارة الأميركية. بالطبع، لهذه الرؤية - التي تنكر وجود أي خصوصية للغرب - فوائد سياسية؛ ولكن، مع أنها قد تكون صحيحة من الناحية السياسية، إلا أنها ليست كذلك على المستوى التاريخي.

من أسباب سوء الفهم هذا هو أن المحلِّلين غالباً ما يركزِّون في تحليلاتهم فقط على

الحجم الإجمالي للاقتصادين الصيني والهندي. وهذا المؤشر مضلِّل تاريخياً. فعلى سبيل المثال، في القرن السابع عشر، لم يكن ملايين المزارعين الصينيين الفقراء الذين يعيشون في المناطق النائية والمعزولة من الصين يساهمون في ثروة أو قوة البلد بالرغم من أن إنتاجهم كان كبيراً جداً. كان عدد السكان هو المكوِّن الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، وكان معظم الإنتاج زراعياً. وبما أن عدد سكان الصين والهند كان يبلغ أربعة أضعاف عدد سكان أوروبا الغربية في العام 1600، فإن ناتجهما المحلي الإجمالي كان أكبر. وحتى في العام 1913، عندما كانت بريطانيا هي القوة الأولى في العالم، مع ما تمتلكه من تكنولوجيا عصرية وإنتاج صناعي وتجاري يفوق كل إنتاج قارة آسيا مجتمعة، فقد كان في وسع الصين الادعاء بامتلاكها ناتجاً محلياً إجمالياً أكبر.

عند دراسة الحقبة ما قبل الصناعية - قبل الحكومات التدخلية، والاتصالات، والنقل، والضرائب المتنوعة - نجد أن الناتج المحلي الإجمالي لا يخبرنا كثيراً عن القوة الوطنية أو مستوى تقدم بلد ما. كما أنه لا يعبِّر عن دينامية المجتمع أو قدرته على إيجاد اكتشافات واختراعات جديدة، والقدرة التي كانت تمنح الدول طرائق جديدة لتكوين الثروة وبناء القوة.

على أي حال، يمكننا أن نحصل على صورة أكثر وضوحاً للموقع الحقيقي للدول إذا أخذنا في الاعتبار *النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد الواحد*. كان الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد في أوروبا الغربية أكبر منه في كل من الصين والهند في العام 1500. وبحلول العام 1600، كان أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 50 بالمئة. ومنذ ذلك الحين، ظلت الفجوة تتسع. بين 1350 و1950 - ستمئة عام - بقي الناتج المحلي الإجمالي ثابتاً تقريباً في الصين والهند (متراوحاً بين 600 دولار بالنسبة إلى الصين و550 دولاراً بالنسبة إلى الهند). وفي تلك الفترة نفسها، قفز الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد في أوروبا الغربية من 662 دولاراً إلى 4,594 دولاراً؛ أي *بزيادة 594 بالمئة**.

غالباً ما يشير الرحالة الأوروبيون في القرن السابع عشر إلى أن ظروف المعيشة

في الصين والهند كانت أدنى بكثير منها في شمال غرب أوروبا. على سبيل المثال، يقدِّر العالم الاقتصادي غريغوري كلارك بأن متوسط الأجر اليومي للعامل في أمستردام في القرن الثامن عشر كان يستطيع شراء 21 رطلاً من القمح، و16 رطلاً في لندن، و10 أرطال في باريس. في حين أن متوسط الأجر اليومي في الصين في نفس تلك الفترة كان يستطيع شراء 6.6 أرطال من القمح (أو ما يعادله). كما قام كلارك بدراسة السجلات من أجل تبيان الفوارق في عدد المجاعات، الأمر الذي يصب في نفس الاتجاه. باختصار، كان الغرب يتمتع برفاهية أعلى من الشرق قبل القرن الثامن عشر بمدة طويلة.

مع ذلك، لم يكن الأمر على هذا النحو دائماً. فبالنسبة إلى القرون الأولى من الألفية الثانية، كان الشرق متقدماً على الغرب في جميع النواحي تقريباً. ففي حين كانت أوروبا غارقة في ظلام القرون الوسطى، كان الشرق الأوسط وآسيا ينعمان بالازدهار، مع إرث من الإنجازات العلمية والابتكارات والعلاقات التجارية. كان الشرق الأوسط يتربع على عرش الحضارة آنذاك، حيث كان يحافظ ويبني على المعرفة الإغريقية والرومانية، ويحقق إنجازات رائدة في ميادين متنوعة مثل الرياضيات والفيزياء والطب وعلم الإنسان وعلم النفس. بالطبع، ابتُكرت الأرقام العربية هناك، وكذلك مفهوم الصفر. وكلمة Aljebra مستمدة من كتاب **الجبر والمقابلة** للعالم العربي الخوارزمي. وكلمة algorithm - أي اللوغاريتم - مشتقة من اسم هذا العالم نفسه. ومن الناحية العسكرية، كان العثمانيون مثار حسد خصومهم، حيث استمروا في توسيع إمبراطوريتهم في آسيا الوسطى وأوروبا حتى القرن السابع عشر. وكانت الهند، خلال مراحلها الأشد ألَقاً، تفاخر بتفوقها العلمي وعبقريتها الفنية وعظمتها المعمارية. وحتى في بداية القرن السادس عشر - في عهد سلالة كريشناديفارايا - وصف الكثير من الزوار الأجانب مدينة فيجاياناجار الهندية الجنوبية بأنها واحدة من أعظم مدن العالم، وقارنوها بمدينة روما. وقبل ذلك ببضعة قرون، كانت الصين أكثر غنىً وتطوراً من الناحية التقنية من أي بلد آخر، حيث كانت تستخدم تقنيات متنوعة لم يعرفها الغرب إلا بعد قرون لاحقة. وحتى في إفريقيا، كان متوسط الدخل أعلى منه في أوروبا خلال نفس الفترة.

ثم بدأ المد بالتحوُّل في القرن الخامس عشر؛ وبحلول القرن السادس عشر كانت أوروبا قد شرعت بالتقدم. ابتدأ العلم الحديث مع ثورة الفكر التي سُمِّيت *بالنهضة* على أيدي رجال من أمثال كوبرنيكوس وفيساليوس وغاليليو. حيث شهدت الفترة ما بين 1450 و1550 أهم انشقاق في التاريخ البشري، بين الإيمان والعادات والعقيدة، من جهة، والملاحظة والتجربة والفكر النقدي، من جهة أخرى. وقد حدث ذلك في أوروبا، ما دفع تلك الحضارة قدُماً لقرون طويلة. في العام 1593، عندما قطعت سفينة إنكليزية مجهزة بسبعة وثمانين مدفعاً مسافة 3,700 ميل لتصل إلى اسطنبول، وصفها مؤرخ عثماني بأنها "أعجوبة العصر. لم يُرَ أو يُسمَع بمثلها من قبل"[3]. وبحلول القرن السابع عشر، أصبحت تقريباً جميع أنواع التكنولوجيا والمنتجات والمؤسسات المعقدة (مثل الشركات أو الجيوش) أكثر تطوراً في أوروبا الغربية منها في أي مكان آخر في العالم.

إن الاعتقاد بأن المجتمعات الآسيوية كانت - بأي معنىً مادي - تعيش في نفس مستوى المجتمعات الغربية في 1700 أو 1800 يشبه الاعتقاد بأن الإنجازات العلمية والتكنولوجية التي حوَّلت العالم الغربي خلال القرون الثلاثة الماضية لم يكن لها أي تأثير في حالته المادية، وهذا أمر سخيف بالطبع *.لم يكن التقدم العلمي يعني فقط ابتكار آلات جديدة، وإنما إعادة صياغة المنظور العقلي للمجتمعات الغربية. لنأخذ، على سبيل المثال، الساعة الميكانيكية التي اختُرعت في أوروبا في القرن الثالث عشر. يقول المؤرخ دانييل بورستين، الذي أسماها *أم الآلات*: "لقد حطمت الساعة الجدران بين أنواع المعرفة والإبداع والمهارة. وكان صانعو الساعات أول من طبَّق - عن معرفة - نظريات الميكانيك والفيزياء على صنع الآلات"[4]. لكن آثارها كانت أكثر ثورية على المدى الأوسع. فقد حررت الساعة الإنسان من الاعتماد على الشمس والقمر، وجعلت من الممكن ترتيب النهار وتحديد الليل وتنظيم العمل، والأهم من ذلك كله ربما، قياس كلفة العمل من خلال إحصاء الساعات التي استغرقها مشروع ما. قبل اختراع الساعة، لم يكن للزمن أي قيمة قابلة للحساب.

وعندما جلبها البرتغاليون إلى الصين بحلول القرن السادس عشر، كانت الساعات

الميكانيكية الأوروبية قد أصبحت أكثر تعقيداً بكثير من الساعات المائية المصنوعة في بكين. لكن الصينيين لم يجدوا قيمة ذات أهمية في هذه الآلات التي اعتبروها كألعاب، فلم يكبدوا أنفسهم عناء تعلُّم كيفية تشغيلها. ولهذا السبب، فقد كانوا بحاجة إلى بقاء بعض الأوروبيين من أجل تشغيل اختراعاتهم. وهذا ما حصل مجدداً بعد مئة عام عندما جلب البرتغاليون المدافع إلى بكين، إذ اضطروا إلى تقديم مشغِّلين لماكيناتهم. وبحلول القرن الثامن عشر، لم تعد بكين تريد رؤية الأدوات الأجنبية المبتكرة أساساً. ففي رسالة إلى الملك جورج الثالث، رفض الإمبراطور كيانلونغ، الذي حكم الصين من 1736 إلى 1795، طلب بريطانيا بإقامة علاقات تجارية مع الصين، مفسراً رفضه بقوله: "إننا لا نولي اهتماماً كبيراً بالأدوات الغريبة والمبتكرة، ولسنا بحاجة إلى المزيد من مصنوعات بلدكم". لقد أغلق الصينيون عقولهم بوجه العالم[5].

من دون تكنولوجيا وتقنيات جديدة، وقعت آسيا فريسة المشكلة المالثوسية الكلاسيكية. تُعرَف اليوم دراسة توماس مالثوس التي صدرت في العام 1798، **أطروحة حول مبدأ عدد السكان**، بتشاؤمها الكبير، بيد أن الكثير من ملاحظات مالثوس كانت تعبِّر عن ذكاء حاد جداً في واقع الأمر. لاحظ مالثوس بأن الإنتاج الغذائي في إنكلترا كان يزداد بنسبة حسابية (1، 2، 3، 4...) في حين أن عدد السكان كان يتزايد بنسبة هندسية (1، 2، 4، 8، 16...). وما لم يتغير هذا التناقض، فإن البلد كان سيعاني حتماً من الجوع والفقر، ولن ترفع مستويات المعيشة إلا الكوارث مثل المجاعة أو الأمراض (لأنها ستقلص عدد السكان)*. ولكن، بالرغم من أن معضلة مالثوس كانت واقعية، إلا أنه أخفق في تقدير قوة التكنولوجيا. ولم يدرك أن هذه الضغوط بالذات ستنتج ردّ فعل إنساني في أوروبا: الثورة الزراعية التي زادت من إنتاج الغذاء بشكل هائل. (كما أن القارة خففت من الضغط السكاني من خلال تصدير عشرات الملايين من الناس إلى العديد من المستعمرات؛ في الغالب إلى القارة الأميركية). إذاً، لقد أخطأ مالثوس بشأن أوروبا، لكن تحليله كان صائباً بخصوص آسيا وإفريقيا.

لكن، كيف يمكننا أن نفهم تلك الرحلات الصينية العجيبة؟ في الحقيقة، إن أسطول زينغ ما هو إلا جزءاً من صورة أوسع من انجازات بديعة كانت تتحقق في الصين والهند (قصور، عمارات، مدن)، مع أن الغرب كان، في الوقت عينه، متقدماً عليهما من حيث التطور. ففي الهند، يؤكد الكثير من الغربيين بأن قصر تاج محل - الذي بناه الإمبراطور المغولي شاه جاهان في العام 1631 تكريماً لزوجته الحبيبة ممتاز محل - كان تحفة فنية لا مثيل لها في أوروبا. يقول الرحالة البريطاني، ويليام هودجز، في وصفه للقصر: "المواد النقية، والأشكال الرائعة، وتناسق المنظر الكلي تفوق أي شيء رأيته في حياتي". لقد تتطلب بناء تاج محل موهبة وبراعة هائلتين بالإضافة إلى مقدرة هندسية مذهلة. فكيف يمكن لمجتمع أن ينتج مثل هذه العجائب ولا يتطور على جميع المستويات؟ وإذا كان باستطاعة الصين أن تبني ذلك الأسطول البحري المدهش والمعقد، فلماذا لم تتمكن من صناعة ساعة؟

جزء من الإجابة يكمن في طريقة بناء المغول لقصر تاج محل. لقد عمل عشرون ألف عامل ليلاً ونهاراً على الموقع لمدة عشرين عاماً. وأنشأوا طريقاً صاعداً بطول عشرة أميال من أجل نقل المواد إلى القبة التي تعلو 187 قدماً عن الأرض. كانت الميزانية غير محدودة، ولم توضَع قيمة لساعات العمل التي استغرقها المشروع. وبطريقة مشابهة أُنشئ أسطول زينغ هي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بناء المدينة المحرمة في بكين، التي بدأ العمل فيها في العام 1406 وتطلب إنجازها مليون عامل، ومليون جندي لمراقبتهم. إذا وُضعت طاقات وموارد مجتمع كبير في خدمة بضعة مشاريع، فإن هذه المشاريع ستنجح غالباً. كان الاتحاد السوفييتي يتفاخر بامتلاكه برنامج فضاء استثنائياً في السبعينيات، بالرغم من أنه كان في تلك الفترة أكثر الأمم الصناعية تخلفاً من الناحية التكنولوجية.

لكن تأمين قوة عاملة كبيرة من أجل حل مشكلة ما ليس هو الطريق المؤدي إلى الابتكار. وفي هذا الإطار، يعقد المؤرخ فيليب هانغ مقارنة رائعة بين مزارعي دلتا يانغتزي ومزارعي إنكلترا، أغنى مناطق الصين وأوروبا بالترتيب في العام [6] 1800. بيِّن هانغ أن المنطقتين، وفقاً لبعض المعايير، كانتا تبدوان في مستوىً اقتصادي واحد،

لكن إنكلترا كانت متقدمة بأشواط في المعيار الأساسي للنمو، ألا وهو معدل الإنتاج. كان الصينيون قادرين على جعل أرضهم منتجة إلى درجة عالية، لكنهم كانوا يحققون ذلك بتخصيص عمال أكثر للعمل؛ ما يسميه هانغ *إنتاجاً من دون تطور*. أما الإنكليز فكانوا لا يتوقفون عن البحث عن أساليب جديدة لزيادة الإنتاج، كي يتمكن كل مزارع من إنتاج محاصيل أكثر. فاكتشفوا وسائل جديدة موفِّرة للعمل، وذلك باستخدام الحيوانات والآلات المبتكرة. على سبيل المثال، عندما طُوِّرت العجلة متعددة المغازل - التي كانت تتطلب مشغِّلاً مدرَّباً واحداً فقط - عُدِّلت واستُخدمت على نطاق واسع في إنكلترا. في حين استمر العمل على المغزل الواحد الأقل تطوراً ولكن الأقل ثمناً في الصين، لأنه كان قابلاً للتشغيل بواسطة الكثير من العمال غير المدربين. (إذا كانت قيمة العمل ضئيلة، فلِمَ إنفاق المال على الآلات الموفرة للعمل؟) وفي النهاية، نتج عن ذلك أن عدداً صغيراً من البريطانيين أصبحوا قادرين على زرع مساحات واسعة من الأراضي. وبحلول القرن الثامن عشر، كان متوسط مساحة المزارع في جنوب إنكلترا 150 هكتاراً، مقابل هكتار واحد فقط في دلتا يانغتزي.

كما أن البعثات الاستكشافية البحرية توضّح الفارق بين الأساليب الشرقية والغربية. كانت البعثات الأوروبية أقل حجماً، ولكن أكثر إنتاجية. وفي أغلب الأحيان، كانت تستخدم طرائق جديدة لدفع ثمن الرحلات. اكتشف الهولنديون طرائق مبتكرة في المجال المالي والضريبي، حيث كان تجار أسماك الرنكة (herring) يستخدمون عقوداً تقضي بتسليم البضائع في وقت لاحق منذ الثمانينيات من القرن السادس عشر. وهذه الآليات المالية تمثل تقدماً جوهرياً لأنها كانت تضمن التمويل لعدد متزايد من البعثات. كل رحلة كان يُفترَض بها تحقيق الربح واكتشاف أشياء جديدة وإيجاد منتجات جديدة. كان المشروع يتقدم إلى الأمام باعتماد منهج التجربة والتعلم من الخطأ، حيث كانت كل بعثة تبني على ما سبقتها من بعثات. ومع الوقت تطورت سلسلة تفاعلية من التجارة والاكتشاف والعلم والتعلُّم.

في الصين، بالمقابل، اعتمدت الرحلات على مصالح وقوة الملك وحده، ولهذا كانت تتوقف برحيله. ففي إحدى الحالات، أمر الإمبراطور الجديد بتدمير مخططات صنع

السفن حتى لا يتمكنوا من بنائها مجدداً. وكان الصينيون قادرين على استخدام المدافع بفعالية منذ القرن الثالث عشر، لكنهم بعد ثلاثة قرون أصبحوا غير قادرين على استخدام مدفع واحد فقط من دون مساعدة أوروبي لإرشادهم بكيفية قيامهم بالعمل. من هنا، يستنتج المؤرخ الاقتصادي من جامعة هارفارد، ديفيد لاندس، بأن الصين أخفقت في "إنتاج عملية تقدم علمي وتكنولوجي فعالة اقتصادياً ومستمرة"[7]. هذه هي مأساة آسيا: لم يكن هناك تعلّم، بالرغم من وجود المعرفة.

هل الثقافة قدَر؟

لماذا توقفت الدول غير الغربية عن الحركة في حين استمر الغرب في التقدّم؟ نوقش هذا السؤال لقرون من دون التوصل إلى إجابة دقيقة. من الواضح أن حقوق الملكية الخاصة، ومؤسسات الحكم الجيدة، والمجتمع المدني القوي (أي مجتمع لا تسيطر عليه الدولة) كانت جوهرية بالنسبة إلى النمو في أوروبا، ولاحقاً في الولايات المتحدة. وبالمقابل، كان القيصر الروسي - نظرياً - يملك بلده بالكامل. وفي الصين، كان بلاط أسرة مينغ يُدار من قبل مسؤولين صينيين يمقتون التجارة. أما المجتمع - في جميع مناطق العالم غير الغربي تقريباً - فقد كان ضعيفاً ومعتمداً على الحكومة. كان رجال الأعمال المحليون في الهند دائماً أسرى نزوات البلاط الإمبراطوري. في حين كان التجار الأثرياء في الصين يتخلون عن تجارتهم من أجل إتقان فلسفة كونفوشيوس كي يصبحوا مقربين من البلاط.

كان المغول والعثمانيون محاربين وأرستقراطيين ولهذا السبب كانوا ينظرون إلى التجارة على أنها تفتقر إلى العظمة والأهمية (بالرغم من أن الشرق الأوسط كان يمتلك إرثاً تجارياً طويلاً). وفي الهند، تعزز هذا التحيز من خلال المنزلة المتدنية التي كان يحتلها التجار في التراتبية الطبقية الهندوسية. يعتقد المؤرخون بأن العقائد والشعائر الهندوسية كانت تقف عائقاً في وجه التطور، حيث يقول بول كنيدي: "إن الصرامة المطلقة للمحرمات الدينية الهندوسية أثرت سلبياً في عملية التحديث: ضاعت كميات هائلة من المواد الغذائية لأنه لم يكن مسموحاً قتل القوارض والحشرات؛ وأدَّت العادات الاجتماعية المتعلقة بمعالجة القمامة وفضلات جسم الإنسان إلى إنتاج ظروف غير

صحية دائمة جعلت من المنطقة أرضاً خصبة لانتشار مرض الطاعون؛ وخنق النظام الطبقي روح المبادرة ورسَّخ العادات وقيَّد السوق؛ كما أن السلطة التي أسبغها الكهنة البراهمانيون على الحكام المحليين في الهند جعلت هذا النمط المناقض للتقدم في العيش فعالاً على أعلى المستويات"[8]. في حين سلَّط جيه. أم. روبرتس الضوء على التصور الهندوسي للعالم[9].

لكن، إذا كانت الثقافة هي الأهم، فكيف نفسر وضع الصين والهند اليوم؟ في الحقيقة، في هذه الأيام، غالباً ما يُفسَّر نموهما المثير للإعجاب من خلال كيل المديح لثقافتيهما المميزتين. ذات يوم، كانت الكونفوشيوسية معيقة للتقدم، لكنها أصبحت حافزة على التقدّم الآن. والعقلية الهندوسية كانت عائقاً، والآن أصبحت تُرى بأنها تجسد نوعاً من الواقعية المادية التي تشكل أساساً للرأسمالية التجارية. ويبدو أن انتشار الثقافتين الهندوسية والصينية يقدم إثباتاً يومياً لمثل هذه النظريات.

قال السيناتور والأكاديمي الأبرز في أميركا، الراحل دانييل باتريك موينهان، ذات مرة: "إن الحقيقة الأساسية في الفكر المحافظ هي أن الثقافة، وليست السياسة، هي التي تحدد نجاح مجتمع ما. أما الحقيقة الليبرالية الأساسية فهي أن السياسة يمكنها تغيير الثقافة وحمايتها من نفسها". وهذا صحيح تماماً. إن الثقافة مهمة، مهمة للغاية، لكنها قابلة للتغير. ففي لحظة ما، يمكن أن تكون بعض الخواصّ المميِّزة فائقة الأهمية وقد تبدو بأنها ثابتة، وما إن يتغير الظرف السياسي والاقتصادي حتى تبهت أهمية هذه الخواصّ تاركة مكانها لخواصّ أخرى. كان العالم العربي ذات يوم مركز العلم والتجارة، وفي العقود الأخيرة أصبحت صادراته الأساسية هي النفط. إن أي نقاش ثقافي يجب أن يكون قادراً على تفسير كلا المرحلتين: النجاح والفشل.

لماذا كانت التجارة الآسيوية - التي أصبحت بارزة الآن - مدفونة لقرون؟ جزء كبير من الإجابة عن هذا السؤال لا بد من أن يكمن في بنية الدول الآسيوية. معظم الدول الآسيوية كانت تمتلك حكومات عدائية قوية ومركزية تجبي الضرائب من رعاياها من دون إعطائهم الكثير بالمقابل. ومنذ القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر، كان الحكام الآسيويون عموماً نسخاً مطابقة إلى حدٍّ كبير لطغاة شرق آسيا. عندما اجتاح

المغول الهند من الشمال في القرن الخامس عشر، تميز حكمهم المتوحش بفرض الضرائب والجزية وبناء القصور والقلاع وإهمال البنية التحتية والطرقات والتجارة والاكتشاف (باستثناء حكم الملك أكبر، 1556 - 1605). ولم يكن الأمراء الهندوسيون في جنوب الهند أفضل بكثير، إذ كان التجار يضطرون إلى إبقاء نسب الفائدة مرتفعة تحسباً للضرائب المتكررة والاستبدادية التي يفرضها حكامهم. ولم يكن أحد منهم يرغب بتكوين ثروة لأنها كانت ستُصادَر على الأرجح.

أما في الشرق الأوسط، فقد جاءت السلطة المركزية بعد ذلك بوقت طويل. فعندما كانت المنطقة تُدار بطريقة مرنة ولامركزية نسبياً في ظل الإمبراطورية العثمانية، ازدهرت التجارة والأعمال والابتكار، إذ كانت البضائع والأفكار والناس من كل مكان تختلط بحرية. إلى أن حلّ القرن العشرون، حيث جرت محاولة لتأسيس دول مستقلة قوية وحديثة فإذا بها تنتهي بظهور أنظمة تسببت بسُبات اقتصادي وسياسي عميق. وبوجود حكومات قوية ومجتمعات ضعيفة تخلّفت المنطقة وراء بقية العالم في جميع نواحي التقدم تقريباً.

لماذا كان هذا النوع من الدول المركزية محدوداً ومقيداً في أوروبا، بالرغم من انتشاره في كثير من بقاع العالم غير الغربي؟ أولاً، بسبب الكنيسة المسيحية، المؤسسة الأولى التي كانت تستطيع معارضة سلطة الملوك. ثانياً، بسبب النخبة المالكة للأراضي في أوروبا، التي كانت تملك قاعدة مستقلة في الأرياف وتتصرف كمقيِّد للاستبداد الملكي (أول قانون للحقوق The Magna Carta في العالم الغربي كان في الحقيقة ميثاقاً لامتيازات البارونات ملاّكي الأراضي، فُرض على الملك بواسطة نبلائه). وأخيراً، بسبب الجغرافيا.

إن أوروبا مقسمة بأنهار كبيرة وجبال شاهقة ووديان واسعة، وهذه الطبيعة الطبوغرافية منحتها الكثير من الحدود الطبيعية، وساعدت على قيام مجتمعات سياسية ذات أحجام متنوعة: مدن مستقلة، ودوقيات، وجمهوريات، ودول، وإمبراطوريات. في العام 1500، كان في أوروبا ما يزيد عن 500 دولة، ومدينة مستقلة، وإقطاعية. وهذا التنوع يعني وجود منافسة مستمرة بين الأفكار والناس

والفنون والأسلحة. وأولئك الذين كانوا يُعامَلون بطريقة سيئة أو يُنبَذون في مكان ما، كان باستطاعتهم الانتقال إلى مكان آخر والازدهار فيه. والدول التي كانت تحقق نجاحاً كانت تُقلَّد، أما الفاشلة فتندثر. ومع الوقت ساعدت هذه المنافسة أوروبا على أن تصبح فائقة البراعة في صنع الثروات وصنع الحروب معاً[10].

بالمقابل، تتكون آسيا من أراضٍ سهلية فسيحة؛ كسهول روسيا والصين. وفي تلك المناطق، كانت الجيوش تتحرك بسرعة وبقليل من المقاومة (اضطُّر الصينيون إلى بناء السور العظيم لأنهم لم يكونوا يستطيعون الاتكال على أي حاجز طبيعي من أجل حماية أراضيهم). وقد ساعدت هذه الطبيعة الجغرافية على إقامة إمبراطوريات مركزية شاسعة استطاعت الحفاظ على سلطتها لقرون. تمعَّن، على سبيل المثال، في الحادثة التي بدأنا بها هذا الفصل، وهي قرار عائلة مينغ بإيقاف الاستكشاف البحري بعد رحلات زينغ هي. لعل أكثر ما يلفت الانتباه في هذا الحظر على الاستكشاف البحري هو أنه نجح. مثل هذه السياسة لم يكن بالإمكان تطبيقها في أوروبا. لأنه لم يكن هناك ملك يحظى بالقوة الكافية لفرض مثل هذا القرار، وحتى لو كان قوياً إلى هذه الدرجة، فإن الناس وما يملكون من خبرة كانوا ببساطة سينتقلون إلى دولة، أو مدينة مستقلة، أو إقطاعية مجاورة. لكن الإمبراطور في الصين كان قادراً على إرجاع عجلة الزمن إلى الوراء.

الممرات البحرية بدورها كانت نعمة على أوروبا. فأنهارها تتدفق ببطء نحو خلجان محمية وصالحة للملاحة. فالراين، مثلاً، نهر عريض وبطيء الحركة يمكن استخدامه كطريق سريع لنقل البضائع والناس. والبحر المتوسط بحر هادئ - أشبه ببحيرة - وفيه الكثير من الموانئ الكبيرة. قارن هذه الممرات المائية مع تلك الإفريقية. بالرغم من أن إفريقيا هي ثاني أكبر قارة في العالم، إلا أنها تملك الشريط الساحلي الأقصر، والكثير منه غير صالح لبناء مرافئ هامة بسبب ضحالة مياهه. ومعظم أنهارها الكبيرة غير صالحة للملاحة لأنها جارفة وتسبب الدوار. فإذا أضفت إلى ذلك الحرارة الاستوائية، التي تساعد على إفساد الطعام وانتشار الأمراض، فسيكون أمامك تفسير جغرافي لافت للانتباه لتخلف إفريقيا؛ ليس العامل الوحيد بالتأكيد لكنه مهم.

قد تجعل هذه التفسيرات الأمر يبدو وكأنه لم تكن هناك أي إمكانية لأن يسلك التاريخ أي مسار آخر. لكن هذه العوامل البنيوية، في واقع الأمر، تُخبرك فقط بقابلية مجتمع ما على تحقيق أمر ما؛ أي ما تشير إليه الاحتمالات. وفي بعض الأحيان قد تخسر الاحتمالات المرجَّحة أو الأفضليات. فبالرغم من تنوعها الجغرافي، فقارة أوروبا تعرضت للغزو ذات مرة من قبل إمبراطورية عظيمة، وهي روما، التي حاولت الحفاظ على مركزية إمبراطوريتها إلى أطول أمد ممكن. والشرق الأوسط ازدهر في إحدى الحقب التاريخية في ظل إمبراطورية مترامية الأطراف. وكذلك الصين، بالرغم من طبيعتها الجغرافية المنبسطة. والهند أيضاً عاشت مراحل متألقة في تاريخها. وكانت الامتيازات الأوروبية في البداية قليلة وتتعلق في الغالب بالأسلحة وتقنيات الحرب، لكنها بمرور الوقت تضاعفت وعززت بعضها بعضاً، فتقدَّم الغرب أكثر فأكثر حتى سبق البقية.

غنائم النصر

إن اكتشاف ممرات بحرية جديدة وحضارات غنية وشعوب غريبة حرّك طاقة الغرب وأثار خياله. إذ حيثما توجَّه الأوروبيون كانوا يجدون البضائع والأسواق والفرص. وبحلول القرن السابع عشر، كانت الأمم الغربية تزيد من نفوذها على جميع المناطق والثقافات التي أقامت علاقات معها. لم يبقَ جزء من العالم لم يصلوا إليه، من الأراضي الواقعة في الجهة المقابلة من المحيط الأطلسي إلى أبعد مكان في إفريقيا وآسيا. ومع نهاية القرن الثامن عشر، حتى أستراليا والجزر الصغيرة الواقعة جنوب المحيط الهادئ وُضعت كأهداف نصب أعين الأوروبيين. في البداية، بقي الشرق الأقصى - الصين واليابان - بعيداً عن هذا النفوذ، لكنه بدوره وقع فريسة الفتوحات الغربية بحلول منتصف القرن التاسع عشر. ومع نهوض الغرب بدأت حضارة عالمية تتشكل، حضارة شكَّلت معالمها وهيمنت عليها دول من أوروبا الغربية.

ركّز الأوروبيون في البداية على إيجاد منتجات قد يحتاج إليها الناس في أوطانهم. وكان هذا الأمر، في بعض الأحيان، يحدث بطريقة النهب، وفي أحيان أخرى، باعتماد الوسائل التجارية. جلبوا معهم الفرو من القارة الأميركية، والتوابل من آسيا، والذهب

والألماس من البرازيل. ولكن، سرعان ما أصبحت علاقاتهم هذه تأخذ طابعاً أكثر استمرارية. وكانت اهتماماتهم تتنوع وفقاً للمناخ، إذ اختاروا الاستقرار في المناطق المعتدلة - بدءاً من أميركا الشمالية والجنوبية - فأنتجوا بذلك مجتمعات ذات طابع غربي في أماكن نائية. تلك كانت بداية ما أسموه بالعالم الجديد. وفي المناطق التي وجدوها غير قابلة للاستيطان - غالباً في مناطق ذات مناخ مداري مثل جنوب شرق آسيا وإفريقيا - أوجدوا نظاماً زراعياً من أجل إنتاج محاصيل مفيدة في الأسواق المحلية. حيث أقام الهولنديون مزارع واسعة في المنطقة التي كانت تُسمى الهند الشرقية East Endies (كان الأوروبيون في ذلك الزمن يطلقون هذه التسمية على كل الأراضي التي تقع شرقي الهند) وكذلك البرتغاليون في البرازيل. ولكن، سرعان ما غطت عليها المزارع الفرنسية والإنكليزية في البحر الكاريبي، التي استخدمت الأفارقة كعبيد من أجل العمل فيها.

خلال مئة عام من الاتصال الأوروبي الأولي، حدث تطور واضح للعيان وغير قابل للإرجاع: لقد غيَّرت هذه العلاقات، أو دمرت، النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في المجتمعات غير الغربية. لقد انهار النظام القديم، أو دُمِّر، أو الاثنان معاً في أغلب الأحيان. وحدث هذا مع جميع الدول، مهما كان حجمها، من بورما الصغيرة حيث تداعت بنيتها التقليدية تحت الحكم البريطاني، إلى القبائل الكبرى في إفريقيا حيث رسم الأوروبيون حدوداً جديدة، وأنتجوا انقسامات جديدة، وسلَّموا السلطة إلى الجماعات المفضلة لديهم. في كثير من الحالات، أفرز هذا التأثير الخارجي نوعاً من الحداثة، وإن ترافق أحياناً بكثير من الوحشية. وفي حالات أخرى، كان التأثير الأوروبي رجعياً، لأنه بعد تدميره للأساليب القديمة لم ينتج طرائق بديلة تعوِّضها. وفي كل الأحوال، لقد تغيرت أميركا وآسيا وإفريقيا إلى الأبد وبشكل غير قابل للإرجاع بسبب اكتشاف الغرب لها.

لعب ميزان القوة دوره في تحديد وجهة التوسع الأوروبي. فبسبب افتقار الأمم الأوروبية إلى التفوق العسكري على الأتراك والعرب لعدة قرون - بالرغم من سيادتها على المحيطات - اكتفت بإقامة علاقات تجارية مع بلدان الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا، من دون أن تحاول السيطرة عليها، وذلك حتى بداية القرن التاسع عشر. وفي آسيا، وجد الأوروبيون القليل من الممرات السهلة إلى القارة، فأقاموا مكاتب ومحطات تجارية وارتضوا لأنفسهم بالفتات الذي كان الصينيون يأنفونه. أما في جنوب الصحراء الإفريقية وقارة أميركا، فقد كانوا بكل وضوح أقوى من السكان المحليين وكانوا يعرفون ذلك. بدأ التوسع البرتغالي في إفريقيا في بداية القرن السادس عشر - في الكونغو وزيمبابوي - لكن المناخ هناك لم يكن ملائماً للاستقرار فتحوّلوا إلى نصف الكرة الغربي.

أما بالنسبة إلى أميركا فقد لعبت الصدفة لعبتها في وصول الأوروبيين إليها - كان كولومبوس يبحث عن ممر للوصول إلى الهند الشرقية (East Endies) فوجد عائقاً كبيراً فكان الاكتشاف السعيد. وأصبحت أميركا منفذ الهروب بالنسبة إلى أوروبا لمدة أربعة قرون. وكان الأوروبيون يرحلون إلى العالم الجديد لأسباب متنوعة - الفائض السكاني، أو الفقر، أو الاضطهاد الديني في الوطن، أو ببساطة حباً في المغامرة- وعندما وصلوا إليها وجدوا حضارات معقدة في بعض الجوانب لكنها بدائية من الناحية العسكرية، إذ كان باستطاعة عصابات صغيرة - كورتيس، بيزارو - أن تهزم جيوشاً محلية أكبر منها بكثير. وقد أدى هذا الأمر - بالإضافة إلى الأمراض الأوروبية التي لم يستطع السكان المحليون مقاومتها - إلى تدمير واسع النطاق لكثير من القبائل والثقافات.

لم يحدث الاستعمار، في أغلب الأحيان، بواسطة الدول بل بواسطة شركات معينة - مثل شركتي الهند الشرقية البريطانية والهولندية (شركتان احتكاريتان مرخصتان أُنشئتا من أجل إنهاء المنافسة بين رجال الأعمال في كلا البلدين) ونظيرتهما الفرنسية، شركة الهند Compagne des Indes، وهي شركة حكومية كانت تُدار بشكل مستقل. في البداية، لم تكن هذه الشركات التجارية مهتمة بالأراضي بل بالربح فقط، لكنها عندما بدأت الاستثمار في تلك المناطق أرادت مزيداً من الاستقرار والسيطرة. وفي تلك الأثناء، كانت القوى الأوروبية تريد إبقاء الدول المنافسة بعيداً. وهكذا بدأ اغتصاب الأراضي وبناء الإمبراطوريات بشكل رسمي، وأصبحت الإمبراطورية البريطانية أكبرها.

مع ظهور الإمبراطوريات رسمياً جاءت الطموحات الكبرى. حيث بدأ الغربيون يتطلعون إلى ما هو أكبر وأعظم من المال وحده، إلى السلطة والنفوذ والثقافة. وأصبحوا بذلك - اعتماداً على منظورك - إما أيديولوجيين أو مثاليين. وقد جلبوا معهم المؤسسات والعادات والأفكار الأوروبية إلى المجتمعات المستعمرة، لكنهم أبقوا على الانحياز العرقي - على سبيل المثال، جلب البريطانيون النظام القضائي البريطاني إلى الهند، ولكن لم يكن باستطاعة القضاة الهنود محاكمة البيض. وبمرور الوقت، أصبح التأثير الأوروبي في المستعمرات هائلاً، ومن ثم انتشر إلى ما وراء تلك المستعمرات. وفي هذا الخصوص، يقول نيال فيرغسون بأن الإمبراطورية البريطانية مسؤولة عن الانتشار العالمي للغة الإنكليزية، والنظام المصرفي، والقانون العام، والبروتستانتية، ورياضات الفرق، والحكومة المقيدة، والحكومة التمثيلية، وفكرة الحرية[11]. قد يُغفل هذا الطرح نفاق ووحشية السيطرة الاستعمارية؛ النهب الاقتصادي، والإعدامات الجماعية، والسجن، والتعذيب. والبعض - مثل الهولنديين والفرنسيين - قد يعترض على المصدر الإنكليزي لمثل هذه الأفكار. ولكن، على أي حال، من المؤكد أن ظهور الإمبراطوريات أدى إلى نشر الأفكار والعادات الأوروبية في جميع أنحاء الكرة الأرضية.

حتى في الشرق الأقصى، حيث لم يقم الغرب بأي عمليات استيلاء رسمية على أراضيه، كان التأثير الأوروبي هائلاً. عندما حاول البلاط الإمبراطوري لأسرة كينغ الضعيفة حظر تجارة الأفيون في بداية القرن الثامن عشر، شنت بريطانيا - التي أصبحت خزينتها مدمنة على العوائد الآتية من تجارة الأفيون - هجوماً على الصين شكَّل بداية ما يُسمى بحروب الأفيون، التي أبرزت عمق الهوَّة بين قوة البلدين. وفي النهاية، أُرغمت بكين في العام 1842 على الموافقة على سلسلة من التنازلات، فضلاً عن استئناف تجارة الأفيون؛ حيث تخلت عن هونغ كونغ، وفتحت خمسة مرافئ للمقيمين البريطانيين، ومنحت جميع البريطانيين استثناءً من القوانين الصينية، ودفعت تعويضاً ضخماً. وفي العام 1853، دخلت سفن غربية - هذه المرة أميركية - المياه اليابانية منهية سياسة *العزلة* عن العالم التي كانت تنتهجها اليابان. بعد ذلك، وقَّعت اليابان سلسلة

من المعاهدات التجارية منحت امتيازات خاصة للدول الغربية ومواطنيها. وفي الوقت ذاته، استمرت الإمبراطوريات في النمو، حيث امتدت لتصل إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية المريضة وأراضي إفريقيا. ووصلت عملية الهيمنة هذه ذروتها في بداية القرن العشرين حيث كانت بضع عواصم غربية تسيطر على 85 بالمئة من أراضي العالم.

التغريب Westernization

في العام 1823، قررت الشركة البريطانية لشرقي الهند إنشاء مدرسة في كالكوتا من أجل تدريب السكان المحليين. ومع أن هذه الخطوة بدت بأنها حكيمة وشريفة بما يكفي، إلا أنها دفعت مواطناً هندياً بارزاً من مدينة كالكوتا يُدعى رجا رام موهان روي لكتابة رسالة نارية إلى رئيس وزراء بريطانيا وليام بيت. وهذه الرسالة تستحق أن نقتبس مقاطع مطولة منها:

> عندما اقتُرحت مدرسة التعليم هذه... غمرتنا آمال وردية بأن يُنفَق هذا المبلغ على استخدام رجال أوروبيين محترمين ذوي موهبة وثقافة بغية تعليم سكان الهند المحليين الرياضيات والفلسفة الطبيعية والكيمياء وعلم التشريح وغيرها من العلوم المفيدة التي بلغت درجة من الكمال على أيدي أمم أوروبا، فارتفعت منزلة هذه الأمم فوق سكان بقية أجزاء العالم.
>
> إننا نكتشف الآن بأن الحكومة تقوم بتأسيس مدرسة سنسكريتية بإشراف حكماء هندوسيين من أجل إيصال هذه المعرفة السائدة أصلاً في الهند. يمكننا أن نتوقع من هذه المدرسة فقط أن تحشوا عقول الشباب بتفاصيل قواعدية وتمييزات ماورائية ذات قيمة ضئيلة أو من دون أي قيمة بالنسبة إلى مالكيها أو إلى المجتمع...
>
> إن اللغة السنسكريتية - من الصعوبة بحيث إن إتقانها يتطلب حياة بأكملها تقريباً- معروفة جيداً بأنها كانت طوال عصور عائقاً مفجعاً أمام انتشار المعرفة... لا يمكن أن ينتج تحسُّن كبير عن تخمينات كهذه: ما هي الموضوعات التي اقترحتها الفيدانتا (الفلسفة الهندوسية الرئيسية)؟... اسمح لي أن أقول، مع الاحترام المستحق لمنزلة سيادتكم السامية، بأنه إذا تم العمل بالخطة المتبنّاة الآن، فإنها ستقضي تماماً على الهدف المقترَح.[12]

كلما سمعت الحجة التي تقول إن التغريب فُرض بالقوة والسلاح فقط، تذكّر هذه الرسالة، ومئات الرسائل والمذكرات والطلبات الشبيهة بها. صحيح أن انتشار الأفكار الغربية حدث بالإكراه في أغلب الحالات، ولكن، كان هناك أيضاً الكثير من الأشخاص غير الغربيين المتلهفين لتعلم أساليب الغرب. والسبب وراء ذلك بسيط: كانوا يريدون تحقيق النجاح، والناس يميلون دائماً إلى تقليد الأشخاص الناجحين.

أصبحت براعة الغرب في تكديس الثروة وشن الحروب واضحة لجيرانه بحلول القرن السابع عشر. وكان من بين أولئك بطرس روسيا العظيم، الذي أمضى أشهراً وهو يتجول في أوروبا وذُهل من صناعاتها وجيوشها. ولدى عودته إلى الوطن، سارع إلى إصدار سلسلة من المراسيم الإصلاحية الجذرية: تحديث الجيش وفقاً للأساليب الأوروبية، وتحديث النظام الإداري، ونقل العاصمة من موسكو الآسيوية إلى مدينة أوروبية الطراز على الحافة الغربية من الإمبراطورية الروسية أسماها سانت بطرسبورغ. وأصلح النظام الضريبي أيضاً وحاول حتى العبث بالكنيسة الأورثوذوكسية نفسها بهدف جعلها أكثر غربيةً. كما طُلب من الرجال أن يحلقوا لحاهم ويرتدوا ثياباً شبيهة بالملابس الأوروبية. وإذا أصر أحدهم على الحفاظ على الموضة القديمة، فإنه كان يضطر إلى دفع ضريبة *لحية* قدرها مئة روبل في العام.

بعد بطرس العظيم، هناك لائحة طويلة ومميزة من الأشخاص غير الغربيين الذين حاولوا جلب أفكار الغرب إلى بلدانهم. وبعضهم لم يكن يقل راديكاليةً عن بطرس. ولعل أشهرهم هو كمال أتاتورك، الذي استلم السلطة في الدولة العثمانية المنهارة في العام 1922 وأعلن أن على تركيا أن تتخلى عن ماضيها وتتبنى الثقافة الأوروبية من أجل اللحاق بركب الغرب. أسّس أتاتورك جمهورية علمانية، وألغى الكتابة بالأحرف التركية وجعلها بالأحرف الرومانية، ومنع الحجاب والطربوش، وأزال كل الأسس الدينية للخلافة العثمانية. وقبل ذلك، في اليابان في 1885، كتب يوكيتشي فوكوزاوا العظيم - منظّر إصلاح الإمبراطور ميجي - مقالة شهيرة بعنوان **التخلي عن آسيا**، ناقش فيها ضرورة أن تدير اليابان ظهرها لآسيا، وبالأخص الصين وكوريا، *وأن تبحث عن حظها في دول الغرب المتحضرة*. وهناك الكثير من الإصلاحيين الصينيين الذين قدموا

أطروحات مشابهة. مثل صن يات سين، الذي اعترف صراحةً بمكانة أوروبا المتفوقة وبالحاجة إلى تقليدها إذا ما أرادت الصين أن تتطور.

بدوره كان جواهرلال نهرو - أول رئيس وزراء للهند المستقلة - يعتقد بأن إنهاء تخلف بلده يتطلب تقليد الغرب سياسياً واقتصادياً. لقد تعلّم نهرو في مدرسة هارو وجامعة كامبردج، ما جعله يمتلك مواقف ليبراليّ غربيّ، حتى إنه وصف نفسه سراً ذات مرة، قائلاً بأنه "آخر إنكليزي يحكم الهند". في الحقيقة، إن معاصري نهرو في مختلف أنحاء العالم كانوا متشربين بالفكر الغربي بالطريقة نفسها. وبعد الحقبة الاستعمارية، حاول القادة تحرير أنفسهم من الغرب سياسياً لكنهم مع ذلك أرادوا اتباع طريق الغرب نحو الحداثة. حتى جمال عبد الناصر، المعادي القوي للغرب، كان يرتدي بذلات غربية الطراز ويقرأ بنهم التاريخ الأوروبي. وكان دائماً يستمد أفكاره السياسية من علماء وكتاب بريطانيين وفرنسيين وأميركيين. أما فيلمه المفضل فهو **إنها حياة رائعة** لفرانك كابرا.

نستذكر أحياناً أولئك القادة وخطبهم النارية المعادية للغرب وتوجهاتهم الماركسية، فنعتقد أنهم كانوا ينبذون الغرب. لكنهم، في واقع الأمر، كانوا ببساطة يتبعون الإرث الراديكالي للغرب. فماركس وإنجلز وروزا لوكسمبورغ ولينين كلهم مفكرون غربيون. وحتى في وقتنا الحاضر، عندما ينتقد الناس في آسيا وإفريقيا الغرب، فإنهم غالباً يستخدمون حججاً ظهرت إما في لندن أو باريس أو نيويورك. فعلى سبيل المثال، إن انتقاد أسامة بن لادن لأميركا في شريط فيديو بُث في أيلول من العام 2007 - تضمَّن إشارات إلى نعوم تشومسكي، وانعدام المساواة، وأزمة الرهن العقاري، وسخونة الأرض- كان يمكن أن يكون مكتوباً بقلم أكاديمي يساري من بيركلي. في رواية جوزيف كونراد **شباب**، يتذكر الراوي أول لقاء له مع الشرق: "عندئذ، قبل أن أتمكن من فتح شفتي، راح الصوت يشتم ويلعن بعنف؛ غربل ذلك الركن الهادئ من الخليج بوابل من الكلمات البذيئة. بدأ بنعتي بالحيوان، ومن ثم صعوداً بصفات لا يمكن ذكرها باللغة الإنكليزية".

كان القادة غير الغربيين المعجبون بالغرب متأثرين أشد التأثر بتفوقه في إنتاج

الثروة والظفر بالحروب. بعد هزيمتها على أيدي القوات الأوروبية في فيينا في 1683، قررت الإمبراطورية العثمانية أن تتعلم من أساليب أعدائها. في البداية، اشترت الأسلحة من أوروبا، لكنها أدركت لاحقاً بأنها كانت بحاجة إلى ما هو أكثر من مجرد آلات، فبدأت باستيراد المهارات التنظيمية، والتقنيات المختلفة، وأنماط الفكر والسلوك. وبحلول القرن التاسع عشر، حوَّل قادة الشرق الأوسط جيوشهم إلى جيوش غربية الطراز، مكونة من سرايا، وكتائب، وكولونيلات، وجنرالات[13]. وليس الشرق الأوسط وحده، في الحقيقة، بل العالم بأكمله، إذ تبنت جميع الجيوش نمطاً غربياً واحداً. واليوم، تُنظَّم القوات المسلحة في جميع البلدان - سواء في الصين أم إندونيسيا أم نيجيريا - وفقاً لنموذج غربي من القرن التاسع عشر.

لم يكن روي وفوكوزاوا ونهرو وغيرهم يقدمون برهاناً على التفوق الثقافي الغربي. ففي رسالة روي، قارن مراراً العلم الهندي في أيامه بالعلم الأوروبي قبل فرانسيس بيكون. المهم في الأمر هو التاريخ وليس الوراثة. وكان صن يات سين على معرفة جيدة بأمجاد الماضي الصيني وبغنى إرثه المعرفي. وفوكوزاوا كان عالماً في التاريخ الياباني. أما نهرو فأمضى سنواته في السجن البريطاني يكتب قصصاً تاريخية وطنية فياضة بالعواطف عن الهند. كانوا كلهم يعتقدون بأمجاد ثقافاتهم، لكنهم كانوا يعتقدون أيضاً أنهم إذا أرادوا أن ينجحوا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، في تلك المرحلة التاريخية، فإن عليهم أن يسيروا على خطى الغرب.

التحديث

إن القضية التي كان الإصلاحيون غير الغربيين يكافحون من أجلها في القرن العشرين تبرز الآن من جديد كقضية جوهرية بالنسبة إلى المستقبل: هل يمكنك أن تكون عصرياً من دون أن تكون غربياً؟ وما هو الاختلاف بين الاثنين؟ هل ستكون الحياة الدولية مختلفة إلى درجة كبيرة في عالم تملك فيه القوى غير الغربية وزناً هائلاً؟ هل ستمتلك هذه القوى الجديدة قيماً جديدة؟ أو هل إن عملية التحول إلى أغنياء تجعلنا جميعاً متشابهين؟ هذه ليست أفكاراً عبثية ومن دون أي أساس. ففي العقود القليلة القادمة، ستكون ثلاثة من الاقتصادات الأربعة الأكبر في العالم غير غربية

(اليابان، والصين، والهند). والرابعة، الولايات المتحدة، ستتأثر بشكل متزايد بسكانها غير الأوروبيين الآخذين بالتنامي.

يؤكد بعض المفكرين المعاصرين، وأبرزهم صامويل هانتنغتون، بأن التحديث والتغريب عمليتان متمايزتان كلياً. فالغرب، بحسب هانتنغتون، كان غربياً قبل أن يصبح حديثاً أو عصرياً. لقد اكتسب شخصيته المتميزة حوالى القرن الثامن أو التاسع لكنه لم يصبح حديثاً إلا في القرن الثامن عشر. أن يصبح مجتمع ما حديثاً، فهذا يتعلق بالصناعة، والتمدن، وارتفاع مستويات التعليم، والثقافة، والثروة. وبالمقابل، إن الصفات التي تجعل مجتمعاً ما غربياً هي صفات خاصة: إرث كلاسيكي، والمسيحية، وفصل الكنيسة عن الدولة، وحكم القانون، والمجتمع المدني. يقول هانتنغتون: "إن الحضارة الغربية ثمينة، ليس لأنها عالمية بل لأنها فريدة"[14].

أضف إلى هذه الحالة الفكرية الغرابة الشديدة للأراضي غير الغربية؛ في الحقيقة إنها تبدو مختلفة تماماً. واليابان تقدم التوضيح الأمثل لهذه النقطة. فاليابان أمة حديثة وعصرية إلى درجة عالية جداً، وهي من الناحية التكنولوجية - قطارات عالية السرعة، وهواتف نقالة، وإنسان آلي - أكثر تطوراً من معظم الدول الغربية. لكنها مع ذلك، تبقى غريبة ومختلفة بالنسبة إلى الأجانب، وبخاصة الزوار الغربيين. فإذا لم تستطع الثروة أن تغرِّب اليابان - أي تجعلها غربية - فإنها لن تغرِّب البقية.

مؤخراً، توقع كيشور محبوباني، وهو مثقف ودبلوماسي سنغافوري دمث الأخلاق، بأن القوى غير الغربية ستحتفظ بأساليبها المميزة في النظام العالمي الناشئ، حتى لو أصبحت أكثر غنىً. وقال في خطاب له في العام 2006 بأن عدد النسوة اللاتي سيرتدين الساري (الثوب الهندي التقليدي) في الهند سيزداد[15]. ولكن، بينما كان محبوباني يعلن عن تنامي إقبال النسوة على ارتداء الساري، كانت الصحف الهندية تتحدث عن ظاهرة معاكسة تماماً. تشير الصحف إلى أن النساء الهنديات، خلال العقد الماضي، تخلَّين عن الساري مقابل ألبسة أكثر عملية، وإلى أن صناعة الساري، بمواده المختلفة وأساليب حياكته وموديلاته، تنحدر حتى في خضم فورة العمل والاستثمار التي تشهدها الهند. (لماذا؟ حسناً، اسأل موظفة هندية شابة لتشرح لك ما

إذا كان لفُّ نفسها بستة إلى تسعة ياردات من القماش، القاسي غالباً، ومن ثم ثنيه وطيِّه بعناية، شيئاً مزعجاً أم لا). في الحقيقة، يزداد اعتماد النساء الهنديات اليوم على نوع من الأزياء المختلطة التي تجمع ما بين الطراز المحلي والعالمي. على سبيل المثال، إن لباس *salwar kurta* الهندي (لباس فضفاض مؤلف من سروال موصول مع القطعة العلوية) يُستخدَم على نطاق واسع اليوم. في حين بات الساري مخصصاً للمناسبات الخاصة والاحتفالات، مثل زي الكيمونو *kimono* في اليابان.

يبدو حديثنا عن ثياب النساء سطحياً، لكنه ليس كذلك في الواقع. فلباس المرأة مؤشر قوي إلى تكيف مجتمع ما مع الحداثة. ليست المشكلة في الثياب، بالطبع، لكن ذلك يتزامن مع موقف يرفضه العالم العصري بطرائق أخرى أيضاً.

أما بالنسبة إلى الرجال، فالزي الغربي منتشر في كل مكان. فمنذ أن بدأت الجيوش بارتداء زي عسكري غربي الطراز، تبنى الرجال حول العالم ملابس العمل الغربية أيضاً. وأصبح طقم العمل، الذي ينحدر من بزة ضابط في جيش أوروبي، زياً موحداً للرجال من اليابان إلى جنوب إفريقيا إلى البيرو - بالرغم من كل تميزهم الثقافي - فيرتدون في مناسبات خاصة (كإدلاء القسم قبل استلام منصب وزاري) سترات صباحية وسراويل مخططة، أو الزي الذي كان يرتديه الدبلوماسيون البريطانيون في عهد الملك إدوارد السابع قبل مئة عام. وفي الهند، بالرغم من أن ارتداء الملابس التقليدية لطالما ارتبط بالانتماء الوطني - أصر غاندي على ارتدائه، كتعبير عن تحديه للرسوم الجمركية البريطانية والمنسوجات البريطانية - إلا أن طقم العمل الغربي أصبح اليوم الزي النموذجي لرجال الأعمال الهنود وحتى للكثير من الموظفين الحكوميين، ما يشير إلى طور جديد في مرحلة ما بعد الاستعمار في الهند*. بالطبع، في الولايات المتحدة، يستغني الكثير من رجال الأعمال في الصناعات الجديدة عن اللباس الرسمي كلياً ويستعيضون عنه بزي عادي مكون من سروال جينز وقميص قصير الكمين. وحتى هذا أيضاً أصبح شائعاً في بعض البلدان الأخرى، وخاصة بالنسبة إلى الشبان العاملين في الصناعات التكنولوجية. باختصار، لقد أصبح الطراز الغربي لملابس العمل هو الطراز النموذجي بالنسبة إلى الرجال حول العالم، كإشارة

إلى الحداثة والعصرية.

موت النظام القديم

التغريب westernization ليس مجرد مظاهر خارجية. فعلى سبيل المثال، إن المدراء التنفيذيين في جميع أنحاء العالم يديرون شركاتهم بواسطة ما ندعوه اليوم أساليب تجارية قياسية. وكل هذه الأساليب - من أنظمة المحاسبة إلى حصة السهم من الأرباح - ذات أصل غربي. ولا يتعلق الأمر بالتجارة فقط. فخلال القرنين السابقين، والعقدين السابقين بشكل خاص، أصبحت المؤسسات الحكومية في كل مكان أكثر تشابهاً من ذي قبل؛ مثل البرلمانات، والهيئات التنظيمية regulatory agencys (هيئات مستقلة تراقب تطبيق القوانين)، والبنوك المركزية. قام باحثان بإجراء دراسة شملت عدة دول أوروبية وأميركية لاتينية ووجدا في نهايتها أن عدد الهيئات التنظيمية ازداد سبعة أضعاف بين عامي 1986 و2002[16]. وحتى السياسة أصبحت تملك طابعاً متشابهاً بصورة متزايدة في العالم أجمع. هناك مستشارون أميركيون يتقاضون أجوراً باهظة لقاء تعليم سياسيين آسيويين وأميركيين لاتينيين أفضل السبل للتأثير في مواطنيهم.

صحيح أن الكتب والأفلام السينمائية والتلفزيون تعالج موضوعات تناسب الذوق المحلي تحديداً، لكن بنية هذه الصناعات (بالإضافة إلى جوانب كثيرة من محتوياتها) تصبح موحدة أكثر فأكثر. فبوليوود، على سبيل المثال، تتخلى بصورة تدريجية عن عادتها المتعلقة بإنتاج أفلام طويلة بميزانيات رخيصة نحو إنتاج أفلام أقصر مدةً وأكثر تجارية، مع مستثمرين من هوليوود وإمكانية للتصدير[17]. سر في أي طريق في أي مكان من العالم الصناعي اليوم وسترى أنواعاً مختلفة من نفس الموضوعات - ماكينات صرافة، ومقاهٍ، ومحالّ لبيع الألبسة مع حسومات موسمية، وجاليات مهاجرة، وثقافة وموسيقى شعبية.

إن الذي يتلاشى اليوم في الدول النامية هي الثقافة النخبوية القديمة والنظام التقليدي. والمسؤول عن ذلك هو بروز عامة الشعب، بفضل الرأسمالية والديمقراطية. وهذا يترافق غالباً مع التغريب، لأن الذي يحل مكان الثقافة القديمة - أي الثقافة السائدة الجديدة - يبدو غربياً، وأميركياً بالتحديد. لقد أصبحت مطاعم ماكدونالد

والجينز الأزرق وموسيقى الروك منتشرة في كل مكان، مرغمةً الأشكال القديمة والأكثر خصوصية من الأكل والثياب والغناء على الاضمحلال. لكن هذا يتعلق بإيلاء الاهتمام لعامة الناس أكثر من الاهتمام بالنخبة الصغيرة التي اعتادت على تحديد أعراف بلد ما. وكل ذلك يبدو أميركياً، لأن أميركا - البلد الذي ابتكر الرأسمالية الشعبية والاستهلاك- وصلت إلى تلك المناطق أولاً. وتأثير الرأسمالية الشعبية أصبح عالمياً اليوم. منذ قرون والفرنسيون ينتقدون ضياع ثقافتهم، لكن ما حدث، في الواقع، هو اضمحلال نظام تراتبي قديم. هل كان معظم الشعب الفرنسي (معظمهم كانوا مزارعين فقراء) يتناولون طعامهم في مطاعم موثوقة - أو في أي مكان خارج منازلهم - في القرن التاسع عشر؟ ويُقال اليوم بأن الأوبرا الصينية تحتضر، ولكن، هل هذا بسبب التغريب أم بسبب صعود ثقافة شعبية صينية؟ كم عدد الفلاحين الصينيين الذين كانوا يستمعون إلى الأوبرا في قراهم منذ عقود؟ لقد أصبحت الثقافة الشعبية هي الثقافة الأهم لأن الكمية - في العصر الديمقراطي - تتفوق على النوعية. إن عدد الذين يستمعون أهم مِمّن يستمع؟

انظر إلى التغييرات التي طرأت على واحد من أكثر الأماكن تقليديةً في العالم. في العام 2004، انتقل كريستيان كاريل - مراسل خارجي في مجلة نيوزويك - إلى طوكيو، بعد أن أمضى العقد السابق في موسكو وبرلين. كان يتوقع أن يجد البلد الغريب والمعزول الذي قرأ عنه، فإذا به يجد شيئاً مختلفاً تماماً: "ما وجدتُه هو بلد غربي عصري ومزدهر آخر مع بعض العادات المثيرة للانتباه؛ أمة آسيوية لن تشعر بأنها غريبة إن أُسقطت فجأة داخل حدود أوروبا"[18]. ويتابع متذكراً تجربته هناك: "انتقلنا إلى منزلنا الجديد وسرعان ما وجدنا أنفسنا نستعد لمناسبة يابانية غريبة: هالووين". ويقتبس عن الأكاديمي الأميركي دونالد ريتشي، الذي يعيش ويعلِّم في اليابان منذ خمسين عاماً، قوله إن الطلاب اليابانيين الشبان لا يفهمون عالم آبائهم، برسميَّته وأخلاقه وقواعد سلوكه. يقول ريتشي: "إنهم لا يعرفون أي شيء عن النظام العائلي لأن النظام العائلي لم يعد موجوداً. ولهذا يتوجب عليّ أن أعيد بناءه لهم". إن التهذيب الياباني التقليدي المعقد الذي نجده في الأفلام يبدو غريباً بالنسبة إليهم، وكأنه آتٍ من

عالم مندثر.

ما يبدو فتياً وعصرياً اليوم هو اللغة الإنكليزية. في الحقيقة، لم يسبق أن انتشرت لغة بهذا الاتساع والعمق في العالم كما انتشرت اللغة الإنكليزية. والمقارنة الأقرب التي يمكن أن نوردها هي مع اللغة اللاتينية خلال العصور الوسطى، لكنها مقارنة ضعيفة مع ذلك. فقد استُخدمت اللاتينية من قبل نخبة ضيقة في زمن كانت الأمية منتشرة على نطاق واسع جداً، وكانت معظم الدول غير الغربية ليست جزءاً من العالم المسيحي. أما اليوم، فإن ربع سكان الكوكب (1.5 مليار إنسان تقريباً) يمكنهم أن يتحدّثوا باللغة الإنكليزية ولو بشكل ضعيف. وليس هذا فقط، إذ إن نسبة انتشارها تزداد في كل مكان تقريباً، من أوروبا إلى آسيا إلى أميركا اللاتينية. والعولمة التي تُنتج تواصلاً وتبادلاً تجارياً متزايداً على الدوام وتنتج أيضاً دافعاً لإيجاد وسيلة سهلة للتواصل. وكلما زاد عدد اللاعبين، كلما ازدادت الحاجة إلى إيجاد معيار مشترك. ولهذا فإننا نجد أن نحو 80 بالمئة من المعلومات المخزنة إلكترونياً في العالم مكتوبة بالإنكليزية. والأمر ذاته ينطبق على العلاقات السياسية. عندما يجتمع مبعوثو دول الاتحاد الأوروبي (خمس وعشرون دولة) من أجل مناقشة المسائل التجارية في بروكسل يتواجد معهم مئات المترجمين، لكن جميعهم، على الأغلب، يتحدثون الإنكليزية.

هل تجعل اللغة المشتركة الناس يفكرون في طرائق متشابهة؟ لن نعرف على وجه اليقين أبداً، بالرغم من أن اللغة الإنكليزية أصبحت خلال القرن الماضي لغة الحداثة في العالم أجمع. فكلمة دبابة بالروسية هي نفس الكلمة الإنكليزية التي تحمل نفس المعنى tank. وعندما يريد الهنود أن يقولوا كلمة نووي، بينما هم يتحدثون بالهندية، فإنهم يقولون nuclear. وعطلة نهاية الأسبوع بالفرنسية هي le weekend. وإنترنت بالإسبانية هي internet. ويزداد استخدام الناس للأسلوب الأميركي في اللغة الإنكليزية، مع بعض المظاهر المميزة بالطبع. وهي لغة عامية وسطحية وتفتقر إلى الكياسة والتهذيب، وربما ستنتقل قلة التهذيب هذه إلى ميادين أخرى في المستقبل.

هذا الاحتمال يصيب كبار السن بالقلق، بالطبع. إن معظم المجتمعات التي دخلت عالم الحداثة مؤخراً ترغب بالجمع بين ثروتها الجديدة وبعض عناصر النظام القديم.

على سبيل المثال، قال لي كوان يو عن منطقته من العالم: "لقد تركنا الماضي خلفنا، وثمة قلق باطني لدينا من أنه لن يبقى أي شيء منا ينتمي إلى الماضي". ولكن، حتى هذا القلق مألوف من تجربة الغرب. فعندما يتحدث القادة الآسيويون اليوم عن الحاجة إلى الحفاظ على قيمهم الآسيوية المميزة فإنهم يبدون مثل المحافظين الغربيين الذين حاولوا الحفاظ على قيم أخلاقية مشابهة لعدة قرون. إذ كتب أوليفر غولدسميث في العام 1770 عندما كانت إنكلترا تسلك طريق التحول الصناعي: "الثروة تتراكم والرجال يفسدون". ولعل الصين والهند سيمرّان في عصرهما الفيكتوري الخاص بهما، العصر الذي تسير فيه الرأسمالية القوية إلى جانب المحافَظة الاجتماعية. ولربما ستبقى هذه التوليفة لوقت طويل. فالتمسك بالتقاليد والقيم الاجتماعية لا يزال قوياً حتى في بعض البلدان فائقة التطور مثل الولايات المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية. ولكن، بصفة عامة، ومع الوقت، إن ازدياد الثروة والفرص الفردية يُحدِث تحولاً اجتماعياً حتمياً. فالحداثة تنتج شكلاً من التحرر النسائي، وتسقط سلطة السن والدين والإرث والنظام الإقطاعي. وكل هذا يجعل المجتمعات تبدو أكثر شبهاً بمجتمعات أوروبا وأميركا الشمالية.

مستقبل مختلط

عندما أفكر في ما سيبدو عليه العالم عندما تبرز البقية ويتراجع الغرب، أتذكَّر دائماً فيلماً هندياً رائعاً صُنع في العام 1965 وكان بعنوان Shakespeare Wallah. يصور الفيلم تأقلم فرقة من الممثلين الشكسبيريين الجوالين في الهند بعد الاستقلال مع حقيقة غريبة ومحزنة في آن واحد، وهي أن المدارس والنوادي والمسارح التي كانت تطالب بشدة بخدماتهم بدأت تفقد اهتمامها بهم. لقد رحل السادة الإنكليز ولم يبقَ أحد منهم لإرغام الناس على الاهتمام بشكسبير. وهكذا تبيَّن أن الشغف بشكسبير كان متصلاً بشكل مباشر بالحكم البريطاني في الهند. الثقافة تتبع القوة كما يبدو.

ما الذي حلَّ محل هذه الفرق الجوالة المرحة؟ الأفلام السينمائية. بكلمات أخرى، جزء من قصة فيلم Shakespeare Wallah يتعلق بنهوض الثقافة الشعبية. وبوليوود - التي تمثل جانباً من الثقافة الشعبية الهندية- هجينة ثقافياً، لأنها تستعير من رائدة الثقافة

الشعبية في العالم (وربما منشئتها)، الولايات المتحدة الأميركية. فالكثير من أفلام بوليوود ما هي إلا تكرار ضعيف التمويه للأفلام الكلاسيكية الأميركية، مع إضافة ستّ إلى عشر أغانٍ إلى كل واحد منها. لكنها تحتفظ أيضاً بعناصر هندية جوهرية، فالقصص تتحدث غالباً عن أمهات مضحيات ونزاعات عائلية وانفصالات قدَرية وخرافات. باختصار، إنها خليط من الشرق والغرب.

العالم الذي نلجه اليوم سيبدو كبوليوود تماماً. إنه سيكون حديثاً تماماً - أي أنه سيكون متأثراً بقوة بالغرب - لكنه سيحتفظ كذلك بعناصر هامة من الثقافة المحلية. فموسيقى الروك الصينية تبدو شبيهة نظيرتها الغربية، بآلاتها وإيقاعاتها المشابهة، لكن موضوعاتها وكلماتها وأصواتها صينية محضة. والرقصات البرازيلية تجمع في تصميماتها خطوات إفريقية ولاتينية وأخرى عصرية (أي غربية).

في الوقت الحالي، يزداد الناس ارتياحاً بوضع دمغاتهم المحلية على الحداثة. عندما كنت أمضي فترة طفولتي في الهند، كانت الحداثة موجودة في الغرب حصراً. كنا جميعاً نعلم بأن الأكثر تطوراً في كل المجالات - من العلم إلى التصميم - كان يجري صنعه هناك. لكن هذا لم يعد صحيحاً اليوم. قال لي مهندس معماري ياباني ناجح بأنه، عندما كان صغيراً، كان يعرف بأن أفضل المباني وأكثرها تطوراً كانت تُبنى في أوروبا وأميركا فقط. لكنه يرى الآن مباني عظيمة تُشيَّد كل شهر في الصين واليابان والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية. بإمكان الجيل الشاب اليوم أن يبقى في بيته ويبدع نسخته الخاصة من الحداثة التي لا تقل تطوراً عن أي شيء موجود في الغرب.

في الحقيقة، إن المحلي والعصري ينموان جنباً إلى جنب مع العالمي والغربي. على سبيل المثال، إن مبيعات موسيقى الروك الصينية أكبر بما لا يقاس من مبيعات الروك الغربي. والسامبا متألقة في أميركا اللاتينية. والصناعات السينمائية المحلية تزدهر في مختلف أنحاء العالم، من أميركا اللاتينية إلى شرق آسيا إلى الشرق الأوسط، بل وتبيع جزءاً من إنتاجها لهوليوود أيضاً. والتلفزيون الياباني الذي اعتاد على شراء كميات هائلة من البرامج الأميركية أصبح الآن يتكل على الولايات المتحدة في خمسة

بالمئة فقط من برامجه[19]. وفرنسا وكوريا الجنوبية اللتان لطالما كانت الأفلام الأميركية تهيمن على محطاتهما التلفزيونية أصبحتا تملكان صناعة سينمائية كبيرة خاصة بهما. كما أن الفن المحلي الحديث - وهو غالباً مزيج غريب من الأساليب الغربية المجردة والموضوعات المحلية التقليدية - ينتشر في جميع الأمكنة تقريباً. قد تنخدع بسهولة بلافتات ستاربكس وكوكاكولا المنتشرة في العالم بأسره، لكن بروز وتنامي المحلي والعصري يعبِّران عن التأثير الحقيقي للعولمة.

انظر بتمعن أكبر إلى هيمنة اللغة الإنكليزية. بالرغم من ازدياد عدد المتحدثين باللغة الإنكليزية حول العالم، إلا أن النمو الأكبر في التلفزيون والراديو والإنترنت هو للغات المحلية. ففي الهند، اعتقد الناس بأن فتح الموجات الهوائية سيؤدي إلى ازدهار المحطات الإخبارية الخاصة التي تبث برامجها باللغة الإنكليزية - اللغة التي يتحدث بها معظم الخبراء - إلا أن الازدهار الأكبر كان للمحطات الناطقة باللغات المحلية. والآن نرى أن لغات الهندي Hindi (إحدى اللغات الرسمية في الهند) والتاميل والتيلوغو والغويجاراتي والماراثي تبلي بلاء حسناً في هذا العالم المعولم. واللغة الصينية Mandarin تنتشر بقوة على الإنترنت. والإسبانية تأخذ مكاناً لها في بلدان كثيرة، من بينها الولايات المتحدة. في المرحلة الأولى من العولمة، الجميع كانوا يشاهدون محطة CNN. وفي المرحلة الثانية، انضمت محطتا BBC وSky News إليها. والآن بات كل بلد ينتج نسخته الخاصة من محطة CNN؛ من الجزيرة والعربية إلى NDTV وAaj Tak الهنديتين.

عندما كنت صغيراً في الهند، كانت الأحداث والقضايا السائدة في ذلك الحين، وبالأخص الدولية منها، تُبرَز من خلال عدسات غربية. كنت تشاهد العالم بعيني محطة BBC وصوت أميركا، وتفهمه من خلال التايمز ونيوزويك وهيرالد تريبيون وتايمز اللندنية (في الأيام الغابرة). لكن الوضع تغير الآن، فقد أصبح هناك الكثير من القنوات الإخبارية التي تمثل وجهات نظر مختلفة تماماً حول العالم. فإذا كنت تشاهد الجزيرة فإنك ستحصل، بالطبع، على رؤية للصراع العربي الإسرائيلي لا تشبه أي شيء تراه أو تسمعه في الغرب. وإذا شاهدت قناة هندية، فإنك ستحصل على نظرة مختلفة

تماماً إلى الطموح النووي الإيراني. إن مكان تواجدك يؤثر في رؤيتك للعالم.

هل ستجعل هذه الاختلافات *البقية* تتصرف بصورة مختلفة في التجارة أو الحكم أو السياسة الخارجية؟ في الواقع، إنها مسألة معقدة. في عالم التجارة والأعمال، العامل الجوهري هو الربح. أما كيف يصل الناس إلى هذه النتيجة فذلك يختلف من مكان إلى آخر، حتى ضمن الغرب. فبنية النشاط الاقتصادي في إيطاليا مختلفة كلياً عنها في بريطانيا. والاقتصاد الأميركي يبدو مختلفاً بوضوح عن الاقتصاد الفرنسي. والأساليب التجارية اليابانية تختلف عن الأساليب الصينية أو الهندية. وهذه الاختلافات ستزداد في المستقبل.

الأمر نفسه ينطبق في بعض الأوجه على السياسة الخارجية. بالطبع، ثمة حقائق أساسية، مثل الأمن والتأثير في المحيط المباشر، وهما مكوِّنان جوهريان في أي سياسة أمن قومي. ولكن في ما عدا ذلك، قد تكون هناك اختلافات حقيقية، وهذه الاختلافات قد ترتبط أو لا ترتبط بالثقافة. فلنأخذ مسألة حقوق الإنسان على سبيل المثال، وهي مسألة تختلف المواقف بشأنها اختلافاً كبيراً بين الدول غير الغربية، وبخاصة الصين والهند، من جهة؛ والولايات المتحدة من جهة أخرى. وهناك سببان أساسيان لهذا الاختلاف. أولاً، إن هذه الدول ترى نفسها دولاً نامية وفقيرة إلى درجة تمنعها من الاهتمام بقضايا النظام العالمي، وبخاصة تلك المتعلقة بفرض المعايير والحقوق في الخارج. وثانياً، إنها ليست قوىً بروتستانتية هادية، وعليه فهي أقل لهفة لنشر القيم العالمية في مختلف أنحاء المعمورة. فلا الهندوسية ولا الكونفوشيوسية تعتقدان بوجود وصايا كونية أو بالحاجة إلى نشر الدين والإيمان. ولهذا فمن غير المرجح أن يعتبر كلا البلدين - لأسباب عملية وثقافية معاً - أن قضايا حقوق الإنسان أساسية بالنسبة إلى سياستهما الخارجية.

بالطبع، لا يمكن لأي حضارة أن تتطور في صندوق محكم الإغلاق. حتى بالنسبة إلى الدِّين وأي رؤية أساسية للعالم، فإن لجميع البلدان خلفيات مختلطة مكونة من عناصر محلية ملونة بتأثيرات خارجية. فالهند، على سبيل المثال، بلد هندوسي حُكم لأربعة قرون من قبل سلالات مسلمة، ومن بعدها قوة بروتستانتية. وبالرغم من أن

الصين لم تعش في ظل حكم خارجي مباشر، إلا أن خلفيتها الكونفوشيوسية نُبذت بوحشية بواسطة العقيدة الشيوعية طوال أربعين عاماً. واليابان اختارت الكثير من الأنماط والأفكار الأميركية خلال القرن الماضي. وبالرغم من أن إفريقيا تملك تقاليدها الراسخة الخاصة بها، إلا أنها، في الوقت ذاته، موطن لأكبر تجمع سكاني مسيحي في العالم، والأسرع نمواً أيضاً. وفي أميركا اللاتينية، لا تزال الكنائس جوهرية بالنسبة إلى حياة دولها بطريقة لا يمكن تخيلها في أوروبا. فنحن نسمع الكثير عن الإنجيلية البروتستانتية في الولايات المتحدة، لكن نموها الأسرع يحدث في البرازيل وكوريا الجنوبية. فإذا كانت القيم المسيحية تكمن في قلب التقاليد الغربية، فكيف نعرِّف بلداً مثل جنوب إفريقيا الذي يملك أكثر من سبعة آلاف طائفة مسيحية؟ أو نيجيريا التي تملك من الأنجليكانيين ما يفوق عددهم في إنكلترا؟

في الحقيقة، إن الغرب *والبقية* يتفاعلان منذ آلاف السنين. فالشرق الأوسط حافظ على، وطوَّر، العلوم الغربية لقرون. وروسيا شهدت صراعاً بين هويتها الغربية وغير الغربية لمدة لا تقل عن أربعة قرون. في كثير من بقاع العالم، كان الغرب موجوداً منذ مدة طويلة لدرجة أنه أصبح جزءاً من نسيج تلك الحضارات. ولهذا فمن الطبيعي أن يُبنى أكبر كازينو في العالم في ماكاو، الصين؛ وقد شُيِّد بطريقة تحاكي ساحة القديس مارك في فينيسيا، المتأثرة (بدورها) بقوة بالعمارة الإسلامية. فهل هو صيني، أم غربي، أم إسلامي أو عصري؟ لعله جميعها معاً.

لقد اتخذت الحداثة وجهها الغربي لأنها بدأت مع نهوض الغرب، لكنها مع توسع العالم الحديث وضمِّه مزيداً من بقاع العالم أصبحت أشبه ببوتقة صهر. إن التجارة والأسفار والاستعمار والهجرة والبعثات التبشيرية قامت بخلط الأشياء ببعضها بعضاً. لكل ثقافة عناصرها المميزة، وبعضها يحافظ على بقائه بالرغم من التحديث، لكن البعض الآخر لا يستطيع، فمع تقدم الرأسمالية، تموت الأعراف التراتبية، والعائلية، والرسمية، والإقطاعية القديمة كما ماتت أخواتها في الغرب. وتأثير القيم الغربية الحديثة لا يزال قوياً. صحيح أن الصين والهند قد تكونان أقل ميلاً للتصرف وفق حقوق الإنسان، لكنهما مضطرتان إلى التعامل مع حقيقة أن هذه القضية موضوعة على

الأجندة العالمية. بالنسبة إلى الهند، مثلاً - كونها دولة ديمقراطية مع نخبة مثقفة ليبرالية - هناك شريحة هامة ضمن البلد، ورؤيتها لهذا الموضوع متأثرة إلى حد كبير بالقيم الغربية.

السؤال *هل سيكون المستقبل حديثاً أم غربياً؟* أكثر تعقيداً مما يبدو عليه. والجواب البسيط الوحيد عليه هو نعم. والجواب المعقد الوحيد يتمثل بالنظر إلى بلدان معينة، من أجل فهم ماضيها وحاضرها، ثقافتها وتقاليدها، وطريقة تأقلمها مع العالم الغربي والحداثة. سأحاول أن أفعل ذلك في الفصل التالي مع اثنتين من أهم القوى الناشئة: الهند والصين. وسيكون هذا أيضاً من أفضل السبل لفهم تأثيرات الجغرافيا السياسية الجديدة. ففي النهاية، إن التحدي الحقيقي الذي سنواجهه في المستقبل لا يتعلق بوجود مواقف مختلفة، بل بجغرافيا وتاريخ ومصالح وإمكانيات مختلفة. إن التحدث عن نهوض آسيا غير منطقي، لأنه لا يوجد شيء اسمه آسيا، التي هي في الحقيقة مفهوم غربي. إذ إنّ هنالك دولاً كثيرة مختلفة أشد الاختلاف بعضها عن بعض ضمن هذا الشيء الذي يُدعى آسيا - مثل الصين، اليابان، الهند، إندونيسيا - وكل واحدة منها تضمر شكوكاً تجاه البقية. والعالم يبدو مختلفاً بالنسبة إلى الصين والهند ليس ببساطة بسبب هويتيهما بل بسبب موقعيهما الجغرافيين. إن التحول الكبير الذي يحدث في العالم اليوم قد يتبين أنه لا يرتبط بالثقافة بقدر ما يرتبط بالقوة.

4 – المتحدي

قد يعجب الأميركيون بالجَمال لكنهم ينذهلون بالضخامة. فكِّر في الوادي الكبير، والغابات الحمراء في كاليفورنيا، والمحطة المركزية الكبرى، وعالم ديزني، وسيارات الدبع الرباعي، والقوات المسلحة الأميركية، وشركة جنرال إلكتريك، وشطيرة Double Quarter Pounder (مع الجبنة)، وقهوة Venti Latte. الأوروبيون يفضلون التعقيد، واليابانيون يحترمون الأشياء الدقيقة. أما الأميركيون فيحبون الحجم، ويُفضَّل أن يكون هائلاً.

لهذا السبب تصعق الصين العقل الأميركي بقوة. إن حجمها يجعل الولايات المتحدة تبدو كالقزم، فعدد سكانها (1.3 مليار شخص) يبلغ أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة. في الماضي، وعلى امتداد أكثر من مئة عام، حلم المبشرون والتجار الأميركيون بالإمكانيات - مليار إنسان لتخليص روحهم، مليارا إبط لرشها بمزيل الرائحة - لكنهم لم يتخطوا مرحلة الحلم أبداً. ولكن، بالرغم من أن الصين كانت كبيرة جداً، إلا أنها كانت فقيرة جداً كذلك. وكتاب بيرل باك **الأرض الطيبة** (الذي أصبح مسرحية وفيلماً أيضاً) قدَّم صورة عن الصين ما زالت ماثلة في الأذهان: مجتمع زراعي، فلاحون مكافحون، مالكو أراضٍ جشعون، مجاعات، فيضانات، طاعون، وفقر.

ثمة قول شهير - وربما منسوب إليه - لنابوليون بونابرت: "دعوا الصين تنام، لأنها ستهز العالم عندما تستيقظ". ويبدو أن الصين سارت بناءً على توجيهه لمدة تقارب المئتي عام، حيث ظلت خاملة من دون أي دور ذي أهمية باستثناء كونها ساحة لتنفيذ طموحات القوى العظمى الأخرى. في القرن العشرين، تفوقت عليها اليابان - التي كانت في الماضي تقلد الصين - في الحرب والسلم. وخلال الحرب العالمية الثانية، تحالفت الولايات المتحدة معها ومنحتها مقعداً في مجلس الأمن في العام 1945. وعندما أصبحت الولايات المتحدة والصين عدوتين بعد استلام الشيوعيين للسلطة فيها (في العام 1949) تراجعت الصين أكثر إلى الوراء، ذلك أن ماو تسي تونغ جرَّ البلد إلى سلسلة من الهزات الكارثية التي دمرت رأس مالها الاقتصادي والتكنولوجي

والفكري. لكن الأمور بدأت تتغير منذ العام 1979.

صحيح أن استفاقة الصين تعيد تشكيل المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي، لكنها تتأثر بالعالم الذي تنهض فيه أيضاً. وهي تواجه نفس القوتين اللتين تميِّزان عالم ما بعد أميركا - أي العولمة والقومية. من جهة، إن الضغوط الاقتصادية والتكنولوجية تدفع الصين باتجاه اندماج تعاوني في العالم. لكن نفس القوتين (العولمة والقومية) تسببان حالة من الفوضى والاضطراب الاجتماعي في البلد، ما يدفع النظام للبحث عن طرائق جديدة لتوحيد مجتمعه الذي يزداد تنوعاً. وفي الوقت عينه، إن النمو يعني أيضاً أن الصين ستصبح أكثر نفوذاً، لأنها ستلقي بظل أكبر على المنطقة والعالم. وعليه فإن الاستقرار والسلم في عالم ما بعد أميركا سيعتمدان، بدرجة كبيرة، على التوازن الذي تقيمه الصين بين هاتين القوتين، التوحد والتفكك.

عندما ينظر المؤرخون إلى عقود القرن العشرين، على الأرجح أنهم سيشيرون إلى عام 1979 باعتباره نقطة انعطاف. ففي ذلك العام، غزا الاتحاد السوفييتي أفغانستان، وحفر بذلك قبره كقوة عظمى. وفي ذلك العام أيضاً، أطلقت الصين إصلاحاتها الاقتصادية. وقد ظهرت الإشارة بالنسبة إلى الحدث الأخير في كانون الثاني من العام 1978 في اجتماع غير مناسب: المؤتمر الثالث للجنة المركزية الحادية عشرة في الحزب الشيوعي الصيني، وهي في العادة مناسبة لتقديم خطب فارغة وإيديولوجيا أكل عليها الزمان وشرب. ففي جلسة عمل سبقت الاجتماع الرسمي، أدلى الرئيس الجديد للحزب، دينغ زياوبينغ، بحديث تبيَّن أنه الأشد أهمية في تاريخ الصين الحديث. حث دينغ النظام على التركيز على التطوير الاقتصادي والاعتماد على الوقائع - وليس الإيديولوجيا - من أجل إرشاده إلى الدرب الصحيح. قال دينغ في تلك الجلسة: "ليس مهماً إن كانت قطة سوداء أم بيضاء. طالما أنها قادرة على الإمساك بالفئران، فإنها قطة جيدة". ومنذ ذلك الحين، لم تحد الصين عن هذه التوصية. إنها تتبع طريق التحديث ببراغماتية لا رحمة فيها.

كانت النتائج مذهلة. نمت الصين بمعدل يزيد عن 9 بالمئة في السنة لمدة ثلاثين عاماً تقريباً، أسرع معدل بالنسبة إلى بلد كبير في التاريخ المدوَّن. وفي نفس هذه

الفترة، انتشلت الصين نحو 400 مليون إنسان من الفقر، وهذا أيضاً أمر غير مسبوق في التاريخ. وتضاعف دخل الصيني العادي حوالى سبعة أضعاف. لقد حققت الصين - بالرغم من العوائق والسلبيات - جزءاً كبيراً من حلم أي بلد في العالم الثالث، ألا وهو القضاء على الفقر. أو بحسب تعبير العالم الاقتصادي جيفري ساكس: "الصين هي أكثر قصص التطور نجاحاً في تاريخ العالم".

إن مقدار التغيير الذي حصل في الصين يفوق الخيال. لقد تضاعف حجم الاقتصاد الصيني كل ثماني سنوات لمدة ثلاثة عقود. في العام 1978، كان البلد ينتج 200 مكيّف هوائي في السنة الواحدة. وفي العام 2005، أنتج 48 مليون مكيّف هواء. وفي الوقت الحالي، تصدِّر الصين في اليوم الواحد أكثر مما صدَّرته في العام 1978 بأكمله[1]. منذ خمسة عشر عاماً، عندما ذهبت إلى شانغهاي للمرة الأولى، كانت باندونغ الواقعة شرق المدينة مجرد منطقة ريفية متخلفة. لكنها أصبحت اليوم المنطقة المالية في المدينة، وهي مزيَّنة بعدد كبير من الأبراج الفولاذية والزجاجية، ومضاءة مثل شجرة الميلاد في الليل. إنها أضخم بثماني مرات من الحي المالي الجديد في لندن، Canary Wharf، وأصغر بقليل من مدينة شيكاغو بأكملها. كما أن مدينة تشونغكينغ تنظم نفسها على طراز مدينة شيكاغو، التي كانت أسرع مدن العالم نمواً قبل مئة عام. ولعل تشونغكينغ -التي يزداد عدد سكانها بمقدار 300,000 شخص كل عام - تحتكر هذا اللقب اليوم. لكنها ليست سوى رأس القائمة، إذ إن المدن العشرين الأسرع نمواً في العالم كلها موجودة في الصين.

بالرغم من أن شانغهاي تروق كثيراً للزوار الغربيين، إلا أن بكين تبقى مركز السياسة والثقافة والفن، وحتى الاقتصاد، في الصين. وهي تخضع اليوم لعملية إعادة تشكيل لا مثيل لها في التاريخ (أقرب مقارنة لها هي تجميل هاوسمان Haussmann لمدينة باريس في القرن التاسع عشر). حيث تعمل بكين اليوم - جزء كبير مما تقوم به يأتي في سياق استعدادات المدينة لدورة الألعاب الأولمبية عام 2008 - على بناء ستة خطوط أنفاق جديدة، ونظام قطارات خفيفة بطول 43 كيلو متراً، ومطار مركزي جديد (الأضخم في العالم، بالطبع)، وملكيات عقارية جديدة مساحتها 25 مليون متر مربع،

وحزام أخضر بطول 125 كيلومتراً، وقرية أولمبية مساحتها 12 كيلو متراً مربعاً. وعندما ينظر المرء إلى تصاميم بكين الجديدة، لا يمكنه إلا أن يفكر في المخططات الفخمة والمعقدة التي رسمها ألبرت سبير في الأربعينيات من أجل إعادة إعمار برلين بعد الحرب؛ في الحقيقة، إن ألبرت سبير جونيور، الابن (مهندس معماري أيضاً)، هو الذي صمم الشارع العريض الذي يصل بين القصر المحرَّم (المدينة المحرّمة) والقرية الأولمبية، ويبلغ طوله 8 كيلومترات. وهو لا يجد أي إمكانية لعقد مقارنة بين تحويل بكين وتصميمات والده لهتلر، إذ يقول: "هذه أكبر. أكبر بكثير"[2].

إن أي رجل أعمال في هذه الأيام يملك أرقاماً مذهلة حول الصين؛ بقصد إدهاش السامع بالطبع. وهي أرقام مثيرة بالفعل، بالرغم من أن معظمها ستكون لاغية عندما تصل إلى مسامعك. الصين هي أكبر منتج للفحم والفولاذ والإسمنت في العالم. وهي أكبر سوق للهواتف النقالة في العالم. في العام 2005، كانت الصين تعمل على تنفيذ مشاريع مساحتها 28 مليار قدم مربعة، أي ما يزيد عن خمسة أضعاف ما كان يجري إنشاؤه في أميركا. كما ارتفعت صادراتها إلى الولايات المتحدة بنسبة 1,600 بالمئة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. في ذروة الثورة الصناعية، كانت بريطانيا تُدعى *ورشة العالم*، لكن هذا اللقب أصبح ملكاً للصين اليوم. إنها تصنِّع ثلثي ما ينتجه العالم من آلات النسخ، وأفران المايكروويف، وأجهزة تشغيل أقراص DVD، والأحذية.

لكي تأخذ فكرة عن هيمنة الصين الكاملة على تصنيع المنتجات ذات الكلفة المنخفضة، أنظر إلى مجمَّعات وول-مارت للتسوق. إن وول-مارت هذه واحدة من أضخم الشركات في العالم، إذ تبلغ عوائدها السنوية ثمانية أضعاف ما تجنيه شركة مايكروسوفت، وتشكل 2 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة الأميركية. وهي مشهورة بجهودها الفعالة - قد يقول البعض "عديمة الرحمة" - للحصول على أدنى الأسعار الممكنة من أجل المستهلكين. ومن أجل هذه الغاية، تستخدم الشركة بكفاءة عالية التكنولوجيا والابتكارات الإدارية، والأهم من ذلك ربما هي الشركات المصنِّعة للمنتجات قليلة التكلفة؛ وغالبيتها العظمى موجودة في الصين بالطبع. تستورد وول-مارت من الصين ما قيمته 18 مليار دولار من البضائع سنوياً.

تتبع الصين أيضاً سياسة منفتحة بوضوح من ناحية التجارة والاستثمار. وهذا واحد من أسباب كثيرة تجعلها مختلفة عن اليابان الجديدة. فبكين لا تتبنى طريقة التطوير اليابانية (أو الكورية الجنوبية)، وهي استراتيجية تعتمد على التصدير بشكل أساسي، بحيث أبقت السوق المحلية والمجتمع مغلقين. في حين أن الصين فتحت أبوابها للعالم. والآن تبلغ نسبة العوائد التجارية في الناتج المحلي الإجمالي 70 بالمئة، ما يجعل اقتصاد الصين واحداً من أكثر الاقتصادات انفتاحاً في العالم. خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ازدادت وارداتها من الولايات المتحدة أكثر من سبعة أضعاف. حيث تكسب شركة بروكتر آند غامبل اليوم 2.5 مليار دولار سنوياً في الصين، وأصبحت منتجات مثل شامبو هيد آند شولدرز وحفاضات الأطفال بامبرز رائجة بصورة استثنائية في أوساط المستهلكين هناك. وتتوقع شركة ستاربكس بأن عدد المقاهي التي ستحمل اسمها في الصين في العام 2010 سيكون أكبر من عددها في الولايات المتحدة. والصين مفتوحة أيضاً للماركات والأسماء العالمية. إذ قام مهندسون معماريون بتشييد معظم الأبراج المتلألئة والمشاريع الكبرى التي تميز الصين الجديدة. وعندما كانت بكين تبحث عن الرجل الذي سيخرج أول ظهور للصين على المسرح العالمي، أي الألعاب الأولمبية لعام 2008، فإنها اختارت رجلاً أميركياً، هو ستيفن سبيلبرغ. لا يمكننا أن نتخيل أن الهند أو اليابان كانتا ستمنحان مثل هذا الدور لشخص أجنبي.

الصين، أيضاً، هي أكبر مالكة للأموال في العالم، إذ يبلغ احتياطها من العملة الأجنبية 1.5 تريليون دولار، أكثر بنسبة 50 بالمئة مما تملكه جارتها اليابان وبثلاثة أضعاف من ممتلكات الاتحاد الأوروبي بأكمله. صحيح أن الاحتفاظ بمثل هذا الاحتياطي الهائل قد لا يكون - أو قد يكون - سياسة حكيمة، لكنه بالتأكيد يشير إلى قدرة رائعة للصين على مواجهة أي صدمات أو أزمات. باختصار، هذه هي مجموعة العوامل التي تصنع فرادة الصين. إنها أكبر بلد في العالم، والاقتصاد الأسرع نمواً، وأكبر مصنِّع، وثاني أكبر مستهلك، وأكبر موفِّر للمال، وثاني أكبر منفق عسكري (شبه مؤكد)*. إنها لن تحل مكان الولايات المتحدة كأعظم قوة في العالم، ومن المرجح أنها لن

تتفوق عليها في أي من المجالات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية لعقود قادمة، لكنها أصبحت على مختلف الأصعدة (واحداً بعد الآخر) ثاني أهم دولة في العالم، مضيفة عنصراً جديداً كلياً للنظام الدولي.

تخطيط مركزي ناجح؟

في الواقع، هناك من يرتاب في السجل الاقتصادي للصين. فبعض الصحفيين والباحثين يعتقدون أن الأرقام غير دقيقة، والفساد متفشٍّ، والمصارف تتأرجح على حافة الهاوية، والتوترات الإقليمية تتصاعد، وانعدام المساواة يزداد بصورة خطيرة؛ الوضع برمته متجه نحو أزمة أكيدة. توخياً للدقة، علينا أن نشير في هذا المقام إلى أن الكثيرين منهم يقولون هذا الكلام منذ عقدين، وحتى الآن لم يتحقق توقعهم الأساسي، على الأقل، ألا وهو انهيار النظام. صحيح أن الصين تعاني من مشاكل كثيرة، لكنها لا تزال تملك شيئاً ستفعل أي دولة نامية أخرى أي شيء من أجل تحقيقه: إنه النمو القوي. وفي هذا الخصوص، يقول أحد ألمع منتقدي النظام، الباحث مينكسين بيي، بأنه "مقارنةً بالدول النامية الأخرى، إن القصة الصينية أكثر نجاحاً من أي قصة يمكن أن تخطر ببالنا".

بالنسبة إلى نظام شيوعي ظاهرياً، بكين واضحة على نحو يدعو للدهشة في تقبلها للرأسمالية. ذات يوم سألت مسؤولاً صينياً عن أفضل حل ممكن لقضية الفقر في الريف، فأجاب: "علينا أن ندع الأسواق تعمل. إنها تسحب الناس من أراضيهم وتجلبهم إلى المصانع، من مزارعهم إلى المدن. تاريخياً، كان هذا الحل الوحيد للفقر في الريف. علينا أن نحافظ على تحولنا الصناعي". وعندما كنت أوجه نفس السؤال إلى مسؤولين هنود أو أميركيين لاتينيين، كانوا ينطلقون في تفسيرات معقدة حول الحاجة إلى دعم الريف وتقديم المساعدات للمزارعين الفقراء وغيرها من البرامج المشابهة المصممة كلها لإبطاء قوى السوق وإعاقة عملية التحول الصناعي التاريخية؛ والمؤلمة في أغلب الأحيان.

لكن مقاربة بكين مختلفة أيضاً عن تلك التي نصح بها الكثير من اقتصاديي السوق الحرة؛ برنامج مؤلف من إصلاحات متزامنة على جميع الأصعدة تُدعى أحياناً

بإجماع واشنطن. والأهم من ذلك هو أن مقاربتها مختلفة عن العلاج بالصدمة الذي اعتمدته روسيا في عهد بوريس يلتسين، والذي درسه الزعماء الصينيون بعناية بالغة وغالباً ما كانوا يستشهدون به كمثال سلبي، متفقين في هذا الخصوص مع توصيف ستروب تالبوت المختصر والمفيد عندما كان يخدم في إدارة كلينتون، حيث قال: "كثير من الصدمات، قليل من العلاج". لقد اختارت بكين - بدلاً من إحداث صدمة كبيرة - مقاربة تصاعدية تدريجية، أدعوها استراتيجية تكبير مقام الكسر (في الرياضيات). فبدلاً من الإغلاق الفوري لكل المشاريع غير الفعالة، وإنهاء القروض السيئة، وتشريع الخصخصة على نطاق واسع، تبنَّت الصين سياسات قامت بتنمية الاقتصاد حول هذه المفاصل الخاسرة بحيث تصبح هذه المواضع السيئة، مع الوقت، جزءاً أصغر فأصغر من الاقتصاد الإجمالي (مقام الكسر). وبفعل ذلك، اشترت بكين الوقت اللازم لحل مشاكلها بشكل تدريجي. وها هي الآن تبدأ بتنظيف مصارفها وقطاعاتها المالية، بعد عشر سنوات من حثها على القيام بذلك من قِبَل معظم الخبراء، وهي تفعل ذلك بسرعة أبطأ بكثير مما أوصى به الخبراء. وعلاوة على ذلك، تنفذ الصين هذه الإصلاحات اليوم في ظل اقتصاد تضاعف حجمه وازداد تنوعه إلى درجة كبيرة. إنها الرأسمالية مع خصائص صينية.

لم يكن مفترَضاً بالتخطيط المركزي أن ينجح. وهو في الواقع غير ناجح - بمعنى من المعاني - حتى في الصين. فمعرفة بكين وسيطرتها على بقية الصين أقل بكثير مما ترغب به مما يعتقد الأجانب. والدليل على ذلك هو حصة الحكومة المركزية الصينية من العوائد الضريبية، والتي تبلغ نحو 50 بالمئة تقريباً[3]، بينما يبلغ الرقم بالنسبة إلى الحكومة الفدرالية الأميركية (وهي حكومة ضعيفة وفق المعايير الدولية) نحو 70 بالمئة. بكلمات أخرى، إن تقليص السلطة المركزية بالنسبة إلى سياسة التطوير هو سمة الاقتصاد في الصين اليوم، وهو يزداد وضوحاً في الحياة السياسية أيضاً. وتخفيض السيطرة هذا مقصود، فالحكومة تشجع على تطوير سوق حرة حقيقية في مناطق كثيرة من الصين، وتفتح الاقتصاد أمام الاستثمار والتجارة الخارجيين، وتستغل عضويتها في منظمة التجارة العالمية من أجل تطبيق الإصلاحات في اقتصادها

ومجتمعها. والكثير من نجاحاتها (زيادة المشاريع التجارية) وإخفاقاتها (انخفاض الرعاية الصحية) ناتجة عن ضعف التنسيق بين المركز والأقاليم. وهذه المشكلة - أي التقليص المتسارع للمركزية - ستكون التحدي الأكبر بالنسبة إلى الصين، وهو ما سنرجع إليه لاحقاً.

من الضروري أن نشير هنا إلى أن عدم الاضطرار إلى الرجوع إلى الشعب ساعد بكين في أغلب الأحيان على تنفيذ استراتيجيتها. وبعض الحكومات الأخرى، التي تراقب بحسد ما يجري في الصين، انتبهت إلى هذه الحقيقة. فالمسؤولون الهنود يحبون أن ينوِّهوا إلى أن نظراءهم الصينيين لا يضطرون إلى القلق بشأن الناخبين. قال لي عضو مهم في الحكومة الهندية: "إننا مضطرون إلى القيام بأشياء كثيرة محببة من الناحية السياسة لكنها غير حكيمة. إنها تضعف إمكانياتنا الاقتصادية على المدى البعيد. لكن السياسيين يحتاجون إلى الأصوات على المدى القصير. أما الصين ففي وسعها اعتماد الرؤية البعيدة. فبالرغم من أنها لا تفعل كل شيء بشكل صائب، إلا أنها تتخذ كثيراً من القرارات الذكية وبعيدة النظر". وهذا واضح في اهتمامها الحالي بالتعليم. فقد ألزمت الحكومة المركزية نفسها - إدركاً منها لحاجة البلد إلى قوة عاملة مدربة على أفضل المستويات من أجل رفع القيمة الاقتصادية - برفع قيمة المنح التعليمية والأنواع الأخرى من المساعدة في العام 2008 إلى 2.7 مليار دولار، بحيث كانت حوالى 240 مليون دولار في العام 2006. ويخطط المسؤولون لتوسيع الإنفاق الحكومي الإجمالي على التعليم من 2.8 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي في العام 2006 إلى 4 بالمئة بحلول العام 2010، وجزء كبير منه سيُخصَّص لعدد صغير من المعاهد التعليمية النخبوية والمنافسة عالمياً. غير أن هذا التركيز قد يكون غير ممكن في الهند الديمقراطية، على سبيل المثال، حيث تُنفَق موارد هائلة على إعانات قصيرة الأمد من أجل إرضاء الناخبين. (تتعرض المعاهد التعليمية النخبوية في الهند، بالمقارنة مع تلك الموجودة في الصين، لضغوط هذه الأيام من أجل تقليص عدد الطلاب المقبولين لديها على أساس الجدارة والقبول بنصف طلابها على أساس الحصص النسبية وبناءً على سياسة الحد من التمييز).

من غير العادي بالنسبة إلى حكومة غير ديمقراطية أن تنجح في النمو بفعالية لمدة طويلة. فمعظم الحكومات المستبدة سرعان ما تصبح معزولة وفاسدة وغبية؛ وخير دليل على ذلك ماركوس وموبوتو وموغابي (وفي حال تطرَّق أحدهم إلى التفسيرات الثقافية، تذكَّر أن سجل الحكومة الصينية في عهد ماو كان بالغ السوء). لكن الحكومة الصينية اليوم، بالرغم من كل أخطائها، تحافظ على عنصر البراغماتية والكفاءة. إذ يقول مصرفي رفيع المستوى: "لقد تعاملت مع حكومات من مختلف أنحاء العالم، لكن الحكومة الصينية هي، على الأرجح، الأكثر إثارة للإعجاب". هذه هي النظرة التي تجدها عموماً عند كبار رجال الأعمال الذين يسافرون إلى الصين، مثل بيل غيتس، الذي قال لمجلة فورتشن في العام 2007: "ينبغي على الناس... أن يقارنوا أحكامهم التقييمية الخاصة بهم مع ما يعتبرونه الأفضل دائماً. لقد اكتشفت شخصياً بأن الزعماء الصينيين يهتمون كثيراً بهذه الأشياء".

غير أن هذه الصورة ليست هي الصورة الكاملة. فبالرغم من أن الصين تنمو بسرعة كبيرة وحظوظها وفيرة على كل المستويات، إلا أن الدولة - بفضل مقاربة الإصلاح التدريجي - لا تزال تسيطر على الكثير من المستويات العليا في الاقتصاد. إذ حتى في يومنا هذا، تشكل المؤسسات المملوكة من قبل الدولة نحو نصف الناتج الإجمالي المحلي الصيني. فمن بين الشركات الخمس والثلاثين الكبرى الأكبر في سوق شانغهاي للأسهم، هناك 34 شركة إما مملوكة كلياً أو جزئياً من قبل الدولة. وغالباً ما تكون سيطرة الدولة متناقضة مع الاستقامة والنزاهة والكفاءة. إذ إن مصارف الصين - وهي في أغلب الحالات لا تزال كيانات حكومية - توزع عشرات المليارات من الدولارات سنوياً من أجل دعم الشركات الضعيفة وترسل الأموال إلى أقاليم وجماعات وأشخاص لأسباب لا علاقة لها بالاقتصاد. ويبدو أن الفساد في ازدياد ونسبة الحالات التي تطال مسؤولين رفيعي المستوى قفزت من 1.7 بالمئة في العام 1999 إلى 6.1 بالمئة في العام 2002[4]. كما أن الفوارق بين الأقاليم آخذة بالاتساع وانعدام المساواة يزداد بسرعة كبيرة، الأمر الذي يتسبب بحدوث توترات اجتماعية. وفي هذا الخصوص، ثمة إحصاء موحٍ - صادر عن الحكومة نفسها - كثيراً ما يُستشهَد به: في العام 2004،

حدثت 74,000 مظاهرة احتجاجية مختلفة الأنواع في الصين. وقبل عشر سنوات، جرت 10,000 مظاهرة فقط.

مع ذلك، من الممكن التوفيق بين هاتين الصورتين المختلفتين. ففي كثير من الحالات، إن مشاكل الصين ناتجة عن نجاحها بالذات. فالنمو الاقتصادي غير المسبوق أفرز تغيراً اجتماعياً غير مسبوق. لقد ضغطت الصين المئتي سنة التي استغرقتها عملية التحول الصناعي في الغرب إلى ثلاثين عاماً فقط. ففي كل يوم، ينتقل عشرات الآلاف من الأشخاص من الأرياف إلى المدن، ومن المزارع إلى المصانع، ومن الغرب إلى الشرق، بسرعة لم يعرفها التاريخ من قبل. وهم لا ينتقلون جغرافياً فحسب، بل يتركون وراءهم عائلة وطبقة وتاريخاً. ولهذا، من غير المستغرب أن الحكومة الصينية لا تغفل عينها أبداً عن هذا الفوران الاجتماعي. في معرض وصفه لتناقص قدرة الحكومة الصينية، يبيِّن مينكسين بيي بأن السلطات لم تعد قادرة حتى على التعامل مع أمر بسيط مثل سلامة الطرقات، حيث يبلغ معدل الوفاة من جراء الحوادث 26 لكل 10,000 سيارة (بالمقارنة مع 20 في الهند و8 في إندونيسيا)[5] ولكن، من المهم التنويه إلى أن عدد السيارات على طرقات الصين يزداد بنسبة 26 بالمئة سنوياً، بالمقارنة مع 17 بالمئة في الهند و6 بالمئة في إندونيسيا. وعندما ستتغلب الهند على الصين في مجال النمو - وهي عازمة على تحقيق ذلك - سأراهن بأنها ستشهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدل الحوادث لديها، سواء أكانت دولة ديمقراطية أم لا.

تمعَّن في عواقب نمو الصين على البيئة؛ ليس بالنسبة إلى الكوكب ككل بل إلى الصين نفسها. حوالى 26 بالمئة من مياه أكبر أنهار الصين ملوثة إلى درجة أنها "فقدت القدرة على أداء الوظيفة البيئية الأساسية"[6]. وهنالك تسعة آلاف مصنع كيماوي على امتداد نهر يانغتزي وحده. وتحتل بكين مسبقاً المركز الأول في تلوث الهواء. ومن بين سكان المدن في الصين، والبالغ عددهم 560 مليوناً، 1 بالمئة فقط يتنفسون هواءً يُعتبَر نقيّاً وصحيّاً وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي[7]. ولكن، من الجدير أن نذكر هنا أن كل هذه الأرقام والتقديرات تأتي من الحكومة الصينية. في الحقيقة، تحتل الاعتبارات البيئية

درجة عالية على جدول أعمال بكين، وهي أعلى من أي دولة نامية أخرى. ويتحدث كبار المسؤولين الصينيين عن الحاجة إلى ناتج محلي إجمالي أخضر ونمو متوازن، كما تظهر الاعتبارات البيئية بشكل بارز في خطة الرئيس هيو جينتاو في ما يتعلق بالوصول إلى مجتمع منسجم. وفي هذا الإطار، قامت مؤسسة استشارية غربية بدراسة قوانين جديدة في الصين تتعلق بتلوث الهواء، وقدَّرت بأن الطلب على المنتجات التي تزيل الجزيئات من الهواء سيزداد بنسبة 20 بالمئة، الأمر الذي سينتج سوقاً تُقدَّر بعشرة مليارات دولار. يا لها من معضلة صعبة تحاول بكين التعامل معها: إنقاص معدل الفقر يتطلب نمواً قوياً، والنمو يعني تلوثاً أكبر وانحطاطاً بيئياً.

إن المشكلة الأكبر التي تواجهها الصين في أثناء تقدمها لا تكمن في أن حكومتها شريرة بطريقة غير قابلة للعلاج، بل في خطورة أن تفقد الحكومة القدرة على الحفاظ على وحدة المجتمع؛ وهي مشكلة تتضمن في طياتها التقليص السريع للسلطة المركزية لكنها أبعد من ذلك بكثير. إن احتكار الحكومة للسلطة في الصين سمح لها بتطبيق إصلاحات واسعة وسريعة، إذ كان باستطاعتها توجيه الناس والموارد حيثما كانت الحاجة إليهما. لكن قراراتها أدت، في ما أدت إليه، إلى اضطراب اقتصادي واجتماعي وسياسي، وعزلة الحزب الشيوعي وبنيته التراتبية تقلل من قدرته على معالجة هذه الاضطرابات. فالحزب الشيوعي الصيني - حزب العمال والفلاحين - هو في الواقع أحد أكثر المنظمات نخبويةً في العالم. إنه يتكون من ثلاثة ملايين شخصٍ (رجلاً وامرأة) متمدناً ومتعلماً إلى درجة عالية، وهذه المجموعة لا تمثل على الإطلاق مجتمع الفلاحين الواسع الذي تقوده. وقلة من كبار مسؤوليه يملكون مهارات سياسية عامة حقيقية. أما أولئك المدعومون فهم في الغالب خبراء في اختصاصاتهم وبارعون أيضاً في المناورات الحزبية الداخلية وفن الرعاية السياسية (أو المحسوبية السياسية). ولكن، يبقى علينا أن نرى ما إذا كان هؤلاء القادة يملكون الكاريزما أو القدرة على التعامل مع الحياة السياسية العامة - المهارات التي سيحتاجون إليها من أجل حكم شعب يبلغ تعداده 1.3 مليار إنسان - وتزداد ثقته بنفسه.

في أماكن مثل تايوان وكوريا الجنوبية خلال السبعينيات والثمانينيات، كان النمو

الاقتصادي مترافقاً مع إصلاحات قانونية واجتماعية وسياسية تدريجية. كان هذان النظامان صارمين ولكن غير مستبدين - تمييز مهم - ولهذا فإنهما لم يسعيا إلى السيطرة التامة على المجتمع، ما جعل حلحلة القبضة أسهل. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة - داعمتهما المالية الكبرى- ضغطت عليهما من أجل فتح نظاميهما. أما بكين فلا تواجه مثل هذه الضغوط. لكن التحول الذي تشهده الصين يجعل بنيتها الاستبدادية تتفكك، أو تفقد تأثيرها في بعض الأمكنة. إذ أصبح الناس يملكون خيارات وحرية أكبر بكثير من ذي قبل. وبات في وسعهم العمل، والانتقال، والامتلاك، وإطلاق مشاريعهم التجارية الخاصة. ومع كل ذلك، فإن السيطرة السياسية لا تزال قوية، وثمة إشارات قوية على وجودها في أماكن جوهرية معينة؛ على سبيل المثال، لقد طورت بكين نظاماً معقداً لمراقبة استخدام الإنترنت؛ وهو فعال بصورة تثير الدهشة.

يكرّس الحزب الشيوعي قدراً هائلاً من الوقت والطاقة في القلق بشأن الاستقرار الاجتماعي والسخط الشعبي. وهذا بالطبع إشارة إلى أنه يواجه مشكلة ذات أبعاد غير محددة ومن دون حل واضح. قارن هذا الأمر مع الجارة الديمقراطية للصين في الجنوب. ثمة أمور كثيرة تقلق السياسيين في الهند - أهمها خسارة الانتخابات - ولكن نادراً ما يقلقون بشأن حدوث ثورة اجتماعية أو النجاة من النظام نفسه. إنهم لا يصابون بالذعر من فكرة التظاهر أو الإضراب، بل ينظرون إليهما على أنهما جزء من النقاش الطبيعي بين الحاكم والمحكوم. والحكومات الواثقة من شرعيتها لا يساورها الشك في منظمة مثل Falun Gong، التي يجتمع أعضاؤها من أجل القيام بتمارين خاصة بالتنفس.

يتسرَّع الكثير من الكتاب الأميركيين في الادعاء أن الصين تثبت عدم صحة الفكرة التي تظهر أن الإصلاحات الاقتصادية تؤدي إلى إصلاح سياسي؛ أو أن الرأسمالية تؤدي إلى الديمقراطية. قد يتبين أن الصين استثناء للقاعدة، ولكن من المبكر التوقع بذلك. والقاعدة أثبتت صحتها في جميع الأمكنة من إسبانيا إلى اليونان إلى كوريا الجنوبية وتايوان والمكسيك؛ وهي أن الدول التي تعتمد اقتصاد السوق وتنشد التحديث تبدأ بالتغير سياسياً حينما - تقريباً - تصل إلى مرتبة الدخل المتوسط (بين 5,000

و10,000 دولار)*. وبما أن الدخل في الصين لا يزال تحت هذا المستوى، فمن غير الممكن المجادلة بأن البلد كسر هذه القاعدة. من المؤكد إلى حدٍّ كبير أن البلد سيواجه تحديات هامة خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، حتى لو أن هذا لا يعني بأن الصين ستتحول إلى دول ديمقراطية ليبرالية على النمط الغربي بين ليلة وضحاها. والأرجح أنها ستتطور أولاً إلى نظام *مختلط*، مثل العديد من الدول الغربية في القرن التاسع عشر ودول شرق آسيا في السبعينيات والثمانينيات، التي جمعت بين المشاركة الشعبية وعناصر الحكم الأبوي وحكم النخبة. تذكَّر أن اليابان هي أكثر الأنظمة الديمقراطية نضجاً في شرق آسيا، وفيها حزب حاكم لم يخسر السلطة منذ ستين عاماً.

في أواخر العام 2006، سُئل رئيس وزراء الصين وين جياباو - خلال اجتماعه مع وفد أميركي زائر - عما عناه بعض القادة الصينيين بكلمة ديمقراطية عندما تحدثوا حول توجُّه الصين نحوها. شرح وين لهم بأنها تتألف من ثلاثة مكونات: "انتخابات، واستقلال قضائي، وإشراف على أساس قاعدة توازن السلطات". وقد قام جون ثورنتون - المدير التنفيذي في مؤسسة غولدمان ساكس والخبير في الشؤون الصينية الذي كان يرأس الوفد الزائر - بإجراء استقصاء حول هذه الجوانب الثلاثة فوجد توجهاً (ضئيلاً) نحو الانتخابات الإقليمية، ومزيداً من إجراءات مكافحة الفساد، وتوجهاً أكبر نحو تحسين النظام القانوني. ففي العام 1980، قبلت المحاكم الصينية 800,000 قضية؛ وفي العام 2006، قبلت عشرة أضعاف ذلك الرقم. أما الصورة النهائية التي خرج بها ثورنتون - كتبها في مقالة موضوعية نُشرت في مجلة فورين أفيرز - فتصف نظاماً يتحرك ببطء ولكن بصورة متصاعدة باتجاه المزيد من المسؤولية والانفتاح[8].

لكن الخطوات المتصاعدة قد لا تكون كافية. ينبغي على الشيوعيين الحاكمين في الصين أن يقرأوا، أو يعيدوا قراءة، معلِّمهم ماركس. صحيح أن كارل ماركس كان اقتصادياً وإيديولوجياً سيئاً، لكنه كان عالماً اجتماعياً موهوباً. وقد ورد في إحدى ملاحظاته الرئيسية أنه عندما يغيِّر مجتمع ما أساسه الاقتصادي، فإن النظام السياسي الذي يرتكز عليه سيتغير بدوره حتماً. ويؤكد ماركس بأن المجتمعات تميل

إلى التحّول إلى الديمقراطية عندما تصبح أكثر دعماً لاقتصاد السوق. والتاريخ يؤكد هذا الرابط بين اقتصاد السوق والديمقراطية. فباستثناء الدول التي يأتي غناها من النفط، ثمة دولة واحدة فقط في هذا العالم بلغت مستوىً غربياً من التطور الاقتصادي ولم تصل إلى تطبيق الديمقراطية بشكل كامل بعد، وهي سنغافورة. لكن سنغافورة - وهي دولة صغيرة تمتلك نخبة حاكمة قوية بصورة غير طبيعية - تبقى استثناءً غير عادي. والكثير من القادة حاولوا تكرار ما فعله لي كوان يو، أي زيادة الثروة وتحقيق الحداثة والحفاظ على الهيمنة السياسية في آن واحد، لكن أحداً منهم لم ينجح حتى الآن. ولكنّ، مع ذلك، فإن سنغافورة تتغير بسرعة، إذ إن مجتمعها يزداد انفتاحاً يوماً بعد يوم، بل إنه في بعض النواحي (وبخاصة النواحي الثقافية والاجتماعية) أكثر انفتاحاً من بقية مجتمعات شرق آسيا. بالنظر إلى عشرات الدول خلال عقود تطورها، من كوريا الجنوبية إلى الأرجنتين إلى تركيا، يجد المرء نموذجاً متكرراً: الاقتصاد المرتكز على متطلبات السوق التي تبلغ مرتبة الدخل المتوسط يتحول، على المدى الطويل، إلى الديمقراطية الليبرالية. وقد يكون هذا - كما نوَّه إلى ذلك العديد من الباحثين - هو التعميم الموثق الأهم في العلم السياسي.

كثير من جيل القادة الشبان في الصين يفهمون المعضلة التي يواجهها بلدهم ويتحدثون سراً حول الحاجة إلى جعل نظامهم السياسي أقل صرامة. قال لي صحفي شاب وثيق الصلة بالقيادة في بكين: "إن الأشخاص الأكثر ذكاء في الحزب لا يفكرون في إصلاح اقتصادي، بل يفكرون في إصلاح سياسي". ويؤكد بعض الوزراء في سنغافورة بأن المسؤولين الصينيين يكرّسون الكثير من الوقت لدراسة النظام الذي بناه لي كوان يو، وأن الحزب الشيوعي أرسل أيضاً وفوداً إلى اليابان والسويد من أجل محاولة فهم كيفية نجاح هذين البلدين في إنتاج حكم ديمقراطي يسيطر عليه حزب واحد. إنهم يتفحصون النظام السياسي، والقواعد الانتخابية، والامتيازات الرسمية وغير الرسمية التي يتمتع بها الحزب، والعوائق التي يضطر المنافسون الأقل حظاً في الفوز إلى تجاوزها. على أي حال، سواء أكانت هذه مجرد تدريبات مزيفة أم محاولات لإيجاد سبل جديدة للحفاظ على الحكم، فإنها توحي بأن الحزب يدرك بأنه بحاجة إلى

تغيير. لكن التحدي الذي يواجه الصين ليس تكنوقراطياً، بل إنه تحدٍّ سياسي. ليست المسألة إعادة تنظيم أو ترتيب السلطة، بل تخلّ عن السلطة؛ تدمير المصالح الخاصة، وتفكيك شبكات الرعاية، والتخلي عن الامتيازات المألوفة والمتعارَف عليها. ولا يعني أي من هذا التخلي عن السيطرة على الحكم - ليس بعد، على الأقل - لكنه يعني تضييق نطاق هذه السيطرة ودورها وصلاحياتها. والسؤال هنا: بالرغم من كل هذا التدريب الإداري الجديد، هل الحزب الشيوعي الصيني مستعد للمبادرة بهذه القفزة الكبيرة إلى الأمام؟

في الواقع، معظم الأنظمة الديكتاتورية التي حدَّثت اقتصادها - تايوان، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، والبرتغال - صمدت أمام التغييرات السياسية التي تلت ذلك التحديث وخرجت منها أكثر استقراراً وشرعيةً. وبكين واجهت من قبل تحديات كثيرة ونجحت في التكيف معها. وحتى لو لم يُدر النظام هذا التحول بشكل جيد، فإن الاضطراب السياسي لن يمنع بالضرورة الصين من النمو. وبصرف النظر عن مستقبل واقعها السياسي، فمن غير المحتمل أن يتراجع موقع الصين على المسرح العالمي. بعد الثورة الفرنسية، على سبيل المثال، مرت فرنسا بأزمات سياسية دامت مدّة قرنين من الزمن، تعاقب عليها خلالهما إمبراطوريتان، وحكم ديكتاتوري شبه فاشي، وأربع جمهوريات. لكنها ازدهرت اقتصادياً، حتى في خضم الاضطراب السياسي، وبقيت واحدة من أغنى دول العالم.

لعل أحد الأسباب الجوهرية لدوام نهضة الصين هو توقها الشديد إلى النجاح. في القرن العشرين - بعد مئات السنين من الفقر - شهد البلد انهياراً إمبراطورياً وحرباً أهلية وثورة، ليجد نفسه في النهاية واقعاً تحت رحمة نسخة ماو الجهنمية عن الشيوعية. خسرت الصين 38 مليون إنسان جراء سياسة *القفزة الكبيرة إلى الأمام*: تجربة وحشية في التحول إلى الإدارة الجماعية التعاونية collectivization. ثم أغرقت نفسها أكثر في العزلة ودمرت كلياً طبقتها المهنية المحترفة والأكاديمية خلال *الثورة الثقافية*. وبحلول السبعينيات، لم تكن الصين تملك أي سبب يجعلها ترفع رأسها عالياً - بعكس الهند، التي يمكن أن تفخر بديمقراطيتها بالرغم من نموها الاقتصادي

البطيء - إلى أن جاءت إصلاحات دينغ. واليوم، يملك قادة الصين ورجال أعمالها وشعبها بصورة عامة رغبة مشتركة ألا وهي الحفاظ على سيرهم إلى الأمام وعدم التفريط بثلاثة عقود من الاستقرار النسبي والازدهار.

إخفاء نورها

أي شيء يحدث للصين على المستوى الداخلي يمكن أن يعقِّد الحياة على المستوى الدولي. فحجم قوتها - سياسياً واقتصادياً وعسكرياً - يضمن أن تأثيرها سيتجاوز بكثير حدودَها الطبيعية. ودول بهذه القدرة لا تولد كل يوم. فالدول القادرة الحالية - الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا- لم تتغير منذ قرنين تقريباً. إن القوى العظمى تشبه مغنيات الأوبرا: تدخل إلى المسرح العالمي وتخرج منه مع ضوضاء عارمة. تذكَّر بروز ألمانيا واليابان في بداية القرن العشرين، أو انهيار إمبراطورية هابسبورغ والإمبراطورية العثمانية في نفس تلك الفترة. لقد نتج عن ذينك الحدثين أزمات متعددة في البلقان، والشرق الأوسط المضطرب الحالي.

في السنوات الأخيرة، لم يسرِ ذلك النموذج تماماً، فاليابان وألمانيا الحاليتان أصبحتا ثاني وثالث أكبر اقتصادين في العالم لكنهما بقيتا إلى حدٍّ كبير خاملتين سياسياً وعسكرياً. وحتى الآن، وصلت الصين إلى مكانتها الحالية مع القليل من الفوضى. خلال العقد الأول من تطورها - الثمانينيات - لم تكن الصين تملك سياسة خارجية حقيقية. أو إذا شئنا الدقة أكثر، كانت استراتيجية النمو هي استراتيجيتها الأساسية. كانت بكين ترى في العلاقات الجيدة مع أميركا مفتاحاً لتطورها، ويكمن جزء من السبب في أنها كانت تريد الوصول إلى السوق الأكثر ضخامة والتكنولوجيا الأكثر تقدماً في العالم. ففي مجلس الأمن، كانت الصين عادةً تصوِّت لصالح - أو تمتنع عن استخدام حق الفيتو ضد - مشاريع القوانين التي ترعاها الولايات المتحدة. وعلى نطاق أوسع، كانت الصين تبقي رأسها منخفضاً في محاولة - بحسب توصيف دينغ - "لإخفاء نورها". ولا تزال هذه السياسة - سياسة عدم التدخل وعدم المواجهة - مستمرة إلى حدٍّ كبير حتى الآن. فباستثناء كل ما له علاقة بتايوان، تميل بكين إلى تجنّب الدخول في أي صراع مع الحكومات الأخرى. إذ إن التركيز لا يزال منصباً على

النمو وحده. وخير مثال على ذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس هيو جينتاو في المؤتمر السابع عشر للحزب في العام 2007، والذي دام ساعتين ونصف، حيث تطرَّق إلى المسائل الاقتصادية والمالية والصناعية والاجتماعية والبيئية بتفصيل شديد، لكنه تجاهل السياسة الخارجية بالكامل تقريباً.

الكثير من الدبلوماسيين الصينيين القدامى يصبحون عصبيين عند الحديث عن تزايد قوة ونفوذ بلدهم. يقول وو جيانمين، رئيس جامعة الشؤون الخارجية في الصين، والسفير السابق في الولايات المتحدة: "إن الأمر يفزعني. ما زلنا بلداً فقيراً، بلداً نامياً. لا أريد أن يفكر فينا الناس... بصورة مبالَغ فيها". وبنفس المنحى، تحدث كسينغهاي فانغ، نائب رئيس سوق شانغهاي للأسهم: "تذكَّر رجاءً أن الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد الواحد في الولايات المتحدة أكبر من ناتجنا المحلي بخمس وعشرين مرة. ما زال الطريق طويلاً أمامنا". وقد ظهرت هذه العصبية خلال نقاش مثير للاهتمام جرى داخل الصين وتمحور حول الطريقة التي ينبغي على بكين أن تعبِّر بواسطتها عن مبدأ سياستها الخارجية. في تلك الفترة، في العام 2002، ابتكر زينغ بيجيان - كان آنذاك نائب رئيس مدرسة الحزب المركزية - مصطلح *الصعود السلمي* من أجل التعبير عن نيّة الصين الصعود بهدوء على السلم العالمي. عندما تحدث زينغ استمع الناس، لأن رئيسه السابق كان الرئيس هيو جينتاو نفسه. وحظيت العبارة بالدعم الرسمي عندما استخدمها الرئيس جينتاو ورئيس وزرائه وين جياباو لاحقاً. لكنها سقطت من التداول في ما بعد.

الكثير من المحللين الغربيين اعتقدوا بأن المشكلة في العبارة هي كلمة *سلمي*، لأنها كانت تقيِّد خيارات الصين حيال تايوان. ولكن، في حقيقة الأمر، لم يكن ثمة انقسام داخلي كبير حول هذه المسألة. فالصين كانت ولا تزال تعتبر تايوان شأناً داخلياً وتعتقد أنها تملك كل الحق باستخدام القوة، وإن كملاذ أخير. قال لي زينغ: "خاض لينكولن حرباً من أجل الحفاظ على الاتحاد، ومع ذلك، يمكنك القول بأن الولايات المتحدة كانت تنهض بشكل سلمي". لكن بعض كبار القادة في الصين كانوا قلقين بشأن الكلمة الأخرى في العبارة: الصعود. فقد أحس بعض الدبلوماسيين الأساسيين بالخوف من

فكرة التجوال في العالم والتحدث عن صعود الصين. وكانوا قلقين بشكل خاص من أن يرى النقاد في الولايات المتحدة صعود الصين كتهديد لها. ولهذا، اقترح لي كوان يو على بكين بأن تتحدث عن *نهضة* بدلاً من *صعود*، وتجادل قادة الحزب حول العبارة خلال فترة راحة في منتجع بيداهي في صيف العام 2003. ومنذ ذلك الحين أصبحوا يتحدثون عن *تطور سلمي*. وحول هذا الأمر يقول زينغ: "ما زالت الفكرة هي نفسها. لقد اختلفت العبارة فقط". هذا صحيح، لكن التغيير يعكس اهتمام الصين بعدم إثارة أي غبار في أثناء تقدمها السريع.

يعمل النظام على التأكد أن الشعب الصيني يفهم استراتيجيته أيضاً. ففي عامي 2006 و2007، بثّ التلفزيون الصيني سلسلة من اثني عشر جزءاً بعنوان **نهوض الأمم العظمى**، وكان من الواضح أن الهدف منها هو تثقيف الشعب[9]. ولكن، نظراً إلى الطبيعة السياسية الظاهرة لموضوع السلسلة، في وسع المرء أن يكون متأكداً من أنها دُقِّقت بعناية كي تقدم آراءً ترغب الحكومة ببثها للناس. كانت سلسلة عميقة وذكية، قُدِّمت بأسلوب BBC أو PBS، وغطّت نهوض تسع قوىً عظمى، من البرتغال وإسبانيا إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وتضمنت مقابلات مع باحثين واختصاصيين من مختلف أنحاء العالم. كانت الأجزاء الخاصة بالدول الفردية دقيقة ومتوازنة إلى حدٍّ بعيد. إذ جرى تناول موضوع نهوض اليابان - وهو موضوع حساس في الصين - بنزاهة وإنصاف من دون أي محاولة لإثارة هيستيريا قومية حول الهجمات اليابانية على الصين، كما مُدح النهوض الاقتصادي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية مراراً خلال الحلقة. وكانت بعض النقاط التي جرى التركيز عليها موحية. فقد تطرقت الحلقات الخاصة بالولايات المتحدة، على سبيل المثال، بشكل مسهب إلى برامج ثيودور وفرانكلين روزفلت في ما يتعلق بتنظيم وترويض الرأسمالية، مسلطة الضوء على دور الدولة في الرأسمالية. وكان هناك بعض حالات الصمت المتوقَّعة - ولكن المعيبة - مثل الحذف الكامل للإرهاب أو عمليات التطهير أو سجن الغولاغ في حلقة الاتحاد السوفييتي. مع ذلك، فقد كانت هناك اعترافات مدهشة أيضاً، منها امتداح نظام الحكم التمثيلي في الولايات المتحدة وبريطانيا لقدرته على تحقيق الحرية والشرعية

والاستقرار السياسي في البلدين.

لكن الرسالة الأساسية للسلسلة تُظهر أنّ طريق أي أمة إلى العظَمة يكمن في تفوقها الاقتصادي، وأن الطموحات العسكرية والإمبراطورية والعدوان، كل ذلك يؤدي إلى طريق مسدود. وقد أُوضحت هذه النقطة مرات عديدة. إذ عرضت الحلقة الأخيرة - التي تحدثت بوضوح عن *الدروس* المستقاة من السلسلة؛ السبل الجوهرية للوصول إلى مرتبة القوة العظمى: تماسك قومي، ونجاح اقتصادي وتكنولوجي، واستقرار سياسي، قوة عسكرية، وإبداع ثقافي، وجاذبية. وشُرحت هذه الأخيرة بأنها جاذبية أفكار أمة ما، شيء ما يشبه مفهوم *القوة الناعمة* للمفكر جوزيف ناي، أحد الباحثين الذين أُجريت مقابلات معهم في السلسلة. ثم ختمت الحلقة الأخيرة بالإعلان بأن أي أمة، في هذا العالم الجديد، لا يمكنها الحفاظ على أفضليتها التنافسية إلا إذا امتلكت المعرفة والقدرة التكنولوجية من أجل الاستمرار في الابتكار. باختصار، إن الطريق إلى النفوذ يمر عبر الأسواق، وليس عبر الإمبراطوريات.

الدين والسياسة الخارجية

هل طريقة الصين بالتفكير في شأن العالم هي صينية على نحو خاص؟ لا، إنها ليست كذلك، في كثير من الجوانب. إن الدروس المستقاة من تاريخ القوى العظمى ذاك هي نفس الدروس التي استقاها كثير من الغربيين أيضاً؛ كيف لا والكثير من الأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم في السلسلة كانوا باحثين غربيين؟ تعكس طريقة التفكير الصينية نفس الفهم الذي شكّل الدافع وراء سلوك اليابان وألمانيا في الماضي القريب. إن علاقات الصين مع العالم هي علاقات عملية مبنية على أساس الظروف والمصالح، وعلى نظرتها إلى نفسها كدولة نامية. فبالرغم من الظل الهائل التي تلقيه على العالم، إلا أن الصين تدرك بأنها لا تزال بلداً يملك مئات ملايين الفقراء. وعلى هذا الأساس، فإن اهتماماتها الخارجية متعلقة على الأغلب بالتنمية. عندما يُسألون عن قضايا معينة، مثل حقوق الإنسان، فإن بعض المسؤولين الصينيين الشبان سيعترفون بأنها ببساطة لا تهمهم. لا شك في أن هذا الإحساس يتعزز بالإدراك بأن حقوق الإنسان في الخارج مرتبطة بتلك الموجودة في الداخل. فإذا كانت الصين

ستنتقد الديكتاتورية في بورما، فماذا ستقول للمنشقين لديها؟

كان كونفوشيوس مشهوراً جداً في عصر التنوير. فبحسب نيدهام، كانت أعمال كونفوشيوس: "تُقرَأ بشغف من قبل جميع رواد الثورة الفرنسية العظام - فولتير، روسو، داليمبيرت، ديديروت، وغيرهم[10]". وبين عامي 1600 و1649، كان يظهر من 30 إلى 35 عنواناً له علاقة بالصين في أوروبا في كل عقد، وبين عامي 1700 و1709، صدر 599 مؤلفاً حول الصين. وقد تصادفت هذه الفورة في المنشورات المتعلقة بالصين مع انتهاء حرب الثلاثين عاماً (1618-1648) حيث كان الدِّين سبباً في حدوث حمامات دم فظيعة. والكثير من الليبراليين الأوروبيين جعلوا من الكونفوشيوسية أيقونة بسبب ارتكازها على القانون الطبيعي. بينما وصفها فولتير ببساطة في كتابه **القاموس الفلسفي**: "لا خرافات، لا أساطير سخيفة، لا شيء من هذه العقائد التي تهين المنطق والطبيعة". ولاحقاً، دعا إمانويل كانت كونفوشيوس "بسقراط الصين". أما ليبنيز - وهو فيلسوف وسَّع الفجوة بين التديُّن والعلمانية - فقد ذهب بعيداً بقوله: "إننا بحاجة إلى بعثات تبشيرية من الصينيين، علَّهم يعلِّموننا كيف نستفيد من، ونمارس، الدِّين الطبيعي...".

مجَّد أوائل المفكرين التنويريين الكونفوشيوسية بسبب اعتمادها على المنطق كمرشد في الشؤون الإنسانية. من هنا تطورت النظرية التالية: بالرغم من أن أوروبا كانت متقدمة علمياً وتكنولوجياً، إلا أن الصين كانت تملك "نظاماً أخلاقياً أكثر تطوراً،... وتنظيماً مدنياً متفوقاً" (يستند إلى الجدارة، وليس الرعاية)، و"فلسفة عملية". وكل هذا أنتج بنجاح سِلماً اجتماعياً ونظاماً تراتبياً اجتماعياً حسن التنظيم. وجاءت ذروة عشق الثقافة الصينية مع أطروحة فولتير **مقالة حول الأخلاق** (*Essai sur les moeurs*) التي صدرت في العام 1759، حيث يقول الباحث الألماني توماس فوكس (Thomas Fuchs) إن فولتير "حوَّل الصين إلى دولة سياسية فاضلة وإلى حالة مثالية للحكم المطلق المتنور: لقد رفع مرآة الصين من أجل إثارة انعكاس نقدي ذاتي بين الملوك الأوروبيين"[11]. وفي السنة التالية، كتب الملك الأكثر تنوراً بين الملوك الأوروبيين، فريدريك العظيم، **تقرير فيهيهو**، وهي مجموعة رسائل أرسلها سفير صيني خيالي في أوروبا إلى الإمبراطور في الصين. وكانت غاية فريدريك هي المقارنة بين تعصب الكنيسة

الكاثوليكية والعقلانية الصينية.

غالباً ما يجد الغربيون صعوبة في فهم الفارق بين موقع الدِّين في الصين وموقعه في الغرب. انظر إلى تجارب هذا المبشر البرتغالي في الشرق الأقصى، ويُدعى ماتيو ريتشي، كما نقلها المؤرخ العظيم جوناثان سبينس*.في أيامه الأولى في الصين - في ثمانينيات القرن السادس عشر- وفي محاولة لتقديم نفسه كشخص محترم، حلق ريتشي شعر رأسه ولحيته ولفح نفسه بعباءة رجل بوذي. لم يدرك ريتشي كم كان تصرفه هذا مضللاً إلا بعد مرور عدة سنوات، لأن الرهبان ورجال الدين لم يكونوا يحظون بتقدير عالٍ في الصين. ولهذا، بدأ يسافر محمولاً على الكراسي أو على الأكتاف، "كما اعتاد الرجال ذوو المكانة العليا أن يفعلوا"، حسبما جاء في رسالة ريتشي إلى كلاوديو أكوافيفا، رئيس الجماعة اليسوعية، في العام 1592. "يُعتبَر اسم الأجانب والقساوسة حقيراً جداً في الصين إلى درجة أننا نحتاج إلى هذه الوسائل وغيرها من أجل إظهار أننا لسنا قساوسة وضيعين بقدر رهبانهم". وبحلول العام 1595، خلع ريتشي الملابس الرهبانية وجميع ملحقاتها - كانت تعيق عمله التبشيري - وارتدى بدلاً منها ملابس باحث كونفوشيوسي. كان ريتشي في البداية يحتقر كونفوشيوس لعدم إيمانه بالله والجنة وخلود الروح، وقال في رسالة كتبها إلى أحد أصدقائه بأن المدرسة الكونفوشيوسية كانت "المعبد الحقيقي للمثقفين". لكنه وجد في النهاية بأن كونفوشيوس كان يملك حساً قوياً بالأخلاق والفضيلة والعدالة، بالرغم من أنه كان يدافع عن "موقف حيادي صارم" تجاه المسائل المتعلقة بالله والحياة الآخرة. وكما كانت الحال مع الشخصيات التنويرية الأخرى، توصل ريتشي إلى الاعتقاد بأن على الغرب أن يتعلَّم من الكونفوشيوسية.

ما علاقة الدين بالسياسة الخارجية؟ تاريخياً، طوَّرت الدول المتأثرة بالمسيحية والإسلام دافعاً لنشر آرائها وهداية الناس إلى دينها. وهذه الروح التبشيرية واضحة في السياسة الخارجية لدول متنوعة مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيران. بالنسبة إلى بريطانيا والولايات المتحدة - ربما بسبب نفوذهما الكبير - خلَّف الحس البروتستانتي بالغاية الموجود في صلب سياستيهما الخارجيتين بصمة عميقة في

الشؤون الدولية. أما الصين، فإنها ليست بحاجة إلى نشر أي شيء لأي أحد من أجل الدفاع عن نفسها. فلمجرد أن تكون الصين - وفي طريقها لتصبح قوة عالمية - فإنها بذلك تحقق غايتها التاريخية. ولذلك، عندما تبدو بكين باردة في موقفها حيال حقوق الإنسان، فهذا لا يعني بأن النظام قمعي أو يتبنى نظرة واقعية قاسية لمصالحه - بالرغم من أن ذلك يلعب دوراً بالتأكيد - بل يعني بأن الصينيين ينظرون إلى هذه القضايا بشكل مختلف، ليس وفق معايير مجردة للخطأ والصواب بل بحس عملي يأتي في إطار فلسفة هادية.

غالباً ما يلاحظ رجال الأعمال الغربيون بأن نظراءهم الصينيين لا يعوّلون أهمية كبيرة على القواعد والقوانين والعقود. إن إحساسهم بالمبادئ الأخلاقية أقرب إلى الفلسفة الأخلاقية الظرفية. على سبيل المثال، إذا اعتقد رجل أعمال أو مسؤول صيني أن القانون رديء، فإنه سيتجاهله أو يلتف حوله أو يقترح ببساطة كتابة عقد جديد. إن احترام الأفكار المجردة أمر غريب نوعاً ما بالنسبة إلى العقلية العملية في الصين. والعلاقات الاجتماعية والثقة أكثر أهمية من الالتزامات الورقية. وخير دليل على ذلك هو أن شركة مايكروسوفت لم تستطع حمل الصين على تطبيق قوانين الملكية الفكرية الخاصة بها لسنوات، إلا بعد أن كرّست بعض الوقت والجهد لبناء علاقة مع الحكومة أوضحت من خلالها أنها تريد المساعدة على تطوير النظام الاقتصادي والتعليمي في الصين. وبما أن قلة من الصينيين تبنوا فعلياً فكرة أن القواعد والقوانين والعقود أكثر أهمية من التحليل الظرفي لقضية ما، فهذا يعني بأنه من المحتمل أن يأخذ التطور السياسي والقانوني في الصين مساراً أكثر دائرية وتعقيداً مما قد يتوقعه المرء.

التراث الثقافي للصين يؤثر بدوره في مقاربتها لحل الخلافات. يقول روبرت ويلر من جامعة بوسطن: "يرتكز الصينيون في إحساسهم بالسبب والتأثير على فكرة طاقة تشي qienergy. وتشي هي جوهر التوازن البيئي fengshui، والعنصر الموجود في الجسد الذي يُتلاعَب به بواسطة الإبر الصينية أو الأعشاب. إنها جزء من طريقة أوسع لفهم بنية العالم على أنها مجموعة من القوى المتفاعلة والمتداخلة بشكل معقد، وليست العاملة وفق نظام بسيط وتناسبي كنظام السبب والتأثير... وقد يكون لها تأثير على

السياسة الخارجية أيضاً"[12]. بالطبع، يمكن أن يكون هذا المنطق مبالَغاً فيه، بل وقد يبدو سخيفاً أيضاً، لكنك عندما تتحدث مع الصينيين حول طرائق تفكيرهم، فستدرك بسرعة أن مفاهيم مثل طاقة تشي هي مفاهيم جوهرية بالنسبة إلى عقليتهم. إن السياسة الخارجية تتأثر بكثير من القوى العالمية، ولكن لا شك في أن ثمة نظرة أساسية إلى العالم تنظم طريقة إدراك وتصرف ورد فعل الناس، وخصوصاً في الأزمات.

لكن الثقافة لا تأتي من فراغ. وماضي الصين وحمضها النووي (DNA) يتأثران بتاريخها الحديث؛ تأثير الغرب وتدمير الشيوعية لجزء كبير من تراثها وما نتج عنه من فراغ روحي، وجهودها الحالية لتكييف تقاليدها مع الحداثة. فعندما تتحدث مع اقتصاديين صينيين، فإنهم لا يُعطونك طريقة كونفوشيوسية لتوليد نمو اقتصادي أو لكبح التضخم. وإذا لم يهب المصرف المركزي الصيني - الذي يبدو عصرياً جداً وذا طراز غربي- واقفاً على قدميه عندما تطلب منه الولايات المتحدة إعادة تقييم عملتها، فذلك يدل على شعور بالفخر القومي أكثر مما يدل على خلفية ثقافية معينة. (ومتى كانت المرة الأخيرة التي غيَّرت فيها الولايات المتحدة سياستها الاقتصادية خوفاً من إحدى الحكومات الأجنبية؟) في الحقيقة، إن الصينيين يتبنون العقلية الغربية في كثير من المجالات. وبعض محللي السياسة الخارجية الصينية يدعون أنفسهم كونفوشيوسيين مسيحيين، وهم لا يعنون بذلك أنهم انقلبوا وأصبحوا إنجيليين وإنما هم أشخاص صينيون ذوو نظرة غربية، ويسعون إلى تشريب السياسات الصينية بقدر أكبر من الإحساس بالغاية والقيم. وفي النهاية، ستصنع الصين، مثل جميع الدول غير الغربية، خليطها الثقافي الخاص بها -أجزاء من الشرق وأخرى من الغرب- كي تنجح وتزدهر في القرن الواحد والعشرين.

أكبر من أن تختبئ

إن مشكلة الصين الكبرى لا تتعلق بخصوصيات الثقافة بل بعموميات القوة. تنظر الصين إلى نفسها على أنها أمة عازمة على النهوض بصورة سلمية، ويتميز سلوكها بالتواضع، وعدم التدخل، والعلاقات الودية مع الجميع. لكن الكثير من الدول الناهضة

في الماضي كانت تعتقد أيضاً بدوافعها الطيبة؛ ومع ذلك، انتهى بها الأمر بالتسبب باضطراب النظام. يلاحظ العالم السياسي روبرت جيلبين أنه عندما تزداد قوة أمة ما، فإنها "ستُغرَى لمحاولة زيادة سيطرتها على محيطها. فمن أجل زيادة أمنها الخاص، ستحاول توسيع سيطرتها السياسية والاقتصادية والإقليمية. وستحاول تغيير النظام الدولي كي يتوافق مع مصالحها الخاصة"[13]. النقطة الجوهرية هنا هي أن القوى العظمى، في جميع مراحل التاريخ، كانت تعتقد أنها تملك أصفى النوايا، لكن الضرورة أرغمتها على اتخاذ التدابير المناسبة من أجل حماية مصالحها المتسعة دوماً. وبما أنها البلد الثاني في العالم من حيث القوة، فالصين ستوسِّع مصالحها إلى حدٍّ كبير جداً.

في نهاية المطاف، قد لا تكون لنوايا الصين أي علاقة بما سيحصل في المستقبل. ففي عالم السياسة الدولية المضطرب هذا، لا علاقة مباشرة بين النوايا والنتائج (لم يكن هناك بلد يتوقع نشوب حرب عالمية في العام 1914). إن الأمر أشبه بسوق تحاول فيها جميع الشركات زيادة أرباحها من خلال رفع الأسعار، فتكون النتيجة عكسية تماماً بالنسبة إلى النظام برمته: انخفاض في الأسعار. وبصورة مشابهة، ففي السياسة الدولية - نظام آخر من دون سلطة مطلقة واحدة - لا تتوافق نوايا الدول مع النتيجة دائماً. من هنا جاءت الحكمة الرومانية: "إذا أردت السلام فاستعدّ للحرب".

أما بالنسبة إلى سلمية نهوض الصين فهذا سيتحدد من خلال توليفة من الأفعال الصينية، وردود أفعال الدول الأخرى، وآثار هذا التفاعل على النظام ككل. نظراً إلى حجمها، لا يمكن للصين أن تأمل أن تتسلل إلى المسرح العالمي من دون أن يلاحظها أحد. على سبيل المثال، إن بحثها عن الطاقة والمواد الخام أمر مفهوم. فالصين بلد يكبر بسرعة ويستهلك الطاقة وجميع أصناف السلع، ويحتاج إلى إيجاد مورد ثابت لها. ثمة دول أخرى تشتري النفط، فلماذا لا تفعل الصين الأمر ذاته؟ لكن المشكلة تكمن في الحجم. إذ تعمل الصين على نطاق واسع جداً بحيث إن ذلك يتسبب بتغيير طبيعة اللعبة، رغبت بهذا أم لم ترغب.

في الواقع، إن فهم الصين لمصالحها يتغير. والجيل الشاب يدرك جيداً القوة

الجديدة للصين. وبعض مراقبي الصين يشعرون بالقلق من صعود القوة، في الوقت المناسب، إلى رأس الصين. وهذا ما أشار إليه لي كوان يو من خلال مجموعة من التحذيرات المنمقة بعناية، في خطاب ألقاه في جامعة فودان في الصين في العام 2005، حيث أعرب عن قلقه ليس بشأن القيادة الحالية في الصين، أو حتى الجيل التالي، بل بشأن الجيل الذي سيليه، الجيل الذي سيولَد في زمن الاستقرار والرخاء والنفوذ الصيني المتنامي، حيث قال: "يجب إفهام الشباب الصيني ضرورة طمأنة العالم بأن نهوض الصين لن يتحول إلى قوة معيقة". وألمح لي كوان يو ضمنياً إلى أن ما جعل القادة الصينيين يحافظون على تواضعهم هو الذكريات المرَّة لأخطاء ماو: إشعال الثورات في الخارج، والقفزة الكبيرة إلى الأمام، والثورة الثقافية التي أدت مجتمعةً إلى موت نحو أربعين مليون صيني. "من الضروري إعلام جيل الشباب الصيني، الذي يعيش مرحلة سلام ونمو ولم يختبر ماضي الصين المضطرب، بالأخطاء التي ارتكبتها الصين نتيجة للطموح الزائد عن الحدّ والتطرف الإيديولوجي".

في الوقت الحاضر، لا تزال السياسة الخارجية الصينية مركزة بشكل كلي على الأمور التجارية، بالرغم من أن هذا الأمر يلقي بظلاله أيضاً. ففي إفريقيا، مثلاً، تعمل الصين على بناء علاقات اقتصادية، لما تملكه القارة من ثروات طبيعية تحتاج إليها الصين كي تنمو. وقد رحبت بكين وكثير من الحكومات الإفريقية بإقامة علاقات اقتصادية جديدة؛ جزئياً لعدم وجود ماضٍ استعماري أو تاريخ إشكالي يعقِّد الأمور. ونتيجة لذلك، ينمو التبادل التجاري بين الطرفين بنسبة 50 بالمئة سنوياً، والاستثمارات الصينية في القارة تزداد بسرعة أكبر أيضاً. ويسجل النمو الاقتصادي في كثير من الدول الإفريقية أرقاماً قياسية، والكثير منها يعزو ذلك إلى علاقتها الجديدة مع الصين. لكن بعض دول القارة ترى العلاقة بأنها استغلالية وتمتعض من النفوذ الجديد للصين، ولهذا فإن بكين تبذل جهوداً مضنية لإظهار حسن نواياها. في تشرين الثاني من العام 2006، عقد الرئيس هيو جينتاو قمة حول العلاقات الصينية الإفريقية. حضرت جميع الدول الثماني والأربعين التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، ومعظمها تمثَّلت بواسطة رؤسائها أو رؤساء وزرائها. كانت القمة الإفريقية الأضخم التي تُعقَد خارج

القارة. في ذلك الاجتماع، وعدت الصين بمضاعفة مساعداتها لإفريقيا خلال سنتين، وتقديم 5 مليارات دولار على شكل قروض واعتمادات، وإنشاء صندوق بقيمة 5 مليارات دولار أخرى للتشجيع على تعزيز الاستثمار الصيني في إفريقيا، وإلغاء الكثير من الديون المستحقة للصين، وتأمين قدرة أكبر على الوصول إلى السوق الصينية، وتدريب خمسة عشر ألف محترف إفريقي، وبناء مشافٍ ومدارس جديدة في مناطق مختلفة في القارة. وقد أثر ذلك كثيراً، كما يبدو، في رئيس وزراء إثيوبيا الذي قال بحماسة شديدة: "الصين مصدر إلهام لنا جميعاً"[14].

ما العيب في بناء مثل هذه العلاقات؟ لا شيء، باستثناء أن الصين، بذهابها إلى إفريقيا، تشغل الفراغ الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي كانت تشغله بريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة. وهذا يعني بالضرورة حدوث احتكاك وخلافات، لأن كل قوة عظمى تكافح من أجل ترويج مصالحها ورؤيتها الخاصة للقيام بما هو صائب في إفريقيا. تبرر الصين سلوكها في إفريقيا بأنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول؛ أي أنها حيادية مفيدة. ولكن، هل هذا صحيح؟ يسرد مويزس نابيم Moises Naim، رئيس تحرير مجلة فورين بوليسي، قصة حول الحكومة النيجيرية وهي تفاوض على قرض بقيمة 5 ملايين دولار من أجل أنظمة القطارات مع البنك الدولي في العام 2007. أصر البنك على أن تقوم الحكومة باصلاح إدارة القطارات الفاسدة قبل الموافقة على القرض. وكانت الصفقة على وشك الإتمام عندما دخلت الحكومة الصينية على الخط وعرضت على الحكومة النيجيرية قرضاً بقيمة 9 مليارات دولار من أجل إعادة بناء نظام السكك الحديدية بشكل كلي؛ من دون شروط ومتطلبات، ومن دون الحاجة إلى القيام بأي إصلاح. فأُرسل وفد البنك الدولي إلى موطنه خلال أيام. بالطبع، لا حاجة بنا إلى القول إن الكثير من تلك الأموال الصينية ستذهب إلى الحسابات المصرفية لبعض كبار المسؤولين النيجيريين.

لقد وجدت بكين أنه من الأفضل لها أن تتعامل مباشرة مع الحكومات، لأنها هي التي تمتلك - دائماً تقريباً - الثروات الطبيعية التي تحتاج إليها الصين. وإجراء الصفقات أسهل عندما تتعامل مع سلطة مركزية واحدة، وخاصة إذا كانت منبوذة ولا

مكان آخر لتلجأ إليه سوى الصين. ولهذا فالصين تشتري البلاتين والحديد من زيمبابوي وتبيع بدورها الأسلحة وأجهزة التشويش اللاسلكي لروبرت موغابي - بالرغم من الحظر المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - التي يستخدمها من أجل تخويف واعتقال وقتل المعارضة المحلية. وبالمناسبة، إن بكين هي الداعم الأهم لموغابي في مجلس الأمن.

التورط الصيني في السودان أعمق مما هو عليه في زيمبابوي. فقد استثمرت الصين ثلاثة مليارات دولار في حقول النفط هناك منذ العام 1999. والشركات الصينية تملك الحصة الكبرى من الأسهم في أكبر تكتلين نفطيين في السودان، وتشتري الصين 65 بالمئة من صادرات السودان النفطية. كما أنها تحافظ على حلفها العسكري مع السودان، ويبدو أنها زودتها بأسلحة - بالرغم من قيود الأمم المتحدة - انتهت إلى أيدي ميليشيات مناصرة للحكومة في دارفور. وغالباً ما يؤكد المسؤولون الصينيون بأنهم يرتبطون بعلاقة عسكرية وثيقة مع السودان وينوون المحافظة عليها على هذا النحو. وكان نائب وزير خارجية الصين صريحاً في تفسيره لموقف بلده: "العمل عمل. إننا نحاول أن نفصل السياسة عن العمل. وثانياً، أعتقد بأن الوضع الداخلي في السودان شأن داخلي ولسنا في موقع يؤهلنا لفرض أي شيء عليهم".

لو كانت الصين لاعباً صغيراً على المسرح العالمي، فلن يهتم أحد كثيراً بما تفعله في السودان أو زيمبابوي. فعلى سبيل المثال، تملك كوبا - بالرغم من كل ما نعرفه عنها - علاقات واسعة مع كلتا الدولتين ولا أحد يهتم بذلك. إن علاقات الصين مع هذه الدول تمنحها تطوراً بطيئاً واتكالياً، وعلى المدى البعيد، تطيل أمد دورة الأنظمة السيئة والتوترات الاجتماعية التي تعصف بالقارة الإفريقية. وفي الوقت نفسه، إن هذا النوع من العلاقات سيجعل شعوب هذه الدول الإفريقية تنظر إلى الصين - بالرغم من أن حكوماتها تنظر إليها باستحسان - بنفس المنظار الذي نظرت بواسطته إلى الدول الغربية على مرّ السنين.

في الواقع، إنّ أحد أسباب تركيز بكين على إفريقيا هو أن عدداً من الدول الإفريقية تملك علاقات ودية مع تايوان. سبع من الدول الست والعشرين التي تملك علاقات مع

تايوان اليوم موجودة في إفريقيا، لكن ستّاً منها (بما فيها جنوب إفريقيا) حوّلت اعترافها من تايبي إلى بكين خلال العقد السابق بفضل العروض الحكيمة لتقديم المساعدة.

لكن الصين أكثر براعة وتستخدم قوة ناعمة ووسائل دبلوماسية أفضل في آسيا، المنطقة التي تكرس لها الصين معظم وقتها وطاقتها واهتمامها. فمن خلال دبلوماسيتها البارعة، ساعدت بكين على تنظيم ثورة في المواقف خلال العقدين الأخيرين. خلال الثمانينيات، لم تكن الصين تملك مجرد علاقات مع كثير من دول شرق آسيا، بما فيها كوريا الجنوبية وإندونيسيا وسنغافورة. لكنها أجرت في العام 2007 مناورات عسكرية مشتركة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). والدليل على هذا التحول في المواقف يظهره أحد استطلاعات الرأي بجلاء، فلدى سؤالهم عن الدولة التي يثقون بامتلاكها قوة عالمية، فضّل المستطلعة آراؤهم في دول مثل تايلاند وإندونيسيا - وهما حليفتان تقليديتان لأميركا - الصين على الولايات المتحدة. وحتى في أستراليا، إن المواقف الحسنة تجاه الصين والولايات المتحدة متعادلة.

ظلت ذكريات السياسة الخارجية الثورية للصين - وكانت تعني عملياً استخدام الشتات الصيني من أجل إثارة المشاكل - ماثلة في الأذهان حتى وقت قريب. إن غزو الصين لفيتنام، وادعاءاتها بامتلاك حقوق في بحر الصين الجنوبي، ونزاعاتها الحدودية مع روسيا والهند منحت انطباعاً بأن الصين جارة مزعجة ومثيرة للمشاكل. غير أن بكين تبنّت بحلول أواخر التسعينيات سياسة خارجية إقليمية مختلفة تماماً، وقد أصبحت هذه السياسة واضحة بشكل خاص إثر دورها البنّاء في المنطقة بعد أزمة شرق آسيا في العام 1997. ومنذ ذلك الحين، أصبحت بكين بارعة في استخدام قوتها السياسية والاقتصادية بأسلوب صبور ومنضبط وعالي الفعالية. لقد تبنت نهجاً سياسياً أكثر مرونة، وقدمت صفقات مساعدة كريمة (غالباً أفضل من تلك المقدمة من قبل الولايات المتحدة)، وسارعت إلى عقد اتفاق تجارة حرة مع ASEAN. وبعد أن كانت تتجنب الجمعيات أو اللقاءات متعددة الأطراف، أصبحت مؤخراً تشترك في أكبر عدد ممكن منها - حتى إنها كوّنت واحدة خاصة بها، وهي قمة شرق آسيا، التي تستثني

الولايات المتحدة عمداً. والآن أصبحت الصين مرحباً بها في دول جنوب شرق آسيا. وحتى رئيسة الفيليبين غلوريا أرويو، المناصرة لأميركا ظاهرياً، صرحت علناً: "إننا سعداء بأن تكون الصين شقيقة كبيرة لنا"[15].

يظهر هذا التغيير في علاقات بكين مع حكومات الدول المجاورة لها. فالفيتناميون، على سبيل المثال، لا يكنُّون حباً خاصاً للصين، حيث قال لي أحد المسؤولين الفيتناميين: "إننا نرى بشكل جيد. لقد احتلت الصين فيتنام لمدة ألف عام. وغزتنا ثلاث عشرة مرة منذ ذلك الحين". لكنه اعترف أيضاً بأن للصين "حضوراً هائلاً، إنها المصدّر الأكبر لنا"؛ أي ينبغي على حكومات تلك المنطقة وشعوبها أن تقارب العلاقة مع الصين بشكل براغماتي. على أي حال، إن المكتبات التي زرتها في فيتنام تعرض بشكل بارز مجموعات خطب القادة الصينيين دينغ زياوبينغ وجيانغ زيمين وهيو جينتاو.

قبل زيارتي إلى فيتنام كنت قد ذهبت إلى طوكيو، في أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء الصيني وين جياباو في العام 2007، وهناك سمعت كلاماً مشابهاً. تجنّب جياباو الخوض في نقاط التوتر الكثيرة بين البلدين وشدّد بدلاً من ذلك على الجانب الإيجابي؛ أي على علاقاتهما الاقتصادية المتنامية. لكن تخفيف التوتر هذا هشّ ويشير إلى الخطر الأساسي في سياسة بكين الخارجية، وهو محاولتها استخدام المشاعر القومية لأغراضها الخاصة.

في الماضي، كانت بكين تصر على إبقاء العلاقة مع اليابان متوترة. وكانت الفظائع التي ارتكبتها اليابان في الحرب وترددها في الاعتراف بذنبها جزءاً كبيراً من المشكلة آنذاك. لكن بكين بدت وكأنها كانت تعمل بنشاط على زيادة حدة التوتر، وذلك من خلال استحضار سلوك اليابان في الحرب كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ورفض قبول الاعتذارات اليابانية، وتعليم تاريخ معادٍ بشدة لليابان في مدارسها. وفي نيسان من العام 2005، شجعت الحكومة الصينية على إقامة احتجاجات معادية لليابان بخصوص مناهج مدرسية تاريخية، فتحولت تلك الاحتجاجات إلى مظاهرات شعبية عارمة، وأعمال شغب، ورمي أحجار على السفارة اليابانية، ودعوات واسعة لمقاطعة البضائع اليابانية.

من الناحية الاستراتيجية، من غير المنطقي بالنسبة إلى بكين - وهي التي تتبنى سياسة *النهوض السلمي* - أن تكون متشددة تجاه طوكيو كما كانت في الماضي. لأن ذلك سيضمن وجود جار معادٍ لها، جار يملك جيشاً مخيفاً واقتصاداً ما زال حتى الآن أكبر بثلاث مرات من اقتصاد الصين. لذا، فإن من الحكمة بالنسبة إلى الصين أن تتبنى استراتيجية ترتكز على شبك اليابان بروابط اقتصادية وتعاون أكبر، والوصول إلى أسواق اليابان واستثماراتها والتكنولوجيا الخاصة بها إلى أن تتحقق السيطرة عليها مع الزمن. بل ثمة حجة لإجراء تسوية حقيقية، ذلك أن اليابان - بالرغم من أنها لم تتصرف بشكل مثالي - اعتذرت عدة مرات على عدوانها خلال الحرب ودفعت للصين أكثر من 34 مليار دولار على شكل مساعدات من أجل التنمية (وهو ما لم يأتِ على ذكره الصينيون أبداً). من الواضح أن الرغبة بالتصالح مع اليابان ظهرت عندما زار رئيس الوزراء جياباو اليابان في العام 2007، لكنها قد لا تدوم، وذلك لوجود مشكلة صينية داخلية تقف في طريقها. فالحزب الشيوعي، بعد تخليه عن الشيوعية، استخدم البعد القومي كغراء للحفاظ على وحدة الصين، والقومية الصينية الحديثة تتميز بعدائها لليابان. ولهذا السبب، لا يزال ماو بطلاً في الصين؛ لأنه حارب اليابانيين ووحَّد البلد.

تفترض الحكومة الصينية عموماً أن بإمكانها السيطرة على عواطف الشعب، لكنها تفقد هذه الثقة هذه الأيام. فلأنها ليست دولة ديمقراطية، فإن خبرتها في هذا المجال ضئيلة. إنها تتعامل مع غضب وعواطف الشعب بحذر وتردد، غير متأكدة مما إذا كان ينبغي عليها أن تشجعها أو تقمعها، خوفاً مما يمكن أن تؤدي إليه. على سبيل المثال، لا تعرف الحكومة الصينية ماذا تفعل مع مجموعة مثل *حلف الوطنيين*، وهي مجموعة قومية متطرفة تعتمد على الإنترنت في نشاطاتها، وكانت مسؤولة عن تنظيم مظاهرات معادية لأميركا بعد حادثة الطائرة EP-3 في العام 2001 والمظاهرات المعادية لليابان في العام 2005. في البداية، شجعت الحكومة كلتا المظاهرتين، لكنها وجدت في ما بعد أنهما أصبحتا أكثر حدة مما توقعت. لكن هاتين الحادثتين، كما يبدو، دفعتا النظام لإعادة التفكير، إذ خففت بكين مؤخراً دعمها للفكر القومي وتبنت مقاربة أكثر هدوءاً للدبلوماسية والسياسة.

أما بالنسبة إلى تايوان فإن خطر حدوث أزمة خارجية وفورة قومية داخلية يبدو أكبر بكثير. فبكين لم تكن مرنة تجاه تايوان، ولا بعض السياسيين التايوانيين كانوا مرنين حيال الصين؛ توليفة قابلة للاحتراق، كما حدث عندما أثار الرئيس التايواني تشين شوبيان موجة عارمة من الغضب باقتراحه إجراء استفتاء وطني حول استقلال تايوان في العام 2002. تتبع الصين، في معظم الأحيان، خطة تقضي بتطبيع العلاقات مع الحزب المعارض الرئيسي في تايوان وإغراقه بالسلم والهدوء. ولكن، ليس دائماً. ففي آذار من العام 2005، أقرت بكين قانوناً معارضاً للانفصال يهدد تايوان باستخدام القوة العسكرية إذا ما تجرأت على إثارة غضب الصين بأي طريقة. ونتيجة لذلك - ولأسباب أخرى - أجَّل الاتحاد الأوروبي خطته لرفع حظر الأسلحة المفروض على الصين.

تقدم مسألة تايوان مثالاً هاماً وحيّاً على كيفية إدارة الدوافع الاقتصادية للتكامل والرغبات السياسية القومية بالرغم من تباعدها. إن عقلانية صنع القرار في السياسة الاقتصادية لا يمكن تطبيقها بسهولة في مجال السياسة حيث التاريخ ومشاعر الكرامة والفخر والغضب كلها تلعب دوراً كبيراً. في السنوات الأخيرة، تحوَّلت بكين إلى اعتماد منهج أكثر حكمة وأقل عدائية في ما يختص بتايوان (وحتى بالنسبة إلى اليابان)، إدراكاً منها أن الوقت يسير لصالحها. فقامت بعدة خطوات ذكية عززت استقلالية تايوان على أرضها؛ أهمها تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية القادمة من الأجزاء الأكثر رغبة بالاستقلال في تايوان. وفي الوقت نفسه، بالطبع، كان الجيش الصيني ينمو بسرعة، مع هدف استراتيجي أساسي يتمثل بتحقيق نصر سريع في أي نزاع يمكن أن ينشب حول تايوان. بكلمات أخرى، إن النمو الاقتصادي والعولمة دفعا بكين للتخطيط للتكامل ومنحاها، في الوقت عينه، القوة للمواجهة السياسية والعسكرية.

التنين والنسر

إن أهمية علاقات الصين مع جميع دول العالم تصبح ضئيلة إذا ما قورنت بعلاقتها مع دولة واحدة، هي الولايات المتحدة الأميركية. أو لنصغ الفكرة بكلمات أخرى، لا

أهمية لأي مشكلة محتملة يمكن أن تواجهها الصين ما لم تتسبب بتوريط الولايات المتحدة. من دون التورط الأميركي، قد تكون الحرب مع تايوان دموية ومأساوية، ولكن لن يكون لها عواقب عالمية واسعة النطاق إلا إذا تحولت إلى مواجهة صينية أميركية. كما أن التحدي الصيني يحمل مضامين أكبر بالنسبة إلى أميركا بالمقارنة مع الدول الأخرى. طوال ثلاثة عقود، ظلت السياسة الخارجية الصينية مكرسة لإرضاء الولايات المتحدة لعدة أسباب عملية. أولاً، كانت جزءاً من استراتيجية مناهضة للاتحاد السوفييتي، ثم رغبة بالأسواق والإصلاح، ثم إعادة تأهيل البلد بعد حادثة ساحة تيانانمين، ثم نيل العضوية في منظمة التجارة العالمية، وأخيراً أولمبياد بكين. لكن النخبة الشابة في الصين اليوم تزداد ثقةً بأن بلدها بحاجة إلى أن ينظر إلى نفسه كمنافس لواشنطن في كثير من النواحي. أما في واشنطن، فهنالك دائماً أولئك الذين يعتبرون الصين التهديد القادم للمثل والمصالح القومية الأميركية. لا أعني بذلك أن حرباً ستقع، أو حتى نزاعاً، بل أشير فقط إلى احتمال حدوث توتر بين البلدين. وكيفية تعاملهما مع هذا التوتر هو الذي سيحدد مستقبل علاقاتهما، والسلم العالمي.

في الوقت الحاضر، لا تزال الكلمة العليا بيد قوى التكامل، في بكين وواشنطن معاً. إن العلاقة الاقتصادية الأميركية الصينية علاقة تبادلية. فالصين تحتاج إلى السوق الأميركية من أجل بيع بضائعها، والولايات المتحدة تحتاج إلى الصين من أجل تمويل دَينها؛ إنه النظير الخاص بزمن العولمة *للتدمير المتبادل الأكيد* في العصر النووي. (وإضافة إلى قوى الاستقرار، تلعب الترسانتان النوويتان الأميركية والصينية دوراً رادعاً أيضاً) إن حقيقة وجود عالم معولَم ترغم الصين وأميركا على الدخول في حلف لا تقبله الجغرافيا السياسية المحضة. ونتيجة لذلك، كانت إدارة بوش مرنة بصورة مدهشة مع بكين في ما يتعلق بقضية تايوان. فبالرغم من أن جورج دبليو بوش هو أشد الرؤساء الأميركيين، الذين تعاملوا مع العلاقات الأميركية الصينية، عدائيةً من الناحية الإيديولوجية، وبالرغم من أنه أمضى كامل عهده وهو يمدح الديمقراطية ويدين الديكتاتورية ويَعِد باستخدام القوة الأميركية من أجل تحقيق أهدافه، إلا أنه وقف مراراً مع بكين بالنسبة إلى قضية تايوان بل وحذّر الأخيرة أيضاً من محاولة الانفصال، وهو

أمر لم يقم به أي رئيس أميركي آخر. ولهذا السبب نجد أن بكين راضية عن هذه الإدارة بالرغم من خطابات بوش حول الحرية ولقائه مع الدلاي لاما.

تتمتع واشنطن وبكين بالحكمة الكافية التي تجعلهما تحاولان التعاون. إن النزاع بين القوى العظمى شيء لم يشهده العالم منذ نهاية الحرب الباردة. وإذا كان مقدَّراً له أن يعود، فإن المشاكل التي تثير قلقنا الآن - الإرهاب، وإيران، وكوريا الشمالية - ستبدو بسيطة جداً بالمقارنة مع ما يمكن أن يحصل. إن ذلك يعني حدوث سباقات تسلح، ونزاعات حدودية، ومنافسات بين دول متحالفة وكذلك بين الدول المعتمدة على دول أكبر منها، وصراعات محلية، وربما أكثر من ذلك. والحركة الأمامية للتحديث الاقتصادي والسياسي ستخف سرعتها، إن لم تتوقف كلياً. في الحقيقة، إن الصين ستعقِّد علاقات القوة الموجودة، حتى من دون هذه السيناريوهات المرعبة. على سبيل المثال، إذا تبنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مواقف مختلفة جوهرياً حيال نهوض الصين، فإن ذلك سيفرض ضغطاً دائماً على الحلف الغربي بحيث سيجعل التوترات حول العراق تبدو مثل شجار تافه. لكن حدوث نزاع صيني أميركي جدي سيحدد معالم العصر الجديد ويحوِّله إلى مكان آخر بعيدٍ عن التكامل والتجارة والعولمة.

هنالك مجموعة أميركية - مكونة بشكل أساسي من محافظين جدد وبعض المسؤولين في البنتاغون - تدق أجراس الإنذار بخصوص التهديد الصيني، وتشير بشكل خاص إلى الجانب العسكري منه. لكن الوقائع لا تدعم قضيتهم. من المؤكد أن الصين توسع جيشها، حيث تزيد ميزانية الدفاع لديها بنسبة 10 بالمئة سنوياً، لكنها لا تزال تنفق جزءاً يسيراً مما تنفقه أميركا؛ في أحسن الأحوال 10 بالمئة من فاتورة البنتاغون السنوية. والولايات المتحدة تملك 12 حاملة طائرات تعمل على الطاقة النووية ويمكن لكل واحدة منها أن تحمل 85 طائرة نفاثة هجومية، في حين أن المهندسين البحريين الصينيين يعملون الآن على بناء حاملة طائراتهم الأولى. والصين تملك 20 صاروخاً نووياً يمكن أن تصل إلى شواطئ الولايات المتحدة، بحسب تقديرات البنتاغون، لكن هذه الأسلحة "الصغيرة والضعيفة... معرضة لهجوم استباقي".

وبالمقابل، تملك الولايات المتحدة حوالى 9,000 رأس نووي جاهز ونحو 5,000 رأس استراتيجي[16].

الصينيون يدركون كم هو مائل الميزان العسكري. وعلى هذا الأساس، فإن تحدي الصين، التي تكافح من أجل تحقيق التوازن العسكري، لن يبدو أبداً مثل تحدي الاتحاد السوفييتي. لكنها ستبقى، على الأرجح، قوة عظمى غير متكافئة. إنها تحاول الآن استكشاف وتطوير طرائق لإضعاف التفوق العسكري الأميركي، مثل تكنولوجيا الفضاء والتكنولوجيا التي تعتمد على الإنترنت. لكن الأهم من ذلك هو أنها ستحاول استخدام قوتها الاقتصادية ومهاراتها السياسية لتحقيق أهدافها من دون اللجوء إلى القوة العسكرية. فالصين لا تريد أن تغزو أو تحتل تايوان، بل تريد الاستمرار في تقويض الحركة الاستقلالية التايوانية حتى تنهكها وتصبح لديها الأفضلية.

في ورقة بعنوان إجماع بكين - ترتكز بشكل أساسي على لقاءات مع مسؤولين وأكاديميين صينيين بارزين - يقدم جوزيف كووبر رامو صورة رائعة عن السياسة الخارجية الصينية الجديدة. "بدلاً من بناء قوة على الطراز الأميركي، تعج بالأسلحة ولا تقبل نظرة الآخرين للعالم، ترتكز قوة الصين الناشئة على أسلوبها الخاص، وقوة نظامها الاقتصادي، ودفاعها الصلب عن... سيادتها القومية". يصف رامو نخبة صينية تفهم بأن قوة بلدها الصاعدة مع سياسة أقل تدخلاً تجعلها شريكاً جذاباً، وخاصة في عالم تُرى فيه الولايات المتحدة كدولة مهيمنة متعجرفة. يقول رامو: "إن غاية الصين ليست الصراع بل تجنب الصراع. والنجاح الحقيقي في المسائل الاستراتيجية يستلزم التعامل بكفاءة مع وضع ما بحيث تكون النتيجة حتماً لصالح المصالح الصينية. وهذا مستمد من المفكر الاستراتيجي الصيني القديم، صن زي، الذي أكد بأن *كل معركة تُربَح أو تُخسَر قبل خوضها*"[17].

بالمقابل، تعرف الولايات المتحدة كيف تتعامل مع تطور عسكري سياسي تقليدي. ففي النهاية، هذه كانت طبيعة التهديد السوفييتي والارتقاء النازي إلى السلطة. إن الولايات المتحدة تملك خلفية فكرية وأدوات - أسلحة، صفقات مساعدة، تحالفات - تمكنها من مواجهة مثل هذا التطور. فإذا كانت الصين ستتعامل بعجرفة وهيمنة، وتثير

غضب جيرانها، وتخيف العالم، فإن الولايات المتحدة ستكون قادرة حينئذ على الرد بمجموعة من السياسات الفعالة التي ستستفيد من عملية الموازنة الطبيعية التي ستدفع اليابان والهند وأستراليا وفيتنام - وربما دولاً أخرى أيضاً - للتضامن معاً من أجل تقييد النفوذ الصيني الصاعد. ولكن، ماذا لو التزمت الصين باستراتيجيتها غير المتكافئة؟ ماذا لو أنها وسَّعت اقتصادها وعلاقاتها وتصرفاتها بهدوء واعتدال، وبسطت ببطء مجال نفوذها؟ ماذا لو أنها دفعت واشنطن على مهل إلى أطراف آسيا، في محاولة لإضعاف صبر الأميركيين وقدرتهم على التحمل؟ ماذا لو أنها اتخذت لنفسها مكانة البديل لأميركا المتعجرفة والمخيفة؟ كيف ستتعامل أميركا مع مثل هذا السيناريو؛ نوع من حرب باردة، ولكن هذه المرة مع مجتمع اقتصادي بالغ الحيوية، وأكبر عدد سكان في العالم، وأمة لا تُظهر نفسها كنموذج بائس لاشتراكية الدولة أو تبدد قوتها في تدخلات عسكرية لا فائدة منها؟ وهذا تحدٍّ جديد بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تحدٍّ لم تواجهه من قبل، وغير مستعدة له إلى حدٍّ كبير.

في أثناء تفكيرهم في كيفية التعامل مع الصين، لا تغيب عن ناظري النخبة السياسية الأميركية قوة صاعدة أخرى قريبة من الصين وتلحق بركبها. إنها الهند.

5 – الحليف

في خريف العام 1982، ركبت طائرة تابعة للخطوط الجوية الهندية من مطار سانت كروز في بومباي متوجهاً إلى إحدى الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية. كان العقد السابق عقداً قاسياً في الهند، حيث تميَّز بمظاهرات احتجاجية شعبية، وأحداث شغب، وحركات انفصالية، وحركات تمرد، وتعليق للديمقراطية. وتحت ذلك كله اقتصاد سيّئ جمع بين نمو ضئيل وتضخم متفاقم. كان النمو الاقتصادي بالكاد يسبق النمو السكاني. ففي تلك الفترة، كان الشخص الهندي العادي بحاجة إلى سبعة وخمسين عاماً كي يضاعف دخله، استناداً لمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد. وفي ظل ذلك الواقع الرديء، كان الكثير من الهنود الموهوبين والطموحين يعتقدون أن مستقبلهم الحقيقي يكمن فقط في الرحيل عن البلد. ولهذا السبب، هاجر نحو 75 بالمئة من المتخرجين من المعاهد التكنولوجية الهندية في الثمانينيات إلى أميركا.

أما العقد الأخير منذ العام 1997 فكان النقيض التام لذلك العقد. فالهند عاشت خلاله مرحلة استقرار وسلام ورخاء. وخفَّت نيران الانفصال والتوجهات القومية العدائية. وتعاقبت الحكومات القومية والإقليمية من دون أي مشكلة. حتى إنّ العلاقات دائمة التوتر مع الباكستان شهدت دفئاً ملحوظاً. والأهم من ذلك كله - والأساس لكل هذه المظاهر - هو التحول الذي شهده الاقتصاد الهندي، حيث حقق نمواً نسبته 6.9 بالمئة خلال العقد بأكمله و8.5 بالمئة في النصف الثاني منه. وإذا حوفظ على المعدل الثاني، فإن الهندي العادي سيضاعف دخله خلال أقل من عشر سنوات. ومنذ الآن، يبدو الأثر التراكمي لهذا النشاط الاقتصادي الجديد واضحاً تماماً، إذ إن عدد الهنود الذين خرجوا من الفقر خلال العقد المنصرم يفوق عددهم خلال الخمسين سنة السابقة.

العالم يلاحظ ذلك. في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يقام سنوياً في دافوس، سويسرا، يكون هناك نجم قومي؛ بلد يبرز في اجتماع زعماء العالم بسبب ذكاء متميز أبداه رئيس وزراء أو وزير مال أو لوجود قصة إصلاح مثيرة للإعجاب. وفي السنوات

الاثنتي عشرة التي ذهبت خلالها إلى منتدى دافوس، لم يسحر بلد ألباب الحاضرين أو يهيمن على النقاش كما فعلت الهند في العام 2006. ولا يقتصر الأمر على مؤتمر واحد وحسب. فالعالم يتودد إلى الهند اليوم كما لم يفعل أبداً من قبل، حيث يتقاطر الزعماء الأجانب إلى الهند ويتعهدون بإقامة علاقات أعمق وأقوى مع البلد الذي كان في ما مضى غريباً ومختلفاً إلى حدٍّ بعيد.

مع ذلك فإن معظم المراقبين الأجانب ما زالوا غير متأكدين مما يستخلصونه من نهوض الهند. هل ستصبح الصين التالية؟ وماذا سيعني ذلك، اقتصادياً وسياسياً؟ هل ستصطدم الهند مع الصين إذا زاد ثراؤها؟ هل ستنظر إلى الولايات المتحدة كحليف؟ هل هناك شيء اسمه نظرة هندوسية إلى العالم فعلاً؟ في الحقيقة، قد يشعر الأجانب المحتارون ببعض الارتياح عندما يعرفون بأن الهنود أنفسهم غير واثقين من الإجابة عن هذه الأسئلة. فالهند مليئة بالحماسة الآن كي تقوم بتفكير جدي وعميق.

لكن الحماسة فعلت فعلها في المنتدى الاقتصادي العالمي. فما إن تترجل من الطائرة في زيورخ حتى تشاهد لوحات إعلانات تعظّم بالهند المدهشة! بل إن مدينة دافوس نفسها كانت مغطاة باللافتات. كُتب على أحد الباصات المحلية: "الدولة الديمقراطية، ذات السوق الحرة، الأسرع نمواً في العالم". وإذا دخلت إلى غرفتك، فإنك ستجد شالاً من صوف الباشمينا وجهاز iPod محملاً بأغاني بوليوودية؛ هدايا من الوفد الهندي. وعندما تدخل غرف الاجتماعات فستسمع على الأرجح صوتاً هندياً، لواحد من عشرات المدراء التنفيذيين في الشركات الهندية العالمية الحاضرة. وكان هناك أيضاً مسؤولون حكوميون، *فريق أحلام الهند*؛ كلهم أذكياء ومفوَّهون، وكلهم عازمون على الترويج لقيمة بلدهم. وكان الحدث الاجتماعي الرئيسي في المنتدى هو عرض مبهر لمجموعة من الفتيات الهنديات الفاتنات اللواتي رقصن على أنغام هندية نابضة أمام خلفية زرقاء ساطعة لتاج محل. وكان رئيس المنتدى، كلاوس شواب، يضع عمامة وشالاً هنديين زاهيين، ويأكل طبق تيكا بالدجاج، ويتحدث حول مستقبل البلد مع مايكل ديل. كان الشعار يقول "الهند في كل مكان". وكانت كذلك بالفعل.

نجاح استراتيجية التسويق هذه ضمنت استخدامها مجدداً، مرة بعد مرة. ففي

الذكرى السنوية الستين لاستقلال الهند امتلأت نيويورك بالاحتفالات، والندوات التي تحتفي بالنجاح الاقتصادي والثقافي والسياسي للبلد. وكان شعار المناسبة India@60 يعكس الجهة المنظمة لها، وهي الشركات التكنولوجية الهندية. كان الحدث مختلفاً لدرجة كبيرة عن احتفالات الذكرى الخمسين التي جرت قبل عشر سنوات، والتي تُوِّجت بحفل استقبال كئيب في القنصلية الهندية - قُدِّم فيه عصير الفاكهة فقط بسبب الحظر الغاندي على الشراب - وخطاب احتفى بالتنوع في الهند. خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، كانت الهند البلد الثاني من حيث سرعة النمو في العالم، بعد الصين، ويبدو أنها تسير على الطريق الصحيح الذي يؤهلها للاستمرار في هذا النمو النشيط في العقد القادم. فكما هي الحال مع الصين، إن مجرد حجم الهند - مليار إنسان - يعني أن البلد، حالما يبدأ بالتقدم، سيلقي بظل وارف فوق العالم.

لكن، في حين أن نهوض الصين أصبح حقيقة ملموسة، فإن نهوض الهند لا يزال حتى الآن مسألة تتعلق بالمستقبل، فالناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد يبلغ اليوم 960 دولاراً فقط. غير أن ذلك المستقبل يحظى باهتمام كبير منذ الآن. تُظهر دراسة غولدمان ساكس BRIC أن اقتصاد الهند سيصبح بحلول العام 2015 مساوياً لحجم اقتصاد إيطاليا، وفي العام 2020 سيقترب من اقتصاد بريطانيا. وبحلول العام 2040، ستفاخر الهند باحتلالها المرتبة الثالثة في سلم أكبر اقتصادات العالم. وبحلول العام 2050، سيصبح دخل الفرد فيها أكبر بعشرين مرة من دخله الآن[1]. صحيح أن مثل هذه التوقعات تخدع أحياناً، وأن الصرعات غالباً ما تتلاشى في النهاية، إلا أنه من الجدير ذكره هنا أن النمو الحالي للهند أعلى بكثير مما تفترضه الدراسة وأن البلد - وهذا هو الأهم - يملك إمكانيات ديموغرافية واعدة. فبينما يشيخ العالم الصناعي، ستستمر الهند في امتلاك *الكثير* من الشبان؛ أي العمال. وفي حين أن الصين تواجه نقصاً في جيل الشباب بسبب سياستها الناجحة في ما يتعلق بتحديد النسل - أي سياسة الطفل الواحد - فإن الهند تواجه انتفاخاً شبابياً لأن سياساتها السابقة الخاصة بتنظيم الأسرة فشلت (الدرس هنا هو أن الخطط الاجتماعية تفرز نتائج غير مقصودة). وإذا كانت الديموغرافيا قدراً، فإن مستقبل الهند مضمون.

في الحقيقة، حتى الواقع الحالي للهند مثير للإعجاب. إن نسبة الفقر في الهند اليوم أدنى بخمسين بالمئة مما كانت عليه قبل عشرين عاماً. وقطاعها الخاص نشط على نحو مثير للدهشة، حيث يحقق أرباحاً تتراوح بين 15 و25 بالمئة سنوياً. وقوة القطاع الخاص لا تقتصر فقط على الشركات التي تعتمد على التوظيف الخارجي مثل شركة إنفوسيس؛ أهم الشركات الموجودة في الولايات المتحدة (من بين الكثير غيرها) المرتبطة مع الاقتصاد الهندي. إذ ارتفعت أرباح مجموعة تاتا - وهي تكتل شركاتي واسع الانتشار يصنِّع كل شيء من السيارات والفولاذ إلى البرمجيات وأنظمة الاستشارة - من 17.8 مليار دولار إلى 22 ملياراً في العام 2006 (23 بالمئة). وتضاعفت أرباح شركة ريلاينس إندستريز، أكبر شركات الهند، بين عامي 2004 و2006. كما أن العوائد الإجمالية للقطاع الخاص بتصنيع قطع تبديل السيارات - المؤلف من مئات الشركات الصغيرة - ارتفعت من أقل من 6 مليارات دولار في العام 2003 إلى أكثر من 15 مليار دولار في العام 2007. وخلال السنوات الثلاث التالية ستستورد شركة جنرال موتورز وحدها قطع تبديل هندية الصنع بقيمة مليار دولار[2]. وعدد المليارديرات في الهند اليوم أكبر من عدد المليارديرات في أي بلد آسيوي آخر، وكلهم جمعوا ثرواتهم بجهودهم الخاصة.

من الأسفل إلى الأعلى

عند هذه النقطة، أي شخص زار الهند سابقاً سيصاب الآن بالذهول على الأرجح. ولعله سيسأل: "الهند؟ بمطاراتها المهدمة، وطرقاتها الوعرة، وأحيائها الفقيرة الشاسعة، وقراها المعدمة؟ هل تتحدث عن هذه الهند؟" أجل، هذه أيضاً الهند. فبالرغم من أن البلد يملك عدة مناطق شبيهة بسيليكون فالي، إلا أنه أيضاً يضم داخله نيجيريا مضاعفةً ثلاث مرات؛ أي أكثر من 300 مليون شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. إنه موطن 40 بالمئة من فقراء العالم، ويحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث عدد سكانه المصابين بفيروس الإيدز. ولكن، حتى لو كانت الهند الفقيرة والمريضة هي الهند المعروفة والمألوفة، إلا أن الصورة المتحركة أكثر دلالة من اللقطة الثابتة. الهند تتغير. صحيح أن الفقر باقٍ، لكن قوة الاقتصاد الجديد تغير الأشياء في

كل مكان. ويمكنك أن تشعر بذلك حتى في أحياء الصفيح الفقيرة.

بالنسبة إلى الكثير من الزوار، لا تبدو الهند جميلة. يذهب رجال الأعمال الغربيون إلى الهند متوقعين أنهم سيشاهدون نسخة أخرى عن الصين. لكنها لن تكون كذلك، ذلك النمو في الصين تشرف عليه حكومة قوية. وعندما تقرر بكين أن البلد بحاجة إلى مطارات جديدة وطرقات سريعة من ثمانية مسارات ومجمعات صناعية براقة، فإنها تُبنى خلال أشهر. إنها تجتذب الشركات متعددة الجنسيات، وتقدم لها تراخيص ومرافق خلال أيام. يتذكر أحد المدراء التنفيذيين الأميركيين كيف اصطحبه مسؤولون صينيون إلى موقع اقترحوه من أجل بناء مرفقه (الضخم) الجديد. كان الموقع جيداً ويوافق جميع معاييره؛ باستثناء أنه كان مليئاً بالمباني والناس. فأوضح المدير الأميركي هذه النقطة لمضيفه، فابتسم الأخير وقال: "آه، لا تقلق، لن تكون هذه المباني وهؤلاء الناس هنا خلال ثمانية عشر شهراً". وهذا ما حصل فعلاً.

أما الهند فلا تملك حكومة قادرة على نقل الناس من أجل بعض المستثمرين الأجانب. ولا يوجد في نيودلهي ومومباي البنية التحتية الموجودة في بكين أو شانغهاي، ولا تملك أي من مدن الهند التنظيم المدني الذي تتميز به مدن الصين. عندما سألت الوزير المسؤول عن أهم الولايات الصناعية في الهند، فيلاسراو ديشموخ، عما إذا كان باستطاعة الهند أن تتعلّم من النموذج الصيني في التطوير المدني، أجاب: "نعم، ولكن بحدود. غالباً ما تطلب الصين من الناس إثباتاً على امتلاكهم وظيفة ما قبل السماح لهم بالانتقال إلى المدن. وهذا يضمن لهم عدم إيجاد ملايين الباحثين عن العمل يحتشدون في الأحياء الفقيرة ويطوفون في أنحاء المدينة. أنا لا أستطيع القيام بذلك. إن دستور الهند يضمن حرية الحركة. فإذا أراد شخص ما أن يأتي ويبحث عن عمل في مومباي فله مطلق الحرية للقيام بذلك".

إن النمو في الهند لا يحدث بسبب الحكومة، بل من دونها. إنه نمو فوضوي، وغير منظم إلى حدٍّ كبير، ويحدث من الأسفل إلى الأعلى. لكن المزايا الرئيسية التي يتمتع بها البلد تتمثل بوجود قطاع خاص حقيقي، وحقوق ملكية، وحقوق تعاقد راسخة، ومحاكم مستقلة، وحكم القانون (حتى وإن كان يُختَرَق غالباً). والقطاع الخاص

الهندي هو العمود الفقري لنموها. في الصين، لم تكن الشركات الخاصة موجودة قبل عشرين عاماً، لكن الكثير من هذه الشركات موجودة في الهند منذ مئة عام. وبطريقة ما إنها تتغلب على العوائق، وتتعامل بنجاح مع البيروقراطية، وتتجنب البنية التحتية السيئة، وتحقق الأرباح. فإذا كانت لا تستطيع تصدير البضائع الضخمة بسبب سوء حال الطرقات العامة، فإنها تصدِّر البرمجيات والخدمات. يقول غورشاران داس - مدير تنفيذي سابق في شركة بروكتر آند غامبل في الهند - ساخراً: "الحكومة تنام في الليل والاقتصاد ينمو".

الميزة الأكثر إثارة للإعجاب في الهند هي رأس مالها البشري؛ عدد هائل ومتزايد من المقاولين والمدراء والأفراد العارفين بالتجارة. وعددهم يتزايد بسرعة أكبر مما يتصورها أي شخص، جزئياً بسبب معرفتهم بلغة الحداثة، اللغة الإنكليزية، التي قد يتضح أنها أهم ما خلَّفته بريطانيا وراءها. فبسببها تطَّلع طبقة المدراء والمقاولين على آخر الأساليب التجارية الغربية من دون الحاجة إلى مترجمين أو مرشدين ثقافيين. إنهم يقرأون عن الحواسب، ونظرية الإدارة، واستراتيجية التسويق، وآخر الابتكارات في العلوم والتكنولوجيا. إنهم يتحدثون العولمة بطلاقة.

النتيجة هي بلد مختلف عن جميع البلدان النامية الأخرى. يتألف الناتج الإجمالي المحلي للهند من 50 بالمئة خدمات، و25 بالمئة صناعة، و25 بالمئة زراعة. والبلدان الوحيدان اللذان يشبهانها في هذا الجانب هما البرتغال واليونان؛ هما بلدان عبرا الأطوار الأولى من التصنيع العام ويدخلان الآن اقتصاد ما بعد الصناعي. والهند متخلِّفة عنهما في التصنيع والزراعة لكنها تسبقهما في مجال الخدمات؛ توليفة لا يمكن أن يكون قد خطط لها أي شخص. وما يثير الدهشة أيضاً هو دور المستهلك في نمو الهند. إن معظم قصص النجاح الآسيوية ناتجة عن إجراءات حكومية ترغم الناس على التوفير، فيؤدي رأس المال المتراكم والسياسات الداعمة للسوق إلى تحقيق النمو. أما في الهند، فإن المستهلك ملك. إن المحترفين الشبان في الهند ليسوا بحاجة إلى الانتظار حتى نهاية أعمارهم حتى يشتروا منازل لهم. إنهم يحصلون على قرض عقاري. كما أن صناعة بطاقات الاعتماد تنمو بنسبة 35 بالمئة سنوياً. والاستهلاك

الشخصي يشكل 67 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الهند، أعلى بكثير منه في الصين (42 بالمئة) أو أي دولة آسيوية أخرى. والبلد الوحيد الذي يتفوق عليه في الاستهلاك هو أميركا، 70 بالمئة[3].

بالرغم من أن البنية التحتية الهندية تتحسن، وبالرغم من أنه يجري التخطيط لإعادة تجديد المطارات والطرقات العامة والمرافئ وبناء إضافات عليها أيضاً، إلا أن الهند لن تبدو مثل الصين. يمكن للحكومات الديمقراطية أن تحقق أفضليات معينة بالنسبة إلى التنمية بعيدة المدى، أما الحكومات الديكتاتورية فباستطاعتها أن تخطط وتنفذ مشاريع ضخمة تتعلق بالبنية التحتية بفعالية لا نظير لها. وهذا واضح سواء أكنت تقارن الصين مع الهند أم مع بريطانيا. قال لي المهندس المعماري نورمان فوستر بأنه، خلال الوقت الذي استغرقته عملية الدراسة البيئية من أجل بناء مبنىً واحد في مطار هيثرو، المنفذ الخامس، كان سيكون قد انتهى من بناء مطار بكين الجديد، بالرغم من أنه أكبر من المنافذ الخمسة لمطار هيثرو مجتمعة.

لكن بعض المختصين يؤكدون بأن النهج الذي تعتمده الهند له فوائد واضحة. حيث يبين ياشينغ هوانغ من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بأن الشركات الهندية تستخدم رأس مالها بكفاءة أكبر من الشركات الصينية، جزئياً لأنها لا تملك مورداً غير محدود تقريباً منه[4]. وهي توافق المعايير الدولية وتُدار بصورة أفضل من الشركات الصينية. فبالرغم من أن الهند بدأت إصلاحاتها بعد الصين، إلا أنها أنتجت عدداً أكبر بكثير من الشركات العالمية، مثل تاتا، إنفوسيس، رانباكسي، وريلاينس. ومزايا هذا النهج تظهر بوضوح أكبر على المستويات الدنيا. لقد حصلت الشركات الهندية في السنوات الخمس الماضية على حصة الأسد من جوائز ديمينغ التي تمنحها اليابان سنوياً تقديراً للإبداعات الإدارية، وتفوقت في ذلك على كل الشركات الأخرى من أي دولة كانت، بما فيها اليابان. كما أن القطاع المالي في الهند أصبح لا يقل شفافية وكفاءة (على الأقل) عن القطاعات المالية في الدول الآسيوية النامية (أي باستثناء سنغافورة وهونغ كونغ).

يقول يوداي كوتاك، مؤسس شركة خدمات مالية مزدهرة: "لا تقدم الإحصاءات

صورة دقيقة عن التغير في العقلية، إن الهند التي تربيت فيها هي بلد آخر. فالناس الذين أعمل معهم اليوم أكثر ثقة بالنفس وأشد شغفاً بما يمكنهم فعله هنا". والافتراض القديم الذي يبيّن أن كل منتج *صُنع في الهند* يعني درجة ثانية وهو آخذ بالزوال اليوم. والشركات الهندية تشتري أسهماً في شركات غربية لأنها تعتقد بأنها قادرة على إدارتها بشكل أفضل. كما أن الاستثمارات الهندية في بريطانيا في عامي 2006 و2007 كانت أكبر من الاستثمارات البريطانية في الهند خلال الفترة نفسها.

لا يتعلق الأمر بعالم الأعمال فقط. فالهند المدنية تضج بالحماسة أيضاً. هناك مصممو أزياء، وكتّاب، وفنانون، كلهم يتحدثون عن توسيع نتاجهم ليصل إلى مختلف أنحاء العالم. ونجوم بوليوود يزيدون جمهورهم المحلي باكتساب معجبين جدد من خارج الهند. وحتى لاعبو الكريكيت يعملون اليوم على تحسين اللعبة من أجل اجتذاب الجماهير في الخارج. وكأن ملايين الناس وجدوا فجأة المفاتيح التي تحرر إمكاناتهم وطاقاتهم. أو بحسب تعبير رجل هندي شهير: "هناك لحظة تأتي، لكنها لحظة نادرة في التاريخ، عندما نخرج من القديم إلى الجديد، عندما ينتهي عصر ما، وعندما تجد أمة، كُبتت منذ مدة طويلة، مخرجاً لها".

تلك الكلمات، التي يحفظها عن ظهر قلب جيل معين من الهنود، نطقها أول رئيس وزراء للهند، جواهرلال نهرو، بُعيد منتصف ليل الخامس عشر من آب عام 1947، عندما نقل البريطانيون السلطة إلى المجلس الدستوري في الهند. كان نهرو يشير إلى ولادة الهند كدولة مستقلة. لكن ما يحدث اليوم هو ولادة الهند كمجتمع مستقل: حيوي، ومتنوع، ومنفتح، ونشيط، وفوق كل هذا، مستعد للتغير. إن الهند تشق لنفسها طريقاً مختلفاً ليس فقط عن طريقها القديم بل عن طريق كل الدول الآسيوية الأخرى. إنها ليست دولة هادئة منضبطة شبه ديكتاتورية تنفتح وفقاً للخطة الموضوعة، بل دولة ديمقراطية صاخبة منحت شعبها أخيراً الحرية الاقتصادية.

تعكس الصحف الهندية هذا التغيير بوضوح. في الماضي، كانت أخبار الحكومة تهيمن على صفحاتها، وكانت تُكتَب عادة بلغة مشفرة وتتحدث عن أعمال الحكومة، وعن الأحزاب السياسية الرئيسية والهيئات الإدارية. وكان هناك قليلون من الناس يفهمون

ما يُكتَب، أما الآخرون فكانوا يدَّعون ذلك. أما اليوم فإن الصحافة الهندية تعيش حالة ازدهار حقيقي (واحة نادرة لنمو الصحافة المكتوبة) وتعج بقصص عن رجال الأعمال، والصيحات التكنولوجية، ومصممي الأزياء، ومجمَّعات التسوق، وبالطبع، بوليوود التي تنتج الآن أفلاماً أكثر مما تنتجه هوليوود. وليست الصحافة وحدها التي تغيرت، بل التلفزيون الهندي أيضاً، حيث تظهر قنوات جديدة كل شهر تقريباً، بما فيها القنوات الإخبارية. فبحلول العام 2006، كانت الهند تملك أكثر من عشرين محطة إخبارية صرفة[5].

هناك ما هو أكثر من مجرد عروض باهرة. لنتذكر التعامل مع تسونامي في العام 2005. قبل ذلك العام، كانت الحكومة تقوم بما هو أكثر بقليل من تنسيق المساعدة الأجنبية، فإذا بها في العام 2005 ترفض عروض المساعدة من الخارج (إشارة أخرى إلى العزة القومية). بيد أن التغير الأشد إثارة للدهشة أتى من موقع آخر. لقد تبرَّع الهنود سراً، خلال أسبوعين من ضرب الموجة المدية، بمبلغ 80 مليون دولار لجهود الإنقاذ. في حين تطلَّب جمع هذا المبلغ عاماً كاملاً بعد حدوث هزة أرضية هائلة في غواجارات (7.9 رختر) قبل أربع سنوات. وحتى الأعمال الخيرية تغيرت أيضاً كما يبدو (إنها قليلة في آسيا عموماً. وعندما يعطي الأغنياء فإنهم يعطون للمعابد ورجال الدين). فعلى سبيل المثال، أعلن الملياردير عظيم بريمجي، أحد أغنى الرجال في الهند، أنه سيترك جزءاً كبيراً من ثروته لمؤسسة خيرية. كما أعلن أنيل أغاروال، وهو ملياردير عصامي آخر، عن خططه لمنح مليار دولار من أجل إنشاء جامعة خاصة جديدة في أوريسا، إحدى أكثر مناطق الهند فقراً. وهنالك أيضاً مجموعات خاصة غير ربحية تساهم في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، آخذة على عاتقها وظائف ينبغي أن تكون من مسؤولية الدولة. والآن يقع حوالى 25 بالمئة من المدارس و80 بالمئة من النظام الصحي خارج القطاع الحكومي[6]. كما أن شركة إنفوسيس للبرمجيات بدأت بتأسيس مؤسستها الخاصة من أجل تزويد المناطق الريفية بالمستشفيات ودور الأيتام والصفوف والكتب المدرسية.

كل هذا يبدو مألوفاً. إذ تبدو الهند - وهي أحد أفقر البلدان في العالم - مشابهة بصورة تدعو للاستغراب للدولة الأغنى في العالم، الولايات المتحدة الأميركية، في أحد الجوانب الأساسية؛ وهو أن المجتمع فرض هيمنته على الدولة في كلا البلدين. فهل ستثبت هذه الصيغة أنها ناجحة في الهند بقدر ما هي ناجحة في الولايات المتحدة؟ هل يمكن للمجتمع أن يملأ مكان الدولة؟

ضرورة الحكومة

غالباً ما تُنتقَد الحكومة الهندية بقسوة، لكنها في أحد الجوانب على الأقل حققت نجاحاً باهراً؛ لقد حقّقت الديمقراطية. إن ديمقراطية الهند استثنائية بالفعل. فالهند حافظت على الحكم الديمقراطي لمدة ستين عاماً تقريباً. وإذا طرحت السؤال التالي: "كيف ستبدو الهند بعد خمسة وعشرين عاماً؟" فإن الجواب سيكون بكل وضوح: "كما هي عليه اليوم؛ دولة ديمقراطية". صحيح أن الديمقراطية تنتج شعبوية، وسعياً إلى إرضاء الناس، وبطئاً في الحركة، لكنها تنتج أيضاً استقراراً طويل الأمد.

يدين النظام السياسي في الهند بالكثير للمؤسسات التي أنشأها البريطانيون خلال القرنين الماضيين. في العديد من مناطق آسيا وإفريقيا، كان الحضور البريطاني مؤقتاً نسبياً، لكنه دام قروناً في الهند. ذلك أن بريطانيا كانت تعتبر الهند جوهرة تاجها الإمبراطوري، ولهذا فقد بنت مؤسسات حكومية دائمة في سائر أنحاء البلد، من محاكم، وجامعات، وهيئات إدارية. لكن الأهم من ذلك، ربما، هو أن الهند كانت محظوظة جداً بحزب المؤتمر - الذي كان واسطة استقلالها - وبالجيل الأول بعد الاستقلال، الذي رعى أفضل التقاليد البريطانية واستحضر التقاليد الهندية القديمة بغية تعزيزها. صحيح أن رجالاً من أمثال جواهرلال نهرو قد لا يكونون فهموا اقتصاد بلدهم جيداً، لكنهم على الأقل فهموا الحرية السياسية وعرفوا كيف يحافظون عليها.

إن الأساس السياسي والمؤسساتي الموجود مسبقاً في الهند ثروة هامة لها. بالطبع، لقد تآكلت هذه المؤسسات بفعل الفساد المتفشي واستغلال السلطة السياسية، إلى درجة أنها في بعض الحالات أصبحت مشوهة. غير أن الهند تملك بنية إدارية عصرية على نحو رائع؛ نظرياً. لديها محاكم، ونظام إداري، ولجان مفوَّضة ومستقلة؛

نظرياً. ولهذه البنية الأساسية فوائد جمة، مهما تكن درجة إساءة استخدام السلطة. فالهند ليست مضطرة إلى ابتكار مصرف مركزي مستقل، لأنها تملك واحداً مسبقاً. ولن تكون بحاجة إلى تأسيس محاكم مستقلة؛ يمكنها ببساطة أن تنظف المحاكم الموجودة لديها. علاوة على ذلك، إن بعض اللجان الهندية، مثل اللجنة الوطنية للانتخابات، نزيهة وكفوءة ومحترمة جداً.

لكن، إذا كانت الحكومة الهندية قد نجحت في بعض النواحي، فإنها فشلت في كثير غيرها. ففي الخمسينيات والستينيات، حاولت الهند تحديث البلد من خلال إنتاج نموذج اقتصادي *مختلط* بين الرأسمالية والشيوعية. فكان المنتَج قطاعاً خاصاً مقيداً ومكبلاً بالقوانين وقطاعاً عاماً فاسداً وفاقداً للكفاءة. بالطبع كانت النتائج سيئة لكنها تحولت إلى كارثية في السبعينيات عندما أصبحت الهند أكثر اشتراكيةً. في العام 1960، كان الناتج المحلي الإجمالي الهندي بالنسبة إلى الفرد أعلى منه في الصين ويعادل 70 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية؛ واليوم إنه أقل من خُمسي الناتج المحلي الإجمالي الصيني بالنسبة إلى الفرد، وأقل بعشرين مرة من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية.

لعل أكثر ما يدعو للإحباط هو نتيجة الهند في دليل التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة، الذي لا يُقيّم البلدان وفق معيار الدخل فحسب، وإنما أيضاً وفق الصحة والتعليم وسواهما من المعايير. إذ تحتل الهند المرتبة 128 من 177 بلداً؛ بعد سوريا وسيريلانكا وفيتنام وجمهورية الدومينيكان. إن نسبة معرفة القراءة والكتابة بين النساء متدنية على نحو يثير الصدمة؛ أقل من 48 بالمئة. وبالرغم من الكتابات والخطابات الكثيرة التي تتحدث عن مساعدة الفقراء، إلا أن الحكومة الهندية لم تفعل الكثير لهم حتى عند مقارنتها مع دول فقيرة عديدة أخرى. واستثمارها في مجالات خدمة الإنسان - في صحته وتعليمه - ضئيل جداً، وعندما كانت تخصص الأموال لهذا الغرض، فإنها نادراً ما كانت تُنفَق بشكل صحيح. في الثمانينيات، قال رئيس الوزراء راجيف غاندي بأن روبياً واحداً فقط، من كل عشرة روبيات يُفترَض بأنها أُنفقت على الفقراء، ذهب فعلاً إلى الشخص المحتاج.

هل يمكن إلقاء اللوم على الديمقراطية بالنسبة إلى هذه المشاكل؟ ليس تماماً. فالسياسات غير الصحيحة والإدارة السيئة تؤديان إلى الفشل سواء أكان المسؤولون عنها مستبدين أم ديمقراطيين. مع ذلك، ثمة جوانب معينة في الديمقراطية يمكن أن تتسبب بالمشاكل، وخاصة في بلد يعاني من الفقر والإقطاع والأمية. والديمقراطية في الهند غالباً لا تعبِّر عن إرادة الغالبية، بل عن إرادة أقلية منظمة: إقطاعيون، وطوائف متنفذة، ومزارعون أغنياء، واتحادات حكومية، ولصوص محليون. (حوالى خُمس أعضاء البرلمان الهندي اتُّهموا بجرائم متنوعة، منها اختلاس، واغتصاب، وقتل) وهذه الأقليات المنظمة أغنى من معظم المواطنين، وهي تنهب أموال الدولة كي تبقى كذلك. على سبيل المثال، لا يروِّج الحزب الشيوعي الهندي للنمو الاقتصادي كي يستفيد الفقراء، وإنما للحفاظ على الحالة المميزة نسبياً للعمال النقابيين والموالين للحزب. في الواقع، إن اليسار الهندي معارض إلى حدٍّ كبير للسياسات التي نجحت أخيراً في تقليص الفقر العام.

لكن الديمقراطية قادرة على تصحيح الأخطاء، كما فعلت في إحدى القضايا الجوهرية. في التسعينيات، اجتاحت موجة قومية هندوسية البلد وهيمنت على حياته السياسية من خلال حزب بهاراتيا جاناتا (BJP). أثار هذا الحزب عداوة الهندوس ضد المسلمين مستفيداً من الحقيقة السياسية الواضحة، وهي افتقاد المسلمين الهنود إلى أي قوة أو نفوذ (بما أن تلك المناطق من الهند البريطانية، التي كان المسلمون يشكلون أغلبية فيها، تحولت إلى باكستان وبنغلادش، فقد أصبح المسلمون في معظم مناطق الهند يشكلون أقلية ضعيفة). غير أن بث الكراهية والعنف من قبل حزب BJP أدى إلى نتيجة عكسية. ففي العام 2004، وصلت حكومة علمانية بالكامل إلى السلطة، برئاسة مانموهان سينغ، وزير المال السابق الذي فتح الاقتصاد الهندي صيف 1991. وقد حدث ذلك عندما اختارت سونيا غاندي، التي قادت التحالف الحاكم إلى النصر في الانتخابات، تعيين سينغ رئيساً للوزراء بدلاً من أن تأخذ المنصب لنفسها. وهكذا وضع النظام الديمقراطي، الفوضوي والفاسد غالباً، على رأس حكومته رجلاً ذا ذكاء شديد، ونزاهة بعيدة كلياً عن الشبهات، وخبرة عميقة. كان سينغ - الحاصل على الدكتوراه من

جامعة أوكسفورد - مديراً سابقاً للمصرف المركزي الهندي، ووزيراً للتخطيط والمال. والمزايا التي يتمتع بها هذا الرجل، من سعة عقل وعمق وأخلاق، لا مثيل لها عند أي رئيس وزراء هندي سابق منذ نهرو.

لكن مؤهلات سينغ الاستثنائية وشخصيته لم تساعدا البلد كثيراً. لقد خيَّبت سرعة الإصلاحات في الهند أمل أصحاب النوايا الطيبة فيها. فمنذ الفورة الأولية للإصلاحات في التسعينيات، لم تقم الحكومات الهندية في نيودلهي والولايات معاً بتقديم مبادرات جديدة مفيدة للنمو، مثل إنشاء مناطق اقتصادية كبيرة أو مشاريع خاصة بالبنية التحتية. بل إنها في بعض الأحيان اقترحت برامج جديدة بدت شبيهة ببرامج لم تحقق نجاحاً جديراً بالذكر في الماضي. مع ذلك، لا يمكن تحميل الحكومة المسؤولية الكاملة على هذا الشلل. وتغيير الحزب الحاكم لن يؤدي إلى تحقيق إصلاحات على الطريقة الصينية. كما أن الإصلاحات الاقتصادية وبالرغم من أنها تنتج نمواً، إلا أنها تنتج تفككاً أيضاً، وأولئك المتضررون من التغيير سيصرخون بصوت أعلى من المستفيدين. وإذا أضفت إلى ذلك سياسة التحالفات - شخص ما في مكان ما يمكنه دائماً أن يوقف إصلاحاً مقترَحاً - فستكون أمامك وصفة مثالية لإبطاء الحركة، خطوة إلى الأمام وثلاثة أرباع الخطوة إلى الوراء. إنه ثمن الديمقراطية.

على أي حال، ليس ثمة طريق آخر، فالديمقراطية هي قدر الهند. إن البلد متنوع ومعقد لدرجة أنه لا يمكن أن يُحكَم بطريقة أخرى. يبقى على السياسيين الهنود الأذكياء أن يستغلوا الديمقراطية لمصلحة البلد. وهذا يحدث، في الواقع، بشكل أو آخر. فقد بدأت الحكومة مؤخراً الاستثمار في التعليم والصحة في المناطق الريفية كما أنها ركزت على تحسين القدرة الإنتاجية الزراعية. الاقتصاد الجيد يمكن أن يؤدي أحياناً إلى سياسة جيدة؛ أو على الأقل، هذا ما تأمله الهند. وقد توسعت الديمقراطية أيضاً منذ العام 1993 لتمنح القرويين صوتاً أكبر في إدارة شؤونهم، على أن تخصص المجالس القروية 33 بالمئة من مقاعدها للنساء. ولهذا أصبح هناك اليوم مليون امرأة منتخَبة في قرى الهند، الأمر الذي يمنحهن الفرصة للمطالبة بتعليم ورعاية صحية أفضل. علاوة على ذلك، يجري الآن توسيع حرية المعلومات على أمل أن يجعل ذلك

الناس يصرّون على حكومة أفضل من زعمائهم ومدرائهم المحليين. إنها تنمية من الأسفل إلى الأعلى، حيث المجتمع يدفع الدولة.

فهل ستستجيب الدولة؟ إن الدولة التي بُنيت خلال الحكم البريطاني وتوسعت إلى حدٍّ كبير في الحقبة الاشتراكية للهند، أصبحت مليئة اليوم بالبيروقراطيين الذين يعشقون صلاحياتهم وامتيازاتهم التافهة. بالطبع، إضافة إلى السياسيين المستمتعين بقدرتهم الرعوية. وهنالك آخرون ما زالوا مخلصين لأفكار الاشتراكية والتضامن بين دول العالم الثالث. ينضم إليهم في هذه النظريات الكثير من المثقفين والصحفيين الذين تدربوا جيداً على آخر الأفكار الراديكالية؛ حوالى العام 1968، حينما كانوا في الجامعات. وهذه النخب القديمة مهددة بتغيُّر الهند، وهي تضاعف جهودها بسبب ذلك. إن الكثيرين من الطبقة الحاكمة في الهند لا يشعرون بالراحة في هذا المجتمع العصري التجاري المنفتح الذي يرونه يتنامى حولهم.

في نهاية المطاف، تبقى الحكومة هامة. إذ حتى الشركات الخاصة في الهند لم تكن لتزدهر من دون سوق أسهم حسنة التنظيم ونظام مالي يتميز بالشفافية والقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها؛ كلها وظائف حكومية. وصناعة الاتصالات اللاسلكية الناجحة والمربحة تأسست بفضل قوانين حكومية ذكية خففت القيود التشريعية التي كانت تكبِّل الصناعة. والحكومة هي التي أنشأت المعاهد التكنولوجية في الهند. كما أن القطاع الخاص لا يستطيع حل أزمة الإيدز في الهند، أو نقص التعليم في الريف، أو مشاكل الهند البيئية. لكن معظم الهنود يجدون حكومتهم غير كفوءة أو فاسدة، وغالباً الاثنتين معاً. وقد يكون هذا هو سبب كون المشاعر المعادية لأصحاب المناصب هي القوة الأشد تأثيراً في الانتخابات الهندية خلال العقود الثلاثة الماضية. إذ لا يزال الهنود يرمون بالأشخاص عديمي الفائدة خارج السلطة على أمل أن تتحسّن الحكومة. والناخبون محقون في ذلك، فإذا لم يتحسَّن الحكم، فإن البلد لن يستفيد من طاقاته وإمكاناته أبداً.

لعل هذا هو التناقض الأساسي في الهند اليوم. إن مجتمعها منفتح ومتحمس وواثق ومستعد لمواجهة العالم، لكن دولته - طبقته الحاكمة - مترددة وحذرة ومتشككة

حيال الوقائع المتغيرة حولها. ولا يبدو هذا التوتر واضحاً بقدر وضوحه في ميدان السياسة الخارجية، والمسؤولية التي تزداد اتساعاً وأهمية، ومسؤولية تحديد الطريقة التي ستندمج بواسطتها الهند في العالم.

أعمى وبلا أسنان

بعد نيلها الاستقلال، كانت الهند توَّاقة إلى لعب دور على المسرح العالمي، طموح ورثته من بريطانيا، التي كانت تدير جزءاً كبيراً من إمبراطوريتها من نيودلهي. فمن الهند أدارت بريطانيا العراق خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الأولى. وكان الجنود الهنود هم الذين نفذوا حملات بريطانيا الاستعمارية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وكان مكتب الهند مركزاً حساساً في السلطة العالمية - الامتداد الأهم للإمبراطورية البريطانية - والهنود راقبوا وتعلَّموا لعبة القوة العظمى من القوة الأعظم في ذلك العصر.

كان أول رئيس لوزراء الهند، جواهرلال نهرو، مناسباً لذلك الإرث. فقد تلقى علومه كأي جنتلمان إنكليزي - في هارو وكامبردج - وسافر، وقرأ كثيراً، وكتب بإسهاب عن شؤون العالم. وكانت معرفته بالتاريخ استثنائية. فخلال واحدة من فترات كثيرة أمضاها في سجون الهند البريطانية - هذه المرة كانت من العام 1930 إلى العام 1933- كتب سلسلة رسائل إلى ابنته لخَّص فيها تاريخ العالم بأكمله، من 6000 قبل الميلاد إلى الوقت الذي كان يعيش فيه. وحفلت رسائله تلك بتفاصيل عن نهوض إمبراطوريات وسقوطها، وتفسيرات لحروب وثورات، وسيَر حياة ملوك وشخصيات ديمقراطية؛ كل ذلك من دون الاستعانة بأي مكتبة. في العام 1934، جُمعت الرسائل ونُشرت في كتاب بعنوان **لمحات من تاريخ العالم** نال استحساناً وشهرة عالمية، إذ وصفته صحيفة نيويورك تايمز بأنه أحد أروع الكتب على الإطلاق.

لهذا، من غير المستغرب أن يصبح نهرو شخصية فذة في السياسة الخارجية الهندية. طوال فترة توليه منصب رئاسة الوزراء - من العام 1947 إلى العام 1967- كان هو نفسه وزيراً للخارجية. ويفسر ذلك كيه. بيي. أس. مينون، سكرتير خارجية الهند (أحد أوائل الشخصيات التي شغلت هذا المنصب)*، في سيرة حياته

الشخصية، قائلاً: "لم يكن لدينا أعراف راسخة لنرجع إليها، لأن الهند لم تكن تملك سياسة خارجية خاصة بها إلى أن أصبحت مستقلة. حتى إننا لم نكن نملك قسماً للبحث التاريخي إلى أن أنشأته أنا... ولهذا فإن سياستنا كانت ترتكز بالضرورة على حدس رجل واحد، هو وزير الخارجية جواهرلال نهرو". وهذا يعني بأن أول سياسة خارجية للهند كانت مرتكزة على مبادئ وأحكام نهرو، وهي متميزة في الواقع. إذ كان نهرو مثالياً معتقداً بالمعايير الأخلاقية. كان مناصراً لعدم الانحياز ومناهضاً للحرب الباردة. كيف لا ومعلِّمه، الماهاتما غاندي، كان مسالماً عنيداً. كان الماهاتما يقول دائماً: "(إذا كانت) العين بالعين والسن بالسن، فسرعان ما سيصبح العالم أعمى وبلا أسنان". وقد نجحت استراتيجيته، استراتيجية نبذ العنف، في إسقاط الإمبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس. وبصفته تلميذاً للماهاتما، فقد كان نهرو مصمماً على رسم منهج جديد في الشؤون الدولية يلتزم بهذه المثل.

ثبَّت نهرو سياسة الهند الخارجية بأفكار مجردة وليس بتصور استراتيجي لمصالحها القومية. كان يمقت التحالفات والمعاهدات والمواثيق، وكان يعتبرها جزءاً من قواعد السياسة الواقعية القديمة، ولم يكن مهتماً بالمسائل العسكرية. فقد طلب من صديقه اللورد ماونتباتن، آخر حاكم بريطاني (خدم أيضاً لفترة وجيزة كأول رئيس لدولة الهند)، أن ينظم إدارة الدفاع، وتدخَّل فقط لمنع أي توصية يمكن أن تمنح الجيش النظامي قوة زائدة عن الحد، الأمر الذي كان يذكِّره بالبنية الإمبراطورية لبريطانيا. وعندما اقترح ماونتباتن بأن يكون هناك رئيس أركان دفاع قوي، رفض نهرو توصيته لأنه كان يريد وزيراً مدنياً كرئيس أعلى. وبعد أسبوع واحد على عمل حكومته الجديدة زار وزارة الدفاع وغضب لرؤيته ضباطاً عسكريين يعملون هناك (كما يحدث في جميع وزارات الدفاع في العالم). ومنذ ذلك الحين، يرتدي جميع موظفي القوات المسلحة الذين يعملون في الحي الجنوبي في نيودلهي ثياباً مدنية. وكان وزير دفاعه في. كيه. كريشنا مينون - الذي شغل المنصب لفترة طويلة من عهد نهرو، ومستشاره السياسي الموثوق - أقل اهتماماً من نهرو بالقضايا العسكرية، إذ كان يفضِّل المعارك الإيديولوجية الطويلة في البرلمان على التخطيط الاستراتيجي.

كانت السياسة الخارجية الهندية في عقودها الأولى تملك خاصية خيالية، إذ كانت تمتلئ بالخطب التي تدور حول السلام والنوايا الطيبة. وكان الكثير من المراقبين الغربيين يعتقدون أن هذه المواقف التقية مجرد ستارة دخان تخفي الأمة وراءها سعيها المتعقل إلى تحقيق مصالحها. ولكن، في بعض الأحيان، قد يكون ما تراه هو الحقيقة. ففي الكثير من تعاملاته كان نهرو يميل إلى وضع الرجاء والأمل فوق الحسابات*.على سبيل المثال، عندما حُذِّر بأن الصين الشيوعية قد تسعى إلى ضم التيبيت، رفض التصديق، قائلاً بأن تلك ستكون مغامرة تنمّ عن حماقة وغير عملية. وحتى بعد ضم التيبيت إلى الصين في العام 1951، لم يعمد نهرو إلى إعادة تقييم المصالح الصينية على امتداد الحدود الشمالية للهند. وبدلاً من التفاوض على الحدود المتنازع عليها مع الصين، أعلن موقف الهند من جانب واحد، لاقتناعه بصحته. ولهذا، صُعق نهرو عندما غزت الصين الهند في العام 1962 حاسمةً النزاع لصالحها نهائياً قال نهرو في أحد خطاباته أمام الأمة: "كنا نفقد الصلة مع الواقع في هذا العالم العصري ونعيش في جو اصطناعي من ابتداعنا". ومنذ ذلك الحين لم يعد نهرو كما كان أبداً، وبعد سنتين مات في مكتبه.

بالرغم من أن الخطاب ظل في معظم الأحيان مثالياً، إلا أن سياسات الهند أصبحت أكثر واقعية مع الوقت. والغريب في الأمر أنها كانت واقعية وحكيمة على نحو خاص في عهد ابنة نهرو، إنديرا غاندي. كانت هناك عملية نضوج هادئ لنخبة السياسة الخارجية في البلد. ومع ذلك، فإن نيودلهي كانت لا تزال غير قادرة على لعب دور أوسع في العالم. صحيح أن نهرو وإنديرا كانا شخصيتين عالميتين، إلا أن الهند كانت تعمل في ظل ظروف قاسية ومقيدة لحركتها. فالصراع في المنطقة المجاورة لها - مع الباكستان، والصين، وسيريلانكا - أبقاها مقيدة ومحدودة المجال. وفي الحرب الباردة، انتهى بها المطاف كحليف رخو للاتحاد السوفييتي، أي أنها كانت مع الجانب الخاسر من ذلك الصراع الطويل. والأهم من ذلك كله هو أن الأداء الاقتصادي الهندي كان يسير من سيّئ إلى أسوأ، الأمر الذي قلَّص بشدة مواردها وجاذبيتها وموقعها ونفوذها.

لكن معظم هذه الظروف، بحسب رأي الباحث سي. راجا موهان، تغيرت خلال العقد السابق[7]. فالحرب الباردة انتهت، والهند بدأت تنمو، والعلاقات مع جيرانها - من الصين إلى الباكستان إلى بوتان الصغيرة - تحسنت بصورة ملحوظة. والنتيجة هي أن الهند بدأت تلعب دوراً أكبر في العالم. ويُعتقَد بأنها ستصبح قوة عظمى في نهاية المطاف. وأهم جوانب هذا الدور الجديد هو علاقتها الممتازة مع الولايات المتحدة الأميركية.

النسر والبقرة

من المرجح أن يشعر معظم الأميركيين بالدهشة حينما يعلمون بأن الهند هي الدولة الأكثر مناصرة لأميركا في العالم؛ في معيار واحد على الأقل. ففي دراسة أجرتها مؤسسة بو (Pew)للمواقف العالمية ونُشرت في شهر حزيران من العام 2005، سُئل المشتركون في ستّ عشرة دولة عما إذا كانوا يملكون انطباعاً جيداً عن أميركا. كانت نسبة الهنود الذين أجابوا بنعم مذهلة بحق (71 بالمئة)، وحلّوا في المرتبة الثانية بعد الأميركيين أنفسهم، إذ كانت نسبة الراضين عن بلدهم 83 بالمئة. وبالرغم من أن النسب كانت أدنى في استطلاعات أخرى، إلا أن النتيجة الأساسية تبقى هي ذاتها: إن الهنود راضون للغاية عن أميركا ويشعرون بميل خاص نحوها.

قد يكون أحد أسباب هذا الميل هو أن الحكومة الهندية حاولت لعقود حشر مشاعر العداء لأميركا عنوةً في نفوس مواطنيها. (لدى محاولتهم تبرير المآسي التي كانت تعيشها الهند في السبعينيات، كان السياسيون يتحدثون غالباً عن يد خفية -يعنون بها تدخل السي آي إيه أو التدخل الأميركي عموماً - حتى إن رسام الصور الكرتونية أر. كيه. لاكسمان راح يرسم يداً حقيقية هابطة لتتسبب بكل أنواع الفوضى والدمار). لكن الأهم من هذا هو حقيقة أن الهنود يفهمون أميركا، لأن مجتمعها مفتوح وصاخب ويملك نظاماً ديمقراطيّاً غير قابل للتوقع به، مثل مجتمعهم ونظامهم الديمقراطي. حتى نظامهم الرأسمالي يبدو شبيهاً بوضوح برأسمالية أميركا المفتوحة للجميع. كما أن الكثير من الهنود المتمدِّنين يعرفون أميركا جيداً ويتحدثون لغتها ويعرفون شخصاً يعيش فيها، وقد يكون أحد أقربائهم بالذات.

إن الجالية الهندية في أميركا هي الجسر الذي يصل بين الثقافتين. غالباً ما توصَف عملية هجرة الهنود إلى الولايات المتحدة *باستنزاف الأدمغة*، لكن الأصح هو أن نصفها *بفائدة الأدمغة*، لكلا البلدين. لقد لعب الهنود في الخارج دوراً جوهرياً في انفتاح بلدهم الأم. فهم يعودون إلى بلدهم وبحوزتهم أموال وأفكار استثمارية ومعايير دولية، والأهم من ذلك كله هو إحساسهم بأن الهنود قادرون على تحقيق أي شيء (في حادثة مشهورة، سأل عضو في البرلمان الهندي رئيسة الوزراء السابقة، إنديرا غاندي، قائلاً: "لماذا يبدو أن الهنود ينجحون في كل مكان عدا بلدهم؟") لقد ولَّدت القصص التي تتحدث عن هنود يصلون إلى أعلى درجات النجاح في أميركا شعوراً بالفخر والاعتزاز ورغبة بتحقيق الشيء ذاته في الهند. أما بالنسبة إلى الأميركيين، فإن تجربتهم الإيجابية مع الهنود في أميركا جعلتهم ينظرون بإيجابية مماثلة إلى الثقافة الهندية.

معظم الدول تملك علاقات مقتصرة غالباً على الحكومات فقط. لكن الروابط تتطور في بعض الأحيان، ليس بين الحكومات فحسب، بل بين المجتمعات أيضاً. وقد طوّرت الولايات المتحدة علاقات أكبر من مجرد علاقات استراتيجية مع دولتين هما بريطانيا ولاحقاً إسرائيل. ففي كلتا الحالتين، كانت الروابط واسعة وعميقة، وتمتد إلى أبعد من مجرد علاقات تجمع بين مسؤولين حكوميين. ولهذا فمن الطبيعي أن تصبح هذه الدول، نتيجة لذلك، شريكة دائمة تقريباً.

مثل هذه العلاقة بين الولايات المتحدة والهند شبه حتمية؛ على الأقل على أحد المستويات. فالعلاقة بين المجتمعين تزداد تداخلاً وعمقاً، سواء أوقَّع البلدان معاهدات جديدة أم لم يوقِّعا. ولكن، هذا لا يعني بأن الولايات المتحدة والهند ستتوافقان على جميع القضايا السياسية. ففي النهاية، لقد اختلف روزفلت وتشرشل حول عدة مسائل في أثناء تحالفهما الوثيق أيام الحرب - ومن أهمها مسألة استقلال الهند - ثم أنهت أميركا تحالفها مع بريطانيا بسبب أزمة السويس في العام 1956. كما أن رونالد ريغان - وهو المدافع الصلب عن إسرائيل - أدان الغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1978. إن واشنطن ونيودلهي قوتان كبيرتان تملكان التزامات واهتمامات خارجية

معقدة ومصالح مختلفة، ولهذا فمن المؤكد أنهما ستختلفان حول القضايا السياسية. وعلاوة على ذلك، إنهما تملكان - بعكس أميركا وبريطانيا - نظرتين مختلفتين إلى العالم. أو بعبارة أخرى، إن التاريخ والدين والثقافة الهندية ستبعدها عن تبني النظرة الأميركية الصرفة إلى العالم.

النظرة الهندوسية إلى العالم

بالرغم من التنافس المتنامي بين البلدين، إلا أن الهند تقترب أكثر فأكثر من الصين، على الأقل في ما يتعلق بدخول البلدين إلى المسرح العالمي. لقد ابتعدت الهند عن الاكتفاء بالقناعة بامتلاك الحق والأخلاق اللذين ميّزا حقبة نهرو، وعن النضال والاستعداد للمواجهة اللذين ميزا حقبة إنديرا غاندي، جاعلةً من التنمية أولويتها القومية العليا، وجوهر شؤونها الخارجية فضلاً عن سياستها الداخلية. إنه أحد أهداف السياسة الخارجية الهندية (السلام والاستقرار من أجل التنمية)، الذي أعلن عنه مراراً رئيس الوزراء مانموهان سينغ، والذي يبدو مشابهاً لهدف آخر أُعلن في بكين. لقد أصبح السياسيون الهنود أكثر إدراكاً من أي وقت مضى للتحديات العميقة التي تواجه تطوير مجتمع كبير كالمجتمع الهندي - وخاصة إذا كان مجتمعاً ديمقراطياً حيث تؤثر الضغوط المحلية بسرعة وعمق - ولهذا فهم يركزون بالكامل تقريباً على المسائل الداخلية، إذ يُنظَر اليوم إلى الشؤون الخارجية على أنها وسيلة للمساعدة على هذه الاهتمامات الأساسية. إن التناقض بين كون الهند بلداً فقيراً وقوة عظمى في آن واحد، سيقيِّد نشاط الهند في الخارج. وهذا يعني، بشكل خاص، بأن الهند لن ترغب بأن تُرى بأنها متورطة في استراتيجية توازن ضد الصين، التي تصبح يوماً بعد يوم شريكتها التجارية الأساسية.

هناك أيضاً الثقافة الهندية، التي تملك منظورها الجوهري الخاص، ورؤيتها الخاصة للعالم. فالهندوس، مثل الكونفوشيوسيين، لا يؤمنون بالله الواحد. كل عائلة تصوغ نسختها المميزة من الهندوسية. يمكنك أن تحترم بعض العقائد وأن تنبذ بعضها الآخر، ويمكنك ألا تثق بأي شيء على الإطلاق. يمكنك أن تكون نباتياً أو أن تأكل اللحوم. يمكنك أن تصلي أو لا تصلي. إن أياً من هذه الخيارات لا تحدد إذا كنت

هندوسياً أم لا. ليس هناك هرطقة أو ارتداد بسبب عدم وجود مجموعة عقائد جوهرية، أو مبادئ، أو وصايا. لا شيء مطلوب، ولا شيء محرَّم.

لعل السير مونيير مونيير - ويليامز، أستاذ السنسكريتية في جامعة أوكسفورد من العام 1860 إلى العام 1899، هو أول غربي درس الهندوسية بشكل شامل. أسس مونيير - الذي وُلد في بومباي - المعهد الهندي في جامعة أوكسفورد، الذي أصبح مركز تدريب لقادة الحكم البريطاني في الهند مستقبلاً. وقد اعتمد كتابه **الهندوسية** - الذي صدر للمرة الأولى في العام 1877 - على نصوص سنسكريتية قديمة، بالإضافة إلى معرفته العملية الممتازة بالهندوسية في زمنه. حيث كتب موضّحاً:

>)الهندوسية) كلها تسامح... لديها وجه روحي ومادي، باطني وظاهري، ذاتي وموضوعي، عقلاني ولاعقلاني، طاهر ونجس. يمكن تشبيهها بمضلّع ضخم... لديها جانب للأشخاص العمليين، وآخر للأخلاقيين المتشددين، وآخر للورعين والخياليين، وآخر للحسيين والشعوريين، وآخر للمتفلسفين والمتأملين. فأولئك الذين يرتاحون للطقوس الشعائرية يجدونها كافية وافية، وأولئك الذين ينكرون قدرة الأفعال ويستلزمون وجود الإيمان، لا حاجة بهم إلى أن يضلُّوا خارج حدودها، وأولئك المدمنين على الأشياء الحسية قد يشبعون بها أذواقهم، وأولئك الذين يجدون البهجة في التأمل، والعلاقة بين المادة والروح، ولغز الوجود المنفصل، وأصل الشر، قد يشبعون هنا عشقهم النظري. وهذه القدرة على التوسع بلا حدود تقريباً تتسبب بانقسامات طائفية غير محدودة تقريباً حتى بين أتباع أي من مذاهبها.

إن خير مثال على القدرات الامتصاصية للهندوسية الطريقة التي ضمَّت بها البوذية. فبالرغم من أن بوذا هندي، والبوذية تأسست في الهند، إلا أن البوذية غير موجودة عملياً في الهند اليوم. وهذا ليس نتيجة للاضطهاد، بل العكس تماماً، في الواقع. لقد امتصت الهندوسية رسالة البوذية بالكامل بحيث أصبحت ببساطة جزءاً منها. والآن، إذا أردت إيجاد بوذيين، فعليك قطع آلاف الأميال من المكان الذي أُسست فيه، إلى كوريا وإندونيسيا واليابان.

أُصيب الكاتب البنغالي، نيراد تشودهوري، بالإرهاق من شدة تعقيد الهندوسية، حيث يذكر في أحد كتبه: "كلما درس المرء تفاصيل الهندوسية، كلما بدا أكثر مدعاة

للحيرة. إنه معقد لدرجة أن المرء لا يستطيع تكوين فكرة عقلانية واضحة عن العقدة ككل، بل من غير الممكن حتى الخروج برد فعل منطقي[8]". الهندوسية ليست ديناً بالمعنى الإبراهيمي للكلمة، بل فلسفة حرة، فلسفة لا تملك أجوبة بل مجرد أسئلة. وقد يكون المبدأ الأساسي الوحيد فيها هو *الغموض*.

على أي حال، ماذا يعني كل هذا بالنسبة إلى العالم الواقعي؟ الهندوسيون أشخاص عمليّون تماماً. إنهم قادرون على التكيف مع الواقع الخارجي بسهولة. ولهذا نجد أن رجال الأعمال الهنود - الذين لا يزالون هندوسيين إلى درجة كبيرة- قادرون على تحقيق النجاح في أي بيئة تسمح بالتجارة، سواء أكانوا في أميركا أو إفريقيا أو شرق آسيا. طالما بإمكانهم وضع شيء صغير ما في مكان ما من منزلهم من أجل العبادة أو التأمل، فإنهم بذلك يكونون قد أدّوا واجبهم الهندوسي. تشجع الهندوسية - مثل البوذية - على التعايش مع الاختلافات، لكنها تشجع على امتصاصها أيضاً.

ماذا عن السياسة الخارجية؟ من الواضح أن الهنود في جوهرهم أكثر تآلفاً مع الغموض واللايقينية من الكثير من الغربيين، وبالتأكيد أكثر من الأنجلو - أميركيين. ومن المستبعد أن ينظر الهنود إلى السياسة الخارجية على أنها حملة صليبية أو أن يعتبروا هداية الآخرين إلى الديمقراطية هدفاً قومياً أعلى. عِش ودعِ الآخرين يعيشون؛ هذه هي العقلية الهندوسية. كما أن الهنود ينفرون من التعهدات الملزمة والعلنية المتعلقة بالتوجه الأساسي للبلد. من هنا، فإن الهند لن تكون مرتاحة لتعريفها *بالحليفة الأساسية* لأميركا في آسيا، أو كطرف في *علاقة خاصة* جديدة. في الحقيقة، إن هذا النفور من التصنيفات الواضحة والفجّة، مثل الصديق أو العدو، ربما يكون خصلة آسيوية عامة. فالناتو قد يكون الحلف المثالي بالنسبة إلى مجموعة من الدول الغربية - حلف رسمي معادٍ للتوسع السوفييتي، له مؤسسات ويقوم بتدريبات عسكرية- لكن معظم الدول الآسيوية ستقاوم مثل هذه الآليات الواضحة الهادفة إلى تحقيق التوازن. قد تحاول جميعها حماية أنفسها من الصين، لكن *أحداً* منها *لن* يعترف *بذلك*. إنها سياسة القوة التي لا تجرؤ على الإفصاح عن اسمها، سواء أكان ذلك بسبب الثقافة أم بسبب الظرف القائم.

لكن - كما في حالة الصين - لا بد من مزاوجة الحمض النووي الهندي (DNA) مع التاريخ الحديث. لقد عاشت الهند تجربة غربية فريدة عندما كانت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية؛ بتعلُّمها اللغة الإنكليزية، وتبنِّيها للمؤسسات السياسية والقانونية البريطانية، وإدارتها للسياسات الإمبراطورية. والآن تخترق الأفكار الليبرالية الفكر الهندي إلى درجة أنها أصبحت، في كثير من المناحي، محلية. والجدل حول حقوق الإنسان والديمقراطية الذي يجتاح الغرب اليوم يجد مناخاً مريحاً في نيودلهي ومومباي وتشيناي. والصحف الهندية والمنظمات الهندية غير الحكومية تثيران نفس المخاوف والتحذيرات اللتين تثيرهما مثيلاتهما الغربية. والانتقادات التي توجِّهها إلى سياسة الحكومة مماثلة لتلك التي تجدها في لندن وباريس وواشنطن. غير أن هذه المواقف تنطبق على النخبة الناطقة بالإنكليزية في الهند - لا تزال أقلية في البلد - والتي ترتاح في العالم الغربي أكثر من عالمها. (اسأل رجل أعمال هندياً مثقفاً، أو باحثاً، أو عالماً ما هو اسم آخر كتاب قرأه بلغة غير اللغة الإنكليزية). بالنسبة إلى الماهاتما غاندي، يمكن القول إن الصفات الهندية كانت غالبة في شخصيته. كانت أفكاره المتعلقة بالسياسة الخارجية مزيجاً من نبذ العنف الهندوسي والراديكالية الغربية، تتوجها عملانية ذكية متأثرة ربما بخلفيته العائلية التي تنتمي إلى طبقة التجار. وعندما دعا نهرو نفسه بأنه آخر إنكليزي يحكم الهند، فذلك لأنه كان يشعر أن البلد يتطور وأن جذوره الثقافية ستبدأ بإظهار نفسها بوضوح أكبر، وأنه سيُحكَم من قبل هنود أكثر أصالة في المستقبل. إن هذه التأثيرات الهندية والغربية المتقاطعة تُظهر نفسها في عالم عصري جداً ومتغير بسرعة كبيرة، تشد فيه قوى الاقتصاد والسياسة في اتجاهات مختلفة في بعض الأحيان.

الطاقة النووية

يقدم الاتفاق النووي المقترَح بين أميركا والهند مثالاً رائعاً للصراع بين رؤية اقتصادية محضة للعولمة من جهة، وسياسة القوة من جهة أخرى. في العام 2007، رفعت واشنطن علاقاتها مع الهند إلى مستوى أعلى من التعاون بالتفاوض على اتفاق نووي. قد تبدو الصفقة النووية قضية تخص خبراء السياسة، لكنها، في الواقع، أكبر

من ذلك بكثير. إذا نجحت، فإنها ستغير المشهد الاستراتيجي برمته، حيث ستضع الهند بقوة وبصفة دائمة على المسرح العالمي كلاعب أساسي، وتطبع مكانتها النووية السرية، وتثبِّت دعائم شراكتها مع الولايات المتحدة. كما ستضع الهند على قدم المساواة مع أعضاء النادي النووي الآخرين: أميركا، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين.

وفقاً لمعاهدة حظر الانتشار النووي، فأي دولة كانت تمتلك أسلحة نووية في العام 1968، هي دولة تملك أسلحة نووية شرعية، وأي دولة طوَّرت هذه الأسلحة بعد ذلك التاريخ، هي دولة خارجة على القانون (هذه هي أم فقرات الاستثناءات جميعها). والهند، التي فجرت قنبلة نووية في العام 1974، هي الدولة الأهم، والقوة العالمية المحتملة الوحيدة، التي تقع خارج معاهدة حظر الانتشار النووي. تحججت إدارة بوش بأن إدخالها إلى المعاهدة ضروري لبقائها. ولأسباب مشابهة، كان محمد البرادعي، رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية (المسؤولة عن مراقبة وتنفيذ المعاهدة)، داعماً صلباً للاتفاقية الهندو - أميركية[9]. في الحقيقة، لطالما عمل نظام حظر الانتشار النووي على تقوية المثالية بجرعة صحية من الواقعية. والأمر نفسه ينطبق على الولايات المتحدة، التي تطوف العالم قائلة بأن تطوير بضعة رؤوس نووية أخرى هو أمر خطير وغير أخلاقي، بالرغم من أنها تحتفظ لنفسها بآلاف الأسلحة النووية.

بالنسبة إلى الهند، يُلخَّص الاتفاق النووي بشيء بسيط للغاية: هل الهند أشبه بالصين أم بكوريا الشمالية؟ تؤكد نيودلهي بأن العالم ينبغي عليه أن يقبل الهند كقوة نووية مقابل التزام الهند بجعل برنامجها النووي آمناً ومضموناً إلى أقصى درجة ممكنة. قبل إدارة بوش، حاولت السياسة الأميركية لعقود إيقاف برنامج الأسلحة النووية الهندي، بلا طائل. وقد ظلت الهند ترزح تحت العقوبات الأميركية لثلاثة وثلاثين عاماً من دون أن تتزحزح عن موقفها - حتى عندما كانت أكثر فقراً من الآن - وأي شخص يفهم البلد يعرف بأنها ستمضي بسعادة الكثير من السنوات الإضافية قبل أن تفكر في التخلي عن أسلحتها النووية.

من وجهة نظر اقتصادية، إن الاتفاقية النووية ليست ضرورية جداً للهند. صحيح

أنها ستزود البلد بالقدرة على الوصول إلى التكنولوجيا النووية المدنية، والضرورية لاحتياجاتها من الطاقة، لكن ذلك مجرد جزء صغير من مسار تطورها الإجمالي. وقد تدفع محفزات العولمة نيودلهي للتوقف عن هدر وقتها على هذه المسألة، والتركيز على التطوير وتأجيل هذه الاهتمامات إلى وقت لاحق. ففي النهاية، هناك الكثير من أشكال الطاقة البديلة، واليابان وألمانيا نجحتا في الوصول إلى مرتبة القوى العظمى من دون أسلحة نووية.

لكن تطلعات الهند النووية تتعلق بالاعتزاز القومي والاستراتيجية الجيوسياسية. إذ إن الكثير من السياسيين والدبلوماسيين الهنود يستاؤون من حقيقة أن الهند ستظل دائماً في المرتبة الثانية بالمقارنة مع الصين وروسيا والقوى النووية الأخرى. ففي هذه الدول لا يقع مفاعل نووي واحد تحت نظام مراقبة من أي نوع، في حين أن الهند ستضع على الأقل ثلثي برنامجها تحت أنظار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعدم التساوي مع الصين يزعج الهند بشكل خاص. فالمسؤولون الهنود يشيرون بهدوء إلى أن للصين تاريخاً طويلاً في المساعدة على الانتشار النووي، عبر باكستان بشكل خاص. ومع ذلك، فالولايات المتحدة تخطط لمنح بكين تقنيات نووية مدنية. أما الهند فبالرغم من أنها دولة ديمقراطية شفافة وتملك سجلاً مثالياً بالنسبة إلى حظر الانتشار النووي، إلا أنها حُرمت من مثل هذا التعاون لمدة ثلاثة وثلاثين عاماً.

في هذه المسألة، تعمل العولمة والجغرافيا السياسية على مستويات مختلفة. الكثير من المناصرين الأميركيين لنزع الأسلحة النووية - الذين يدعوهم الهنود "آيات الله في مسألة حظر الانتشار النووي"- يعارضون الاتفاقية، أو يوافقون عليها فقط إذا حددت الهند إنتاجها للمواد الانشطارية. (يظهر أن الصين أوقفت إنتاجها للبلوتونيوم، كما فعلت القوى الكبرى الأخرى، بيد أنه قرار طوعي، وجزء كبير من السبب يعود إلى أنها مغمورة سلفاً بالمواد الانشطارية). لكن الهند تعتبر أي تقييد إلزامي بأنه تجميد نووي متحيز. وهذه الحقيقة الاستراتيجية تضعها الولايات المتحدة ضمن حساباتها أيضاً. إذ لطالما كانت الولايات المتحدة معارضة لوجود دولة مهيمنة واحدة تسيطر على أوروبا أو آسيا. فإذا كانت الهند ستُرغَم على تقييد قوتها النووية - من دون فرض قيود موازية

على الصين - فإن النتيجة ستكون انعداماً في التوازن لمصلحة الصين. من هنا كان تساؤل سفير الولايات المتحدة الأسبق في الهند، روبرت بلاكويل: لماذا يكون من مصلحة الولايات المتحدة القومية بعيدة المدى أن تؤيد إجراءً يمكن أن تصبح بفضله الصين القوة النووية المهيمنة والوحيدة في آسيا؟[10].

الغريب في الأمر هو أن العثرة الحقيقية أمام الاتفاقية لم تأتِ من واشنطن بل من نيودلهي. إذ رفض بعض السياسيين والمثقفين البارزين في الهند هذا العرض الذي يُقدَّم مرة في العمر، ما دفع أحد المعلِّقين في المحطة الإخبارية الهندية NDTV للقول: "يبدو أننا لا نعرف كيف نجيب بنعم". ففي حين رأى رئيس الوزراء الهندي وآخرون من كبار المسؤولين في الحكومة الفرص التي ستمنحها الاتفاقية للهند، أعمت الأحكام المسبقة القديمة والعلاجات الفاشلة بصيرة غيرهم. واستمرت الكثير من النخب الهندية في النظر إلى العالم من منظور نهروي؛ الهند كبلد فقير، وفاضل، ومن دول العالم الثالث، وذي سياسة خارجية محايدة ومنعزلة (وفاشلة، قد يضيف أحدهم). إنهم يعرفون كيف يعملون في مثل ذلك العالم؛ من سيستجدون منه العطايا ومن سيحاربون معه. أما في عالم تكون فيه الهند قوة كبرى وتتحرك بثقة على الساحة الدولية، تشارك في وضع القوانين ولا تتأثر بها فقط، بل تكون شريكة أقوى دولة في التاريخ، فهذا اقتراح جديد ومثير للقلق. لقد سُئلت عدة مرات من معلِّقين من هذا النوع: "لماذا تبدي الولايات المتحدة هذا اللطف تجاهنا الآن؟" في العام 2007، كانوا لا يزالون يبحثون عن اليد الخفية.

لقد استطاع المسؤولون في الصين أن يعيدوا التفكير في الدور الجديد لبلدهم كقوة عالمية بمهارة وكفاءة عاليتين. لكن النخب الهندية لم تظهر نفسها، حتى الآن، بأنها ندّ لجيرانها. على أي حال، بصرف النظر عن المسار الذي ستسلكه الصفقة النووية، فإن صعوبات مرورها في نيودلهي تبرز القيود الأساسية على استعمال القوة الهندية في السنوات القادمة. الهند بلد قوي ذو حكومة ضعيفة. إنه غير قادر على تسخير قوته القومية من أجل تحقيق غاية قومية.

مصطلح جغرافي

في وسعك أن تدرك أن الهند أرض غريبة ليس من خلال النظر إلى محبي الأفاعي بل من خلال مراقبة نتائج انتخاباتها: في أي دولة أخرى ستفقد شعبيتك في ظل نمو اقتصادي قوي؟ في العام 2004، ذهب تحالف حزب BJP الحاكم إلى الانتخابات تدفعه رياح اقتصادية قوية، فالبلد كان ينمو بنسبة 9 بالمئة، غير أن BJP خسر الانتخاب. سارعت مجموعة من المثقفين المحليين - معظمهم ذوو توجهات اشتراكية - إلى تفسير ذلك بالقول إن الازدهار كان أجوف، وأن النمو لم يكن يسير بشكل تدريجي، وأن الحزب الحاكم نسي حقيقة الهند. لكنك إذا نظرت بعين فاحصة إلى الواقع، فستجد بسهولة أن هذا التفسير غير صحيح. فنسب الفقر في الهند كانت تنخفض بسرعة في التسعينيات؛ بأرقام كبيرة بحيث إنها كانت واضحة للجميع. ومع ذلك، استمرت هذ الأحجية بعد العام 2004. فبالرغم من أن تحالف حزب المؤتمر (الذي أصبح في الحكم آنذاك) حافظ على نسبة نمو تزيد عن 8 بالمئة لمدة ثلاث سنوات، إلا أنه حقق نجاحات هزيلة في جميع الانتخابات الإقليمية التي خاضها منذ توليه السلطة. في جميع دول العالم تقريباً، هناك رابط بين النمو القوي وشعبية الحكومة، بالرغم من وجود بواعث قلق شرعية حول اختلال المساواة وتوزيع الثروة، فلماذا لا نجد هذا الأمر في الهند؟

ثمة قول شهير للناطق السابق باسم مجلس النواب الأميركي، توماس (تيب) أونيل: "السياسة كلها محلية". في الهند، يمكن نقش هذا القول في الحجر. فالانتخابات في الهند ليست انتخابات قومية على الإطلاق، بل هي انتخابات محلية وإقليمية متزامنة من دون أي موضوع مشترك.

يبلغ عمر التنوع في الهند أربعة آلاف عام، وهو متجذر عميقاً في الثقافة واللغة والتقاليد. إنه بلد يحوي 17 لغة و22,000 لهجة، وكان لقرون طويلة مكوناً من مئات الإمارات والممالك والدول. عندما كان البريطانيون يغادرون الهند، في العام 1947، اضطرت الحكومة الجديدة إلى التفاوض حول اتفاقيات فردية مع أكثر من 500 حاكم - عبر الرشوة، أو التهديد، أو في بعض الحالات، استخدام القوة العسكرية - من أجل الانضمام إلى الاتحاد الهندي. ومنذ انقسام حزب المؤتمر الوطني الهندي في

السبعينيات، لم يملك أي حزب هندي مجال نفوذ قومي. وجميع الحكومات التي تشكلت خلال العقدين الماضيين كانت عبارة عن تحالفات مكونة من عدد من الأحزاب الإقليمية من دون أي شيء مشترك يجمع بينها. ويؤكد روشير شارما، الذي يدير استثمارات مؤسسة مورغان ستانلي في الأسواق الناشئة، إلى أن غالبية الولايات الثماني والعشرين في الهند صوّتت لصالح أحزاب إقليمية مهيمنة على حساب أحزاب تُسمَّى قومية.

خير مثال على ذلك ما حدث في ولاية أوتار براديش، أكبر ولايات الهند (لو كانت مستقلة، لأصبحت بفضل عدد سكانها سادس أكبر دولة في العالم). خلال الحملة الانتخابية في العام 2007، حاول الحزبان القوميان الترشح على أساس ما اعتبراه القضايا القومية الكبرى. عمل حزب BJP بشكل محموم على إنعاش القومية الهندوسية، في حين شدّد حزب المؤتمر على مزاياه العلمانية وتفاخر بنسبة النمو التي يحققها البلد. غير أن الحزبين حلاّ في المرتبتين الثالثة والرابعة بعد حزبين محليين ركّزا على قضايا محلية محضة؛ في هذه الحالة، على منح المزيد من السلطة للطبقات الاجتماعية الدنيا. لكن ما حصل في أوتار براديش قد لا ينجح في الجنوب، أو حتى في مومباي. فقد يتمتع المسلمون الهنود بأهمية بالغة في عدد من الولايات، لكنهم غائبون في ولايات أخرى. والزعماء السياسيون الذين يتمتعون بالقوة في ولاية تاميل نادو لا يملكون أي أتباع في أي مكان في الشمال. وتملك ولاية البنجاب ثقافة سياسية خاصة بها وهي تتصل بقضايا السيخ وتاريخ العلاقات الهندو - سيخية. كما أن سياسيين راجستان لا يتمتعون بأي جاذبية في كارناتاكا، لأن الولايتين تتحدثان لغتين مختلفتين؛ بالمعنى الحرفي للكلمة. يمكن تشبيه الأمر بإجراء انتخابات في أوروبا كلها والتحدث عن قضايا واحدة مع ناخبين في بولونيا واليونان وفرنسا وأيرلندا. ذات مرة قال ونستون تشرشل بأن الهند "مجرد مصطلح جغرافي، من دون شخصية سياسية شأنها شأن أوروبا". صحيح أن تشرشل كثيراً ما كان يخطئ بخصوص الهند، إلا أنه في هذه النقطة بالذات كان محقاً.

لهذا الاختلاف والانقسام فوائد كثيرة. على سبيل المثال، إنه يعزز تنوع الهند

وطاقتها الاجتماعية ويمنعها من الاستسلام للديكتاتورية. عندما حاولت إنديرا غاندي أن تدير الحكومة بطريقة استبدادية ومركزية في السبعينيات، لم تنجح محاولتها ببساطة، بل أثارت حركات تمرد عنيفة في ستة أقاليم في الهند. خلال العقدين الماضيين، انتعشت مشاعر الانتماء الإقليمي في الهند ووجد البلد نظامه الطبيعي. حتى التطرف القومي يصبح صعباً في أرض شديدة التنوع. ولهذا السبب، عندما يحاول حزب BJP إثارة الشوفينية الهندوسية ضد الأقلية المسلمة في الهند، فإنه غالباً ما يجد أن الطبقات الاجتماعية الهندوسية الدنيا، بالإضافة إلى هنود الجنوب، يشعرون بالنفور والقلق من هذا الخطاب الذي يبدو لهم إقصائياً ومتعالياً.

لكن هذا التنوع والانقسام، في الوقت نفسه، يعقِّد عمل الدولة الهندية. إن قيود العقد الماضي ليست ظاهرة عابرة ستتلاشى مع الزمن، بل هي تعبير عن حقيقة بنيوية في السياسة الهندية. وهذه القيود تجعل من الصعب على الحكومة الهندية أن تحدّد مصالحها القومية، وتعبِّئ البلد لدعمها، ومن ثم تنفذ مجموعة من السياسات بغية تحقيق أهدافها، سواء في مجال الإصلاح الاقتصادي أم في السياسة الخارجية. ورئيس الوزراء لا يستطيع قيادة السلطة القومية بالطريقة التي قادها نهرو، ومن المرجح أن أي رئيس وزراء مقبل لن يقدر على ذلك مجدداً. فقد تحوَّل هذا المنصب من القائد الأعلى إلى مجرد رئيس مجلس، وأصبح الحزب الحاكم مجرد حزب يمتلك القيادة في تحالف مكون من أنداد مساوين له. وغالباً ما تستسلم الحكومة المركزية لامتيازات وسلطة الحكومات الإقليمية، التي تزداد ثقة واستقلالية. وهذا يعني، من الناحية الاقتصادية، استمرار النجاح بالرغم من قلة التنظيم، وإصلاحات ثانوية، ونشاطاً وتجارب على مستوى الولايات. وبالنسبة إلى السياسة الخارجية، هذا يعني عدم حدوث تحول كبير في الأسلوب، وبضعة التزامات كبرى، ودوراً أقل فعالية وحيوية على الساحة الدولية. صحيح أن الهند ستمتلك دوراً دولياً أكبر من السابق، وستهيمن على جنوب آسيا، لكنها قد لا تصبح القوة العالمية التي يتمناها البعض ويخشاها البعض الآخر. على الأقل، ليس في المستقبل القريب.

إذا كان ثمة سباق بين الهند والصين في السابق، فقد انتهى الآن. إذ إن حجم

اقتصاد الصين يبلغ ثلاثة أضعاف حجم اقتصاد الهند وما زال ينمو بسرعة أكبر أيضاً. وهذا يعني أن الهند لن تستطيع التفوق على الصين اقتصادياً إلا إذا حدثت تحولات كبيرة وثابتة في مسارَي البلدين ولعدة عقود. أما السيناريو الأرجح فهو أن الصين ستبقى متقدمة على الهند بمسافة جيدة. ولكن، ما زال بإمكان الهند الاستفادة من مزاياها: اقتصاد ضخم ومتنامٍ، ديمقراطية سياسية، نموذج مشرق للعلمانية والتسامح، معرفة عميقة بالشرق والغرب معاً، وعلاقة خاصة مع أميركا.

يمكن مقارنة الهند اليوم بالولايات المتحدة الأميركية في أواخر القرن التاسع عشر. فقد أبطأت القيود المحلية إلى درجة كبيرة صعود أميركا إلى المسرح العالمي في تلك الحقبة. فبحلول العام 1890، كانت أميركا قد تفوقت على بريطانيا اقتصادياً، لكنها على المستوى الدبلوماسي والعسكري كانت تُعتبَر قوة من الدرجة الثانية. كان جيشها يُصنَّف في المرتبة الرابعة عشرة على العالم، بعد بلغاريا. وكان حجم سلاح بحريتها يبلغ ثُمنَ حجم سلاح البحرية الإيطالية، بالرغم من أن قوتها الصناعية كانت في ذلك الحين أكبر بثلاث عشرة مرة. وقد اشتركت في بضعة اجتماعات أو مؤتمرات دولية، وكان دبلوماسيوها لاعبين صغاراً في الشؤون العالمية. وكانت واشنطن بلدة صغيرة ذات اهتمامات ضيقة، وكانت حكومتها تتمتع بسلطات محدودة، ولم يكن يُنظَر إلى منصب الرئاسة، عموماً، على أنه منصب جوهري. لا شك في أن أميركا كانت دولة ضعيفة في أواخر القرن التاسع عشر، وقد تطلَّب تغيير هذا الواقع عدة عقود، وتغييرات محلية كبيرة، وأزمات دولية عميقة. كما حصل بعد فترات الكساد الاقتصادي والحربين العالميتين، حيث نمت ولاية واشنطن الأميركية، وأصبحت مركزية، واكتسبت أسبقية لا جدال عليها على بقية الولايات. وبدأ الرؤساء، بدءاً من ثيودور روزفلت إلى وودرو ويلسون، بتعريف أميركا كقوة عالمية.

أخيراً، كان أساس القوة الأميركية - المجتمع الأميركي الحيوي - نقطة قوتها وضعفها في آن واحد. فهو الذي صنع اقتصاد أميركا الهائل، لكنه في الوقت نفسه جعل صعودها بطيئاً، ومسارها متغيراً، ومساهمتها على المسرح العالمي هشة على الدوام. ولعل الهند ستخوض تجربة مشابهة، فهي تملك مجتمعاً قادراً على الاستجابة

بشكل رائع للفرص التي يتيحها العالم المعولَم؛ مجتمعاً سينمو وسيزدهر في الاقتصاد والمجتمع الدوليين. لكن النظام السياسي للهند ضعيف وقابل للاختراق، ولهذا فهي غير مهيأة للعب دورها المستحق في هذا العالم الجديد. إن وقوع سلسلة من الأزمات قد تغير كل هذا الواقع، ولكن من دون حدوث صدمة للنظام، فإن المجتمع الهندي سيبقى متقدماً على الدولة الهندية في اللعبة العالمية الجديدة.

هذا الصراع بين المجتمع والدولة ما زال قائماً في أميركا حتى يومنا هذا. وهنا يجدر بنا أن نتذكر، ونحن نتحول إلى اللاعب الأهم والأوحد في القرن الواحد والعشرين، بأن نسأل كيف سيكون ردّ فعل أميركا نفسها على عالم ما بعد أميركا.

6 - نفوذ أميركي

في 22 حزيران 1897، أخذ نحو أربعمئة مليون إنسان حول العالم - ربع عدد سكان المعمورة - عطلة، لأن ذلك اليوم كان يصادف الذكرى السنوية الستين لتربُّع الملكة فكتوريا على عرش بريطانيا. استمرّ الاحتفال بمناسبة اليوبيل الماسي خمسة أيام على البر وفي البحر، لكن الاستعراض العسكري واحتفال ذكرى الشكر في 22 حزيران شكَّلا ذروته. كان رؤساء وزراء المستعمرات البريطانية المتمتعة بحكم ذاتي حاضرين جميعاً، إضافة إلى أمراء ودوقات وسفراء وممثلين من بقية دول العالم. كان الموكب العسكري مكوناً من خمسين ألف جندي يتضمنون خيالة الهوزار من كندا، ووحدة فرسان من جنوب ويلز الجديدة، وفرقة جنود مع بنادق قصيرة من نابولي، وجنود على الجمال من بيكانير، وجنود البورخا من نيبال، وكثيرين كثيرين غيرهم. كانت تلك اللحظة، بحسب توصيف أحد المؤرخين، لحظة رومانية.

تميز الاحتفال بمناسبة اليوبيل الماسي بعروض ضخمة في كل زاوية من زوايا الإمبراطورية. "في حيدر أباد، أُطلق سراح متّهم واحد من كل عشرة متّهمين"، كتب جيمس موريس، "كانت هناك حفلة رقص كبيرة في رانغون، وعشاء في قصر السلطان في زنجبار، وتحية قدَّمتها سفن حربية من خلال عرض قامت به في خليج تيبل، وعرض لكورس في هابي فالي في هونغ كونغ". ونصبت بانغالور تمثالاً للملكة وشيَّدت فيشاكاباتنام مبنىً جديداً للبلدية. وفي سنغافورة، وُضع تمثال للسير ستامفورد رافلز في وسط مدينة بادانغ، وأنشئت نافورة وسط الحدائق العامة في شانغهاي (مع أنها لم تكن مستعمرة). وسار حوالى عشرة آلاف طفل في شوارع أوتاوا وهم يلوِّحون بأعلام بريطانية،...[1].

في لندن، كان أرنولد توينبي الشاب، ذو الثمانية أعوام، جالساً على كتفي عمِّه يراقب الاستعراض بحماسة بالغة. وتوينبي هذا، الذي أصبح في ما بعد أشهر مؤرخي عصره، يتذكَّر أن مراقبة عظمة ذلك اليوم جعلته يشعر بأن الشمس كانت "واقفة ثابتة في منتصف السماء... أتذكر الجو، لقد كان: *حسناً، ها* نحن نقف فوق

قمة العالم، وقد وصلنا إلى هذه القمة كي نبقى هنا إلى الأبد. هناك، بالطبع، شيء يُدعى تاريخاً، لكن التاريخ شيء كريه يحدث للشعوب الأخرى. نحن خارج كل هذا بارتياح، أنا متأكد"[2].

لكن التاريخ حدث لبريطانيا، بالطبع. والسؤال بالنسبة إلى القوة العظمى في زمننا هو: هل سيحدث التاريخ لأميركا أيضاً؟ هل هو يحدث الآن؟ ليس هناك تشبيه مطابق مئة بالمئة، لكن بريطانيا في ذروة مجدها هي أقرب أمة في العصر الحديث تصل إلى الموقع الذي وصلت إليه أميركا اليوم. ولهذا، يجدر بنا أن نعير انتباهنا إلى تجربة بريطانيا العظمى عند التفكير في ما إذا ستؤثر قوى التغيير في أميركا، وكيف.

هناك الكثير من التكرارات المعاصرة لمعضلات بريطانيا. على سبيل المثال، إن التدخلات العسكرية الأميركية الحديثة في الصومال وأفغانستان والعراق لها ما يماثلها من التدخلات العسكرية البريطانية في نفس المناطق قبل عقود خلت. إن المعضلة الاستراتيجية الأساسية لكونك اللاعب العالمي الفعلي الوحيد على المسرح العالمي مشابهة بصورة تثير الدهشة. ولكن، هناك أيضاً اختلافات جوهرية بين بريطانيا آنذاك وأميركا اليوم. ففي بريطانيا، خلال محاولتها الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى، كان التحدي الأعظم بالنسبة إليها *اقتصادياً* وليس *سياسياً*. أما في أميركا، فإن العكس هو الصحيح.

تأثير بريطانيا

في عالم اليوم، من الصعوبة بمكان أن نتخيل، مجرد تخيُّل، عظَمة الإمبراطورية البريطانية. ففي أوج مجدها غطت تلك الإمبراطورية ربع الكرة الأرضية وضمت ربع عدد سكانها. كانت شبكة لندن من المستعمرات والأراضي والقواعد والمرافئ تغطي الكوكب بأسره، وكانت الإمبراطورية محمية بواسطة البحرية الملكية، أعظم قوة بحرية في التاريخ. خلال الاحتفال باليوبيل الماسي، أُقيم عرض لحوالى 165 سفينة تحوي أربعين ألف بحار وثلاثة آلاف مدفع في بورتسموث؛ أضخم حشد لأسطول بحري في التاريخ*.وعلى امتداد ربع قرن قبل تلك المناسبة، كانت الإمبراطورية متصلة بواسطة 170,000 ميل بحري من الكابلات المدودة عبر المحيطات و662,000 ميل من الكابلات

الهوائية والمطمورة، وسهَّلت السفن البريطانية تطوير أول شبكة اتصالات عالمية بواسطة التلغراف. أضف إلى ذلك السكك الحديدية والقنوات (أهمها قناة السويس) التي عزّزت من القدرة التواصلية للنظام. وبواسطة كل هذا، أسست الإمبراطورية البريطانية أول سوق عالمية حقيقية.

يتحدث الأميركيون عن جاذبية ثقافتنا وأفكارنا، لكن *القوة الناعمة* بدأت فعلياً مع بريطانيا في القرن التاسع عشر. فبفضل الإمبراطورية، انتشرت الإنكليزية كلغة عالمية، مُتحدَّث بها من جزر الكاريبي إلى القاهرة، ومن كيب تاون إلى كالكوتا. وأصبح الأدب الإنكليزي مألوفاً في كل مكان؛ شيكسبير، وشارلوك هولمز، وأليس في بلاد العجائب، وأيام توم براون المدرسية. كما أصبحت القصص والشخصيات البريطانية جزءاً راسخاً من الثقافة الدولية أكثر من أي أمة أخرى.

كذلك الحال بالنسبة إلى الكثير من القيم الإنكليزية. يؤكد المؤرخ كلاوديو فيليز أنه في القرن التاسع عشر، حاولت بريطانيا وإسبانيا، القوتان الإمبراطوريتان في زمنهما، تصدير أفكارهما وعاداتهما إلى مستعمراتهما الغربية. كانت إسبانيا تريد أن يجد الإصلاح المضاد (وهي الحركة الإصلاحية التي أطلقتها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في العام 1545 من أجل مواجهة تزايد قوة البروتستانتية في أوروبا) مستقراً له في العالم الجديد، فيما كانت بريطانيا تريد أن تزدهر التعددية الدينية والرأسمالية. وكما تبيَّن لاحقاً، فقد أثبتت الأفكار البريطانية أنها أكثر عالمية من أفكار إسبانيا. في الحقيقة، إن أنماط العمل والتسلية العصرية متشرِّبة بقيم أول أمة صناعية في العالم. وربما تكون بريطانيا هي المصدِّرة الأنجح لثقافتها في التاريخ البشري. نتحدث اليوم عن الحلم الأميركي، ولكن قبل ذلك كانت هناك *الطريقة الإنكليزية في العيش*؛ طريقة كانت تُتابَع، وتحظى بإعجاب كبير، وتُقلَّد في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، إن أفكار اللعب النظيف والقيم الرياضية والهواية المقترَحة من قبل المعلِّم الإنكليزي الشهير الدكتور توماس أرنولد، مدير مدرسة روغبي (المكان الذي جرت فيه أحداث رواية **أيام توم براون المدرسية**) أثرت بقوة في الفرنسي بارون دي كوبيرتين الذي أطلق الألعاب الأولمبية الحديثة في العام 1896. ولهذا السبب، وصف الكاتب إيان بوروما - بصورة

مناسبة - الألعاب الأولمبية بأنها "فكرة ريفية إنكليزية خيالية".

لم يكن كل هذا مُعترَفاً به في العام 1897، لكن الكثير منه كان كذلك بالتأكيد. فالبريطانيون لم يكونوا الوحيدين الذين قارنوا بين إمبراطوريتهم وروما، إذ أعلنت صحيفة لوفيغارو الفرنسية بأن روما نفسها "أصبح لها نظير، إن لم نقل من يتفوق عليها، ألا وهي القوة التي تحكم الناس وتدير مصالحهم في كندا وأستراليا والهند، وفي بحار الصين ومصر، ووسط وجنوب إفريقيا، وفي المحيط الأطلسي والبحر المتوسط". وحتى صحيفة كروز-زيتونغ في برلين، التي تعكس عادةً آراء النخبة الأرستقراطية البروسية المعادية للإنكليز، وصفت الإمبراطورية بأنها منيعة عملياً. ومن وراء المحيط الأطلسي، أشارت نيويورك تايمز بلهجة حماسية بالغة: "إننا جزء، جزء كبير، من بريطانيا العظمى التي يبدو ببساطة أنها اختيرت لتهيمن على هذا الكوكب".

انحدار بريطانيا

كان موقع بريطانيا المُمجَّد أكثر هشاشة مما كان يبدو عليه. فبعد سنتين فقط من الاحتفال باليوبيل الماسي، دخلت المملكة المتحدة حرب البور، وهي الحرب التي شكلت - بالنسبة إلى الكثير من الباحثين - اللحظة التي بدأ فيها نفوذها العالمي بالانحدار. كانت لندن واثقة من أنها ستنتصر من دون عناء كبير. كيف لا والجيش البريطاني كان قد انتصر لتوِّه في حرب مشابهة مع الدراويش في السودان، بالرغم من أنهم كانوا يفوقونه عدداً بشكل مضاعف. ففي معركة أم درمان، أوقع الجيش البريطاني 48,000 إصابة في صفوف الدراويش خلال خمس ساعات فقط، مقابل خسارة 48 جندياً فقط منه[3]. الكثير من البريطانيين تخيلوا نصراً سهلاً مماثلاً على البوريين (Boers، وهم المتحدرون من أصل هولندي ويعيشون في جنوب إفريقيا)، أو بحسب تعبير أحد أعضاء البرلمان، إنها "الإمبراطورية البريطانية في مواجهة 30,000 مزارع".

خاضت بريطانيا الحرب لأسباب أخلاقية ظاهرياً: الدفاع عن حقوق سكان جنوب إفريقيا الناطقين باللغة الإنكليزية، الذين كانوا يُعامَلون بصورة سيئة من قبل المهاجرين الهولنديين الحاكمين؛ البوريين Boers (كلمة Boer بالهولندية والإفريقية تعني مزارع). ولكن، في الوقت نفسه، لم يغب عن انتباه لندن أن جنوب إفريقيا، بعد

اكتشاف الذهب فيه في العام 1886، كان ينتج ربع إمداد العالم من الذهب. على أي حال، شن الأفريكانيون هجوماً استباقياً، وبدأت الحرب في العام 1899.

ساءت الأمور بالنسبة إلى بريطانيا منذ البداية. صحيح أنها كانت تملك عدداً أكبر من الرجال وأسلحة أفضل، وترسل أفضل جنرالاتها (بمن فيهم اللورد كيتشينر، بطل معركة أم درمان)، إلا أن البوريين كانوا أشداء في الدفاع عن أنفسهم، ويعرفون الأرض جيداً، ويحظون بدعم الكثير من السكان البيض، فضلاً عن تبنيهم تكتيكات حرب عصابات ناجحة اعتمدت على خفّة الحركة والسرعة. وعندما وجد البريطانيون أن تفوقهم العسكري الهائل لم يفِدهم كثيراً في الميدان، لجأ قادتهم إلى الأساليب الوحشية؛ أحرقوا القرى، وساقوا المدنيين إلى معسكرات الاعتقال (كانت الأولى من نوعها في العالم)، وزجوا بالمزيد والمزيد من الجنود في أرض المعركة. وفي النهاية، كان هناك 450,000 جندي بريطاني في جنوب إفريقيا يقاتلون ميليشيا يبلغ تعداد مقاتليها 45,000 رجل.

صحيح أن البوريين لم يتمكنوا من صدّ بريطانيا إلى الأبد، واستسلموا في العام 1902، لكن بريطانيا - من منظور أوسع - هي التي خسرت الحرب. لقد ضحَّت بحوالى 45,000 رجل، وأنفقت نصف مليار باوند، ووسّعت رقعة انتشار جيشها بحيث كاد يفقد عراه، واكتشفت عجزاً هائلاً وفساداً كبيراً في تلك الحرب. وعلاوة على ذلك، إن التكتيكات الوحشية التي اتبعتها خلال الحرب جعلت صورتها سيئة في أنظار بقية العالم. وفي الوطن، أدى كل هذا إلى - أو كشف عن وجود - انقسامات حول دور بريطانيا العالمي. وفي الخارج، عارضت كل القوى العظمى الأخرى - فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة - أفعال لندن، حيث كتب المؤرخ لورنس جيمس عن البريطانيين في العام 1902 قائلاً بأنهم كانوا "بلا أصدقاء"[4].

لننتقل الآن بسرعة إلى الوقت الحاضر. هناك قوة عظمى جبارة، لا تُقهَر من الناحية العسكرية، تحقق نصراً سهلاً في أفغانستان، ومن ثم تقدم على ما تظن أنها معركة بسيطة أخرى ضد نظام صدام حسين المعزول في العراق. والنتيجة هي نصر أولي سريع تبعه صراع طويل ومرير، ومليء بالأخطاء السياسية والعسكرية، وقوبل

بمعارضة دولية شديدة. بالطبع، إن التشابه واضح: الولايات المتحدة هي بريطانيا، وحرب العراق هي حرب البور؛ وبالامتداد، يبدو مستقبل أميركا كئيباً. وبصرف النظر عن النتيجة في العراق، فإن التكاليف كانت باهظة جداً. لقد أُرهقت الولايات المتحدة، وأُلهيت، وأُجهد جيشها، وتلطخت صورتها. والدول المارقة مثل إيران وفنزويلا، والقوى العظمى مثل روسيا والصين، تستفيد الآن من انشغال واشنطن ومن قدَرها السيئ. إنه الموضوع المألوف ذاته، موضوع انحدار إمبراطورية، يُظهر نفسه من جديد. يبدو أن التاريخ يكرر نفسه مرة أخرى.

لكن، مهما كانت التشابهات واضحة، فإن الظروف ليست متشابهة فعلاً. لقد كتب المؤرخون مئات الكتب التي تشرح كيف كان باستطاعة لندن تغيير قدَرها لو أنها اتبعت سياسات خارجية معينة. بعضهم يقولون، لو أنها فقط تجنبت حرب البور. أو يقول آخرون لو أنها بقيت خارج إفريقيا. في حين يقول نيال فريغيسون بشكل استفزازي بأنه لو لم تشترك بريطانيا في الحرب العالمية الأولى (وربما لم تكن لتقع حرب عالمية لو لم تشترك بريطانيا)، لربما تمكنت من الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى. في الحقيقة، هناك شيء من الصحة في هذا المنطق الافتراضي (فالحرب العالمية الأولى جعلت بريطانيا مفلسة بالفعل)، ولكن، كي نضع الأمور في سياقها التاريخي الصحيح، يجدر بنا النظر إلى هذا التاريخ من زاوية مختلفة. ليس الغريب في الأمر أن بريطانيا انحدرت، بل الغريب هو بقاء هيمنتها طوال تلك الفترة[5]. وفهم الطريقة التي لعبت فيها بريطانيا أوراقها - التي كانت تضعف بمرور الوقت - قد يساعد على إلقاء الضوء على طريق أميركا المستقبلي.

الصعود الغريب للقوة البريطانية

ظلت بريطانيا بلداً غنياً على مدى عدة قرون (وقوة عظمى في معظم تلك المرحلة)، لكنها لم تبقَ قوة عظمى من الناحية الاقتصادية أكثر من جيل فقط. غالباً ما نخطئ بربط أوج عظمة بريطانيا بالأحداث الامبراطورية الكبيرة - مثل اليوبيل الماسي - التي كانت تُعتبَر من دلالات القوة. غير أن أفضل سنوات بريطانيا كانت قد سبقت العام 1897، في الواقع. إن الذروة الحقيقية لعظمة بريطانيا حدثت قبل نحو جيل من ذلك

التاريخ، من العام 1845 إلى العام 1870. في ذلك الوقت، كانت بريطانيا تنتج أكثر من 30 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي. وكان استهلاكها للطاقة أكبر بخمس مرات من استهلاك الولايات المتحدة وبروسيا، وأكبر بحوالى 155 مرة من استهلاك روسيا للطاقة. وكانت مسؤولة عن خُمس التبادل التجاري العالمي وخُمسَي تبادله الصناعي[6]. كل هذا وعدد سكانها يبلغ 2 بالمئة فقط من مجموع سكان الكرة الأرضية!

في العام 1820، عندما كان عدد السكان والزراعة هما العاملين المحددين الأساسيين للناتج الإجمالي المحلي، كان اقتصاد فرنسا أكبر من اقتصاد بريطانيا. وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة قد أصبحت على قدم المساواة مع بريطانيا في معظم المعايير الصناعية، ثم تفوقت عليها في بدايات عقد الثمانينيات، كما ستفعل ألمانيا بعد خمسة عشر عاماً. وبحلول الحرب العالمية الأولى، كان الاقتصاد الأميركي قد أصبح أكبر بمرتين من الاقتصاد البريطاني، وكان اقتصاد كلّ من فرنسا وروسيا أكبر من اقتصادها أيضاً. في العام 1860، كانت بريطانيا تنتج 53 بالمئة من حديد العالم (في ذلك الزمن، كان هذا إشارة إلى القوة الصناعية الهائلة)، لكنها في العام 1914 أنتجت أقل من 10 بالمئة.

بالطبع، هناك الكثير من الطرائق لقياس القوة. من الناحية السياسية، كانت لندن لا تزال عاصمة العالم في زمن الحرب العالمية الأولى. ففي تلك الفترة، كانت أوامر لندن هي العليا في مختلف أنحاء العالم - باستثناء أوروبا - ولم يكن بالإمكان تحديها أو الاعتراض عليها في معظم الحالات. لقد كوَّنت بريطانيا إمبراطوريتها في فترة سبقت بروز الفكر القومي، ولهذا فقد كانت العوائق قليلة في وجه السيطرة على أماكن بعيدة ومتباعدة، والحفاظ على تلك السيطرة. لم يكن هناك نظير لقوتها البحرية وظلت كذلك لمدة تزيد عن مئة عام. وبسبب امتدادها الإمبراطوري، بقيت بريطانيا مسيطرة على القطاع المصرفي، ونقل البضائع، والتأمين، والاستثمارات في العالم. وكانت لندن لا تزال مركز الإدارة المالية العالمية وكان الباوند لا يزال العملة الاحتياطية للعالم. وحتى في العام 1914، كان حجم رأس المال الذي استثمرته بريطانيا في الخارج أكبر بمقدار الضعف من رأس المال الذي استثمرته فرنسا، وأكبر بخمسة أضعاف من رأس

مال الولايات المتحدة. وعوائد هذه الاستثمارات، وأعمال تجارية خفية أخرى، ساهمت في إخفاء انحدار بريطانيا.

لكن الاقتصاد البريطاني كان ينحدر في واقع الأمر. في تلك الأيام، كان التصنيع مسؤولاً عن معظم الاقتصاد القومي، والبضائع التي كانت تنتجها بريطانيا كانت تمثل الماضي أكثر مما كانت تمثل المستقبل. ففي العام 1907، صنعت بريطانيا أربعة أضعاف عدد الدراجات الهوائية التي أنتجتها الولايات المتحدة، لكن الأخيرة صنعت اثني عشر ضعف عدد السيارات التي صنعتها بريطانيا. وكانت الفجوة واضحة في الصناعة الكيميائية وإنتاج الأدوات العلمية وفي ميادين عديدة أخرى. وبشكل عام، انخفضت نسب النمو البريطانية من 2.6 بالمئة في ذروة قوتها إلى 1.9 بالمئة بدءاً من العام 1885، واستمرت في الانخفاض. في حين كانت الولايات المتحدة وألمانيا تنموان بنسبة 5 بالمئة تقريباً. وهكذا، بعد أن أطلقت بريطانيا الثورة الصناعية الأولى، لم تعد تملك تلك البراعة بحيث تؤهلها للانتقال إلى الثورة الثانية.

بحث الاختصاصيون في أسباب انحدار بريطانيا بعد فترة قصيرة على بدئه. ركَّز بعضهم على العوامل الجيوسياسية، فيما ركَّز آخرون على العوامل الاقتصادية، مثل قلة الاستثمار في بناء مصانع ومعدات جديدة، وسوء علاقات العمل، وغياب مهارات التسويق. ووجدوا أن الرأسمالية البريطانية بقيت قديمة الطراز ومتصلبة. حيث كانت الصناعات البريطانية تُنشأ كمشاريع صغيرة الحجم مع حرفيين مهرة وليس كالمصانع الكبيرة والمنظمة التي ظهرت في ألمانيا والولايات المتحدة. وثمة إشارات على وجود مشاكل ثقافية أوسع أيضاً. فبريطانيا الغنية كانت تفقد اهتمامها بالتعليم العملي، حيث أُهملت المواد العلمية والجغرافيا أمام الأدب والفلسفة. ويعود الفضل في ذلك إلى الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي، التي حافظت على الطابع الإقطاعي للمجتمع البريطاني. فهذه النخبة كانت تزدري بالصناعة والتكنولوجيا لدرجة أن الصناعيين الناجحين كانوا يُظهرون أنفسهم بمظهر الأرستقراطيين - منازل ريفية وخيول - ويخفون أي أثر يدل على مصدر أموالهم. وبدلاً من دراسة الكيمياء أو الهندسة الكهربائية، كان أولادهم يمضون أيامهم في التهام التاريخ والأدب الروماني

والإغريقي القديم في جامعتي أوكسفورد وكامبريدج[7].

وربما لم تكن أي من هذه العيوب جوهرية، في الواقع. إذ يقول بول كنيدي بأن هيمنة بريطانيا في القرن التاسع عشر كانت نتاجاً لسلسلة ظروف غير عادية. نظراً إلى عوامل قوتها - الجغرافيا، عدد السكان، الثروات الطبيعية - فقد كان بإمكان بريطانيا أن تتوقع تحقيق من 3 إلى 4 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي، لكن حصتها ارتفعت إلى عشرة أضعاف هذا الرقم تقريباً. ولهذا السبب، كان لا بد من أن تنحدر بريطانيا عندما بدأت هذه الظروف بالتبدد؛ وعندما بدأت الدول الغربية الأخرى تلحق بركب التصنيع، وعندما توحدت ألمانيا، وعندما حلَّت الولايات المتحدة انقسامها بين الشمال والجنوب. وقد رأى رجل الدولة البريطاني، ليو أميري، هذه الصورة بوضوح منذ العام 1905، حيث تساءل: "كيف يمكن لهذه الجزر الصغيرة أن تصمد على المدى الطويل أمام دول تسير بخطىً سريعة لتصبح إمبراطوريات عظيمة وثرية، مثل الولايات المتحدة وألمانيا؟ كيف يمكن لنا بأربعين مليون إنسان أن ننافس دولاً حجمها ضعف حجمنا تقريباً؟" سؤال يطرحه الآن كثير من الأميركيين حول الولايات المتحدة في مواجهة صعود الصين.

سياسة جيدة، اقتصاد سيئ

نجحت بريطانيا في الحفاظ على موقعها كقوة عظمى أولى في العالم لعقود بعد فقدانها هيمنتها الاقتصادية بفضل رؤية استراتيجية حكيمة، ودبلوماسية جيدة. عندما رأت لندن أن ميزان القوة يتغير، اتخذت مبكراً قراراً استراتيجياً حساساً ساعدها على إطالة عمر نفوذها لعقود: لقد اختارت التأقلم مع صعود أميركا بدلاً من الصراع معها. وهكذا، خلال العقود القليلة التي تلت العام 1880، بدأت لندن تتنازل، في مسألة تلو الأخرى، أمام واشنطن الواثقة والمتنامية. بالطبع، لم يكن سهلاً على لندن أن تتخلى عن السيطرة لمستعمرتها السابقة التي خاضت ضدها حربين (الحرب الثورية وحرب 1812) وتعاطفت مع الانفصاليين في حربها الأهلية. وفي نهاية المطاف، تنازلت بريطانيا كلياً عن النصف الغربي من الكرة الأرضية لصالح مستعمرتها السابقة، بالرغم من امتلاكها مصالح كبيرة هناك*.

كانت فكرة استراتيجية لامعة بحق. فلو حاولت بريطانيا مقاومة صعود الولايات المتحدة - إضافة إلى كل التزاماتها الأخرى - فإنها كانت ستستنزف جميع أموالها وثرواتها. وبالرغم من كل الأخطاء التي ارتكبتها خلال نصف القرن التالي، فقد كان الهدف من استراتيجية لندن في ما يتعلق بواشنطن - استراتيجية التزمت بها جميع الحكومات البريطانية منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر - هو تركيز انتباهها على الجبهات الحساسة الأخرى. ونتيجة لذلك، حافظت على سيادتها على البحار وتحكمت بممراته ومسالكه بواسطة خمسة *مفاتيح* قبل إنها تقفل العالم؛ سنغافورة، كيب الإفريقية، الإسكندرية، مضيق جبل طارق، ومضيق دوفر.

حافظت بريطانيا على سيطرتها الإمبراطورية ونفوذها العالمي - مع معارضة قليلة نسبية - لعقود عديدة. ففي تسوية الحرب العالمية الأولى، أخذت بريطانيا أكثر من 1.8 مليون ميل مربع من الأراضي و13 مليون خاضع جديد معظمهم من الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن الفجوة بين دورها السياسي وقدرتها الاقتصادية كانت في اتساع دائم. ففي حين كانت الإمبراطورية في السابق مصدر ربح، فإنها أصبحت في القرن العشرين عبئاً هائلاً على الخزينة البريطانية. ولم يكن ذلك الوقت مناسباً للعادات باهظة الثمن. فالاقتصاد البريطاني كان يتقهقر، والحرب العالمية الأولى كلّفت أكثر من 40 مليار دولار، وبلغت ديون بريطانيا - التي كانت ذات يوم الدائن الأساسي في العالم- 136 بالمئة من الناتج المحلي بعدها[8]. وارتفاع دين الحكومة عشرة أضعاف يعني أن دفعات الفائدة ستسحب نصف الخزينة لوحدها بحلول منتصف العقد الثاني من القرن العشرين. أرادت بريطانيا البقاء في مستواها العسكري فاشترت الأسطول الألماني بسعر بخس - بعد الحرب العالمية الأولى - وحافظت لفترة وجيزة على موقعها كأكبر قوة بحرية. لكن الإنفاق الدفاعي لألمانيا أصبح أكبر من إنفاق بريطانيا بثلاثة أضعاف بحلول العام 1936[9]. وفي العام نفسه الذي غزت فيه إيطاليا إثيوبيا، وضع موسوليني أيضاً 50,000 جندي في ليبيا؛ عشرة أضعاف عدد الجنود البريطانيين الذين كانوا يحرسون قناة السويس[10]. هذه الظروف - إضافة إلى ذكريات حرب عالمية

حديثة العهد تسببت بمقتل 700,000 بريطاني - هي التي جعلت الحكومات البريطانية في عقد الثلاثينيات تفضِّل النوايا الطيبة والاسترضاء على التصادم مع قوى الفاشية.

هنا أثَّرت المشاكل المالية في الاستراتيجيات. وخير مثال على ذلك القرار بتحويل سنغافورة إلى قاعدة بحرية ضخمة. كانت بريطانيا تعتبر سنغافورة - جبل طارق الشرق - عنق زجاجة استراتيجية بين الهند والمحيط الهادئ وهي لهذا السبب قادرة على إيقاف تحرك اليابان غرباً. (كانت بريطانيا تملك خيار الحفاظ على حلفها مع طوكيو - مزيد من المرونة - لكن الولايات المتحدة وأستراليا رفضتا). كانت استراتيجية معقولة، لكن بريطانيا، نظراً إلى وضعها المالي غير المستقر، لم تكن تملك المال الكافي لتمويلها. فقد كانت أحواض تصليح السفن صغيرة جداً لتتسع لأسطول سيواجه اليابانيين، والوقود غير كافٍ، والتحصينات الدفاعية متواضعة. ولهذه الأسباب، عندما بدأ الهجوم الياباني، سقطت سنغافورة في غضون أسبوع واحد.

ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية لتدق المسمار الأخير في نعش القوة الاقتصادية البريطانية (في العام 1945، كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة أكبر بعشرة أضعاف من الناتج الإجمالي البريطاني). ولكن، حتى في ذلك الحين، بقيت بريطانيا مؤثرة بصورة مثيرة للدهشة، جزئياً على الأقل بسبب الطاقة الاستثنائية والطموح اللذين تمتع بهما ونستون تشرشل. عندما تأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة كانت تدفع معظم التكاليف الاقتصادية للحلفاء، وأن روسيا كانت تتحمل معظم الإصابات، فقد تطلَّب الأمر إرادة استثنائية من بريطانيا بأن تبقى واحدة من *القوى العظمى الثلاث* التي قرّرت مصير عالم ما بعد الحرب. في الحقيقة، إن صور روزفلت وستالين وتشرشل في مؤتمر يالطا في شباط من العام 1945 مضللة بعض الشيء، إذ لم يكن هناك *قوى عظمى ثلاث* بل كان هناك *قوّتان عظميان* إضافة إلى مغامر سياسي استطاع إبقاء نفسه وبلده ضمن اللعبة، وبفضله احتفظت بريطانيا بالكثير من عناصر القوة العظمى إلى فترة متقدمة من القرن العشرين.

لكن، ليس من دون ثمن، بالطبع. فمقابل القروض التي منحتها للندن، استولت

الولايات المتحدة على عشرات القواعد البريطانية في جزر الكاريبي وكندا والمحيط الهندي والمحيط الهادئ. وحول هذه القضية، قال أحد أعضاء البرلمان في ذلك الوقت: "فلتُسلَّم الإمبراطورية البريطانية إلى المقرض الأميركي؛ أملنا الوحيد". بينما كان العالم الاقتصادي جون مينارد كينيز أكثر غيظاً عندما وصف القانون "Lend-Lease Act" بأنه محاولة لاقتلاع عيني الإمبراطورية البريطانية. أما المراقبون الأقل عاطفيةً فقد اعتبروه أمراً لا بد منه. في حين واسى أرنولد توينبي - الذي أصبح حينئذ مؤرخاً شهيراً - البريطانيين بقوله إن "يد أميركا ستكون ألطف بكثير من يد روسيا أو ألمانيا أو اليابان، وأعتقد بأن هذه هي الخيارات المتاحة".

النقطة الجوهرية هي أن بريطانيا انهارت كقوة عظمى ليس بسبب أدائها السياسي السيئ، بل بسبب إدارة اقتصادية سيئة. فهي كانت تملك نفوذاً عالمياً عظيماً، لكن اقتصادها كان ضعيفاً بنيوياً. وزادت الأمور سوءاً بلجوئها إلى حلول غير حكيمة؛ عدم الثبات على معيار الذهب، وفرض رسوم إمبراطورية، ووقوعها تحت عبء ديون هائلة بسبب الحروب. وبعد الحرب العالمية الثانية، تبنَّت برنامجاً اقتصادياً اشتراكياً - خطة بيفيريدج - أمَّم، وفرض قيوداً قاسية على أجزاء واسعة من الاقتصاد، ما أدى إلى إدخال البلد في حالة ركود في الستينيات والسبعينيات، إلى أن ساعدت مارغريت تاتشر على إنعاش الاقتصاد البريطاني في الثمانينيات.

باختصار، لقد لعبت بريطانيا أوراقها الضعيفة بمهارة سياسية مثيرة للإعجاب، بالرغم من انحدار موقعها الاقتصادي النسبي مدة سبعين عاماً. وهذا التاريخ يقدم دروساً هامة للولايات المتحدة.

تفوُّق أميركا على المدى الطويل

أولاً، من الضروري أن ننوِّه إلى أن السمة الأساسية لانحدار بريطانيا - تدهور اقتصادي غير قابل للإصلاح - لا تنطبق على الولايات المتحدة اليوم. فالتفوق الاقتصادي البريطاني دام بضعة عقود فقط، في حين أن تفوق أميركا استمر أكثر من 130 عاماً. إذ يحتل الاقتصاد الأميركي مرتبة أكبر اقتصادات العالم منذ منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، ولا يزال كذلك حتى يومنا هذا. كما أن الولايات المتحدة

حافظت على حصة ثابتة من الناتج الإجمالي العالمي منذ ذلك الحين، وهو أمر مثير للدهشة. فباستثناء أواخر الأربعينيات والخمسينيات - عندما دُمِّرت بقية العالم الصناعي وارتفعت حصة أميركا إلى 50 بالمئة - ظلت الولايات المتحدة مسؤولة عن ربع إنتاج العالم تقريباً لأكثر من قرن من الزمن (32 بالمئة في العام 1913، و26 بالمئة في العام 1960، و22 بالمئة في العام 1980، و27 بالمئة في العام 2000، و26 بالمئة في العام 2007)*. من المرجح أن تنخفض النسبة في العقدين القادمين ولكن ليس بدرجة كبيرة. إذ إن معظم التقديرات تشير إلى أن حجم الاقتصاد الأميركي في العام 2025 سيبقى يساوي ضعف حجم الاقتصاد الصيني في ما يتعلق بقيمة الناتج المحلي الإجمالي في السوق nominal GDP (لكن الفجوة ستكون أصغر بالنسبة إلى القوة الشرائية)[11].

يمكن ملاحظة الفارق بين أميركا وبريطانيا في عبء ميزانيتيهما العسكريتين. لقد بسطت بريطانيا سيطرتها على البحار، ولكن ليس على الأرض. فالجيش البريطاني كان صغيراً لدرجة أن المستشار الألماني أوتو فون بسمارك قال ساخراً ذات مرة بأنه لو حدث وغزا البريطانيون ألمانيا، فإنه سيطلب ببساطة من الشرطة أن تعتقلهم. لكن ذلك التفوق البريطاني البحري - كان حجم بحريتها أكبر من ثاني وثالث أكبر سلاحين بحريين مجتمعين في العالم - جاء على حساب خزينتها التي استُنزفت بصورة كارثية. أما الجيش الأميركي - بالمقابل - فإنه مسيطر على جميع المستويات - البحر والأرض والجو والفضاء - وينفق أكثر من الدول الأربع عشرة التالية مجتمعة، إذ إنه مسؤول عن 50 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي. ويجادل البعض أنه حتى هذا المعيار يقلل من قيمة التفوق العسكري الأميركي أمام بقية دول العالم لأنه لا يأخذ في الاعتبار تفوقها العلمي والتكنولوجي. فالولايات المتحدة تنفق على الأبحاث الدفاعية والتطوير أكثر مما تنفقه بقية دول العالم مجتمعة. ومن المهم أن نذكر هنا أنها فعلت ذلك من دون أن تصاب بالإفلاس. يشكل إنفاق الدفاع اليوم 4.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل مما كان عليه في معظم مراحل الحرب الباردة. (في عهد الرئيس أيزنهاور، ارتفع إلى 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي). والسر يكمن في مقام الكسر. إذ عندما

يكبر حجم الناتج المحلي الاجمالي الأميركي أكثر فأكثر، تصبح المصروفات - التي كانت ستقصم الظهر لو كانت الظروف مختلفة - زهيدة أو ممكنة التحمل. على سبيل المثال، قد تكون حرب العراق مشروعاً نبيلاً أو كارثة - ذلك يعتمد على منظورك - لكنها في كلتا الحالتين لن تفلس الولايات المتحدة. صحيح أن الحرب باهظة الثمن، لكن تكلفتها في أفغانستان والعراق معاً - 125 مليار دولار في العام - تمثل أقل من 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. في حين كلّفت حرب فيتنام 1.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي في العام 1970 وأكثر بعشرات الآلاف من أرواح الجنود الأميركيين.

إن القدرة العسكرية الأميركية ليست هي سبب قوة الولايات المتحدة بل نتاجها. أما السبب فهو القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية للولايات المتحدة، التي لا تزال تتمتع بقوة هائلة. لا شك في أن الولايات المتحدة تواجه تحديات أكبر وأعمق وأوسع مما سبق لها أن واجهته في تاريخها، ولا شك أيضاً في أن بروز البقية يعني أنها ستفقد بعضاً من حصتها من الناتج الإجمالي العالمي، لكن هذا لن يبدو على الإطلاق مثل انحدار بريطانيا في القرن العشرين، عندما فقدت الأخيرة الريادة في الابتكار والطاقة والتصنيع. سيبقى الاقتصاد الأميركي حيوياً وديناميأ، وستبقى الولايات المتحدة في طليعة الثورات التالية في العلوم والتكنولوجيا والصناعة ما دامت قادرة على احتواء، والتكيف مع، التحديات التي تواجهها.

المستقبل هنا

عندما أحاول شرح كيفية تدبّر أميركا أمرها في العالم الجديد، أقول أحياناً: "انظروا حولكم". إن المستقبل موجود هنا سلفاً. خلال السنوات العشرين الماضية، اكتسبت العولمة مزيداً من الاتساع والعمق. فالدول المنتجة للبضائع أصبحت أكثر عدداً، وتكنولوجيا الاتصالات تسهِّل التعاملات، ورؤوس الأموال حرة في التحرك في جميع أنحاء العالم. والولايات المتحدة استفادت بشكل هائل من هذه التطورات. فقد تلقت الولايات المتحدة مئات ملايين الدولارات بفضل الاستثمار؛ وهذا أمر نادر بالنسبة إلى بلد يملك رأس مال كبير خاص به. ودخلت شركاتها بلداناً وصناعات جديدة

وبنجاح كبير، واستخدمت تكنولوجيات وتعاملات جديدة، كل ذلك من أجل زيادة أرباحها. كما أن الصادرات الأميركية بقيت صامدة، بالرغم من ارتفاع قيمة الدولار خلال العقدين السابقين.

المهم هو أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تجاوز نسبة 3 بالمئة بقليل على مدى خمسة وعشرين عاماً؛ أعلى بنسبة هامة من أوروبا (في اليابان، بلغ المعدل 2.3 بالمئة خلال نفس الفترة). وسجَّل نمو القدرة الإنتاجية - إكسير الاقتصاد الحديث - نسبةً تزيد عن 2.5 بالمئة خلال العقد الأخير، مرة أخرى أعلى بنقطة مئوية كاملة من المعدل الأوروبي. وبحسب المنتدى الاقتصادي العالمي، تُصنَّف الولايات المتحدة حالياً بأنها أكثر اقتصادات العالم تنافسيةً. وهذه التصنيفات تصدر سنوياً منذ العام 1979، وموقع الولايات المتحدة فيها ثابت تقريباً، مع أنها تنزلق أحياناً أمام البلدان الصغيرة في شمال أوروبا مثل السويد والدانمارك وفنلندا (يبلغ عدد سكانها مجتمعة عشرين مليوناً، أي أقل من عدد سكان ولاية تكساس). قد يبدو لك أن مسار النمو الأميركي المتفوق في طريقه إلى الانحدار، ولعله سيبدو طبيعياً أكثر من ذي قبل بالنسبة إلى دولة صناعية متطورة خلال السنوات القليلة القادمة، لكن النقطة المهمة هي أن أميركا تملك اقتصاداً دينامياً إلى درجة عالية، ولا يزال محافظاً على موقعه، بالرغم من حجمها الكبير.

انظر إلى صناعات المستقبل. يُعتقَد بأن التكنولوجيا الدقيقة - علم تطبيقي يتعلق بالتحكم بالمادة على المستوى الذري أو الجزيئي - ستقود الاختراقات العلمية خلال الخمسين عاماً القادمة. ففي وقت ما في المستقبل - أو هكذا يُقال لي - ستقوم الأُسَر بتصنيع منتجات من موادّ خام، وستبتكر الشركات ببساطة المعادلات التي تحوِّل الذرات إلى بضائع. وسواء أكان مبالغة أم ضرباً من التوقّع، فالجدير بالذكر هنا هو أن الولايات المتحدة تهيمن على هذا المجال كلياً. فهي تملك عدداً أكبر من المراكز البحثية الخاصة بهذا العلم من الدول الثلاث التي تأتي بعدها مباشرة (ألمانيا، والمملكة المتحدة، والصين) مجتمعة، والكثير من مراكزها الجديدة تركز على موضوعات ضيقة ذات إمكانية عالية لتحويلها إلى تطبيقات عملية تسويقية - مثل مركز التكنولوجيا

الدقيقة التابع لجامعتي إيموري-جورجيا والخاص بعلم الأورام الجيني والتوقعي. كما أن التمويل الحكومي للأبحاث الخاصة بالتكنولوجيا الدقيقة في الولايات المتحدة يبلغ نحو ضعف تمويل أقرب المنافسين إليها، اليابان. وفي حين تساهم الصين واليابان وألمانيا في حصة لا بأس بها من المقالات التي تتناول علم المواد الدقيقة والموضوعات الهندسية، فإن الولايات المتحدة تصدر شهادات حقوق ابتكار في ميدان التكنولوجيا الدقيقة أكثر مما يصدره العالم بأسره، الأمر الذي يشير إلى القوة الاستثنائية لأميركا في تحويل النظرية المجردة إلى منتجات عملية.

بنت مؤسسة لوكس، برئاسة الدكتور مايكل هولمان، شبكة بيانات لتقييم القدرة التنافسية الإجمالية للدول في ميدان التكنولوجيا الدقيقة. لم ينظر تحليلها إلى النشاط في مجال التكنولوجيا الدقيقة فحسب، وإنما أيضاً إلى القدرة على *توليد* نمو من *ابتكار علمي*[12]. وجدت أن بعض البلدان التي تنفق الكثير على البحوث لا يمكنها تحويل علمها إلى تجارة. إذ تخصص دول *البرج العاجي* هذه تمويلاً كبيراً جداً من أجل البحوث، وتنشر المقالات العلمية في المجلات، وتملك حقوق اختراع أيضاً، لكنها لسبب ما، لا تنجح في تحويل هذا كله إلى بضائع تجارية وأفكار. ومن الدول التي تنتمي إلى هذه الفئة، الصين وفرنسا وبريطانيا. في حين أن 85 بالمئة من الاستثمارات المالية عالية الخطورة في مجال التكنولوجيا الدقيقة تذهب إلى شركات أميركية.

الولايات المتحدة تهيمن على صناعة التكنولوجيا البيولوجية أيضاً؛ وتعني استخدام الأنظمة البيولوجية في إنتاج منتجات طبية وزراعية وصناعية. ففي العام 2005، تلقَّت شركات أميركية متخصصة في التكنولوجيا البيولوجية أكثر من 3.3 مليارات دولار على شكل تمويل مجازف، في حين تلقت الشركات الأوروبية نصف هذا المبلغ فقط. وكانت إصدارات الأسهم ما بعد الأولية (post-IPO) في الولايات المتحدة أكثر منها في أوروبا بسبعة أضعاف. وبالرغم من أن الإصدارات الأولية للأسهم (IPOs) في أوروبا تلقت أموالاً أكثر في العام 2005، إلا أن الإصدار الأولي للأسهم نشاط متقلب إلى حدٍّ كبير، ففي العام 2004، كانت قيمة الإصدارات الأولية للأسهم في أميركا أكبر بأربعة

أضعاف منها في أوروبا. وكما هي الحال مع التكنولوجيا الدقيقة، تَبرُع الشركات الأميركية في تحويل الأفكار إلى منتجات تجارية مربحة، إذ بلغت أرباح الصناعات البيوتكنولوجية نحو 50 مليار دولار في العام 2005، أي أكبر بخمسة أضعاف منها في أوروبا، وما يمثل 76 بالمئة من الأرباح العالمية الإجمالية*.

بالطبع، إن التصنيع يبتعد بشكل تدريجي عن الولايات المتحدة باتجاه العالم النامي، ويحوّل أميركا إلى اقتصاد خدمات. وهذا يخيف الكثير من الأميركيين والأوروبيين الذين يتساءلون عما ستصنع بلادهم إذا أصبح كل شيء *يُصنَع في الصين*. ولكن لا بد من أن يُنظَر إلى التصنيع الآسيوي في سياق اقتصاد عالمي أصبحت فيه بلدان مثل الصين جزءاً هاماً من سلسلة المزوِّدين؛ لكنها تبقى جزءاً فقط.

أمضى الكاتب في مجلة **أتلانتيك مونثلي**، جيمس فالوس، عاماً في الصين يراقب عن كثب تلك القوة التصنيعية الهائلة، وقدَّم تفسيراً مقنعاً لمسألة كيفية تعزيز التوظيف الخارجي للقدرة التنافسية الأميركية؛ وهو تفسير يفهمه جيداً رجال الأعمال الصينيون. معظم الأميركيين، بمن فيهم الخبراء الإداريون، لم يسمعوا *بالمنحنى المبتسم* لكن المصنِّعين الصينيين يعرفونه جيداً. يصوِّر هذا المنحنى - وهو الخط المنحني على شكل حرف U في الوجه الكارتوني المبتسم البسيط الذي ظهر في السبعينيات (ل) - تطور منتج ما من مرحلة التصور إلى البيع. عند الجزء العلوي اليساري من المنحنى يبدأ منتج ما بفكرة وتصميم صناعي عالي المستوى؛ كيف سيبدو المنتج وكيف سيعمل. وبعد ذلك باتجاه الأسفل تأتي الخطة الهندسية المفصلة. وفي الجزء السفلي من المنحنى U يكون التصنيع الفعلي والتركيب والشحن. ومن ثم صعوداً من الجهة اليمنى منه يكون التوزيع والتسويق، والبيع بالتجزئة، وعقود الخدمة، ومبيعات قطع التبديل، والملحقات. يلاحظ فالوس أن الصين تهتم بالجزء السفلي من المنحنى في حين تهتم أميركا بالجزء العلوي - نهايتي الحرف U - أي حيث يوجد المال. "الطريقة البسيطة في التعبير عن ذلك - أي أن المال الحقيقي موجود في اسم الماركة إضافة إلى البيع بالتجزئة - قد تبدو واضحة، لكن الصورة الأكثر وضوحاً تتجلى في

التفاصيل غير الظاهرة"[13]. وخير مثال على ذلك هو جهاز iPod: إن هذا الجهاز يُصنَّع غالباً خارج الولايات المتحدة، لكن غالبية القيمة المضافة تأخذها شركة آبل Apple في كاليفورنيا. فقد حققت الشركة ربحاً إجمالياً قدره 80 دولاراً من كل جهاز iPod سعة 30 جيغابايت بيع بالتجزئة بسعر 299 دولاراً (في العام 2007). وقُدِّر ربحها بحوالى 36 بالمئة من سعر الجملة، 224 دولاراً. (أضف إلى ذلك ربح المبيع بالتجزئة إذا بيع الجهاز في مخزن تابع لشركة آبل). وتبلغ التكلفة الإجمالية للمكونات 144 دولاراً[14]. وبالمقابل، تربح الشركات المصنِّعة الصينية بضع نقاط مئوية فقط من منتجاتها.

أفضل صناعات أميركا

يقول أولئك الأشد قلقاً: "آه، هذا صحيح، لكنك تنظر إلى الصورة الملتقطة اليوم. إذ إن الأفضليات التي تتمتع بها أميركا تتآكل بسرعة مع فقدانها لقاعدتها العلمية والتكنولوجية". فبالنسبة إلى البعض، إن انحدار العلم إشارة إلى انحلال ثقافي واسع. إننا نفقد الاهتمام بالأسس - الرياضيات، والتصنيع، والاجتهاد في العمل، والتوفير - ونصبح مجتمعاً متخصصاً في الاستهلاك والراحة والتسلية. وفي هذا الخصوص، يقول المدير التنفيذي في شركة جنرال إلكتريك جيفري إيميلت: "في العام 2006، سيكون عدد المتخرجين من حَمَلة شهادات التدريب الرياضي أكبر من حَمَلة شهادة الهندسة الكهربائية في الولايات المتحدة. فإذا كنا نريد أن نكون عاصمة التدليك في العالم، فإننا في طريقنا لنتبوأ هذه المكانة"[15].

ليست هناك إحصائيات تثبت صحة هذا القلق أفضل من تلك المتعلقة بتراجع الهندسة. في العام 2005، نشرت الأكاديمية الوطنية للعلوم تقريراً يحذِّر من إمكانية فقدان الولايات المتحدة بشكل سريع موقعها المميز كرائد العلم في العالم. ففي العام 2004، يقول التقرير، خرَّجت الصين 600,000 مهندس، والهند 350,000، والولايات المتحدة 70,000. كُرِّرت هذه الأرقام في مئات المقالات والكتب والمواقع الإلكترونية، بما فيها قصة الغلاف في مجلة فورتشن، ومجلة كونغريشيونال ريكورد، وفي أحاديث لأشخاص متنفذين في عالم التكنولوجيا، مثل بيل غيتس. ويبدو أن هذه الأرقام تدعو

للقلق واليأس بالفعل. فأي أمل سيكون لدى الولايات المتحدة إذا كان مقابل كل مهندس أميركي مؤهَّل 11 مهندساً صينياً وهندياً؟ وإضافة إلى ذلك، يوضِّح التقرير بأن أي شركة يمكن أن تستخدم 5 كيميائيين متحمسين وذوي تدريب عالٍ في الصين أو 11 مهندساً في الهند بتكلفة كيميائي واحد أو مهندس واحد في الولايات المتحدة.

المشكلة الوحيدة في هذه الأرقام هي أنها غير دقيقة جداً. قام الصحفي كارل بياليك، من صحيفة وول ستريت جورنال، وعدد من الأكاديميين بدراسة المسألة. وسرعان ما أدركوا أن الأرقام الإجمالية الآسيوية تضمَّنت متخرجين من معاهد مدة الدراسة فيها سنتين أو ثلاث سنوات؛ وهم أشخاص ينالون شهادات في أعمال تقنية بسيطة. كما سافرت مجموعة من الأساتذة من كلية برات للهندسة في جامعة دوك إلى الصين والهند من أجل جمع معلومات من مصادر حكومية وغير حكومية ومقابلة رجال أعمال وأكاديميين، واستنتجوا بأن استبعاد المتخرجين من المعاهد التي تعلِّم برامج تتطلب سنتين أو ثلاث سنوات يخفِّض الرقم الصيني إلى النصف تقريباً، إلى حوالى 350,000 متخرج، ومن المحتمل أن يكون حتى هذا الرقم مضخَّماً بسبب اختلاف تعريفات كلمة *مهندس*، التي تشمل غالباً فنيي إصلاح ميكانيك السيارات والأعطال الصناعية. ويقول بياليك بأن مؤسسة العلوم الوطنية، التي تفحّصت هذه الإحصائيات في الولايات المتحدة ودول أخرى، تقدّر الرقم الصيني بحوالى 200,000 متخرج في السنة. في حين يقدّر رون هيرا - أستاذ السياسة العامة في معهد روشستر للتكنولوجيا - عدد المتخرجين الهنود بين 120,000 و130,000 في السنة. وهذا يعني بأن الولايات المتحدة تدرب عدداً أكبر من المهندسين بالنسبة إلى الفرد مما تدرب الصين أو الهند[16].

الأرقام لا تتطرق إلى مسألة النوعية أيضاً. بصفتي شخصاً تربى في الهند، ففي وسعي تقدير فضائل أشهر أكاديمياتها الهندسية، والمعاهد الهندية للتكنولوجيا (IIT). إن الميزة الأهم لديها هي أنها تشرف على واحد من أشد امتحانات الدخول تنافسية وصعوبة في العالم، إذ يُقبَل 5,000 شخص من 300,000 متقدم سنوياً؛ أي أن معدل القبول يساوي 1.7 بالمئة (مقابل 9 إلى 10 بالمئة في جامعات هارفارد ويال

وبرينستون). والأشخاص الذين ينجحون في الامتحان هم الأفضل والألمع من بين مليار شخص. ولكن، في الواقع، إن الكثير من هذه المعاهد هي معاهد درجة ثانية من دون أدنى شك، وذلك بسبب معداتها العادية وأساتذتها اللامبالين ومناهجها التي تفتقر إلى الإبداع والخيال. وهذا ما يؤكده راجيف ساهني، الذي درس في أحد هذه المعاهد قبل أن يذهب إلى معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، حيث يقول: "إن الميزة الأساسية للمعاهد الهندية للتكنولوجيا هي امتحان الدخول، المصمم بشكل رائع من أجل اختيار الطلاب فائقي الذكاء. أما بالنسبة إلى التدريس والمرافق فإنها في الحقيقة لا تقارَن مع أي معهد تكنولوجي أميركي محترم". وحتى بعد اجتياز هذه المعاهد التكنولوجية والأكاديميات النخبوية الأخرى - التي تخرِّج نحو 10,000 طالب سنوياً - تبقى نوعية التعليم العالي في الصين والهند رديئة إلى درجة كبيرة. ولهذا السبب يغادر الكثير من الطلاب هذين البلدين للتدرّب في الخارج.

تؤكد البيانات هذه الانطباعات الخاصة. ففي العام 2005، أجرت مؤسسة ماكنزي العالمية دراسة حول *سوق العمل العالمية الناشئة* ووجدت أن عينة مؤلفة من ثمان وعشرين دولة ذات أجور منخفضة تملك نحو 33 مليون محترف شاب*تحت تصرفها، مقارنة مع 15 مليوناً فقط في عينة مؤلفة من ثماني دول ذات أجور مرتفعة (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، واليابان، وأستراليا، وكندا، وأيرلندا، وكوريا الجنوبية)[17]. ولكن، من بين أولئك المحترفين الشبان في الدول ذات الأجور المنخفضة، كم هو عدد الذين يملكون المهارات الضرورية للمنافسة في السوق العالمية؟ "إنّ عدداً ضئيلاً من المرشحين للعمل يمكنهم أن يعملوا بنجاح في أي شركة أجنبية"، هكذا تُظهر الدراسة مبررة ذلك بعدة تفسيرات أهمها سوء نوعية التعليم. ونوَّهت الدراسة إلى أن نوعية وكمية التعليم منخفضتان في الصين والهند معاً، باستثناء قلة من الأكاديميات رفيعة المستوى. فبالرغم من الطلب الهائل على المهندسين، إلا أن عدد المدربين منهم قليل نسبياً، ولهذا تجد أن أجورهم ترتفع بنسبة 15 بالمئة سنوياً؛ وهذه إشارة مؤكدة على أن الطلب على المهندسين المدربين يفوق العرض في كلا البلدين. (إذا كنت صاحب عمل وهناك عشرات الآلاف من المهندسين المدربين بشكل جيد

يتخرجون من الجامعات كل عام، فلن تضطر إلى منح موظفيك علاوة نسبتها 15 بالمئة سنوياً).

إنّ التعليم العالي هو أفضل صناعات أميركا. هناك لائحتان لأفضل الجامعات في العالم. في إحداهما - وهي دراسة كَمِّية صرفة قام بها باحثون صينيون - ثمانٍ من أفضل عشر جامعات في العالم موجودة في الولايات المتحدة الأميركية. وفي الأخرى - وهي دراسة أكثر اهتماماً بالنوعية من الأولى وقامت بها *Times Higher Educational supplement* في لندن - سبع جامعات. وبعد ذلك تتباعد الأرقام نوعاً ما. فمن بين أفضل عشرين جامعة، سبع عشرة أو إحدى عشرة جامعة موجودة في أميركا. ومن أفضل خمسين، ثمانٍ وثلاثون أو إحدى وعشرون جامعة موجودة في الولايات المتحدة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن عدد سكان أميركا يشكل 5 بالمئة فقط من عدد سكان العالم، فمن المؤكد أن الولايات المتحدة تهيمن على التعليم العالي لامتلاكها إما 42 بالمئة أو 68 بالمئة من أفضل خمسين جامعة في العالم (اعتماداً على الدراسة التي تقرأها). وليس هناك ميدان آخر تكون فيه الولايات المتحدة مهيمنة بهذا الشكل*.

يشير تقرير بعنوان **مستقبل الجامعات الأوروبية** صادر في العام 2006 عن مركز الإصلاح الأوروبي المتمركز في لندن، إلى أن الولايات المتحدة تستثمر 2.6 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي في التعليم العالي، مقارنةً مع 1.2 بالمئة في أوروبا و1.1 بالمئة في اليابان. والوضع في مجال العلوم مثير للإعجاب بشكل خاص. حيث تُظهر لائحة بالمدارس التي تعلَّم فيها أفضل 1,000 عالم كمبيوتر في العالم بأن المدارس العشر الأولى كلها أميركية. ولا يزال إنفاق الولايات المتحدة على البحث والتطوير أكبر من إنفاق أوروبا، كما أن التعاون بين مؤسساتها التعليمية والتجارية لا نظير لها في أي مكان آخر من العالم. وتبقى أميركا الوجهة الأكثر جاذبية بما لا يقاس بالنسبة إلى الطلاب، إذ إنها تستحوذ على 30 بالمئة من مجموع عدد الطلاب الأجانب في العالم. وهذه الأفضليات لن تُمحَى بسهولة لأن بنية الجامعات الأوروبية واليابانية - معظمها تُدار من قبل الدولة - لن تتغير على الأرجح. وبالرغم من أن الصين والهند تقومان بافتتاح مؤسسات جديدة، ولكن ليس من السهل إحداث جامعات على مستوى عالمي

من لا شيء في ظرف بضعة عقود. إليكم إحصاء حول المهندسين لربما لم تسمعوا به من قبل: في الهند، تقوم الجامعات بتخريج 35 إلى 50 حامل درجة دكتوراه في علم الكمبيوتر سنوياً؛ في حين أن الرقم هو 1,000 في أميركا.

تعلُّم التفكير

لكن، إذا كانت الجامعات الأميركية مصنفة كدرجة أولى، فإن قلة من الناس يعتقدون بإمكانية تصنيف المدارس الأميركية في نفس الدرجة. الجميع يعلمون بأن النظام المدرسي الأميركي يعاني من أزمة، وأن الطلاب يحققون نتائج سيئة في المواد العلمية والرياضيات بصفة خاصة في التصنيفات العالمية، عاماً بعد عام. لكن الإحصائيات هنا - مع أنها ليست غير صحيحة - تكشف أمراً مختلفاً بشكل طفيف. إن مشكلة أميركا الحقيقية لا تتعلق بالتفوق بل بالفرص. منذ إطلاقها في العام 1995، أصبحت دراسة الاتجاهات الدولية في العلوم والرياضيات (TIMSS) المعيار الرئيسي في المقارنة بين البرامج التعليمية في الدول المختلفة. وقد وضعت أحدث نتائجها (2003) الولايات المتحدة في منتصف المجموعة التي شملتها الدراسة والتي تألفت من 24 بلداً، لكن الكثير من البلدان التي جاءت بعدها تنتمي إلى العالم النامي مثل المغرب وتونس وأرمينيا. كانت نتيجة طلاب الصف الثامن أفضل من نتيجة طلاب الصف الرابع (الصفان اللذان أُجريت الدراسة عليهما)، لكنهم ظلوا متخلفين وراء نظرائهم في دول مثل هولندا واليابان وسنغافورة. وقد تناقلت وسائل الإعلام الخبر بشيء من الذعر المتوقع، حيث كتبت وول ستريت جورنال: "قنبلة الزمن الاقتصادي: مراهقو الولايات المتحدة من بين الأسوأ في الرياضيات".

ولكن، حتى لو كانت نتائج الولايات المتحدة في العلوم والرياضيات أدنى من الدول المتفوقة مثل سنغافورة وهونغ كونغ، إلا أن النتائج الإجمالية تخفي اختلافات مناطقية وعرقية واقتصادية-اجتماعية. فالطلاب الفقراء وطلاب الأقليات يحققون نتائج أدنى بكثير من المعدل الأميركي، في حين أن "الطلاب في المدارس الأميركية العامة في الضواحي الغنية يحققون نتائج مقاربة لنتائج الطلاب في سنغافورة، الدولة المتفوقة بفارق كبير في نتائج الرياضيات بحسب دراسة TIMSS"[18]. وهؤلاء هم الطلاب الذين

سيتنافسون على، ويملأون، الأماكن الشاغرة القليلة في أرقى الجامعات الأميركية. إن الفارق في نتائج المواد العلمية بين المدارس الموجودة في مناطق فقيرة وتلك الموجودة في مناطق غنية ضمن الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أكبر بأربعة إلى خمسة أضعاف من الفارق بين المعدلات الوطنية للولايات المتحدة وسنغافورة. بكلمات أخرى، أميركا دولة كبيرة ومتنوعة مع مشكلة انعدام مساواة حقيقية. وهذه ستتحول، مع الأيام، إلى مشكلة تنافس، لأننا إن لم نستطع أن نعلِّم وندرب ثلث عدد العاملين على المنافسة في اقتصاد معرفي، فذلك سيخفض مستوى البلد ككل. ولكن، في الوقت عينه، إن المجموعة الكبيرة من الطلاب في الخُمس العلوي من المدارس الأميركية يُصنَّفون من بين الأفضل في العالم. إنهم مجتهدون ويعيشون حياة أكاديمية وغير أكاديمية منظمة إلى درجة عالية، كما يمكن أن يشهد على ذلك أي شخص زار مؤخراً إحدى جامعات رابطة اللبلاب (آيفي ليغ).

لقد درست في مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية في مومباي، تابعة لمؤسسة ممتازة تُدعى كاتدرائية ومدرسة جون كانون. كان أسلوبها (منذ ثلاثين عاماً) يعكس أساليب التدريس التي توصَف غالباً *بالآسيوية*، والتي تركز على الحفظ والاختبارات الدائمة. إنها في الواقع الطريقة الإنكليزية والأوروبية القديمة في التعليم، التي توصَف اليوم بالآسيوية. أتذكر أنني كنت أحفظ كميات كبيرة من المعلومات وأفرغها في الامتحان ومن ثم أنساها على الفور. وعندما ذهبت للدراسة في الولايات المتحدة، وجدت عالماً مختلفاً تماماً. ففي حين أن النظام الأميركي متراخٍ جداً في الصرامة والحفظ - سواء في الرياضيات أم في الشعر - إلا أنه أفضل بكثير في تطوير القدرات العقلية الجوهرية، التي يحتاج إليها المرء للنجاح في الحياة. إن الأنظمة التعليمية الأخرى تعلِّمك كي تتقدم للامتحان، لكن النظام الأميركي يعلِّمك كيف تفكر.

من المؤكد أن هذه الميزة تفسر إلى حدٍّ ما لماذا تُخرّج الولايات المتحدة ذلك العدد الكبير من المقاولين والمخترعين والمغامرين. في أميركا، يُسمَح للناس بأن يتجرأوا، ويتحدوا السلطة، ويفشلوا، ويقفوا على أرجلهم من جديد. إنها أميركا وليست اليابان، التي تخرّج عشرات الفائزين بجائزة نوبل. يقول ثارمان شانموغاراتنام - الذي كان منذ

فترة وجيزة وزيراً للتعليم في سنغافورة - في سياق تفسيره للفارق بين نظام بلده ونظام أميركا: "كلانا نملك نظاماً يستند إلى المقدرة والجدارة. لكن نظامكم يعتمد على الموهبة في حين أن نظامنا يعتمد على الامتحان. إننا نعرف كيف نعلِّم الناس كيف يتقدمون للامتحان، وأنتم تعرفون كيف تستغلون مواهب الناس إلى أقصى درجة ممكنة. كلا الأمرين مهمان، ولكن ثمة مناطق من الدماغ لا يمكننا اختبارها جيداً، مثل الإبداع والفضول وحسّ المغامرة والطموح. والأهم من ذلك هو أن أميركا تمتلك ثقافة تعلُّم تتحدى الاعتقادات والأفكار السائدة، حتى لو كان ذلك يعني تحدي السلطة. هذه هي المجالات التي يجب على سنغافورة أن تتعلم فيها من واشنطن".

زار مسؤولون سنغافوريون مؤخراً بعض المدارس الأميركية كي يتعلموا كيف يؤسسون نظاماً يرعى ويكافئ الذكاء والإبداع وسرعة التفكير وحل المشاكل. حيث ورد في صحيفة واشنطن بوست في آذار من العام 2007 أن باحثين من أفضل مدارس سنغافورة جاؤوا إلى أكاديمية العلوم - وهي مدرسة عامة لكنها متخصصة في بعض المواد، وتقع في فيرجينيا - من أجل دراسة أساليب التدريس الأميركية"[19]. بينما كان الطلاب "يقومون بدراسة نباتات دقيقة معدلة وراثياً ويرسمون أوراقاً نباتية ويدوِّنون معلومات في دفاتر ملاحظاتهم، سجَّل (الزوار السنغافوريون) مدّة انتظار المدرّس الطلاب كي يجيبوا عن الأسئلة، وكيف تحدث المراهقون بصوت عالٍ، وكيف تشبثوا بآرائهم". كانت هار هوي بينغ - زائرة سنغافورية - متأثرة، وفقاً لصحيفة واشنطن بوست، حيث قالت: "من خلال المراقبة فقط يمكنك أن ترى أن الطلاب أكثر مساهمةً في الدروس بدلاً من أن يكونوا ضجرين طوال اليوم". فورد في المقالة: "إن المختبرات في سنغافورة - تقول هار - ممتلئة لكنها قاسية، والطلاب أذكياء لكنهم يترددون في تقديم الإجابات طوعاً. ولتشجيع العفوية، تمنح هوا تشونغ اليوم 10 بالمئة من علامة كل طالب استناداً إلى مساهمته الشفهية".

سلاح أميركا السري

قد تبدو أفضليات أميركا واضحة بالمقارنة مع آسيا، التي لا تزال قارة مكونة من بلدان معظمها نامية. أما بالمقارنة مع أوروبا، فإن الهامش يصبح أضيق بكثير مما

يعتقد كثير من الأميركيين. تحقق أوروبا نمواً سريعاً، قريباً من سرعة نمو الولايات المتحدة منذ العام 2000. وهي تستحوذ على نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم، وتفاخر بقوتها الإنتاجية التي تعادل في بعض الأحيان قوة الولايات المتحدة. وفي العام 2007، أعلنت عن فائض تجاري قدره 30 مليار دولار، من كانون الثاني إلى تشرين الأول. كما أن الدول الأوروبية تشغل سبعة من المراكز العشرة الأولى في دليل القدرة التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. صحيح أن لأوروبا مشاكلها - نسبة بطالة عالية، وأسواق عمل قاسية - لكنها تملك مزاياها أيضاً، ومنها نظاما التقاعد والرعاية الصحية اللذان يتمتعان بفعالية وتوازن مالي أكبر من النظامين الأميركيين. باختصار، تمثل أوروبا التحدي الأهم على المدى القصير بالنسبة إلى الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي.

لكن أوروبا تملك نقطة ضعف جوهرية. أو لنكن أكثر دقة، إن الولايات المتحدة تملك ميزة جوهرية تميّزها عن أوروبا ومعظم الدول المتقدمة، وهي حيويتها الديموغرافية. يقدِّر نيكولاس إيبرستاد، وهو باحث في معهد المشاريع الأميركية، أن عدد سكان الولايات المتحدة سيزيد 65 مليوناً بحلول العام 2030، في حين أن عدد سكان أوروبا سيبقى *ثابتاً* تقريباً. ويتابع إيبرستاد قائلاً بأنه في أوروبا "في ذلك الوقت سيكون عدد كبار السن الذين يزيدون عن عمر 65 عاماً أكبر بمرتين من عدد الأطفال تحت عمر الخمسة عشر عاماً، بما يعني ذلك من مضامين مقلقة تتعلق بالمستقبل. (إن انخفاض عدد الأطفال اليوم يعني انخفاض عدد العاملين لاحقاً). أما في الولايات المتحدة، فسيستمر الأطفال في التفوّق على كبار السن في العدد. يقدِّر قسم السكان في الأمم المتحدة بأن نسبة الأشخاص في عمر العمل مقابل المواطنين الكهول في غرب أوروبا ستنخفض من 3.8:1 اليوم إلى 2.4:1 فقط في العام 2030. بينما ستنخفض النسبة في الولايات المتحدة من 5.4:1 إلى 3.1:1 يمكن تحسين بعض هذه المشاكل الديموغرافية إذا اختار كهول أوروبا أن يعملوا أكثر، لكنهم لم يفعلوا حتى الآن، ومن النادر أن تنقلب مثل هذه الظواهر"[20]. والطريقة العملية الوحيدة لتجنّب هذا الانحدار الديموغرافي هي أن تقبل أوروبا المزيد من المهاجرين. وبما أن الأوروبيين الأصليين توقفوا فعلياً عن

الاستعاضة عن أنفسهم منذ بداية العام 2007، فهذا يعني أنه حتى الحفاظ على عدد السكان الحالي سيتطلب هجرة معقولة. أما النمو فسيتطلب هجرة أكبر. لكن المجتمعات الأوروبية، كما يبدو، غير قادرة على استقبال واستيعاب أناس من ثقافات غريبة وغير مألوفة. إن مسألة مَن المخطئ هنا - المهاجرون أم المجتمع - لا علاقة لها بموضوع بحثنا. لكن الواقع السياسي يفيد بأن أوروبا متجهة إلى قبول عدد أقل من المهاجرين في وقت يعتمد مستقبلها الاقتصادي على قدرتها على استيعاب المزيد منهم. أما أميركا، فإنها تؤسس أول أمة عالمية، مكونة من جميع الأعراق والألوان والأديان والمذاهب، ويعيشون معاً بانسجام بالغ.

أما ما يثير الاستغراب فعلاً فهو أن كثيراً من الدول الآسيوية - باستثناء الهند - تعيش وضعاً ديموغرافياً مشابهاً لوضع أوروبا، أو حتى أسوأ منه. فمعدلات الخصوبة في اليابان وتايوان وكوريا وهونغ كونغ والصين*أدنى بكثير من مستوى الاستعاضة (2.1 ولادة لكل امرأة)، وتشير التقديرات إلى أن بعض دول الشرق الآسيوية الأساسية ستواجه انخفاضاً كبيراً في عدد مواطنيها العاملين خلال نصف القرن التالي. لقد وصل عدد المواطنين العاملين في اليابان إلى الذروة قبل مدة، لكنه سينخفض في العام 2010 بمقدار ثلاثة ملايين عامل عما كان عليه في العام 2005. ومن المرجح أيضاً أن يبلغ عدد العاملين في الصين وكوريا الذروة خلال العقد القادم. وتتوقع مؤسسة غولدمان ساكس بأن متوسط العمر في الصين سيرتفع من 33 في العام 2005 إلى 45 في العام 2050 (ازدياد بالغ في عمر الصينيين). وبحلول العام 2030، قد يصبح عدد الكهول بعمر 65 عاماً أو ما فوق في الصين مساوياً تقريباً لعدد الأطفال تحت 15 عاماً. كما أن الدول الآسيوية تعاني من مشكلة مع المهاجرين بقدر الدول الأوروبية. واليابان تواجه نقصاً كبيراً محتملاً في عدد المواطنين العاملين فيها لأنها لا تستطيع استقدام العدد الكافي من المهاجرين ولا تسمح لنسائها بالمشاركة في قوتها العاملة بشكل كامل.

لهرم السكان تأثيرات كبيرة. أولاً، هناك عبء التقاعد - عدد أقل من العمال يدعمون عدداً أكبر من كبار السن ذوي الشعر الأشيب - ثانياً، كما يوضِّح العالم الاقتصادي بنجامين جونز قائلاً إن أشد المخترعين إبداعاً - وغالبية الحائزين على جائزة نوبل -

ينجزون مآثرهم وأعمالهم الأهم بين عمر الثلاثين والرابعة والأربعين. ثالثاً، مع تقدم عمر العاملين، إنهم يتحولون من موفِّرين إلى منفقين، مع عواقب مريعة على نسب الادخار والاستثمار الوطنيين. بالنسبة إلى الدول الصناعية المتقدمة - التي تعيش في راحة ورضى وميل قليل إلى العمل الجهيد - إن التكوين الديموغرافي السيّئ مرض قاتل.

السكان الأميركيون ذوو البشرة البيضاء - الأميركيون بالولادة - يملكون نسبة خصوبة منخفضة كنظرائهم في أوروبا. ولولا الهجرة، لكان نمو الناتج المحلي الإجمالي الأميركي خلال ربع القرن الماضي مشابهاً لنموه في أوروبا. كما أن تفوق أميركا في الابتكار هو نتاج الهجرة إلى حدٍّ كبير. فالطلاب الأجانب والمهاجرون يمثلون 50 بالمئة من الباحثين العلميين في البلد، وحصلوا في العام 2006 على 40 بالمئة من شهادات الدكتوراه في الفروع العلمية والهندسة و65 بالمئة من شهادات الدكتوراه في علم الكمبيوتر. وبحلول العام 2010، سيحصل الطلاب الأجانب على أكثر من 50 بالمئة من شهادات الدكتوراه الممنوحة في جميع المجالات في الولايات المتحدة. وفي الفروع العلمية سيكون الرقم أقرب إلى 75 بالمئة. إن النمو المحتمل في القدرة الإنتاجية للولايات المتحدة، وتفوقها في التكنولوجيا الدقيقة، والتكنولوجيا البيولوجية، وقدرتها على صياغة المستقبل، كل هذا يعتمد على سياساتها المتعلقة بالهجرة. وإذا استطاعت أميركا إبقاء الأشخاص الذين تعلِّمهم في البلد، فإن الابتكار سيحدث فيها. وإذا عادوا إلى بلادهم فإن الابتكار سيرحل معهم.

علاوة على ذلك، تمنح الهجرة أميركا ميزة نادرة بالنسبة إلى الدول الغنية - التوق والطاقة. فعندما تزداد الدول ثراءً، فإن الدافع للتطور وتحقيق النجاح يضعف. لكن أميركا اكتشفت طريقة للحفاظ على طاقتها وحيويتها متجددة دائماً من خلال سيول الأشخاص المتطلعين إلى عيش حياة جديدة في عالم جديد. هؤلاء هم الأشخاص الذين يعملون ساعات طويلة في قطف الفاكهة في الطقس الحارق، ويغسلون الأطباق، ويبنون الأبنية، ويعملون في النوبات الليلية، وينظفون مواقع النفايات. إنهم يأتون إلى الولايات المتحدة في ظروف بالغة السوء، يتركون وراءهم عائلة ومجتمعاً، فقط لأنهم

يريدون العمل والتطور في الحياة. وها قد أصبحوا الآن العمود الفقري للطبقة العاملة الأميركية، وأصبح أولادهم أو أحفادهم جزءاً من نمط الحياة الأميركية. لقد تمكنت أميركا من الاستفادة من هذه الطاقة، وإدارة التنوع، واستيعاب القادمين الجدد، والتقدم اقتصادياً. وفي النهاية، هذا الأمر هو الذي يجنِّب أميركا خوض تجربة بريطانيا وكل الأمثلة التاريخية الأخرى لقوىً اقتصادية عظمى ازدادت بدانةً وكسلاً ثم بدأت تتراجع في مواجهة نهوض أمم أكثر نحافة وحيوية.

الصورة الشاملة

الكثير من الخبراء والباحثين، وحتى بعض السياسيين، يشعرون بالقلق من مجموعة إحصائيات تنذر بالسوء بالنسبة إلى الولايات المتحدة. إن نسبة الأموال المدخرة صفر، والعجز في الحساب الجاري والعجز التجاري وعجز الميزانية كلها مرتفعة. ومتوسط الدخل لا يتزحزح، والالتزامات بتقديم المساعدات الاجتماعية غير قابلة للتحقيق. إذا كان النظام الاقتصادي الأميركي جوهر قوة أميركا، فإن نظامها السياسي جوهر ضعفها. بيد أن الأرقام قد لا تزوّدنا بكل ما نحتاج إلى معرفته. إذ إن الإحصائيات الاقتصادية التي نعتمد عليها تمنحنا قياساً تقريبياً وقديماً للاقتصاد. فالكثير منها طُوِّرت في أواخر القرن التاسع عشر من أجل توصيف اقتصاد ذي نشاط محدود خارج حدود الدول. لكننا الآن نعيش في سوق عالمية مترابطة، مع ثورات في الأدوات المالية والتكنولوجيا والتجارة. لذا، ثمة احتمال بأننا لا نقيّم الأشياء بشكل صحيح.

على سبيل المثال، في البلدان الصناعية المتقدمة، كان هناك شيء اسمه نسبة البطالة التي لا تسرِّع التضخم (NAIRU)، وكان قانوناً من قوانين علم الاقتصاد العام. بصورة أساسية، يعني ذلك أن البطالة لا يمكن أن تنزل تحت مستوى معين من دون أن ترفع التضخم. ولكن، في العقدين السابقين، كانت نسب البطالة في العديد من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، تحت النسب التي كان علماء الاقتصاد يعتقدونها ممكنة. لنأخذ مثالاً آخر: كان يُفترَض أن يكون العجز في الحساب الجاري في أميركا غير قابل للدعم عند نسبة 4 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي، مع أنه بلغ 800 مليار دولار في العام 2007، أي 7 بالمئة من الناتج الإجمالي. صحيح أن العجز في الحساب

الجاري بلغ مستوًى خطيراً، ولكن علينا أن نتذكر أيضاً أن هناك فائضاً عالمياً في أموال التوفير وأن الولايات المتحدة تبقى مكاناً مستقراً وجذاباً بصورة غير عادية للاستثمار فيه.

بل إن ريتشارد كووبر من جامعة هارفارد يؤكد أن نسبة أموال الادخار الأميركية تُحسَب بشكل غير صحيح، وتُرسم صورة غير صحيحة عن وجود دَينٍ هائل في بطاقات الائتمان ورهونات عقارية لا يمكن تحملها. فبالرغم من أن الكثير من العائلات الأميركية تعيش بالفعل نمط حياة أعلى من، أو لا يتناسب مع إمكاناتها المادية، فإن الصورة تبدو صحية على المستوى الإجمالي، وفقاً لكووبر. فقد بلغ مجموع أموال الادخار الخاصة في أميركا - والتي تشمل الادخار العائلي (الرقم المنخفض الذي يُستشهَد به غالباً، وهو حوالى 2 بالمئة فقط من الدخل الشخصي) - وأموال ادخار الشركات 15 بالمئة في العام 2005. بكلمات أخرى، إن الانخفاض في الادخار الشخصي يُعدِّله ارتفاع الادخار الشركاتي. والأهم من ذلك هو أن فكرة *الادخار الوطني* بمجملها ربما تكون قد أصبحت قديمة الطراز، ولا تعكس حقيقة أنماط الإنتاج الجديدة. ففي الاقتصاد الجديد، يأتي النمو من "فِرقٍ من الناس تبتكر بضائع وخدمات جديدة، وليس من تَراكُم المال"، الذي كان أكثر أهمية في النصف الأول من القرن العشرين. مع ذلك فنحن لا نزال نركز على حساب رأس المال. فالحسابات الوطنية، التي تتضمن الناتج المحلي الإجمالي والمقاييس التقليدية للادخار الوطني، وفقاً لكووبر، "صيغت في بريطانيا والولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين، في ذروة العصر الصناعي"[21].

يعرِّف الاقتصاديون الادخار بالدخل الذي يُستثمَر - بدلاً من أن يذهب باتجاه الاستهلاك مباشرة - من أجل إمكانية الاستهلاك في المستقبل. والمقاييس الحالية للاستثمار تركز على رأس المال المادي والإسكان. في حين أن كووبر يؤكد أن هذا المعيار مضلّل. إذ تُعتبَر مصاريف التعليم *استهلاكاً*، ولكن، في الاقتصاد المستند إلى المعرفة، إن المصاريف التي تُنفَق على التعليم تقوم بدور أشبه بالادخار - إنها تُصرَف اليوم كي تزيد رأس المال وترفع الدخل والقدرة الإنفاقية في المستقبل. كما أن

مصاريف البحث والتطوير الخاصة لا تُشمَل ضمن الحسابات الوطنية على الإطلاق، بل تُعتبَر كمصروف تجاري متوسط، بالرغم من أن معظم الدراسات تشير إلى أن الإنفاق على البحث والتطوير بصفة عامة يعطي أرباحاً عالية؛ أعلى بكثير من الاستثمار في أعمال البناء، التي تُعتبَر كتوفير وفقاً للمعايير الحالية. وهكذا، فإن كووبر يحسب المصاريف التي تُنفَق على شراء الأشياء التي تدوم طويلاً (comsumer durables)، وعلى التعليم والبحث والتطوير، على أنها أموال ادخار؛ وهذا يزيد من نسبة الادخار في الولايات المتحدة كثيراً. وبالرغم من أن المقياس الجديد سيرفع النسبة عند الأمم الأخرى أيضاً، إلا أن مساهمة هذه المصاريف (التعليم، والبحث والتطوير، والأشياء التي تدوم طويلاً) في الأموال المدخرة الإجمالية "أعلى في الولايات المتحدة منها في معظم الدول الأخرى، ربما باستثناء بضعة بلدان اسكندنافية".

بالرغم من كل ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تعاني من مشاكل خطيرة. ثمة اتجاهات سائدة عديدة تدعو للقلق إذا نظرنا إليها بمنظار اقتصادي شامل. فقد انخفضت نسبة الادخار بحدة خلال العقدين المنصرمين، بصرف النظر عن رقمها اليوم. وبحسب جميع المقاييس، إن برنامج التأمين الصحي يهدد بنسف الميزانية الفدرالية. كما أن الانتقال السريع من الفائض إلى العجز بين عامي 2000 و2008 له عواقب خطيرة. والمداخيل، بالنسبة إلى جميع العائلات، ترتفع ببطء شديد. أضف إلى ذلك تنامي اللامساواة، الذي يُعتبَر المظهر الأبرز للعصر الجديد، والذي يُغذّى بواسطة قوة ثلاثية الأبعاد: اقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات، والعولمة. ولعل الأكثر مدعاة للقلق هو أن الأميركيين يقترضون 80 بالمئة من فائض التوفير العالمي ويستخدمونه في الاستهلاك. وأخيراً، تتراكم هذه المشاكل كلها في وقت سيئ جداً، لأن الاقتصاد الأميركي - بالرغم من كل قواه - يواجه اليوم التحدي الأقوى في تاريخه.

الجميع يمارسون اللعبة

دعوني أبدأ بتشبيه مأخوذ من رياضتي المفضلة، التنس. لقد لاحظ محبو التنس الأميركيون مؤخراً ظاهرة مقلقة: انحدار مستوى أميركا في بطولات التنس. ويورد آرون بيلهوفر من صحيفة نيويورك تايمز الأرقام التي تثبت ذلك. منذ ثلاثين عاماً، كان

الأميركيون يشكلون نصف الجدول في بطولة أميركا المفتوحة (أي نصف اللاعبين البالغ عددهم 128 المختارين للمنافسة فيها). على سبيل المثال، في العام 1982، 78 لاعباً من أصل 128 لاعباً كانوا أميركيين، مقارنةً بعشرين لاعباً فقط اختيروا للمنافسة في بطولة العام 2007. وتساءل الكثيرون حول سبب انحدار أميركا إلى هذا الحد وبهذه السرعة. والجواب يكمن في مجموعة أخرى من الأرقام. في السبعينيات، أرسلت 25 دولة تقريباً لاعبيها كي تشارك (هذه الدول) في بطولة أميركا المفتوحة. أما اليوم فقد أصبح عدد الدول 35 دولة، أي زيادة 40 بالمئة. إن دولاً مثل روسيا وكوريا الجنوبية وصربيا وأستراليا تنتج الآن لاعبين من الصف الأول، وألمانيا وفرنسا وإسبانيا تدرب من اللاعبين أكثر مما كانت تفعل في السابق. في السبعينيات، كانت ثلاث دول أنجلو-ساكسونية - الولايات المتحدة، وبريطانيا، وأستراليا- تهيمن على لعبة التنس. في حين أن اللاعبين المصنفين في المراتب الستّ عشرة الأولى في العام 2007 ينتمون إلى عشر دول مختلفة. بعبارة أخرى، لم يكن أداء الولايات المتحدة سيئاً خلال العقدين السابقين؛ كل ما في الأمر هو أن الجميع - فجأةً - أصبحوا يمارسون اللعبة الآن.

إذا كانت لعبة التنس تبدو تافهة، فلنلقِ نظرة إلى لعبة أكثر مجازفةً. في العام 2005، تلقت مدينة نيويورك إنذاراً بالصحوة والانتباه. أربعة وعشرون من أصل أكبر خمسة وعشرين إصداراً أولياً للأسهم (IPO) في العالم في تلك السنة طُرحت في دول أخرى غير الولايات المتحدة. كان أمراً صاعقاً، إذ لطالما كانت أسواق المال الأميركية هي الأكبر والأعمق والأكثر سيولة في العالم. لقد موَّلت التطور الكبير الذي طرأ على حركة التصنيع في الثمانينيات، والثورة التكنولوجية في التسعينيات، والقفزات المتواصلة في علم البيولوجيا. وسيولة الأسواق هذه هي التي أبقت التجارة الأميركية مخدَّرة. كان القلق كبيراً لدرجة أن رئيس بلدية نيويورك مايكل بلومبيرغ والسيناتور عن المدينة تشاك سكامر كلَّفا مؤسسة ماكنزي آند كومباني بإعداد تقرير يقيِّم حالة القدرة التنافسية المالية لمدينة نيويورك. وقد صدر التقرير أواخر العام 2006[22].

إنّ جزءاً كبيراً من النقاش الذي تناول المشكلة تركَّز حول كثرة القوانين والتشريعات في أميركا؛ وخاصة القوانين التي صدرت بعد قضية شركة إنرون، مثل قانون

ساربانيس - أوكسلي، والتهديد الدائم بالمقاضاة الذي يحوم حول التجارة في الولايات المتحدة. وهذه الاكتشافات صحيحة، لكنها لا تكشف حقاً عن سبب تحوُّل التجارة إلى الخارج. فأميركا كانت تقوم بنشاطها التجاري كالمعتاد، لكن الآخرين كانوا ينضمون إلى اللعبة. لذا، فإن قانون ساربانيس - أوكسلي، وغيره من الإجراءات التشريعية، لم يكن ليُحدث التأثير الذي أحدثه لولا حقيقة أنه يوجد *الآن بدائل أخرى*. إن الذي يحدث هنا، كما في مناطق أخرى، بسيط للغاية: إن البقية تنهض. فالمجموع الكلي للأسهم والسندات والودائع والقروض والوسائل الأخرى في أميركا - احتياطها المالي، بعبارة أخرى- لا يزال يتفوق على المجموع الكلي لهذه الوسائل في أي منطقة أخرى، لكن المناطق الأخرى تشهد نمواً أكثر سرعة في احتياطها المالي أيضاً. وهذا ينطبق بصورة خاصة على الدول الصاعدة في آسيا - بنسبة 15.5 بالمئة سنوياً بين عامي 2001 و2005 - لكنه ينطبق أيضاً على أوروبا، التي تحقق نسبة نمو قدرها 6.5 بالمئة (أعلى من نسبة نمو أميركا). في العام 2001، 57 بالمئة من إصدارات الأسهم الأولية (IPOs) عالية القيمة حصلت في أسواق المال الأميركية، مقابل 16 بالمئة فقط في العام 2005. وفي العام 2006، بالكاد استضافت الولايات المتحدة ثلث العدد الإجمالي لإصدارات الأسهم الأوّلية (IPOs) التي استضافتها في العام 2001، في حين وسَّعت أسواق المال الأوروبية حجم إصدارات الأسهم الأولية (IPOs) الخاص بها بنسبة 30 بالمئة، وتضاعف الحجم في آسيا (باستثناء اليابان). وعوائد إصدارات الأسهم الأوّلية (IPOs) هامة لأنها تدرّ أرباحاً كبيرة ومتكررة للسوق المضيفة وتساهم في إعطاء انطباع بحيوية السوق.

لكن إصدارات الأسهم الأوّلية (IPOs) واللوائح الأجنبية ليستا سوى جزء من القصة. فهنالك مشتقات مالية (derivitives) جديدة تستند إلى أدوات مالية أساسية، مثل الأسهم أو دفعات نسبة الفائدة، تزداد أهميتها باطراد بالنسبة إلى صناديق التحوط (hedge funds) والمصارف وشركات التأمين والسيولة الإجمالية للأسواق الدولية. واللاعب المهيمن على السوق الدولية للمشتقات المالية هو لندن، إذ إن أسواقها المالية مسؤولة عن 49 بالمئة من سوق المشتقات المالية الخاصة بالتبادل النقدي، و34 بالمئة من سوق

نسبة الفائدة. (أما الولايات المتحدة فهي مسؤولة عن 16 بالمئة و4 بالمئة من هاتين السوقين بالترتيب). وتمثل أسواق المال الأوروبية بشكل عام 60 بالمئة من المشتقات المالية المتعلقة بنسبة الفائدة والتبادل النقدي والأسهم والتمويل. وتشير مقابلات مؤسسة ماكنزي مع بعض قادة رجال الأعمال في العالم إلى أن أوروبا تهيمن ليس على المشتقات المالية الموجودة فحسب بل على ابتكار مشتقات جديدة أيضاً. باستثناء منتج وحيد تحلّ بالنسبة إليه أوروبا بعد أميركا، ألا وهو السلع.

في الواقع، ثمة أسباب محددة لهذا الانحدار. على سبيل المثال، الكثير من إصدارات الأسهم الأولية الهائلة التي حدثت في عامي 2005 و2006 كانت ناتجة عن خصخصة شركات حكومية في الصين وأوروبا. بالطبع، ذهبت الإصدارات الصينية إلى هونغ كونغ، وتلك الروسية والأوروبية الشرقية إلى لندن. ففي العام 2006، جاءت أكبر ثلاثة إصدارات أسهم أولية من أسواق ناشئة. لكن هذا كله جزء من ظاهرة أكثر اتساعاً، وهي أن الدول والشركات اليوم تملكان خيارات لم تكونا تملكانها من قبل. إن أسواق المال خارج أميركا - وخاصة في هونغ كونغ ولندن - منظمة بشكل جيد، الأمر الذي يسمح للشركات بأخذ عوامل أخرى في الاعتبار، مثل المناطق الزمنية، والتوسع، والسياسة.

عندما كانت الشركات الأميركية تذهب إلى الخارج، اعتادت أن تأخذ معها رأس المال والمعرفة. لكنها عندما تذهب إلى الخارج الآن، فإنها تكتشف بأن السكان المحليين يملكون المال والمعرفة مسبقاً. لم يعد هناك عالم ثالث فعلياً. إذاً، ماذا تأخذ معها الشركات الأميركية إلى الهند أو البرازيل؟ وما هي الأفضلية التنافسية لأميركا؟ سؤالان لم يظن رجال الأعمال الأميركيون - إلا قلة منهم - بأنهم سيضطرون ذات يوم إلى الإجابة عنهما. والإجابة تكمن في شيء نوّه إليه العالم الاقتصادي مارتن وولف في معرض وصفه للعالم المتغير، حيث قال بأن الخبراء الاقتصاديين كانوا معتادين على مناقشة مفهومين أساسيين: *رأس المال والعمل*، فإذا بهما يصبحان اليوم سلعتين متاحتين للجميع. إن ما يميِّز النشاط الاقتصادي الآن هو *الأفكار والطاقة*. وينبغي على أي دولة في هذه الأيام أن تكون مصدراً إما للأفكار أو للطاقة (أي النفط، والغاز

الطبيعي، والفحم الحجري، وغيرها). وقد كانت الولايات المتحدة في السابق وفي وسعها أن تبقى أهم مصدر مستمر للأفكار الجديدة، الصغيرة والكبيرة، التقنية والإبداعية، الاقتصادية والسياسية. ولكن، كي تفعل هذا، عليها أن تقوم ببعض التغييرات الهامة.

سياسة غير مثمرة

للولايات المتحدة تاريخ من القلق بشأن فقدان تفوقها. وهذه هي الموجة الرابعة - على الأقل - لمثل هذا القلق منذ العام 1945. حدثت الأولى في أواخر الخمسينيات، نتيجة لإطلاق القمر الصناعي سبوتنيك من قبل الاتحاد السوفييتي. والثانية في بداية السبعينيات، عندما أدت أسعار النفط المرتفعة والنمو البطيء إلى إقناع الأميركيين بأن أوروبا الغربية والسعودية هما قوتا المستقبل، فأعلن الرئيس نيكسون عن وصول عالم متعدد الأقطاب. ووصلت الموجة الثالثة في منتصف الثمانينيات، عندما اعتقد معظم الخبراء أن اليابان ستكون القوة العظمى المهيمنة على العالم تكنولوجيّاً واقتصاديّاً. ولكن، بالرغم من أن مشاعر القلق في كل واحدة من هذه الحالات كانت تستند إلى أسس منطقية، إلا أن أياً من هذه السيناريوهات لم تتحقق. والسبب يعود - كما أثبت الواقع - إلى مرونة النظام الأميركي، وطبيعته الخلاقة، وقدرته على امتصاص الصدمات وعلى تصحيح أخطائه وتحويل انتباهه. إن التركيز على الانحدار الاقتصادي الأميركي أدى في نهاية المطاف إلى تجنُّبه فعلياً. والمشكلة اليوم تكمن في أن النظام السياسي الأميركي فقَدَ قدرته على إنتاج تحالفات واسعة قادرة على حل المشكلات المعقدة.

إن العيوب الاقتصادية في أميركا اليوم حقيقية، لكنها بصفة عامة، ليست نتاج مواضع عجز وظيفي عميق ضمن الاقتصاد الأميركي، ولا هي انعكاسات انحلال ثقافي؛ بل إنها ناتجة عن سياسات حكومية محددة. واعتماد سياسات مختلفة يمكن أن ينقل الولايات المتحدة بسرعة وسهولة نسبية إلى موقع أكثر استقراراً بما لا يقاس. من الممكن غداً إقرار مجموعة من الإصلاحات العملية الهادفة إلى تخفيض الإنفاقات والإعانات غير الضرورية، وزيادة التوفير، وتوسيع التدريب في الميادين العلمية

والتكنولوجية، وتأمين المعاشات التقاعدية، وإيجاد إجراءات عملية خاصة بالهجرة، والوصول إلى طرائق فعالة في استخدام الطاقة*.فليس هناك خلافات كبيرة بين خبراء السياسات حول معظم هذه القضايا، كما أن جميع الإجراءات المقترحة لا تتطلب تضحيات تذكرنا بمشقات زمن الحرب، بل مجرد تعديلات طفيفة على التدابير الموجودة حالياً. ومع ذلك، فهي تبدو غير ممكنة بسبب السياسة. لقد فقد النظام السياسي الأميركي القدرة على إجراء تسويات على نطاق واسع، كما فقد القدرة على تقبّل بعض الألم الآن مقابل الكثير من الفائدة لاحقاً.

إن الولايات المتحدة، مع دخولها القرن الواحد والعشرين، لا تملك اقتصاداً ضعيفاً بنيوياً أو مجتمعاً منحلاً، لكنها طوّرت حياةً سياسيةً معيقةً إلى درجة عالية. لقد طغى المال والمصالح الخاصة ووسائل الإعلام الفضائحية ومجموعات الضغط الإيديولوجية على النظام السياسي الذي يعاني من الخلل الوظيفي وبالغ الصرامة الذي يبلغ عمره 225 عاماً تقريباً. والنتيجة هي جدل عنيف لا يتوقف حول أمور تافهة - السياسة مثل المسرح - وقليل من المعنى والتوافق والفعل. وأصبح البلد *المتحمس والواثق* مرهقاً بعملية سياسية غير مثمرة، مصممة للصراع الحزبي أكثر من حل المشاكل. ومع تنامي المصالح الخاصة وتزايد جماعات الضغط والإنفاق السياسي (pork-barrel spending)، أصبحت العملية السياسية أكثر تحيزاً وأقل فاعلية خلال العقود الثلاثة الماضية.

لطالما رغب بعض علماء السياسة بأن يكون الحزبان السياسيان في أميركا أكثر شبهاً بالأحزاب الأوروبية من حيث النقاء الإيديولوجي والانضباط الصارم. على أي حال، هذا ما حدث. والآن، إن عدد المعتدلين في كلا الجانبين يقل شيئاً فشيئاً، والنتيجة هي أننا وصلنا إلى طريق مسدود. إن الأنظمة البرلمانية في أوروبا تؤدي عملها بشكل جيد بوجود أحزاب متعصبة، وذلك لأن السلطة السياسية هي التي تتحكم بالسلطة التشريعية، وعلى هذا الأساس فإن الحزب الحاكم يستطيع تنفيذ برنامج عمله بسهولة. فرئيس الوزراء البريطاني، على سبيل المثال، لا يحتاج إلى أي دعم من الحزب المعارض، لأنه يملك أغلبية حاكمة بالتعريف. لكن النظام الأميركي، بالمقابل، نظام سلطة تشاركية، ووظائف متداخلة، وتوزيع للصلاحيات. والتطور يتطلب تحالفات

واسعة بين الحزبين وسياسيين غير متعصبين. لهذا السبب لم يكن جيمس ماديسون يثق بالأحزاب السياسية، وكان يضعها في سلة واحدة مع جميع أنواع *الزمر المنشقة* ويعتبرها خطراً جسيماً على *الدولة الأميركية* الفتية.

أعرف أن هذه الشكاوى كلها تبدو مثالية ورومانسية، وأعرف أنه لطالما كان هناك تعصب بغيض في أميركا، حتى في زمن ماديسون. ولكن، كان هناك أيضاً الكثير من التعاون بين الحزبين، وخاصة خلال القرن المنصرم. ففي سياق رد فعلهم على العداوة السياسية التي ميَّزت أواخر القرن التاسع عشر - آخر مرة يجري فيها انتخابان تنافسيان على التوالي - حاول كثير من السياسيين الأميركيين إنشاء قوىً تهدف إلى تأسيس حكم خيِّر يحل المشاكل. حيث أسس روبرت بروكينغز معهد بروكينغز في واشنطن في العام 1916 لأنه كان يريد منظمةً "خالية من المصالح السياسية أو المالية... من أجل جمع وتحليل الحقائق الاقتصادية الجوهرية ووضعها أمام البلد بصورة متماسكة". وقال أول رئيس تحرير لمجلة **فورين أفيرز** -الصادرة عن مؤسسة مجلس العلاقات الخارجية، الذي تأسس في العام 1921 - لنائبه بأنه إذا أصبح أحدهما يُشار إليه علناً بأنه ديمقراطي، فعلى الآخر أن يبدأ على الفور بحملة لصالح الجمهوريين. قارن هذا مع مؤسسة بحثية حديثة التأسيس - مؤسسة هيريتيج فاونديشن المحافظة - وما قاله نائب رئيسها السابق بورتون باينز: "يتمثل دورنا في تقديم صنّاع قرار محافظين مع حجج تدعم جانبنا".

إنّ المشكلة تكمن في أن التطور في أي من المشكلات الأساسية - الرعاية الصحية، الضمان الاجتماعي، الإصلاح الضريبي - سيتطلب تسوية من كلا الحزبين. وفي السياسة الخارجية، ستحتاج صياغة سياسة استراتيجية حول العراق أو إيران أو كوريا الشمالية أو الصين إلى دعم كبير من الحزبين معاً. إن الأمر يتطلب رؤية بعيدة المدى. لكن هذا غير مرجّح إلى درجة بعيدة. فأولئك الذين يؤيدون الحلول العقلانية وتشريعات التسوية سيُهمَّشون من قبل قيادة الحزب، ويفقدون الأموال الآتية من الجماعات ذات المصالح الخاصة، ويُهاجَمون على الدوام من قبل *طرفهم* في التلفزيون والراديو. فالنظام يقدم حوافز أكبر للوقوف بثبات والعودة إلى فريقك وإخباره بأنك

رفضت الانحناء للعدو. وهذا أمر رائع بالنسبة إلى جمع الأموال، لكنه مريع بالنسبة إلى الحكم.

باختصار، إن الاختبار الحقيقي بالنسبة إلى الولايات المتحدة - في بعض الجوانب - هو عكس ذاك الذي واجهته بريطانيا في العام 1900. كانت القوة الاقتصادية البريطانية تضعف بشكل تدريجي، ومع ذلك تمكنت من الحفاظ على نفوذ سياسي هائل حول العالم. في حين أن الاقتصاد الأميركي والمجتمع الأميركي قادران على مواجهة الضغوط الاقتصادية والتنافس الاقتصادي. إنهما قادران على التأقلم والتكيف والثبات. لكن الاختبار الحقيقي بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو اختبار سياسي يقع على عاتق واشنطن بصفة خاصة، وليس فقط على عاتق أميركا بشكل عام. فهل تستطيع واشنطن التكيُّف والتأقلم مع عالم ينهض فيه الآخرون؟ هل يمكنها التعامل مع التحولات في القوة السياسية والاقتصادية؟ هل يمكنها فعلاً تقبُّل عالم متنوع الأصوات والآراء؟ هل يمكنها الازدهار في عالم لا تسيطر عليه؟

7 - الغاية الأميركية

عندما يحاول المؤرخون فهم عالم القرن الواحد والعشرين، عليهم أن يأخذوا في الاعتبار أزمة جزيرة بارسلي (Parsley وتعني بقدونس). في تموز العام 2002، أرسلت حكومة المغرب اثني عشر جندياً إلى جزيرة صغيرة تُدعى ليلى، تبعد بضع مئات من الأقدام عن ساحلها ضمن مضيق جبل طارق، وغرست علَمها هناك. بالرغم من أن الجزيرة غير مأهولة - باستثناء بعض الماعز - ولا يوجد فيها شيء مزدهر سوى البقدونس البري (من هنا اسمها الإسباني Perejil)، إلا أنه يوجد نزاع قديم بين المغرب وإسبانيا حول السيادة عليها، وهذا ما دعا الحكومة الإسبانية للرد بقوة على *الاعتداء* المغربي. فبعد بضعة أسابيع أُنزل 75 جندياً إسبانياً على الجزيرة وقاموا بإنزال العلم المغربي، ورَفعِ علمين إسبانيين بدلاً منه، وإرسال المغاربة إلى بلدهم. استنكرت الحكومة المغربية *فعل الحرب* الإسباني ونظَّمت مظاهرات حاشدة ردّد فيها الشبان: "بالروح بالدم نفديك يا ليلى!" أبقت إسبانيا مروحياتها العسكرية حائمة فوق الجزيرة وسفنها الحربية قبالة الساحل المغربي. بالنسبة إلى المراقب البعيد، كانت المسألة برمتها تبدو مثل أوبرا كوميدية. ولكن، مهما كانت سخافة القضية، فإن شخصاً ما كان سيضطر إلى التحدث مع البلدين ويحاول إقناعهما بضبط النفس.

ذلك الدور لم يذهب للأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، أو إلى دولة أوروبية صديقة مثل فرنسا التي كانت تملك علاقات جيدة مع كلا البلدين، بل إلى الولايات المتحدة. وفي هذا الخصوص، يقول وزير الخارجية في ذلك الحين، كولن باول، عن تلك التجربة بشيء من الدعابة: "ظللت أفكر في نفسي، ما علاقتي بكل هذا؟ لماذا نحن - الولايات المتحدة - في قلب المسألة؟". وعندما أصبح واضحاً بأن كل الطرائق الأخرى لم تنجح، بدأ باول جولة *دبلوماسية هاتفية* محمومة، حيث أجرى أكثر من اثني عشر اتصالاً مع الملك المغربي ووزير خارجيته حتى وقت متأخر من ليلة الجمعة وصباح يوم السبت. "قررت أن أضغط من أجل التوصل إلى تسوية سريعة، لأنني إن لم أفعل، فإن الشعور بالكبرياء سيسيطر، وتتصلب المواقف، ويزداد الأشخاص عناداً. كان المساء قد حل

على البحر المتوسط. وأحفادي كانوا سيأتون من أجل السباحة!" لذا، كتب باول مسودة اتفاق مستخدماً حاسوبه المنزلي، وحمل كلا الطرفين على القبول بها، ووقّعها بنفسه عن كليهما، ثم أرسلها عبر الفاكس إلى إسبانيا والمغرب. وافق البلدان على ترك الجزيرة خالية والبدء بحوار حول وضعها المستقبلي في الرباط. أصدرت الحكومتان بيانين شكرتا فيهما الولايات المتحدة على المساعدة على حلّ الأزمة. وذهب كولن باول للسباحة مع أحفاده.

إنه مثال صغير، لكنه موحٍ. فالولايات المتحدة لا تملك مصالح في مضيق جبل طارق. ولا تملك نفوذاً خاصاً على إسبانيا أو المغرب، بعكس الاتحاد الأوروبي. ولا يمكنها التحدث باسم المجتمع الدولي، بعكس الأمم المتحدة. لكنها كانت البلد الوحيد القادر على حلّ النزاع، لسبب جوهري وبسيط للغاية: في عالم أحادي القطب، إنها القوة العظمى الوحيدة.

سيُنظَر إلى العام 2002 على أنه ذروة نظام القطب الواحد. اللحظة الرومانية بالنسبة إلى أميركا. كان العقد الذي سبقه عقداً مبهجاً، فواشنطن كانت تنتج فائضاً هائلاً، والدولار كانت قيمته مرتفعة جدّاً، والمدراء التنفيذيون الأميركيون كانوا نجوماً عالميين. وفي آخره، شاهد العالم الولايات المتحدة تُهاجَم بوحشية في العام 2001، الأمر الذي أنتج تعاطفاً كبيراً معها، بالإضافة إلى بعض مشاعر السعادة لرؤية القوة العظمى تُذَل. لكن اتساع نطاق رد الولايات المتحدة على ذلك الهجوم كان يفوق قدرة أي دولة في العالم على التخيل. فقد أضافت واشنطن على الفور 50 مليار دولار على ميزانية دفاعها؛ الزيادة وحدها تفوق مجموع ميزانيتي الدفاع السنويتين لبريطانيا وألمانيا. ووضعت بمفردها الإرهاب على رأس الأجندة العالمية، ما جعل الدول الأخرى تعيد توجيه سياستها الخارجية بالتوافق مع هذا البند. فباكستان، التي كانت حليفة حركة طالبان منذ سنوات، أصبحت ضدها خلال أسبوع. وبعد شهر واحد شنت الولايات المتحدة هجوماً على أفغانستان، التي تبعد سبعة آلاف ميل - وكل الهجوم تقريباً كان من الجو - وأسقطت النظام بسرعة.

لا تزال أميركا القوة العظمى العالمية اليوم، ولكن مع بعض نقاط ضعف.

فاقتصادها يعاني من مشاكل، وعملتها تنحدر، فضلاً عن المشكلات بعيدة المدى التي تواجهها والتي تتعلق بالارتفاع الكبير في عدد المعتمدين على المساعدات الاجتماعية وانخفاض أموالها المدخرة. كما أن مشاعر العداء لأميركا ارتفعت في جميع الأمكنة، من بريطانيا إلى ماليزيا، بصورة غير مسبوقة. غير أن التحوُّل الأبرز والأشد إثارة للدهشة بين التسعينيات والوقت الحاضر لا علاقة له بالولايات المتحدة، بل بالعالم أجمع. ففي التسعينيات، كانت روسيا معتمدة كلياً على المساعدات والقروض الأميركية، لكنها اليوم تعلن عن فائض في ميزانيتها السنوية بعشرات المليارات من الدولارات. ودول شرق آسيا، التي كانت آنذاك بحاجة ماسة إلى صندوق النقد الدولي من أجل إخراجها من أزماتها، أصبحت الآن تملك احتياطيات هائلة من النقد الأجنبي وتستخدمها في تمويل دَينِ أميركا. وفي التسعينيات أيضاً، كان الطلب الأميركي يمثل قوة الدفع الوحيدة تقريباً بالنسبة إلى النمو الصيني. لكن الصين في العام 2007 ساهمت في النمو العالمي بنسبة أكبر من مساهمة الولايات المتحدة - المرة الأولى التي تنجح فيها إحدى الدول بتحقيق ذلك منذ عقد الثلاثينيات على الأقل - وتفوقت عليها كأكبر سوق مستهلكين في العالم في عدة فئات جوهرية.

على المدى الطويل، ستستمر هذه الظاهرة العالمية - نهوض البقية - في مراكمة قوتها، بصرف النظر عن التذبذبات المؤقتة. لكن أميركا ستبقى على المستوى السياسي والعسكري مهيمنة على العالم، بالرغم من أن البنية الشاملة للأحادية القطبية - على المستوى الاقتصادي والمالي والثقافي - ستضعف تدريجياً. ولا تزال واشنطن من دون أي منافس حقيقي، ولن تحصل على هذا المنافس لمدة طويلة نسبياً، لكنها تواجه عدداً متزايداً من القيود. بالطبع، لن يبقى العالم أحادي القطب لعقود ومن ثم سيتحول في يوم واحد، هكذا فجأةً، إلى عالم ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، بل سيكون هناك تحول بطيء في طبيعة العلاقات الدولية. ستستمر الأحادية القطبية بكونها حقيقة محددة للنظام الدولي في الوقت الحاضر، لكنها ستصبح أضعف فأضعف مع كل عام، وفي الوقت نفسه ستزداد قوة الدول الأخرى واللاعبين الآخرين.

هذا التحول في القوة يمكن أن يكون مفيداً بشكل عام. إنه أولاً ناتج عن أشياء

جيدة من نمو اقتصادي قوي إلى استقرار حول العالم. وهو مفيد لأميركا، إن جرى التعامل معه بصورة مناسبة. فالعالم يسير على النهج الأميركي، والدول تصبح أكثر ديمقراطيةً وانفتاحاً وتقبُّلاً لنظام السوق. وطالما أننا نحافظ على قوى التحديث والتفاعل العالمي والتجارة ونساعد على نموها، فإن الحكم الجيد وحقوق الإنسان والديمقراطية ستسير كلها إلى الأمام. ومع أن هذه الحركة ليست سريعة على الدوام، إذ إنها ستواجه عقبات غالباً، لكن اتجاهها الأساسي واضح. انظر إلى إفريقيا، التي يُنظَر إليها غالباً على أنها القارة الأقل أملاً بالإصلاح في العالم: ثلثا القارة أصبحا ديمقراطيين اليوم وفي حالة نمو اقتصادي.

هذه الظواهر تقدم فرصة للولايات المتحدة كي تبقى اللاعب المحوري في عالم أكثر غنىً وديناميةً وإثارةً. لكن استغلال هذه الفرصة سيتطلب تحولاً كبيراً في مقاربة أميركا للعالم. باستطاعة أميركا فعل الكثير بقوتها النسبية، بالرغم من أن هذه القوة النسبية ستضعف مع تزايد قوة الدول الأخرى. ولكن، هناك الكثير أيضاً ممّا يمكن لواشنطن أن تفعله بخصوص إعادة تعريف غاية أميركا.

فضائل التنافس

كيف أخفقت الولايات المتحدة في الاستفادة من فرصها؟ كانت تملك أوراقاً رابحة بصورة استثنائية لتلعبها في الشؤون السياسية الدولية أكثر من أي دولة أخرى في التاريخ. لكنها، بالرغم من ذلك، لعبتها بصورة سيئة للغاية وعلى جميع المستويات تقريباً. لقد امتلكت أميركا نفوذاً لا نظير له. فماذا فعلت به؟

ما يدعو للسخرية هو أن الشرط الذي جعل كل هذه الأخطاء ممكنة - بصرف النظر عن تأثير شخصيات وسياسات محددة (كُتب حولها الكثير على أي حال) - هو قوة أميركا الهائلة. يثق الأميركيون ثقةً كبيرة بفضائل التنافس. إننا نعتقد أن الأشخاص والجماعات والشركات تقوم بعمل أفضل عندما توجَد في بيئة تنافسية. لكننا نسينا هذه الحقيقة في الساحة الدولية. فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي تبخترت الولايات المتحدة في العالم كتمثال ضخم لا مثيل له. صحيح أنه كان لهذا الأمر فوائده، لكنه أيضاً جعل واشنطن متعجرفة ومهملة وكسولة. كانت سياستها الخارجية في بعض الأحيان

مشابهة لاستراتيجية جنرال موتورز في أواخر السبعينيات؛ مقاربة مدفوعة بعوامل داخلية، مع اهتمام قليل بالبيئة الواسعة التي تعمل فيها. وهذه السياسة لم تفلح مع جنرال موتورز، ولم تفلح حتى الآن مع الولايات المتحدة.

معظم السياسيين وخبراء السياسية - الأميركيون منهم والأجانب - تأخروا في تقبُّل عالم القطب الواحد. في العام 1990، بينما كان الاتحاد السوفييتي يتداعى، أفصحت مارغريت تاتشر عن وجهة نظر كانت سائدة حينذاك، وهي أن العالم كان يتحرك باتجاه ثلاث مجموعات إقليمية، "واحدة تستند إلى الدولار، وواحدة إلى الين، وواحدة إلى المارك الألماني"[1]. وانغمس جورج بوش الأب في نظام ثنائي القطبية ولم يتصرف أبداً كرئيس لقوة عظمى وحيدة. وتبنى مقاربة حذرة تجاه التغيرات التاريخية التي كانت تحدث للنظام العالمي. فبدلاً من ادّعاء النصر المظفر في الحرب الباردة، اكتفت إدارته بجمع مكاسب انهيار الاتحاد السوفييتي بروية، واضعة في الحسبان دائماً إمكانية تحول هذه العملية بالاتجاه المعاكس أو انتهائها بالعنف. وعندما بدأ بوش الإعداد لحرب الخليج الأولى، كان حريصاً جداً على بناء تحالف دولي، والحصول على موافقة الأمم المتحدة، والالتزام بالتفويض الذي منح الحرب شرعيتها. وعندما زاد العجز وانكمش الاقتصاد الأميركي، أرسل وزير خارجيته جيمس بيكر حول العالم كي يجمع الأموال من أجل الحرب. كما أن الإنجاز الأعظم لسياسته الخارجية - أي توحيد ألمانيا - لم يتحقق عبر استخدام قوة أحادية بل من خلال دبلوماسية تعاونية - بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت تملك كل الأوراق الرابحة في ذلك الوقت. وتوحدت ألمانيا ضمن التحالف الغربي، وغادر 340,000 روسي بهدوء ألمانيا الشرقية - مع إذعان موسكو الكامل.

أدرك البعض بأن الولايات المتحدة هي القطب الوحيد الباقي - مع انهيار الاتحاد السوفييتي - لكنهم افترضوا أن الأحادية القطبية هي مرحلة عابرة، أو لحظة، بحسب تعبير أحد الصحفيين[2]. ففي الانتخابات الرئاسية للعام 1992، سيطر الحديث عن الضعف الأميركي، حيث قال بول تسونغاس خلال حملته من أجل الفوز بترشيح الحزب الديمقراطي: "الحرب الباردة انتهت، وألمانيا واليابان انتصرتا". أما هنري كيسنجر،

فقد توقع في كتابه **دبلوماسية**، الذي صدر في العام 1994، بظهور عالم متعدد الأقطاب، مع أن هذا لم يكن رأيه وحده بل رأي معظم الخبراء. فالأوروبيون كانوا يعتقدون بأنهم في طريقهم إلى التوحّد وإلى التحول إلى قوة عالمية. بينما تحدث الآسيويون بثقة عن ظهور *القرن الباسيفيكي*.

لكن، بالرغم من هذه الادعاءات، فإن المشكلات الخارجية - مهما كانت بعيدة - كانت تنتهي دائماً في حضن واشنطن. عندما بدأت أزمة البلقان في العام 1991، أعلن رئيس المجلس الأوروبي، جاك بووس من لوكسمبورغ، قائلاً: "إنها ساعة أوروبا. إذا كانت هناك مشكلة يمكن أن يحلها الأوروبيون، فهي المشكلة اليوغوسلافية. إنه بلد أوروبي ولا علاقة للأميركيين به". لم يكن هذا رأياً غير عادي أو معادياً لأميركا، فمعظم قادة أوروبا كانوا يعتقدون به، بمن فيهم تاتشر وهيلموت كول. ولكن، بعد مضي عدة سنوات دموية، تُركت لأميركا مسؤولية إيقاف القتال. وعندما برزت كوسوفو في وقت لاحق من ذلك العقد، ترك الأوروبيون على الفور دور القيادة لواشنطن. وتكرر نفس النموذج في الأزمة الاقتصادية في شرق آسيا، ونضال تيمور الشرقية من أجل الاستقلال، والنزاعات المتتالية في الشرق الأوسط، وتأخير دول أميركا اللاتينية في تسديد ديونها. وبالرغم من أن دولاً أخرى كانت غالباً ما تشارك في الحل، إلا أن الأزمة كانت لتستمر ما لم تتدخل أميركا. وفي الوقت نفسه، كان الاقتصاد الأميركي يعيش أطول نمو له منذ الحرب العالمية الثانية.

عندما استلم بيل كلينتون مقاليد السلطة في العام 1993، وعد بإيقاف القلق بشأن السياسة الخارجية والتركيز *مثل شعاع ليزر* على الاقتصاد. لكن جاذبية الأحادية كانت قوية. فبحلول فترته الرئاسية الثانية، كان قد أصبح رئيساً متخصصاً في السياسة الخارجية، إذ كان يكرس معظم وقته وطاقته للاهتمام بمسائل خارجية، مثل السلام في الشرق الأوسط وأزمة البلقان. ورداً على نموذج الانغماس المفرط في الشؤون الدولية - من التدخل من أجل إنقاذ الاقتصادات إلى بناء الأمم - وعد جورج بوش الابن في سياق حملته الانتخابية بتخفيض التزامات أميركا. ثم جاءت رئاسته، والأهم من ذلك، الحادي عشر من أيلول.

خلال سنوات كلينتون، أصبحت القوة الأميركية أشد وضوحاً، وأصبحت واشنطن أكثر إقداماً، وأصبحت الحكومات الخارجية أكثر مقاومةً. اتُّهم بعض مستشاري كلينتون الاقتصاديين، مثل ميكي كانتور ولورينس سامرز، بالعجرفة في طريقة تعاملهم مع الدول الأخرى. في حين انتُقد في أوروبا بعض الدبلوماسيين الأميركيين، مثل مادلين أولبرايت وريتشارد هولبرووك، لتحدثهم عن أميركا باعتبارها، بحسب توصيف أولبرايت، "الأمة التي يمكن الاستغناء عنها". من هنا، ربما، جاء مصطلح *القوة المفرطة*، الذي ابتكره وزير الخارجية الفرنسي، ايبر فيدرين في التسعينيات؛ لم يكن القصد من المصطلح المديح، بالطبع[3].

لكن هذا التذمر كله كان ثرثرة مهذبة بالمقارنة مع العداوة التي أثارها جورج دبليو بوش. فقد استمرت إدارة بوش عدة سنوات في التفاخر بازدرائها بالمعاهدات والمنظمات متعددة الأطراف والرأي العام العالمي، وأي شيء يوحي بمقاربة للتسوية السياسة العالمية. إلى أن أصبح واضحاً فشل هذه المقاربة التصادمية - مع مجيء الفترة الرئاسية الثانية لبوش - إذ عندها بدأت الإدارة بتغيير المنهج على العديد من الجبهات، من العراق إلى العملية السلمية الإسرائيلية-الفلسطينية إلى كوريا الشمالية. لكن تبني السياسات الجديدة جاء متأخراً، وبتردد وامتعاض كبيرين، ومع رفض من قبل عدد من أعضاء الإدارة للاستراتيجية الجديدة.

كي نفهم السياسة الخارجية لإدارة بوش، لا يكفي التركيز على الدوافع الجاكسونية (نسبة إلى الرئيس أندرو جاكسون) لديك تشيني ودونالد رامسفيلد أو الخلفية التكساسية لبوش أو المؤامرة الشريرة للمحافظين الجدد. في الحقيقة، إن العامل الحاسم في سياسات بوش هو الحادي عشر من أيلول. خلال العقد الذي سبق الهجوم، كانت الولايات المتحدة تجول في الساحة الدولية بحرّية. لكن بعض القيود المحلية - المال، الكونغرس، الرأي العام - جعلت من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى واشنطن تبني سياسة خارجية أحادية أو تصادمية. لم تكن التدخلات العسكرية والمساعدات الخارجية تحظى بشعبية بين الأميركيين، بل إنهم كانوا يريدون من الولايات المتحدة أن تنسحب من العالم بعد المشقّات التي عانوها خلال الحرب الباردة. ولهذا

السبب، تطلّب التدخل في البلقان وتوسيع حلف الناتو وتقديم المساعدات لروسيا جهداً كبيراً من إدارة بوش، حيث واجهت مقاومة عارمة في أغلب الأحيان، بالرغم من أنها كانت مغامرات صغيرة نسبياً كلَّفت القليل من الموارد. لكن أحداث الحادي عشر من أيلول غيرت كل شيء. حيث حطمت هذه الهجمات القيود المحلية على السياسة الخارجية الأميركية. كما منحت بوش بلداً موحداً وعالماً متعاطفاً إلى حدٍّ كبير. وأبرزت حرب أفغانستان القوة الهائلة لأميركا، وبثَّت روح الجرأة في الأعضاء الأكثر تشدداً في الإدارة الأميركية، والذين استخدموا ذلك النجاح كحجة لشن الحرب على العراق والقيام بذلك بشكل أحادي تحديداً. لم تكن الولايات المتحدة بحاجة إلى بقية العالم أو للآليات القديمة المتعلقة بالشرعية والتعاون. إنها الإمبراطورية العالمية الجديدة التي ستنتج واقعاً جديداً؛ هذا ما تُظهره الحجة. والمعادلة التي تفسر سياسة بوش الخارجية بسيطة جداً:

نظام أحادي القطب + أفغانستان + أحداث الحادي عشر من أيلول = أحادية في التصرف + العراق*.

لم يتغير جوهر السياسة الأميركية في حقبة القطب الواحد فقط، بل الأسلوب أيضاً، الذي أصبح إمبراطورياً ومتعجرفاً. إذ بالرغم من وجود الكثير من التواصل مع القادة في العالم، إلا أنه يحدث باتجاه واحد فقط. ببساطة، غالباً ما تكتفي واشنطن بإبلاغ الحكومات الأخرى بالسياسة الأميركية. إن المسؤولين الأميركيين رفيعي المستوى يعيشون في فقاعاتهم الخاصة، ونادراً ما يقيمون أي حوار حقيقي مع نظرائهم في الخارج. قال لي أحد كبار مستشاري السياسة الخارجية في إحدى الحكومات الأوروبية الكبرى: "عندما نقابل مسؤولين أميركيين، إنهم يتحدثون ونحن نستمع، ونادراً ما نخالفهم الرأي أو نتحدث بصراحة لأنهم ببساطة لا يستطيعون فهم ما نقوله. إنهم ببساطة يكررون الموقف الأميركي، مثل السائح الذي يعتقد بأنه يحتاج فقط إلى التحدّث بصوت عال وببطء كي نفهم جميعاً".

كتب المؤيد الصلب لأميركا، كريستوفر باتن، متحدثاً عن تجربته كمفوَّض للعلاقات الخارجية في أوروبا: "حتى بالنسبة إلى مسؤول أجنبي رفيع المستوى يتعامل مع

الإدارة الأميركية، إنك تدرك دورك كرافد: مهما كان مضيفوك مهذبين، فإنك تأتي كتابع تحمل نوايا طيبة وتأمل بالمغادرة مع مباركة لجهودك... لصالح القيادة المتواضعة التي يتطلع إليها الرئيس بوش - وهو محق في ذلك - من المفيد لبعض مساعديه أن يحاولوا الدخول إلى مكاتبهم من أجل الاجتماع مع أنفسهم ذات مرة!" ويواصل باتن، قائلاً: "عند حضورهم أي مؤتمر في الخارج، يصل مسؤولو الحكومة الأميركية مع نوع من المواكب يليق بداريوس. تُحوَّل الفنادق إلى ثكنات عسكرية، وتتوقف حركة المدن، ويُدفَع المشاهدون البريئون إلى الزوايا من قِبَل رجال ذوي رقاب غليظة تتدلى من آذانهم قطعاً بلاستيكية. إنه ليس بمنظر يأسر القلوب والعقول"[4].

يبدو أن رحلات الرئيس بوش الخارجية مصمَّمة كي تتطلب أقل اتصال ممكن مع البلدان التي يزورها. يرافقه عادة نحو ألفي شخص، وعدة طائرات ومروحيات وسيارات. وهو لا يرى إلا القليل باستثناء القصور وقاعات الاجتماعات. ولا تتضمن رحلاته تقريباً أي محاولة لإظهار الاحترام والتقدير للبلد الذي يزوره ولثقافته، ونادراً ما تتضمن اجتماعات مع أشخاص خارج الحكومة: رجال أعمال، قادة من المجتمع المدني، نشطاء. صحيح أن زيارة الرئيس ينبغي أن تكون مبرمجة بدقة، لكن تخصيص جانب منها لملامسة الشعوب في هذه البلدان الأجنبية يمكن أن تكون له قيمة رمزية عظيمة. لنأخذ على سبيل المثال، حادثة تتعلق بالرئيس بيل كلينتون والهند. في أيار من العام 1998، قامت الهند بتفجير خمس قنابل نووية تحت الأرض. أدانت إدارة كلينتون نيودلهي بشدة، وفرضت عليها عقوبات، وأجَّلت إلى وقت غير محدد زيارة رئاسية كانت مقررة. كانت العقوبات مؤلمة، إذ إنها كلَّفت الهند - بحسب أحد التقديرات - نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة التالية. وفي نهاية المطاف، لان كلينتون وزار الهند في آذار من العام 2000. أمضى خمسة أيام في البلد، زار خلالها مواقع شهيرة، وارتدى الملابس التقليدية، واشترك في رقصات واحتفالات. وأوصل رسالة تُظهر أنه استمتع وأُعجب بالهند كبلد وثقافة. فماذا كانت النتيجة؟ لقد أصبح كلينتون نجماً ساطعاً في الهند. أما جورج دبليو بوش، بالرغم من كونه الرئيس الأميركي الأكثر قرباً

من الهند في تاريخ أميركا، فإنه لم يُبدِ أياً من هذا الاهتمام أو المحبة أو الاحترام. السياسة هامة، هذا صحيح، لكن الرمزية التي تحيط بها هامة أيضاً.

بعيداً عن الامتعاض الذي يولِّده الأسلوب الإمبراطوري، إنه يؤكد بأن المسؤولين الأميركيين لا يستفيدون من تجربة وخبرة الأجانب. على سبيل المثال، كان مفتشو الأمم المتحدة في العراق مندهشين من عدم اكتراث المسؤولين الأميركيين عندما كانوا يتحدثون معهم قبل الحرب. فقد كان الأميركيون، المرتاحون والقابعون في واشنطن، يعطون المفتشين - الذين أمضوا عدة أسابيع في تمشيط المواقع في العراق - محاضرات حول الأدلة على أسلحة الدمار الشامل. أخبرني أحد هؤلاء المفتشين: "اعتقدت بأنهم سيكونون مهتمين بتقاريرنا الأولية حول تلك المصانع التي كان يُفترَض أنها مزدوجة الاستخدام. ولكن، لا، لقد شرحوا *لي أنا* لماذا كانت تُستخدَم تلك المصانع".

بالنسبة إلى الأجانب، يبدو الأميركيون وكأنهم لا يعرفون شيئاً عن العالم الذي يُفترَض بأنهم يديرونه. وفي هذا الخصوص، يقول كيشور محبوباني، وزير خارجية سنغافورة السابق وسفيرها السابق أيضاً في الأمم المتحدة: "هناك صنفان من الحوارات، واحد مع الأميركيين في الغرف، وآخر من دونهم". ولأن الأميركيين يعيشون في شرنقة فإنهم لا يرون التغيير التدريجي في المواقف تجاه أميركا في مختلف أنحاء العالم.

هذه المرة الأمر مختلف

من اليسير تجاهل العداوة التي نتجت عن حرب العراق باعتبارها مجرد شعور بالبغض والحسد لأميركا (مع أن بعضاً من هذا صحيح أيضاً). يدَّعي المحافظون الأميركيون بأن معارضة شعبية كبيرة تحدث في أوروبا كلما قامت الولايات المتحدة بعمل عسكري قوي؛ على سبيل المثال، عندما نشرت صواريخ بيرشينغ النووية في أوروبا في بداية الثمانينيات. غير أن السجل التاريخي يظهر العكس تماماً. فالمظاهرات والاحتجاجات الشعبية ضد نشر صواريخ بيرشينغ أُعدت من أجل الدعاية التلفزيونية، أما الواقع فكان مختلفاً، إذ أظهرت معظم الاستطلاعات آنذاك بأن 30 إلى

40 بالمئة من الأوروبيين، وعلى الأرجح أكثر من ذلك، كانوا يدعمون بقوة سياسات أميركا. وحتى في ألمانيا، حيث كانت المشاعر السلمية أعلى من أي مكان آخر، كان 53 بالمئة من السكان يؤيدون نشر الصواريخ، بحسب استطلاع أجرته صحيفة دير شبيغل في العام 1981. كما أن غالبية الفرنسيين كانوا يؤيدون السياسة الأميركية خلال معظم سنوات عهد ريغان، حتى إنّهم فضّلوه على المرشح الديمقراطي وولتر مونيل في انتخاب العام 1984. أما اليوم، فإن الغالبية الساحقة في معظم الدول الأوروبية - تصل إلى 80 بالمئة في كثير منها - يعارضون السياسة الأميركية، بل ويقولون بأن الولايات المتحدة تمثل التهديد الأعظم على السلم العالمي.

يلاحظ جوزيف جوف - أحد أبرز المحللين في الشؤون الدولية في ألمانيا - بأن الشعور بالعداء لأميركا خلال الحرب الباردة كان عبارة عن ظاهرة يسارية. "في مقابلها، كان هناك دائماً يميناً وسطاً معادياً للشيوعية وبالتالي مؤيداً لأميركا... صحيح أن الأرقام كانت تزداد وتنخفض، لكنك كنت دائماً تملك قاعدة صلبة من الدعم للولايات المتحدة". باختصار، إن الحرب الباردة أبقت أوروبا داعمة لأميركا. شهد العام 1968، على سبيل المثال، مظاهرات شعبية ضد السياسات الأميركية في فيتنام، ولكن، كان هناك أيضاً الغزو السوفييتي لتشكوسلوفاكيا في نفس العام. بمعنى أن الأوروبيين (والآسيويين) كانوا يعارضون أميركا، لكن آراءهم كانت تتوازن بقلقهم من التهديد السوفييتي. مرة أخرى تثبت الاستطلاعات ذلك. فالمعارضة الأوروبية حتى لحرب فيتنام لم تقترب أبداً من مستوى المعارضة لحرب العراق. وهذا يصح خارج أوروبا أيضاً. ففي أستراليا، كانت غالبية الشعب تؤيد اشتراك البلد في حرب فيتنام حتى العام 1971، عندما سحبت قواتها من هناك.

بالنسبة إلى معظم العالم، لم تكن الحرب العراقية تتعلق بالعراق. أخبرني وزير خارجية المكسيك السابق، جورج كاستانيدا: "ما الذي يهم المكسيك أو تشيلي مَن يحكم في بغداد؟... إن الأمر يتعلق بكيفية ممارسة القوة العظمى في العالم لسلطتها. وهذا شيء نكترث له جميعنا بشدة". وحتى لو نجحت الحملة العراقية أخيراً، فذلك سيحل المشكلة العراقية وحدها، في حين أن المشكلة الأميركية ستبقى. فالناس في

جميع أنحاء العالم يشعرون بالقلق من العيش في عالم تملك فيه دولة واحدة الكثير من القوة. وحتى لو لم يستطيعوا معارضة هذه القوة، فإنهم يستطيعون تعقيدها. ففي حالة العراق، لم تتمكن أي دولة من منع الولايات المتحدة من الذهاب إلى الحرب من دون تفويض دولي، لكن بقية العالم جعلت المحاولة أكثر صعوبة بوقوفها على الأطراف بعد انتهاء الحرب. إذ لم تفتح أي دولة عربية - حتى لحظة كتابة هذه الأسطر - سفارة لها في بغداد. ولم يكن الحلفاء غير العرب للولايات المتحدة أكثر فائدة أيضاً.

يبتهج نيكولا ساركوزي عندما يُدعى في فرنسا *بالأميركي* وحتى *بالمحافظ الجديد*. إنه مناصر صريح لأميركا وهو يصرِّح علناً بأنه يريد تقليد الولايات المتحدة في كثير من النواحي. عندما التقى كوندوليزا رايس بعد انتخابه رئيساً لفرنسا، في أيار من العام 2007، سألته: "ماذا يمكنني أن أفعل لك؟" فأجابها: "حسِّنوا صورتكم في العالم. من الصعب أن يكون البلد الأكثر قوة والأكثر نجاحاً - أي، بالضرورة، زعيم الجانب الذي نمثله نحن - هو أحد أقل الدول شعبية في العالم. إن هذا الأمر يثير مشاكل كبيرة لكم ومشاكل كبيرة لحلفائكم. لذا، افعلي كل ما في وسعك لتحسين الطريقة التي يُنظَر فيها إليكم؛ هذا ما تستطيعين فعله لي"[5].

يجادل الكاتب روبرت كاغان - من المحافظين الجدد - بأن الخلافات الأوروبية والأميركية حول التعاون الدولي ناجمة عن الفارق بين قوتيهما. فعندما كانت الدول الأوروبية الكبرى قوىً عظمى في العالم، كانت تمجِّد السياسة الواقعية وتبدي قليلاً من الاكتراث للتعاون الدولي. وبما أن أوروبا ضعيفة الآن، بحسب كاغان، فإنها تفضِّل القوانين والقيود. أما أميركا فتريد حرية كاملة في التصرف: "وبما أن الولايات المتحدة قوية الآن، فإنها تتصرف كما تتصرف الأمم القوية"[6]. لكن هذا الرأي يسيء تفسير التاريخ ويسيء فهم الموقع الفريد الذي احتلته أميركا في دبلوماسية القرن العشرين. فأميركا كانت البلد الأقوى في العالم عندما اقترحت إنشاء عصبة الأمم من أجل إدارة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت القوة المهيمنة على العالم في نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما أسست الأمم المتحدة، وأوجدت نظام بريتون وودس

للتعاون الاقتصادي الدولي، وأنشأت أهم المؤسسات الدولية في العالم. كان العالم تحت أقدام أميركا، لكن فرانكلين ديلانو روزفلت وهاري ترومان اختارا ألا يُنشأ إمبراطورية أميركية، بل قاما بإنشاء نظام تحالفات دولية ومؤسسات متعددة الأطراف وساعدا بقية دول العالم على الوقوف على أقدامها من جديد من خلال ضخّ كميات هائلة من المساعدات والاستثمارات الخاصة؛ تُقدَّر خطة مارشال (الجزء المركزي في هذه المحاولة) بحوالى 100 مليار دولار بحسب قيمة الدولار اليوم. بكلمات أخرى، لقد تبنَّت أميركا التعاون الدولي في معظم مراحل القرن العشرين ليس بداعي الخوف أو الضعف، بل من منطلق القوة والثقة بالنفس.

والاهتمام الخاص بالدبلوماسية كان في قلب تلك المقاربة. وإلا ما الذي دعا فرانكلين روزفلت -وأميركا في ذروة قوتها- لقطع كل تلك المسافة إلى طهران ويالطا من أجل الاجتماع بتشرشل وستالين في عامي 1943 و1945. كان روزفلت رجلاً مريضاً، مصاباً بشللٍ نصفي من الخصر إلى الأسفل، ويحمل معه عشرة أرطال من الدعامات الفولاذية على ساقيه. والسفر لمدة أربعين ساعة بحراً وجوّاً أرهق جسده. لم يكن مضطراً إلى الذهاب، فقد كان لديه الكثير من النواب - جورج مارشال، دوايت أيزنهاور - القادرين على القيام بالمهمة. أو كان في وسعه دعوة القادة الآخرين للمجيء إليه. لكن فرانكلين روزفلت فهم بأن القوة الأميركية يجب أن تقترن بالكرَم والنبل. فأصرّ على أن يُمنَح قادة عسكريون بريطانيون مثل مونتغومري حصة عادلة من المجد في الحرب. وأتى بالصين إلى مجلس الأمن، بالرغم من أنها كانت بلداً زراعياً فقيراً، لأنه كان يعتقد بأن المهم أن تتمثل الدولة الآسيوية الكبرى بشكل مناسب في الهيئة الدولية.

لقد أرسى روزفلت النموذج وقام جيله بالحفاظ عليه. عندما ابتكر وزير الخارجية، جورج مارشال، خطته التي تحمل اسمه، أصرّ على أن تكون المبادرة والسيطرة بيد الأوروبيين. ولعقود بعد ذلك، قامت أميركا ببناء الجسور، وتمويل المجلات، وتقديم المعرفة التقنية للبلدان الأخرى. وأرسلت باحثيها وطلابها إلى الخارج كي يعرف العالم أميركا والأميركيين. وأولت الاهتمام بحلفائها، حتى لو كانوا صغاراً. وأجرت تدريبات عسكرية مشتركة مع دول صغيرة، حتى لو لم تضف شيئاً إلى الجهوزية الأميركية.

وعلى مدى نصف قرن، جاب الرؤساء ووزراء الخارجية الأميركيون أطراف المعمورة واستضافوا نظرائهم في دائرة لا تنتهي من العمل الدبلوماسي.

كل هذه الجهود كانت مفيدة لمصالحنا بالطبع. لقد أنتجت عالماً غنياً وآمناً، ومناصراً لأميركا. وأرست الأسس لاقتصاد عالمي قوي اشترك فيه الآخرون وازدهرت فيه أميركا. كانت سياسة متنورة؛ تهتم بالمصلحة الذاتية لكنها تأخذ في الاعتبار مصالح الآخرين. وعلاوة على ذلك، عملت هذه السياسة على طمأنة الدول الأخرى - قولاً وفعلاً، شكلاً ومضموناً - بأن لا داعٍ للخوف من القوة الهائلة للولايات المتحدة الأميركية.

قواعد جديدة لعصر جديد

يعتقد بعض الأميركيين بأن علينا ألا نتعلم من التاريخ بل نكتفي بنسخه. لو بإمكاننا فقط أن نجد نسخة أخرى عن إدارة ترومان - هذا ما يبدو أن الكثير من الليبراليين والديمقراطيين يتوقون إليه - لاستطعنا تأسيس مجموعة جديدة من المؤسسات للعصر الجديد. لكن هذا يُسمَّى حنيناً، وليس تفكيراً استراتيجياً. عندما قام ترومان وأشيسون ومارشال بإنشاء نظام ما بعد الحرب، كانت بقية العالم في حالة ضعف شديد، وكان العالم قد شهد الآثار المدمرة للتعصب القومي والحرب ونظام الحماية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، كان هناك تأييد هائل في كل مكان - وخاصة في الولايات المتحدة - للانخراط في العالم وانتشاله من الفقر وإنتاج مؤسسات عالمية وترسيخ التعاون الدولي؛ كي لا تحدث مثل تلك الحرب مرة أخرى. ومع أن أميركا كانت تمتلك أفضلية أخلاقية بفضل إلحاقها الهزيمة بالفاشية، إلا أنها كانت تملك أيضاً قوة لا مثيل لها. فالناتج المحلي الإجمالي الأميركي كان يشكل 50 بالمئة من الاقتصاد العالمي. وخارج المجال السوفييتي، لم يكن هناك أي نزاع حول دور واشنطن القيادي في إنتاج المؤسسات الجديدة. لكن العالم مختلف اليوم، وكذلك موقع أميركا فيه. فلو كان ترومان ومارشال وأشيسون أحياء، لواجهوا مجموعة مختلفة كلياً من التحديات. والمهمة اليوم تتمثل في صياغة مقاربة جديدة لعصر جديد، مقاربة تتعامل مع نظام عالمي أصبحت فيه القوة منتشرة بشكل غير مسبوق وأصبح فيه الجميع يشعرون

بالسلطة.

إن الولايات المتحدة لم تعد تملك الأوراق التي كانت تمتلكها في العام 1945 أو حتى في العام 2000. لكن أوراقها، مع ذلك، ما زالت أقوى من أوراق أي بلد آخر - مجموعة شبه متكاملة من القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية - وستبقى كذلك في المستقبل المنظور. ولعل الأهم من ذلك هو أننا لا نحتاج إلى صياغة العالم من جديد. فالنظام الدولي الذي أُسس على يد الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بحاجة ماسة إلى التوسع والإصلاح، وليس إلى إعادة صياغة. فقد لاحظ الباحث في جامعة برينستون، جون أيكنبيري، بأن النظام الغربي الموجّه الذي تأسس في الأربعينيات والخمسينيات يسمح بتوسيع التجارة العالمية، وبروز قوىً وآليات تعاون وإدارة النزاعات. إنه لا يستطيع دائماً وبسهولة التصدي لمشكلات معينة، مثل صراع القوى الكبرى ومآسي حقوق الإنسان الداخلية، لكن هذه هي حدود العلاقات الدولية وليست حدود هذه الهيكليات الخاصة. وفي الوقت نفسه، إن وجود الأسلحة النووية والردع النووي يجعل من إمكانية محاولة قوة ناشئة فرض نفسها عسكرياً ضد أندادها أمراً باهظ الثمن؛ إن لم نقل انتحارياً. أو بحسب تعبير أيكنبيري: "إن النظام الغربي الحالي، باختصار، يصعب إسقاطه ويسهل الانضمام إليه"[7]. بهذا المنظار رأت ألمانيا واليابان خياراتهما وبه أيضاً يبدو أن الصين والهند تريان مستقبليهما. إنهما تريدان اكتساب المزيد من القوة والمكانة والاحترام، بالتأكيد، ولكن من خلال النمو ضمن النظام الدولي وليس عبر إسقاطه. وطالما أن هذين البلدين الجديدين يشعران بأنهما يستطيعان الحصول على موقع لهما، فإنهما يملكان كل الدوافع كي يكونا شريكين *مسؤولين* في هذا النظام.

إن نهوض البقية عملية طويلة وبطيئة. وهي عملية تضمن لأميركا دوراً جوهرياً، وإن كان مختلفاً عن السابق. صحيح أن الصين والهند والبرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا، ومجموعة كبيرة من الدول الأصغر حجماً، ستزدهر في السنوات القادمة، لكن نقاط توتر جديدة ستنشأ في ما بينها. والكثير من هذه الدول الناشئة تملك عداوات تاريخية ونزاعات حدودية وخصومات معاصرة في ما بينها، وفي أغلب الأحيان، ستتنامى

المشاعر القومية مع تنامي المكانة الاقتصادية والجيوسياسية. من هنا، فإن الولايات المتحدة تصلح لأن تكون شريكة مناسبة - كونها بعيدة - للكثير من الدول الإقليمية القلقة من نهوض دولة مهيمنة وسطها. ووفقاً للباحث ويليام وولفورث، إن النفوذ الأميركي يتعزز ببروز قوة إقليمية مهيمنة[8]. (غالباً ما يُنوَّه إلى هذه العوامل عند الحديث عن آسيا، مع أنها تنطبق أيضاً على الكثير من البقع الأخرى في العالم). بيد أن هذه العملية لن تكون ميكانيكية. فعندما ستبرز إحدى هذه الدول (الصين)، فإنها لن تولِّد حركة دينامية موازِنة ومتوقعة، كأن تسعى جارتها (الهند) إلى عقد تحالف رسمي مع الولايات المتحدة. فالعالم اليوم أكثر تعقيداً من ذلك. لكن هذه الدول المتنافسة ستمنح الولايات المتحدة بالفعل الفرصة للعب دور كبير وبنّاء في قلب النظام العالمي. إنّ الولايات المتحدة تملك إمكانية أن تكون كما كانت ألمانيا لفترة وجيزة بفضل بسمارك في أواخر القرن التاسع عشر: السمسار الشريف في أوروبا، حيث كانت تقيم علاقات وثيقة مع كل واحدة من الدول الكبرى، علاقات أشد متانة من علاقات تلك الدول بعضها مع بعض. كانت ألمانيا في تلك الحقبة محور النظام الأوروبي. أما بالنسبة إلى الوقت الحالي، أن تكون السمسار العالمي، فإنه عمل يتعلق ليس فقط بالحكومة الأميركية، بل بالمجتمع الأميركي أيضاً، مع كل ما سيجلبه ذلك من طاقات ورؤىً إلى التحدي. إنه دور يمكن للولايات المتحدة - بمصالحها العالمية وتواجدها في شتى أنحاء العالم وما تمتلكه من قوىً، بالإضافة إلى مجتمعاتها المهاجرة المتنوعة - أن تتعلم كيف تلعبه بمهارة فائقة.

وهذا الدور الجديد مختلف تماماً عن دور القوة العظمى التقليدي. إنه يتضمن التشاور والتعاون، وحتى التنازل أيضاً. ويستمد قوته من وضع الأجندة، وتحديد المشاكل، وعقد التحالفات. صحيح أنه ليس عبارة عن سلطة تراتبية هرمية تضع فيها الولايات المتحدة قراراتها ومن ثم تُبلِّغها للبقية الممتنّة من العالم (أو الصامتة)، لكنه دور جوهري، ذلك أن وضع الأجندة وتنظيم التحالفات يُعتبران شكلين من أشكال السلطة الأساسية في هذا العالم المكون من لاعبين كُثر. إن رئيس مجلس الإدارة القادر بلطف على توجيه مجموعة من المدراء المستقلين لا يزال شخصاً بالغ النفوذ في عالمنا.

في الحقيقة، إن الشركات متعددة الجنسيات في أميركا هي التي اكتشفت أفضل السبل لتحقيق النجاح في عالم ما بعد أميركا. فهي تقوم بغزو أسواق جديدة من خلال تغيير أساليبها القديمة. وخير مثال على ذلك شركة جنرال إلكتريك، التي لم تكن في السابق تثق بالمشاريع المشتركة في الخارج، بل كانت تريد 100 بالمئة من كل مشروع أجنبي تمتلكه. غير أنها أدركت خلال السنوات الخمس الماضية، بينما كانت تراقب البراعة والثقة المتناميتين للشركات المحلية في الأسواق الناشئة مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا، بأن استراتيجيتها ستبقيها بعيداً عن الأجزاء الأسرع نمواً في العالم. وعلى هذا الأساس غيَّرت جنرال إلكتريك استراتيجيتها. ويلخص مديرها التنفيذي جيفري إيميلت ذلك بقوله: "بالتأكيد، ما زال في وسعنا الاستمرار في شراء الشركات الصغيرة وتحويلها إلى جنرال إلكتريك، لكننا تعلَّمنا بأنه من الأفضل لنا أن نتشارك مع الشركة رقم 3 التي تريد أن تصبح رقم 1 من أن نشتري شركة صغيرة أو نقوم بالعمل لوحدنا". وصفت نيويورك تايمز هذا التحول بأنه ابتعاد عن الإمبريالية الإدارية، التي أصبحت ترَفاً لا تستطيع جنرال إلكتريك أن تتحمل عبء تكلفته[9]. لكن واشنطن، التي لا تواجه منافسة في السوق، لم تكتشف بعد أن الامبراطورية الدبلوماسية ترَف لا تستطيع الولايات المتحدة تحُّمل تكلفته أكثر من ذلك.

ولا تزال هناك سوق قوية للنفوذ الأميركي، لأسباب جيوسياسية واقتصادية معاً. ولا يزال هناك أيضاً طلب أيديولوجي قوي عليه. يقول الباحث السنغافوري سيمون تاي: "لا أحد في آسيا يريد العيش في عالم تهيمن عليه الصين. ليس هناك حلم صيني يصبو الناس إليه". كما شدد فرناندو إنريكيه كاردوسو، رئيس البرازيل السابق، على أن ما يريده العالم فعلاً من أميركا هو ألاّ تقدم تنازلاً حول التجارة هنا أو هناك، بل أن ترسِّخ مبادئها. وهذا الدور لا أحد يمكنه تأديته سوى أميركا[10]. أي أن القوة الناعمة لأميركا وثيقة الصلة بقوتها الصلبة، لكن التوليفة التي تجمع القوتين هي التي تمنح أميركا دورها الفريد في الشؤون العالمية.

ولتقديم وصف أكثر واقعية لطريقة عمل هذا العالم الجديد، وضعت ستّ قواعد بسيطة:

1. **اختاري**: إن القوة الأميركية الهائلة جعلت واشنطن تعتقد بأنها معفية من الحاجة إلى امتلاك أولويات، لأنها كانت تريد كل شيء. من المهم جداً أن تكون الولايات المتحدة أكثر انضباطاً بخصوص هذه المسألة. فبالنسبة إلى كوريا الشمالية والعراق، على سبيل المثال، لم تستطع إدارة بوش أن تقرر ما إذا كانت تريد تغيير النظام أم تغيير السياسة (أي إيقاف المشروع النووي). والغايتان متناقضتان تماماً. إذا هددت بلداً ما بتغيير نظامه، فإن ذلك سيجعل رغبة ذلك النظام بامتلاك أسلحة نووية أكثر إلحاحاً، ذلك أن الأسلحة النووية سياسة ضمان في عالم السياسة الدولية.

انظر كيف يبدو العالم بالنسبة إلى إيران. إنها محاطة بقوى نووية (روسيا، الصين، الهند، باكستان، إسرائيل)، ويوجد على حدودها عشرات الآلاف من الجنود الأميركيين (في العراق وأفغانستان). وأعلن رئيس الولايات المتحدة مراراً بأنه يعتبر النظام في طهران غير شرعي، ويأمل بإسقاطه، ويموِّل مجموعات متنوعة تشاركه الأهداف نفسها. فإذا كنت في طهران، هل سيجعلك هذا الوضع تتخلى عن برنامجك النووي؟ إن الإصرار على كلا الغايتين، تغيير النظام وتغيير السياسة، جعلنا لا نحقق أياً منهما.

أو انظر إلى السياسة الأميركية تجاه روسيا. إننا لم نستطع أبداً أن نحدد بالضبط ما هي مصالحنا ودواعي قلقنا الأساسية في ما يتعلق بموسكو. هل هو خطر أسلحتها النووية غير الآمنة التي لا يمكن تأمينها إلا بمساعدة الولايات المتحدة؟ هل هي مساعدة موسكو على عزل إيران؟ أو هل هو سلوكها في أوكرانيا وجورجيا؟ أو معارضتها للدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية؟ أو سياساتها المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي؟ أو ظروف حقوق الإنسان في روسيا؟ إن السياسة الأميركية تجاه روسيا كانت مكونة من "كل ما ذُكر سابقاً". لكن الحكم يعني الاختيار. إذا كنا نعتقد حقاً بأن الانتشار النووي والإرهاب هما أشد القضايا خطراً التي نواجهها في الوقت الحالي، كما قال الرئيس بوش، فإن تأمين الترسانة النووية الروسية ومنع إيران من تطوير أسلحة نووية هما المسألتان اللتان يجب علينا أن نسعى إلى الحصول على تعاون موسكو بشأنهما؛ فوق كل ما عداهما.

وستكون الولايات المتحدة بحاجة إلى الاختيار بالنسبة إلى القضايا المتعلقة بالصين بشكل خاص. فالصين تشهد الارتقاء الأكبر والأسرع إلى القوة والنفوذ في التاريخ؛ أكبر وأسرع حتى من الولايات المتحدة في الماضي. وينبغي أن تُمنَح حيِّزاً سياسياً كبيراً وحتى عسكرياً أيضاً بما يتناسب مع هذه القوة. وفي نفس الوقت، إن ارتقاءها ينبغي ألا يصبح غطاءً للتوسع أو العدوانية أو الإعاقة. وتحقيق هذا التوازن - ردع الصين من جهة؛ واستيعاب نموها الشرعي من جهة ثانية - هو التحدي الاستراتيجي المركزي بالنسبة إلى الدبلوماسية الأميركية. ينبغي على الولايات المتحدة أن ترسم حدوداً للصين، لكنها يجب أن تدرك أنها لا تستطيع رسمها في كل مكان. وللأسف، إن العائق الأهم الذي تواجهه الولايات المتحدة عند صياغة مثل هذه السياسة هو مناخها السياسي المحلي الذي يميل إلى اعتبار أي تسوية على أنها تنازل واسترضاء.

وهنا يمكن للولايات المتحدة أن تتعلم شيئاً من تجربة بريطانيا العظمى. إنها الحاجة إلى تحديد خيارات استراتيجية كبيرة في ما يتعلق بتوجيه طاقاتها واهتماماتها. لقد فعلت بريطانيا ذلك بحكمة عندما واجهت صعود الولايات المتحدة. لكنها كانت أقل حكمة في ما يتعلق بإمبراطوريتها بالذات. في بداية القرن العشرين، واجهت لندن معضلة تشبه كثيراً المعضلة التي تواجهها واشنطن اليوم. فعندما كانت تنفجر أزمة ما في مكان ما من العالم، مهما كان بعيداً، كان العالم ينظر إلى لندن ويسأل: "ماذا ستفعلين بخصوص ذلك؟" فكان الخطأ الاستراتيجي الفادح الذي ارتكبته بريطانيا هو أنها كرّست عقوداً طويلة - من وقتٍ ونقود وطاقة واهتمام - في جهود عبثية من أجل تأمين الاستقرار في بقاع بعيدة وثانوية على الخارطة. كان ينبغي عليها، مثلاً، أن تبذل جهداً أقل في تنظيم الإجراءات الدستورية للمزارعين الهولنديين في منطقة ترانسفال - التي أدت إلى خوض حرب البور، والتي قصمت ظهر الإمبراطورية - وجهداً أكبر في التصدي للقدرة الإنتاجية الآخذة بالانحدار ونهوض ألمانيا في قلب أوروبا.

درست النخب من البريطانيين التاريخ الروماني بإمعان ليس لأنهم كانوا معجبين

بالإمبراطورية العظيمة السابقة فحسب، بل لأنهم كانوا يبحثون عن دروس في كيفية إدارة أراضٍ مترامية الأطراف وفي قارات مختلفة. كان هناك طلب على أشخاص بارعين في اللغة والتاريخ والإدارة الإمبراطورية. غير أن هذا الأمر انتهى بتجاهل الحاجة إلى تطوير مهندسي المستقبل. كما أن قوة بريطانيا ونفوذها جعلاها تثمل بشعور القدَرية التاريخية الذي غذّاه انبعاث البروتستانتية مجدداً. كتب المؤرخ كوريللي بارنيت (في السبعينيات) بأن ثورة أخلاقية استحوذت على إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر، فأبعدتها عن المجتمع العملي المستند إلى العقل الذي أحدث الثورة الصناعية باتجاه مجتمع تسيطر عليه عقائد دينية متزمتة، وقواعد أخلاقية متشددة، ورومانسية[11].

وهناك إمكانية سقوط الولايات المتحدة بسهولة في فخ إمبراطوري مشابه. فكل أزمة تنشب في هذا العالم تتطلب اهتماماً وتصرفاً منها. والمصالح والمجسات الأميركية منتشرة بنفس القدر من الاتساع الذي كانت عليه المصالح والمجسات البريطانية في ذروة عظمة إمبراطوريتها. ولأولئك الذين يعتقدون أن موقع أميركا في العالم مختلف كلياً عن موقع الإمبراطورية البريطانية، من المفيد جداً لهم أن يقرأوا **تقرير البنية الأساسية** **Base structure report** للعام المالي 2006. ففي هذا التقرير، تفاخر وزارة الدفاع بكونها أحد أكبر *مالكي الأراضي* في العالم، بمجمّع مادي يتألف من أكثر من 571,200 وحدة (أبنية، منشآت، ومرافق) متوضعة على أكثر من 3,700 موقع، على مساحة تقارب 30 مليون هكتار. ويذكر التقرير شبكة ممتدة مكونة من 766 قاعدة في أربعين بلداً أجنبياً، من أنتيغوا إلى المملكة المتحدة. وكانت هذه القواعد تساوي على الأقل 127 مليار دولار في العام 2005، وتأوي 197,000 عسكري نظامي وعدداً مساوياً من الموظفين المستقلين والمدنيين، بالإضافة إلى 81,000 مستخدم محلي. وكانت تغطي مساحة 687,000 هكتار (أو 1,100 ميل مربع تقريباً) من الأراضي الأجنبية وتكلِّف دافعي الضرائب 13 مليار دولار من أجل أعمال الصيانة فقط.

قد تكون أميركا أكثر قوة من بريطانيا في زمنها، لكنها لا تستطيع تجاهل العبرة المتعلقة بضرورة تحديد خياراتها. لا يمكنها أن تورط نفسها في كل شيء. إن التوترات

في الشرق الأوسط هامة، لكنها امتصت جميع الموارد والطاقة والاهتمام من بين جميع القضايا الأخرى في السياسة الخارجية الأميركية خلال السنوات السبع الماضية. ينبغي على واشنطن أن تخرج من القرن الثامن الهجري، بإصدار الحكم في الدعاوى بين السنة والشيعة في بغداد، والانتقال إلى القرن الواحد والعشرين - إلى الصين والهند والبرازيل - حيث يجري صنع المستقبل. بتركيزنا على ما يبدو أمراً ملحّاً، سننسى الهام فعلاً.

2. **أرسي قواعد عريضة، لا مصالح ضيقة**. ثمة تضارب جوهري في السياسة الخارجية الأميركية. هل يريد البلد أن يدفع باتجاه تحقيق مصالحه الخاصة في الخارج، أم يريد أن ينشئ مجموعة من القواعد والعادات والقيم ليلتزم بها العالم؟ في عصر القوى الجديدة الناشئة ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو الثاني؛ وذلك كي تستمر هذه الدول الناشئة، حتى عندما تزداد قوةً ونفوذاً، بالعيش وفقاً لأسس النظام الدولي الحالي. هذا هو العامل المقيِّد الأساسي الذي يمكننا أن نبنيه لنضمن عدم تحوُّل عملية نهوض البقية إلى عملية تنافسية متواصلة تعمل فيها القوى الكبرى من أجل مصالحها وامتيازاتها الخاصة بطريقة تزعزع استقرار النظام برمته. وكي ينجح هذا النظام، ينبغي علينا أن نلتزم بهذه القواعد أيضاً. فإذا كانت الولايات المتحدة ستعمل بشكل مستقل عندما يناسب ذلك أهدافها، فلماذا لا تفعل الصين الأمر ذاته مع تايوان؟ أو الهند مع الباكستان؟ إذا لم نلتزم بالقواعد، فلماذا تلتزم الدول الأخرى؟

أولاً، هذا يعني بأن تُلزِم الولايات المتحدة نفسها من جديد بالمؤسسات والآليات التي أسستها (إلى حدٍّ كبير) خلال العقود الخمسة الماضية. ولكن، هذا لا يعني ببساطة حضور المزيد من اجتماعات الأمم المتحدة وتوقيع المزيد من المعاهدات. عندما تدَّعي الولايات المتحدة امتلاك قيم عالمية، فعليها أن تصوغ مواقفها بعناية. على سبيل المثال، صرَّح جورج دبليو بوش في حفل تنصيبه رئيساً للمرة الثانية بأن من "سياسة الولايات المتحدة أن تنشد وتدعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في جميع البلدان والثقافات، بهدف إنهاء الاستبداد في عالمنا". ومع ذلك، عندما يُقمَع

الديمقراطيون في تايوان والباكستان، فإن الولايات المتحدة لا تحرِّك ساكناً، متذرّعة - ربما بشكل مقنع - بأنها حالات خاصة. ومع ذلك أيضاً، توبخ واشنطن الصين وتؤنب الهند لأنهما لا تعتمدان سياسة أكثر شدة مع كوريا الشمالية وبورما. سيقول لك الدبلوماسيون في كلا البلدين بأن كوريا الشمالية وبورما حالتان خاصتان. وهذا صحيح في الواقع، فعدم الاستقرار في بورما مشكلة بعيدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكن بورما تشترك بحدود طويلة مع الصين والهند، وعدم الاستقرار بالنسبة إليهما يعني ملايين اللاجئين. وعلى واشنطن أن تفهم أنها إذا كانت تملك استثناءاتها فللآخرين استثناءاتهم أيضاً. وإلا فعليها أن تتخلى عن استثناءاتها. أما إذا لم تفعل أياً من الأمرين، أي أن تُوعِظَ بشيء وتمارس شيئاً آخر، فهذا نفاق، وهو غير مفيد ويقوِّض مصداقية أميركا.

أما بالنسبة إلى الإرهاب، فالولايات المتحدة أظهرت ضيق أفقٍ كبيراً. إن الحماية المنهجية المثلى ضد خطر الإرهاب يجب أن تكون عبر مجموعة عالمية من الضوابط الجمركية والضوابط على الهجرة، تدقق في هويات الناس وفي البضائع في جميع أنحاء العالم، باستخدام نفس المعايير، وتتشارك المعلومات. لكن مقاربة أميركا الأحادية ترغم الدول والخطوط الجوية على الامتثال لضوابطها عند حدودها فقط؛ فتنتج بذلك نقاط اختناق، الأمر الذي يولِّد نتائج سلبية على الاقتصاد وعلى صورة البلد في الخارج. ولهذا السبب انخفض السفر إلى الولايات المتحدة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول، بالرغم من ازدهار السياحة حول العالم.

المثال الأهم والدائم على هذا التضارب في السياسة الخارجية الأميركية له علاقة بالانتشار النووي. تطلب الولايات المتحدة من بقية دول العالم أن تلتزم بشدة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. والمعاهدة ابتكرت نظاماً من مستويين: الدول التي طوَّرت أسلحة نووية قبل العام 1968 يُسمَح لها بامتلاك الأسلحة، والدول التي لم تفعل ذلك من قبل هذا العام غير مسموح لها بامتلاكها (ويجب عليها بموجب ذلك أن تتبع إرشادات معينة من أجل تطوير طاقة نووية). ولكن، في حين أن الولايات المتحدة والقوى النووية الأخرى لا تزال تصر على القوى غير النووية بالامتثال، فإنها هي نفسها لا

تتخذ أي خطوات لتنفيذ الطلب الآخر في المعاهدة: "السعي إلى عقد مفاوضات بنوايا طيبة حول إيجاد إجراءات فعالة تتعلق بإنهاء سباق الأسلحة النووية... ونزع الأسلحة النووية". وعلى هذا الأساس، عندما تقول الولايات المتحدة للدول الأخرى بأن تطوير سلاح نووي واحد هو أمر شائن أخلاقياً وسياسياً واستراتيجياً في حين أنها تحتفظ بترسانة مكونة من آلاف الصواريخ وتطور وتختبر صواريخ جديدة، فإن إدانتها تبدو جوفاء. انطلاقاً من هذا الشعور بالقلق، اقترح كل من هنري كيسنجر وجورج شولتز ووليام بيري وسام نان أن تقود الولايات المتحدة جهداً طموحاً بين القوى النووية - وخاصة مع روسيا، التي تملك مع أميركا 85 بالمئة من جميع الأسلحة النووية في العالم - من أجل تخفيض عدد الأسلحة، ونقلها من حالة الجهوزية، وأخيراً العمل باتجاه عالم خالٍ من الأسلحة النووية. سواء أفعلنا ذلك أم لم نفعل، وسواء أكان جعل العالم من دون ردع نووي فكرة جيدة أم لا، فإن الولايات المتحدة كانت ستكسب الكثير من المصداقية لو أنها قامت ببعض المحاولات الجدية في هذا الاتجاه. وإلا، فإنها ستبدو، مرة أخرى، وكأنها تقول لبقية العالم: "افعلوا ما أقوله، لا ما أفعله".

3. كوني بسمارك لا بريطانيا: أشار جوزف جوف إلى وجود مثالِيَين تاريخِيَين يمكن للولايات المتحدة أن تأخذهما في الاعتبار عند صياغة استراتيجيتها الكبرى: بريطانيا وبسمارك[12]. حاولت بريطانيا أن تتوازن ضد قوى عظمى ناشئة ومهددة، لكنها في ما عدا ذلك، لم تعمل على فرض نفسها في القارة الأوروبية. أما بسمارك، في المقابل، فقد اختار الانخراط مع جميع القوى العظمى. وكان هدفه يقضي بإقامة علاقات معها جميعاً بحيث تكون أقوى وأمتن من علاقاتها بعضها مع بعض؛ كي تكون ألمانيا محور النظام الدولي في أوروبا.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إنّ الخيار البريطاني ليس هو الخيار الصحيح. لقد لعبت أميركا مثل هذا الدور في الماضي - ضد ألمانيا النازية وروسيا السوفييتية - لكن هذه الاستراتيجية في ظل الظروف الحالية غير حكيمة. فالعالم ليس مقسّماً إلى معسكرات، وهو أشد ارتباطاً واعتماداً من ذي قبل. إن السعي إلى إنتاج توازن ضد قوة ناشئة قد يكون سياسة خطرة ومزعزعة للاستقرار. فلو حاولت واشنطن فعل ذلك

ضد الصين قبل أن تُظهر بكين أي مَيلٍ جدي إلى تقويض النظام الدولي، فإنها ستجد نفسها معزولة؛ وستدفع أثماناً باهظة لكونها القوة المسببة بالتمزق. نظراً إلى قوة أميركا الهائلة، يجب أن يكون عدم المبالغة في لعب دورها ركيزة أساسية في أي استراتيجية كبرى. وإلا، فإن الآخرين سيحاولون - بطريقة متنوعة - الوصول إلى حالة توازن معها.

غير أن واشنطن ملائمة تماماً للعب دور بسمارك في النظام العالمي الحالي. فعلاقاتها مع جميع القوى الرئيسية تقريباً أفضل من علاقات هذه الدول بعضها مع بعض. وفي آسيا، قامت إدارة بوش بعمل رائع من خلال تقوية روابطها مع اليابان وأستراليا والهند. وعليها أن تحاول فعل الشيء نفسه مع روسيا والصين. فبالرغم من وجود خلافات عديدة مع موسكو وبكين، إلا أنه ليس من مصلحة واشنطن أن تحولهما إلى خصمين دائمين. تتميز مقاربة بسمارك في أنها تمنح الولايات المتحدة أفضلية على جميع الأطراف، وتزيد - إلى أقصى حدّ ممكن- من قدرتها على تأسيس عالم مستقر وآمن. وفي حال أنها لم تنجح، فإنها تمنح الولايات المتحدة أيضاً الشرعية والمجال للانتقال للعب دور موازِن.

4. نظام منفصل. في أوساط الباحثين والعاملين في حقل العلاقات الدولية، ثمة نظرية مهيمنة حول كيفية الحفاظ على ديمومة السلم الدولي. تُظهر هذه النظرية أن أكثر الأنظمة استقراراً هو ذاك الذي يملك قوة مهيمنة واحدة تحافظ على النظام. لقد لعبت بريطانيا والولايات المتحدة هذا الدور لمدة مئتي عام. وفي كلتا الحالتين، كانت الدولةُ المهيمنةُ مسيطرةً اقتصادياً وعسكرياً، وأصبحت الملجأ الأخير للسوق وللاستدانة، والمركز المالي العالمي، وحافظة العملة الاحتياطية. وعلى المستويين السياسي والعسكري، قامت كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة بتأمين الممرات البحرية، وعملتا على التوازن في وجه التهديدات الناشئة، وتدخلتا عندما كانتا تجدان ذلك ضرورياً لمنع الفوضى. وبالرغم من أنهما ارتكبتا الكثير من الأخطاء، إلا أن استقرار النظام، ونجاح الاقتصاد العالمي، والمجتمعات المفتوحة، كلّها عبارة عن إرث استثنائي للهيمنة الأنجلو-أميركية.

ولكن، ماذا لو كانت هذه الهيمنة تتضاءل؟ فأميركا لم تعد تملك السوق الكبرى الوحيدة في العالم، ومن غير المرجح أن يحافظ الدولار على موقعه الرمزي إلى الأبد كعملة احتياطية. وفي مناطق معينة - مثل بحر الصين الجنوبي - من المرجح أن تصبح القوة العسكرية الأميركية أقل أهمية من القوة الصينية. وفي المفاوضات الدولية، ستضطر الولايات المتحدة إلى المساومة والتسوية مع الآخرين. فهل هذا كله يؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى؟

ليس بالضرورة. في الواقع، إن الهيمنة الأنجلو-أميركية، التي استمرت مئتي عام، أنتجت نظاماً غير هشّ كما كان ربما في العشرينيات والثلاثينيات. (عندما تضاءلت القوة البريطانية، لم تكن الولايات المتحدة راغبة بالحلول مكانها فملأت أوروبا الفراغ). إذ إن المفهوم الأساسي للنظام الحالي - اقتصاد عالمي مفتوح، مفاوضات دولية - يحظى بقبول واسع. وعلاوة على ذلك، ثمة أشكال جديدة من التعاون تتطور بشكل تدريجي. وصفت آن- ماري سلوتر كيف تبني الأنظمة القانونية مجموعة من المعايير الدولية من دون إرغام من أحد - مكوِّنة نظاماً متشابكاً يعمل من الأسفل إلى الأعلى[13]. صحيح أن هذا الاستقرار لن يحل جميع القضايا، لكنه على الأقل سيحل الكثير منها. بكلمات أخرى، إن البحث عن حل القوة العظمى لكل مشكلة قد يكون عبثياً وغير ضروري.

وعلى الولايات المتحدة أن تتبنى مثل هذا النظام الخاص. دعا ريتشارد هاس، الرئيس السابق لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية، بشكل خلاق "لتعاون دولي منفصل"[14]. ويستند هذا الاقتراح إلى فكرة أنه لا توجد مؤسسة أو منظمة على صواب دائماً، ولا يوجد مبدأ مثالي. وعلى هذا الأساس، قد تعمل الأمم المتحدة على حل إحدى المشاكل، والناتو على مشكلة أخرى، ومنظمة الدول الأميركية (OAS) على ثالثة. وبالنسبة إلى القضايا الجديدة، مثل تغير المناخ، قد يكون إنشاء تحالف جديد يتكون من شركات خاصة ومنظمات غير حكومية حلاً معقولاً. إن الحياة الدولية ستزداد فوضوية، وأن تكون مرناً ومتكيفاً ومتنازلاً فهذا قد يعطي نتائج أفضل على الأرض من الإصرار على مقاربة وحيدة مستندة إلى فكرة أن الطريقة الوحيدة لحل المشكلات

الدولية هي الطريقة التي حللنا بواسطتها المشكلات الدولية في الماضي. إن وجود نظام دولي تُعالَج فيه المشاكل من خلال مجموعة متنوعة من البنى والحلول يمكن أن ينتج استقراره الخاص. صحيح أنه لن يكون جذاباً كالنظام الرسمي الحالي الذي يُدار بواسطة منظمة أو منظمتين في نيويورك وجنيف، إلا أنه قد يكون أكثر واقعية وأكثر ديمومة.

5. **فكِّري على عدة مستويات**. تملك الولايات المتحدة أقوى جيش في تاريخ العالم. لكنها، مع ذلك، وجدت صعوبة في تحقيق النصر في العراق. كما أن الجيش الإسرائيلي أكثر تفوقاً بما لا يقاس من حزب الله، لكنه لم يكن قادراً على تحقيق نصر حاسم على الأخير في نزاعه معه. لماذا؟ لأن العصر الحالي أصبحت فيه الردود على العصابات سهلة التنفيذ وصعبة النجاح. وهذا لا ينطبق على الحرب فقط. انظروا إلى بروز تحالف منظمات المخدرات، ومجموعات غسيل الأموال، والعمال المهاجرين، والإرهابيين، كلها أصغر حجماً وأشد فقراً من الحكومات التي تحاربها. في عصر يتميز بنشاط دائم عبر الحدود، تملك المجموعات الصغيرة، التي تتميز بروح الابتكار والشغف والتصميم، أفضلية هامة.

وفي العمل تحت هذه الظروف، إن الدرس الأول والأهم هو عدم الانجرار إلى الأفخاخ. في رسالة مصورة بُثَّت في العام 2004، شرح أسامة بن لادن استراتيجية بصراحة مدهشة، وأسماها "الاستفزاز ونصب الفخ": "كل ما يجب علينا أن نفعله هو إرسال مجاهدين اثنين... ليرفعا قطعة قماش كُتب عليها **القاعدة** كي يهرع الجنرالات إلى هناك، ونُلحِق بأميركا خسائر بشرية واقتصادية وسياسية". وصلت الرسالة إلى جميع المجموعات الإرهابية حول العالم. والآن، من دون أي اتصال واضح أو تعاون أو إرشادات إضافية من بن لادن، تعلن المنظمات الصغيرة، من جنوب شرق آسيا إلى شمال إفريقيا إلى أوروبا، بأنها جزء من القاعدة، فتضخِّم من أهميتها وتجلب الاهتمام الدولي إلى قضيتها؛ وبالطبع، تدفع أميركا للمجيء بسرعة من أجل محاربتها. وهذا النوع من الردود المبالغ فيها تجعل السياسات الأميركية والوجود العسكري الأميركي هما القضيتين الرئيسيتين، فينتقل النقاش المحلي من الإرهاب إلى

الإمبريالية الأميركية.

انظر إلى طريقة مقاربة الولايات المتحدة لفكرة توسيع وجودها في إفريقيا. إن اللغة التي استخدمتها إدارة بوش تستحق التقدير، إذ تقول تيريزا ويلان، مساعدة نائب وزير الدفاع لشؤون إفريقيا، في مقابلة تلفزيونية معها في العام 2007: "نريد أن نمنع المشاكل من التحول إلى أزمات، والأزمات من التحول إلى كوارث". والحل الذي اعتمدته الإدارة هو تشكيل فرقة عسكرية جديدة خاصة بالقارة، AFRICOM، مع قائد وهيئة أركان خاصين بها. ولكن، بحسب تعبير ديفيد إغناتيوس، الكاتب في واشنطن بوست: "هل الجيش الأميركي هو الأداة المناسبة لمحاولة بناء الأمة التي تتخيلها AFRICOM، كما هو واضح؟ هل سيعمل الوجود الأميركي المضاعف على إيقاف الإرهاب وعدم الاستقرار في القارة، أم سيصبح بدلاً من ذلك مغناطيساً جديداً يجذب المعادين لأميركا؟". للولايات المتحدة مصالح كثيرة في إفريقيا، من الحفاظ على استقرار دولها، إلى الحدّ من نفوذ الصين، إلى منع المآسي الإنسانية. ولكن، هل الفرقة العسكرية هي الطريقة المناسبة لمعالجة هذه المشاكل؟ أو هل هذا ببساطة هو الرد المستنبَط، لأن الحكومة الأميركية لا تعرف كيف ترد بغير هذه الطريقة؛ بواسطة فرقة عسكرية؟ الخطر هنا يتعلق بضياع الموارد، نتيجة لإمبريالية أميركية متخيَّلة. لكن المشكلة الأعمق مشكلة تصورية؛ إنه التشخيص غير الصحيح للمشكلة. يقول مارك توين: "بالنسبة إلى الرجل الذي يملك مطرقة، كل المشاكل تبدو مثل مسمار".

ينبغي على الولايات المتحدة أن تفكر بشكل مبتكر وعلى مستويات مختلفة. وهذا سيسمح لها بالاعتماد على إحدى أفضلياتها الأساسية، وهي أنها تملك تشكيلة أوسع وأعمق من الأدوات، وليس جيشها فقط. على سبيل المثال، لو أن السياسة الأميركية تجاه إفريقيا كانت تركز على بناء مجموعتنا الدبلوماسية، وقدراتنا على بناء الأمم، وفرق المساعدة التقنية، لربما بدت مملة بالمقارنة مع AFRICOM، لكنها كانت ستكون أكثر فاعلية منها على المدى الطويل. وهذا الكلام ينطبق على خارج أميركا أيضاً. فالذي ينقص الولايات المتحدة في مكان مثل الباكستان هو بذل جهد أكبر لمساعدة البلد على التحديث ولإيضاح أن الولايات المتحدة تريد التحالف مع الشعب وليس مع

الجيش فقط. عندما كنت أعيش في الهند، كانت خدمات المعلومات الأميركية (U.S Information Services) تلعب دور الناشر للثقافة والأفكار والمثل الأميركية، لكن هذه المقاربة للدبلوماسية أُغلقت تماماً بعد الحرب الباردة، وبقيت مهجورة بعد الحادي عشر من أيلول. فقد حصلت الجهود العسكرية الأميركية لمحاربة التطرف الإسلامي على ما يقارب تريليون دولار، في حين تلقت الأنشطة الدبلوماسية والمدنية أقل من 10 مليارات دولار.

علاوة على ذلك، إن أميركا أكبر بكثير من حكومتها. وهنالك مؤسسات وجامعات وجمعيات خيرية وأفراد يعملون بعمق وفعالية أكبر من الحكومة في الخارج. وعلى واشنطن أن تتعلم أكثر من هذه المجموعات، وتعمل أكثر معهم، وتشجع أميركيين آخرين للانخراط في جهودهم. وينبغي أن يُدعى المسلمون الأميركيون - بدلاً من استجوابهم ومضايقتهم واحتجازهم - للانضمام من أجل فهم جاذبية الأصولية الإسلامية. باختصار، إن المجتمع الأميركي - إحدى القوى الأساسية لأميركا - أُهمل إلى حدٍّ كبير في الحرب على الإرهاب.

6. الشرعية قوة. تملك الولايات المتحدة جميع أنواع القوى بكميات كبيرة باستثناء قوة واحدة، هي الشرعية. وفي عالم اليوم، هذا نقص جوهري. فالشرعية تسمح للمرء بوضع الأجندة وتحديد الأزمات وحشد التأييد للسياسات بين الدول والقوى غير الحكومية معاً. إن الشرعية هي التي أتاحت لمغني الروك، بونو، على سبيل المثال، بتغيير سياسة حكومية حول قضية حساسة، وهي إلغاء الديون. وقد تمثلت قوته في قدرته على تجسيد المثل الأخلاقية والفكرية.

وللشرعية أشكال عديدة. لقد استخدمت إدارة كلينتون القوة في ثلاث حالات هامة: في البوسنة وهاييتي وكوسوفو. وبالرغم من أنها لم تأخذ تلك القضايا إلى مجلس الأمن، إلا أنه لم يكن هناك أي تلميح إلى ضرورة فعل ذلك. بل إن الأمين العام، كوفي أنان، أصدر بيانات تبرر التصرف في كوسوفو بقوله إن سيادة الدول يجب ألا تُستخدَم كغطاء لانتهاك حقوق الإنسان. وقد تمكنت إدارة كلينتون من الإفلات بهذا جزئياً بسبب وجود شعور أساسي بالثقة. فبالرغم من أن إدارة كلينتون - أو إدارة

جورج بوش الأب - كانت حازمة في كثير من الحالات، إلا أن بقية العالم لم تكن بحاجة إلى ضمانات بخصوص نواياها. أما بالنسبة إلى إدارة بوش الحالية، فبالرغم من أنها لا تتحمل كل اللوم في الفارق الشاسع بينها وبين الإدارتين السابقتين، ذلك أن هجمات الحادي عشر من أيلول لم تترك لها مجالاً آخر سوى فرض النفوذ الأميركي والتصرف بقوة على الساحة الدولية، إلا أن هذا كان يجب عليه أن يكون سبباً يجعلها تطلب الاستشارة والتعاون بينما تقوم بما كان يجب عليها أن تقوم به. الأول لتخيف به أعداءها، والثاني لترهب به بقية العالم.

بدت إدارة بوش الابن أنها لم تفهم أبداً القيمة العملية للشرعية في مرحلة التحضير للحرب في العراق. قد يدحض المسؤولون الأميركيون الرأي الذي يُبيّن أنهم كانوا معزولين بالإشارة إلى حلفائهم في *أوروبا الجديدة* وآسيا وإفريقيا، لكن الكثيرين منهم أُقنعوا إما بالرشوة أو التملق للدخول في التحالف. وبالرغم من أن حكوم*ات* أوروبا الوسطى دعمت واشنطن، إلا أن شعوبها عارضتها بنفس الأعداد التي عارضتها في أوروبا القديمة. وبسبب عدم انتباهها إلى هذا الفارق، أساءت واشنطن فهم تركيا، وهي حليفة قديمة ومخلصة لكنها أصبحت أكثر ديمقراطية خلال التسعينيات. فالحكومة كانت تريد دعم الولايات المتحدة لكن أكثر من 90 بالمئة من الشعب التركي كان يعارض ذلك. فكانت النتيجة - بعد تصويت برلماني مغلق - أن تركيا لم تستطع مساندة أميركا؛ وهذا يعني أن الحرب على جبهتين ضد صدام أصبحت حرباً على جبهة واحدة، بما يستتبع ذلك من عواقب جدية. وهكذا، عندما بدأت الحرب، كانت الولايات المتحدة تملك مساندة من غالبية الشعب في دولة واحدة فقط في العالم، هي إسرائيل. قد يعجب المرء بإخلاص توني بلير، لكنه لا يتوقع أن يتجاهل السياسيون الأشد ديمقراطيةً في العالم رغبات الغالبية الساحقة من شعوبهم.

يقول ميكيافيلي: "من الأفضل أن تكون مرهوب الجانب على أن تكون محبوباً". إنه شعار يأخذه ديك تشيني على محمل الجد كما يبدو. ففي خطاب أدلى به في العام 2007، اقتبس من برنارد لويس قولاً يحمل نفس المعنى تقريباً، وهو أن الحكام المستبدين في الشرق الأوسط، خلال الحرب الباردة، تعلَّموا أن يخافوا من الاتحاد

السوفييتي وليس من أميركا. لكن ميكيافيلي وتشيني مخطئان. نعم، الاتحاد السوفييتي كان يخافه حلفاؤه، في حين أن الولايات المتحدة كانت محبوبة، أو على الأقل كانت موضع إعجاب. انظروا من منهما ما زال موجوداً. إنه لأمر غريب ومقلق أن يمدح نائب الرئيس تشيني الاستراتيجيات الوحشية والفاشلة لنظام ديكتاتوري استبدادي. صحيح أن الولايات المتحدة غيرت العالم بقوتها، لكنها غيرته أيضاً بمبادئها. فعندما اجتمع المتظاهرون المؤيدون للديمقراطية في ساحة تيانانمين، في الصين، صنعوا مجسماً مصغراً عن تمثال الحرية، وليس لطائرة F-16. قد لا تكون صورة أميركا لطيفة بالقدر الذي يظنه الأميركيون، لكنها، في النهاية، أفضل من البدائل الأخرى. وهذا ما جعل العالم يتحمَّل قوتها الهائلة لزمن طويل.

خوف وتردد

ولكن، قبل أن تصبح الولايات المتحدة قادرة على تنفيذ أي من هذه الاستراتيجيات، لا بد لها من أن تقوم بتعديل أوسع بكثير. إنها بحاجة إلى التوقف عن الخوف. إنه الخوف الذي أنتج جواً من الشك والذعر في الولايات المتحدة، والخوف الذي جعلنا نرتكب أخطاء استراتيجية. بعد أن أقنعنا أنفسنا بأنه يجب علينا أن نتصرف بسرعة ولوحدنا - بشكل استباقي ومن جانب واحد - نجحنا في القضاء على عقود من النوايا الطيبة الدولية، ونفَّرنا الحلفاء، وجرَّأنا الأعداء، ولم نحلَّ سوى القليل من المشكلات الدولية الكبرى التي نواجهها. وكي تستعيد الولايات المتحدة مكانتها في العالم، عليها أولاً أن تستعيد ثقتها بنفسها.

بحسب جميع المقاييس الموضوعية، لا تزال الولايات المتحدة تحتل موقعاً عظيماً حتى يومنا هذا. صحيح أنها تواجه أزمات ومشاكل ومقاومة، لكن الظروف الحالية - بالمقارنة مع أي من التهديدات الكبرى في الماضي (ألمانيا النازية، عدوانية ستالين، حرب نووية) - تبدو مؤاتية جداً، والعالم يعمل بطريقتنا. في العام 1933، شخَّص فرانكلين ديلانو روزفلت الخطر الحقيقي على الولايات المتحدة بقوله: "الشيء الوحيد الذي ينبغي علينا أن نخاف منه هو الخوف نفسه... وهو رعب غير محدد وغير منطقي وغير مبرر". والمثير للاستغراب هو أنه كان يفنِّد دواعي الخوف عندما كان النظام

الاقتصادي والسياسي الأميركي على حافة الانهيار، وعندما كان نصف القوة العاملة عاطلاً عن العمل، وعندما كانت الفاشية تتقدم حول العالم. لكننا، بطريقة ما، نجحنا في إدخال الرعب إلى قلوبنا في زمن الازدهار والسلم. إن تذكُّر هذا الأمر ضروري جداً لضمان أننا لن نخطئ في الحساب أو الحكم أو الفهم.

لقد أصبحت أميركا أمة مشحونة بالقلق. إنها قلقة من الإرهابيين والدول المارقة، ومن المسلمين والمكسيكيين، ومن الشركات الأجنبية والتجارة الحرة، ومن المهاجرين والمنظمات الدولية. أقوى أمة في التاريخ تجد نفسها محاطة بقوى خارجة عن سيطرتها. وبالرغم من أن إدارة بوش ساهمت بقوة في هذا الوضع، إلا أنها ظاهرة أكبر من رئيس واحد.

كان يمكن للحملة الرئاسية للعام 2008 أن تشكل فرصةً لإجراء نقاش وطني حول العالم الجديد الذي نعيش فيه. لكنها كانت، من الجانب الجمهوري، تدريباً على هستيريا الدق على الصدور. ومع أن بعض هؤلاء المتنافسين غادروا المشهد السياسي، إلا أن كلماتهم تعكس، وتؤثر في الوعي القومي. ها هو رودي غولياني يصيح مراراً وتكراراً في أثناء الحملة الانتخابية، مذكِّراً الحاضرين بالقوم الأشرار: "إنهم يكرهونكم!" ثم يقول محذراً الطلاب المحتشدين في جامعة أوغليثورب في أتلانتا: "إنهم لا يريدونكم أن تكونوا في هذه الجامعة!" وقيل بأنه راح يشير بإصبعه إلى الطلاب قائلاً: "أو أنت، أو أنت، أو أنت". وقد حثّ غولياني أميركا على ألا تكتفي فقط بالبقاء في وضعية الهجوم بل على أن تهاجم على جبهات جديدة أيضاً.

في كتابه الصادر في العام 2003، الشجاعة تهمّ، تبنَّى السيناتور جون ماكين مقاربة أكثر عملانية، حيث قال: "اركب المصعد اللعين! واركب الطائرة اللعينة! ووضع في الحسبان أن تُصاب بأذى على يد إرهابي، فستجد أنها قريبة من احتمالات أن تُجرَف إلى البحر بواسطة موجة مدِّية". ثم أضاف شيئاً بدا مثل قاعدة عملية مجرَّبة: "راقب معيار الخطر الإرهابي، وعندما ينزل تحت الأصفر، اخرج ثانيةً". ولكن، لسوء الحظ، منذ الحادي عشر من أيلول لم ينزل مقياس الخطر تحت اللون الأصفر أبداً (أي مستوى خطورة مرتفع بالنسبة إلى إمكانية وقوع هجوم إرهابي). وفي المطارات، كان

اللون *برتقالياً* بصفة دائمة تقريباً؛ أي خطورة عالية، ثاني أعلى مستوى من الخطورة. مع ذلك، فإن إدارة الأمن الوطني تعترف بأنه لا توجد حتى هذه اللحظة أي معلومات موثوقة تنذر بوجود تهديد وشيك على الوطن. بالفعل، فمنذ الحادي عشر من أيلول، لم تُكتشَف إلاّ مؤامرتان أو ثلاث مؤامرات إرهابية ثانوية للغاية في البلد بأكمله، كما لم تُكتشف أي خلية نائمة للقاعدة في أميركا.

بالرغم من ذلك، فالعدو - كما يصفه الكثير من السياسيين الأميركيين - كبير وعالمي وعديم الرحمة. كان غولياني يضع إيران والقاعدة ببرود شديد في خانة واحدة. أما ميت رومني فقد ذهب أبعد من ذلك بجمعه كل الأشرار المفترضين معاً. لكن إيران، في الواقع، قوة شيعية وقد *ساعدت* عملياً الولايات المتحدة على إسقاط نظام طالبان المدعوم من القاعدة في أفغانستان. والسنّة المتطرفون المنتسبون إلى القاعدة قتلوا الشيعة في العراق، والميليشيات الشيعية المدعومة من إيران ردت بقتل السنّة العراقيين. إذاً، إننا اليوم نكرر أحد الأخطاء الجوهرية لبداية الحرب الباردة حين كنا نجمع كل الخصوم المحتملين في سلة واحدة بدلاً من أن نفرِّق بينهم. على سبيل المثال، كان ماو وستالين رجلين شريرين، لكنهما كانا شريرين يكرهان بعضهما، حقيقةٌ كانت يمكن أن تعود على العالم الحر بفائدة عظيمة لو أنها استُغلت بالشكل المناسب. وأن تتجنب فعل ذلك ليس من القوة في شيء. إنه غباء.

إن التنافس على انتزاع لقب الشخص القوي أنتج أفكاراً جديدة تتعلق بالسياسات؛ تتراوح بين السيئة والمجنونة. فرومني، الذي يصف نفسه بالمدير العالمي الذكي، قال مؤخراً إنه بالرغم من أن "بعض الناس قالوا إنه يتوجب علينا أن نغلق غوانتانامو، فإنني أعتقد بأن علينا أن نضاعف حجم غوانتانامو".

يمدح البعض السياسة الهجومية لإدارة بوش لأنها حالت دون وقوع هجوم إرهابي آخر على التراب الأميركي بعد الحادي عشر من أيلول في الواقع، إن الإدارة تستحق بالتأكيد الشكر لتفكيك البنية التحتية للقاعدة في أفغانستان وفي بلدان أخرى كانت تملك فيها فروعاً أو مناصرين؛ بالرغم من أن نجاحها في تحقيق ذلك كان محدوداً أكثر مما يعتقد الكثيرون. ولكن، منذ الحادي عشر من أيلول، وقعت هجمات إرهابية في

بلدان مختلفة، مثل بريطانيا وإسبانيا والمغرب وتركيا وإندونيسيا والسعودية، بالرغم من أن معظمها تكافح الإرهاب بقسوة شديدة. والعامل المشترك بين هذه الهجمات هو أنها نُفذت بواسطة مجموعات محلية. أي أن اكتشاف وإيقاف عناصر أجانب أسهل بكثير من اكتشاف مجموعات من المحليين.

والأفضلية الهامة التي تملكها الولايات المتحدة في هذا الخصوص هي أنها لا تملك مجتمعات محلية متطرفة. فالمسلمون الأميركيون، في العموم، ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وهم معتدلون ومندمجون في المجتمع بشكل جيد، ويثقون بأميركا وبالحلم الأميركي. فقد أظهر أول استطلاع شامل لآراء المسلمين الأميركيين - أجراه مركز بو (Pew) للأبحاث في العام 2007- بأن أكثر من 70 بالمئة منهم يعتقدون أن المرء إذا اجتهد في عمله في أميركا، فإنه سيتقدم (أما الرقم بالنسبة إلى الأميركيين العاديين فهو 64 بالمئة). وكانت أجوبتهم عن معظم الأسئلة تتوافق مع الأفكار والمعتقدات الأميركية السائدة، وتختلف بشكل يثير الدهشة عن أجوبة المسلمين في بلدان أخرى. على سبيل المثال، يعتقد 13 بالمئة من المسلمين الأميركيين أنه يمكن تبرير الهجمات الانتحارية. صحيح أن النسبة عالية، لكنها ضئيلة جداً بالمقارنة مع 42 بالمئة بالنسبة إلى المسلمين الفرنسيين و88 بالمئة بالنسبة للأردنيين.

لكن هذه الميزة الأميركية الواضحة - دليل على قدرة البلد على استيعاب مهاجرين جدد - مهددة بالزوال. لأنه إذا بدأ القادة الأميركيون بالتلميح إلى ضرورة أن يُنظَر إلى المجتمع المسلم بأكمله بعين الشك، فهذا سيغير علاقة هذا المجتمع مع الولايات المتحدة.

وبالرغم من أن الديمقراطيين أكثر عقلانية في معظم هذه القضايا من الجمهوريين، إلا أن الحزب يبقى مشحوناً بالخوف من ألا يعطي انطباعاً بأنه حزب قوي وصارم. ولهذا السبب، يتنافس مرشحوه الرئاسيون مع بعضهم من أجل إثبات أنهم لن يكونوا أقل ذكورية وعدوانية من أعنف الجمهوريين. ففي مناظرة رئاسية في كارولينا الجنوبية في العام 2007، عندما سُئل المرشحون عن طريقة ردهم على هجوم إرهابي آخر، تعهَّدوا على الفور بأن يهاجموا وينتقموا ويزلزلوا الأرض تحت أقدام، لنقل، شخص ما. حتى باراك أوباما، الوحيد الذي أجاب - في البداية - بشكل مختلف، وقد أدرك بسرعة

هشاشة موقفه السياسي وهدد بالانتقام بدوره. وبعد المناظرة، ألمح خصومه إلى أن رده الأصلي يثبت أنه لا يملك القوة والعزم اللازمين ليكون رئيساً. (في الواقع، كانت إجابته الأولية هي الإجابة الصحيحة. إذ قال بأن الشيء الأول الذي سيفعله هو التأكد من أن رد الطوارئ فعال، ومن ثم سيتأكد من امتلاكنا لأفضل المعلومات الاستخبارية الممكنة بغية اكتشاف منفذي الهجوم، وبعد ذلك نتحرك مع الحلفاء من أجل تفكيك الشبكة المسؤولة).

لن نكون أبداً قادرين على منع مجموعة صغيرة من الشاذين من التخطيط للقيام بعمل إرهابي ما. مهما كان مسؤولو استخباراتنا وأجهزتنا الأمنية أكفّاء وبعيدي النظر، فإن بعض الأشخاص سيكونون دائماً قادرين على التسلل عبر الشقوق في بلد كبير ومفتوح ومتنوع كبلدنا. إن الاختبار الحقيقي لقادتنا لا يتعلق بما إذا كنا قادرين مئة بالمئة على منع حدوث الهجوم، بل بكيفية ردنا. وهذا ما يؤكده ستيفين فلين، وهو خبير في الأمن الوطني في مجلس العلاقات الخارجية، حيث يقول إن المرونة هي التي يجب أن نضعها كهدف لنا؛ أي مدى سرعتنا في الارتداد إلى وضعنا السابق بعد حدوث عائق ما. في العلوم المادية، تُعرَّف المرونة بقدرة مادة ما على استعادة شكلها الأصلي بعد تغيُّره. فإذا انفجرت قنابل يوماً ما، فعلينا أن نضمن أنها ستتسبب بأقل قدر ممكن من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا سيمنع الإرهابي من تحقيق هدفه الأساسي. بكلمات أخرى، إذا لم نُرهَب، فهذا يعني منطقياً بأننا هزمنا الإرهاب[15].

إن جو الخوف والذعر الذي ننتجه حالياً من المرجح أن ينتج الأثر المعاكس. على أي حال، إن حدث هجوم آخر، فهناك أمران يمكن توقعهما بشيء من اليقين. الآثار الحقيقية للهجوم ستكون محدودة، بما يسمح للبلد بالعودة إلى الوضع الطبيعي بسرعة. وسيغلي الدم في عروق واشنطن. وسيتهافت السياسيون على التعهد بسحق وتدمير والقضاء على... شخص أو مجموعة ما. وسيكون الهجوم الانتقامي مناسباً وهاماً إذا تمكَّنت من إصابة الأهداف الصحيحة. ولكن، ماذا لو كان الجناة موجودين في هامبورغ أو مدريد أو ترينتون؟ في الحقيقة، ثمة احتمال كبير - في الواقع، إنه

الاحتمال الأكبر - بأن يأتي الهجوم المستقبلي من بلدان تأوي إرهابيين من دون قصد أو معرفة. فهل سنقصف بريطانيا وإسبانيا لأن خلية إرهابية موجودة فيهما؟

أما النتيجة المتوقعة الأخرى للهجوم الإرهابي فهي مزيد من القيود على الحركة والخصوصية والحريات المدنية التي فرضت سلفاً تكاليف اقتصادية وسياسية وأخلاقية باهظة على أميركا. إن عملية مراقبة الناس في المطارات، التي تكلف نحو خمسة مليارات دولار سنوياً، تزداد تعقيداً كل عام مع اكتشاف *أخطار* محتملة جديدة. كما أن نظام منح التأشيرات، الذي أصبح منفِّراً وكثير القيود، سيزداد تقييداً وتنفيراً كل مرة ينجح فيها أحد المجرمين بالتسلل. بالطبع، لم يأخذ أحد في الاعتبار، عند وضع هذه الإجراءات، تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الأمن والحاجة إلى الانفتاح وكرم الضيافة.

لكن مخاوفنا لا تقتصر على الإرهاب فحسب. لقد أصبح لوو دوبس من محطة السي أن أن المتحدث باسم شريحة غاضبة ومصابة بهوس الارتياب في المجتمع، بهجومه الدائم على القوى الشريرة التي تجتاحنا. وبالنسبة إلى الكثير من اليمينيين، أصبح المهاجرون غير الشرعيين هوساً يسكن عقولهم. ويكرِّس حزب حرية التجارة نفسه لزيادة صلاحيات الدولة في المراقبة من أجل منع *الناس من العمل*. والديمقراطيون قلقون من أجور الموظفين في الولايات المتحدة، لكن هذه المخاوف موجهة الآن نحو التجارة الحرة. فبالرغم من أن حماية المؤسسات الأميركية من المنافسة تؤدي حتماً إلى إضعاف القدرة الإنتاجية للبلد، إلا أن سياسات الاقتصاد المفتوح تفقد التأييد بشكل متسارع ضمن الحزب. إن نجاح كلينتون التاريخي في إعادة تصويب حزبه (نحو المستقبل والأسواق والتجارة والفعالية) يُضيَّع الآن في السعي وراء شعبية مؤقتة.

جزء من السياسة الخارجية يتعلق بأفعالنا، ولكنّ هناك جزءاً آخر يتعلق بشخصيتنا. يُعتقَد بأن هوبيرت هامفري قال بأن قانون الحقوق المدنية لعام 1964 كان واحداً من أهم السياسات الخارجية في ذلك العقد. غالباً ما كانت أميركا المكان هي الترياق العظيم للسياسة الخارجية الأميركية. فعندما كانت تصرفات أميركا حول العالم تبدو قاسية أو عشوائية أو ظالمة، فإن أميركا نفسها كانت دائماً منفتحة ومرحبة

ومتسامحة. أتذكّر أنني زرت أميركا في السبعينيات، وكنت آنذاك طفلاً، عندما كانت الهند معادية لأميركا رسمياً. لكن حقيقة أميركا كما اختبرتها بنفسي كانت بمثابة تفنيد قوي للدعاية التي كانت تُبَث ضدها والصورة الكاريكاتورية التي كانت تُرسَم لها من قبل أعدائها. غير أن تلك الصورة الكاريكاتورية تنذر اليوم بالتحول إلى حقيقة، من خلال عدم الانتباه والخوف والجبن البيروقراطي.

في النهاية، إنّ الانفتاح هو أعظم قوة لأميركا. الكثير من الخبراء اللامعين في السياسات يملكون أفكاراً ذكية يعتقدون أنها ستحسِّن القدرة الإنتاجية والأموال المدخرة ونظام الرعاية الصحية في أميركا، ونفوذهم جميعاً. لكن أميركا، تاريخياً، لم تنجح بسبب براعة برامجها الحكومية، بل بسبب قوة وحيوية مجتمعها. لقد ازدهرت لأنها فتحت نفسها للعالم؛ للبضائع والخدمات، للأفكار والابتكارات، والأهم من ذلك كله، للناس والثقافات. وهذا الانفتاح سمح لنا بالاستجابة بسرعة ومرونة للأطوار الاقتصادية الجديدة، وبالتعامل مع التغيير والتنوع بسهولة ويسر، وبتوسيع حدود الحرية والاستقلالية الفردية. لقد سمح لأميركا ببناء أول أمة عالمية، مكان في وسع الناس من جميع أنحاء العالم أن يعملوا ويختلطوا ويندمجوا فيه، ويتشاركوا حلماً واحداً ومصيراً واحداً.

في خريف العام 1982، وصلت إلى هنا كطالب في الثامنة عشرة من العمر قادماً من الهند، التي تبعد ثمانية آلاف ميل. كانت أميركا تعيش فترة قاسية آنذاك. ففي كانون الأول من ذلك العام، بلغت البطالة 10.8 بالمئة، أعلى نسبة تبلغها منذ الحرب العالمية الثانية. وتأرجحت معدلات الفائدة حول 15 بالمئة. وكانت ثقة أميركا بنفسها قد تزعزعت نتيجة لعدة أزمات كبرى؛ حرب فيتنام، وقضية ووترغيت، وأزمة الطاقة، وأزمة الرهائن في إيران. كانت صور المروحيات على سطح السفارة الأميركية في سايغون، واستقالة نيكسون، والطوابير الطويلة على محطات البنزين، والرهائن وهم معصوبو الأعين، كلها لا تزال ماثلة في أذهان الأميركيين. أما الاتحاد السوفييتي فكان يمر بفترة سعيدة، إذ كان يوسِّع نفوذه بعيداً وراء حدوده، من أفغانستان إلى أنغولا إلى أميركا الوسطى. وفي حزيران من العام نفسه، اجتاحت إسرائيل لبنان، جاعلة من

الوضع القلق أساساً في الشرق الأوسط أكثر توتراً.

بالرغم من كل ذلك، كانت أميركا بلداً منفتحاً وكريماً إلى درجة تثير الدهشة. وكان ريغان يجسد تلك الصفات. كان ينضح بالتفاؤل بالرغم من وجوده في قلب العاصفة. ففي وجه تصاعد قوة موسكو، تحدَّث بثقة عن أزمة قاتلة في النظام السوفييتي وتوقع أنه سينتهي على قمة كومة رماد التاريخ. وهناك على الجانب الآخر من الممر السياسي الفاصل بين الحزبين الرئيسيين (political aisle)، كان يقف توماس (تيب) أونيل، الأميركي -الإيرلندي المخلص، والمتحدث باسم المجلس، الذي كان يجسد كرم وتسامح المدرسة القديمة من الليبرالية. إلى أي مكان كنت أذهب، كان الجو دافئاً ومرحِّباً. كان شعوراً لم يسبق لي أن شعرت به من قبل. إنه بلد يفتح ذراعيه للعالم، للمستقبل، ولأي شخص يحبه. وبالنسبة إلى زائر شاب، بدا لي بأنه يمنح أملاً وكرماً غير محدودين.

وكي تزدهر أميركا في هذا العصر الجديد المليء بالتحديات، وكي تنجح وسط نهوض البقية، إنها بحاجة إلى النجاح في اختبار واحد فقط. ينبغي عليها أن تكون مكاناً جذاباً ومثيراً للطالب الشاب الذي يدخل البلد اليوم كما كانت بالنسبة إلى هذا الطالب الشاب الأخرق ذي الثمانية عشر ربيعاً قبل جيل من الآن.

المصادر

2. الكأس تطوف

1. Ted Robert Gurr and Monty G. Marshall, *Peace and Conflict 2005: A Global Survey of Armed Conflicts, Self-Determination Movements, and Democracy*, Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland, College Park (June 2005).

2. Steven Pinker, "A Brief History of Violence" (talk at Technology, Entertainment, Design Conference, Monterey, Calif., March 2007).

3. Kevin H. O'Rourke, "The European Grain Invasion, 1870–1913," *Journal of Economic History* 57, no. 4 (Dec. 1997): 775–801.

4. For a good, accessible discussion of the late nineteenth-century "positive supply shock," see Gary Saxonhouse, "The Integration of Giants into the Global Economy," *AEI: Asian outlook*, no. 1 (Jan. 31, 2006).

5. See a survey from the *Economist* on "The New Titans" in the Sept. 14, 2006, issue.

6. Michael Specter, "The Last Drop," *New Yorker*, Oct. 23, 2006.

7. Larry O'Hanlon, "Arctic Ice Melt Gets Stark Reassessment," *Discovery News*, Sept. 6, 2007, available at http://dsc.discovery.com/news/2007/09/06/arcticice_pla.html?category=earth.

8. Zbigniew Brzezinski, "The Dilemma of the Last Sovereign," *American Interest* 1, no. 1 (Autumn 2005).

9. Benjamin Schwarz, review of Stephen E. Ambrose, *The Good Fight*, in *Atlantic Monthly*, June 2001, p. 103.

10. Naazneen Barma et al., "The World without the West," *National Interest*, no. 90 (July/Aug. 2007): 23–30.

11. Thomas L. Friedman, *The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2006), 226. Andy Grove's statement is quoted in Clyde Prestowitz, *Three Billion New Capitalists: The Great Shift of Wealth and Power to the East* (New York: Basic Books, 2005), 8.

12. Gabor Steingart, *The War for Wealth: Why Globalization Is Bleeding the West of Its Prosperity* (New York: McGraw-Hill, 2008).

3. عالم غير غربي؟

1. The facts of Zheng He's voyages come from a variety of sources, including Gavin Menzies, *1421: The Year China Discovered America* (New York: Harper Perennial, 2004); David Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (New York: W. W. Norton, 1999); and Kuei-Sheng Chang, "The Maritime Scene in China at the Dawn of Great European Discoveries," *Journal of the American Oriental Society* 94, no. 3 (July–Sept., 1974): 347–59.

2. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence: China, Europe, and the Making of the Modern World Economy* (Princeton: Princeton University Press, 2000). Pomeranz dissents from the view that China was as backward as I describe. But Angus Maddison, William McNeil, and David Landes are better guides on this general topic, and Philip Huang (see below) effectively rebuts Pomeranz in great detail.

3. Quoted in Bernard Lewis, "The West and the Middle East," *Foreign Affairs* 76, no. 1 (Jan./Feb. 1997): 114.

4. Daniel J. Boorstin, *The Discoverers* (New York: Vintage Books, 1985), 64. The work of David S. Landes, especially *Revolution in Time: Clocks and the Making of the Modern World* (Cambridge: Harvard University Press, 1983), also uses the development of the clock to contrast the attitudes toward innovation and technological change in Eastern and Western societies.

5. David S. Landes, "Why Europe and the West? Why Not China?" *Journal of Economic Perspectives* 20, no. 2 (Spring 2006): 18.

6. Philip C. C. Huang, "Development or Involution in Eighteenth-Century Britain and China: A Review of Kenneth Pomeranz's *The Great Divergence: China, Europe, and*

the Making of the Modern World Economy," *Journal of Asian Studies* 61, no. 2 (May 2002): 501–38.

7. Landes, "Why Europe and the West?," 18.

8. Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Random House, 1987), 13.

9. J. M. Roberts, *History of the World* (Oxford: Oxford University Press, 1993).

10. This line of reasoning will be familiar to any reader of Jared Diamond's *Guns, Germs, and Steel: The Fates of Human Societies* (New York: W. W. Norton, 2005). David Landes, *The Wealth and Poverty of Nations*, and Eric Jones, *The European Miracle: Environments, Economies, and Geopolitics in the History of Europe and Asia*, 3d ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), also consider geography a crucial determinant of societal development.

11. Niall Ferguson, *Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power* (New York: Basic Books, 2004).

12. Quoted in Braj B. Kachru, *The Indianization of English: The English Language in India* (Oxford: Oxford University Press, 1983), 59–60.

13. Max Boot, *War Made New: Technology, Warfare, and the Course of History, 1500 to Today* (New York: Gotham Books, 2006). In "The West and the Middle East," Bernard Lewis describes how the effects of military modernization rippled across Ottoman society. Building a more intelligent officer corps meant reforming the educational system, and creating a mobile military meant investing heavily in roads and modern infrastructure. Thus the urge to win battles led to cultural and economic change, too.

14. Samuel P. Huntington, "The West: Unique, Not Universal," *Foreign Affairs* 75, no. 6 (Nov./Dec. 1996): 28–46.

15. Kishore Mahbubani, "Will India Emerge as an Eastern or Western Power?" (Center for the Advanced Study of India, Penn Club, New York, Nov. 9, 2006); Indrajit Basu, "Western Wear Rivals the Indian Sari," *Asia Times Online*, May 10, 2007.

16. Fabrizio Gilardi, Jacint Jordana, and David Levi-Faur, "Regulation in the Age of Globalization: The Diffusion of Regulatory Agencies across Europe and Latin America," IBEI Working Paper, 2006:1.

17. Jason Overdorf, "Bigger Than Bollywood," *Newsweek International*, Sept. 10, 2007.

18. Christian Caryl, "Turning Un-Japanese," *Newsweek International*, Feb. 13, 2006.

19. Diana Crane, "Culture and Globalization: Theoretical Models and Emerging Trends," in *Global Culture: Media, Arts, Policy, and Globalization*, ed. Diana Crane, Nobuko Kawashima, and Kenichi Kawasaki (London: Routledge, 2002).

1. Robyn Meredith, *The Elephant and the Dragon: The Rise of India and China and What It Means for All of Us* (New York: W. W. Norton & Company, 2007), 16.

2. Melinda Liu, "Beijing Reborn," *Newsweek International*, Aug. 13, 2007.

3. Jun Ma and John Norregaard, *China's Fiscal Decentralization* (International Monetary Fund, Oct. 1998).

4. Minxin Pei, *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy* (Cambridge: Harvard University Press, 2006).

5. Ibid.

6. Pan Yue, deputy head of China's State Environmental Protection Agency, quoted in Jamil Aderlini and Mure Dickie, "Taking the Waters," *Financial Times*, July 24, 2007.

7. Joseph Kahn and Jim Yardley, "As China Roars, Pollution Reaches Deadly Extremes," *New York Times*, Aug. 26, 2007.

8. John Thornton, "Long Time Coming: The Prospects for Democracy in China," *Foreign Affairs* 87, no. 1 (Jan./Feb. 2008): 2–22.

9. I am grateful to Mr. Lee Kuan Yew for telling me about this series and then arranging for it to be sent to me. One of Singapore's television stations aired the entire series with English subtitles, so I was able to watch the whole show.

10. Joseph Needham, *Within the Four Seas: The Dialogue of East and West* (London: Allen & Unwin, 1969), 63.

11. Ibid., 90.

12. Thomas Fuchs, "The European China: Receptions from Leibniz to Kant," *Journal of Chinese Philosophy* 33, no. 1 (2006): 43.

13. Email to the author.

14. Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), 94–95.

15. Ernest Harsch, "Big Leap in China-Africa Ties," *Africa Renewal* 20, no. 4 (Jan. 2007): 3.

16. Carlos H. Conde, "Asean and China Sign Trade and Services Accord," *International Herald Tribune*, Jan. 14, 2007.

17. "Out of Their Silos; China and America," *Economist*, June 10, 2006.

18. Joshua Cooper Ramo, "The Beijing Consensus" (Foreign Policy Centre, London, 2004).

5. الحليف

1. Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, *Dreaming with BRICs: The Path to 2050* (Goldman Sachs, Global Economics Paper no. 99, Oct. 1, 2003).

2. "GM to triple parts sourcing from India," *Times of India*, Nov. 20, 2007.

3. Jahangir Aziz and Steven Dunaway, "China's Rebalancing Act," *Finance & Development* 44, no. 3 (Sept. 2007).

4. Yasheng Huang, "Will India Overtake China?" *Foreign Policy*, July/Aug. 2003, pp. 71–81.

5. Manjeet Kripalani, "Read All About It: India's Media Wars," *BusinessWeek*, May 16, 2005.

6. From the World Health Organization, available at http://www.who.int/countries/ind/en/.

7. See, e.g., his article, "India and the Balance of Power," *Foreign Affairs* 85, no. 4 (July/Aug. 2006): 17–32.

8. Chaudhuri explains these ideas further in his *Hinduism: A Religion to Live By* (Oxford: Oxford University Press, 1979).

9. Mohamed ElBaradei, "Rethinking Nuclear Safeguards," *Washington Post*, June 14, 2006.

10. Robert D. Blackwill, "Journalist Roundtable on India" (transcript), hosted by David B. Ensor, Feb. 23, 2006.

6. نفوذ أميركي

1. James Morris, *Pax Britannica: Climax of an Empire* (New York: Harcourt Brace, 1980).

2. Quoted in Karl Meyer, "An Edwardian Warning: The Unraveling of a Colossus," *World Policy Journal* 17, no. 4 (Winter 2000/2001): 47–57.

3. Niall Ferguson, *Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power* (New York: Basic Books, 2002), 268.

4. Lawrence James, *The Rise and Fall of the British Empire* (New York: St. Martin's Press, 1996), 212.

5. Paul Kennedy, "Why Did the British Empire Last So Long?" in *Strategy and Diplomacy, 1870–1945: Eight Studies* (London: Allen & Unwin, 1984), 197–218.

6. The facts on Britain's economic situation come largely from Paul Kennedy, *The Rise and Fall of Great Powers* (New York: Random House, 1987), 151–200. Maddison and Barnett (see below) are also useful sources.

7. This theory on the British decline is fleshed out in Correlli Barnett, *The Collapse of British Power* (Gloucestershire: Sutton Publishing, 1997).

8. Niall Ferguson, *The Pity of War* (New York: Penguin Books, 1998).

9. Kennedy, *Rise and Fall of Great Powers*, 317.

10. James, *Rise and Fall of the British Empire*, 464.

11. Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, *Dreaming with BRICs: The Path to 2050* (Goldman Sachs, Global Economics Paper no. 99, Oct. 1, 2003). Although this widely cited study is the best source for projections of this kind, it is worth noting that since its publication, the BRICs have been growing at a faster rate than the Goldman economists assumed.

12. Michael W. Holman, *Profiting from International Nanotechnology* (Lux Research, Dec. 2006).

13. James Fallows, "China Makes, the World Takes," *Atlantic Monthly*, July/Aug. 2007.

14. Greg Linden, Kenneth Kraemer, and Jason Dedrick, *Who Captures Value in a Global Innovation System? The Case of Apple's iPod* (Personal Computing Industry Center, June 2007).

15. The Immelt quotation originally appeared in an interview with the *Globalist* magazine, "A CEO's Responsibilities in the Age of Globalization," March 17, 2006.

16. Bialik wrote two columns on the topic in the *Wall Street Journal*: "Outsourcing Fears Help Inflate Some Numbers," Aug. 26, 2005, and "Sounding the Alarm with a Fuzzy Stat," Oct. 27, 2005. The Duke study, called "Framing the Engineering Outsourcing Debate: Placing the United States on a Level Playing Field with China and India," was led by Dr. Gary Gereffi and Vivek Wadhwa.

17. *The Emerging Global Labor Market: Part II—The Supply of Offshore Talent in Services* (McKinsey Global Institute, June 2005).

18. Alan S. Brown and Linda LaVine Brown, "What Are Science & Math Test Scores Really Telling U.S.?" *Bent of Tau Beta Pi*, Winter 2007, pp. 13–17.

19. Michael Alison Chandler, "Asian Educators Looking to Loudoun for an Edge," *Washington Post*, March 19, 2007.

20. Eberstadt's recent articles provide good background on the demographic trends in various regions and their impact on their respective economies: "Born in the USA," *American Interest*, May/June 2007; "Critical Cross-Cutting Issues Facing Northeast Asia: Regional Demographic Trends and Prospects," *Asia Policy* (Jan. 2007); and "Healthy Old Europe," *Foreign Affairs* 86, no. 3 (May/June 2007): 55–68.

21. Richard N. Cooper, "Living with Global Imbalances: A Contrarian View," *Policy Briefs in International Economics* (Institute for International Economics, Nov. 2005).

22. *Sustaining New York's and the U.S.'s Global Financial Services Leadership*, available at www.senate.gov/~schumer/SchumerWebsite/pressroom/special_reports/2007/NY_REPORT%20_FINAL.pdf.

7. الغاية الأميركية

1. Speech to the G8 Economic Summit, Houston, Tex., July 11, 1990.

2. Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs* 70, no. 1 (1990/1991): 23–33.

3. Speech to the Association France-Amériques, Paris, France, Feb. 1, 1999.

4. Chris Patten, *Not Quite the Diplomat: Home Truths about World Affairs* (London: Allen Lane, 2005), 229.

5. As recounted by Sarkozy's national security adviser, Jean-David Levitte, in Adam Gopnik, "The Human Bomb," *New Yorker*, Aug. 27, 2007.

6. Robert Kagan, *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order* (New York: Alfred Knopf, 2003).

7. John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West," *Foreign Affairs* 87, no. 1 (Jan./Feb. 2008).

8. William C. Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World," *International Security* 21, no. 1 (Summer 1999), 5–41.

9. Claudia Deutsch, "The Venturesome Giant," *New York Times*, Oct. 5, 2007.

10. Fernando Henrique Cardoso, "A Collaborative Contract," *Newsweek*: Issues 2008, Special Edition, Dec. 2007.

11. Correlli Barnett, *The Collapse of British Power*, first published in 1972.

12. Josef Joffe, "How America Does It," *Foreign Affairs* 76, no. 5 (Sept./Oct. 1997): 13–27.

13. Anne-Marie Slaughter, "The Real New World Order," *Foreign Affairs* 76, no. 5 (Sept./Oct. 1997): 183–97.

14. Richard N. Haass, "Paradigm Lost," *Foreign Affairs* 74, no. 1 (Jan./Feb. 1995): 43–58.

15. Stephen Flynn, *The Edge of Disaster: Rebuilding a Resilient Nation* (New York: Random House, 2007).

---

* حتى لو وقع هجوم غداً، فإن حقيقة أن قيادة القاعدة لم تستطع تنفيذ أي تفجير إرهابي خلال ست سنوات أمر يجدر التنويه به بكل تأكيد.

* ملاحظة حول المصطلحات الخاصة: بالنسبة إلى هذه الفكرة البسيطة، يُعتبَر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً معقداً بصورة تثير الاستغراب. بالرغم من أن مواد تجارية مثل iPods وألبسة Nike الرياضية لا تختلف كلفتها تقريباً في بلد ما عن بلد مجاور، إلا أن البضائع التي لا يمكن تمريرها عبر الحدود - مثل قصّات الشعر في بكين - أقل كلفة في البلدان النامية. وعليه فإن نفس الدخل يدوم فترة أطول في الهند منه في بريطانيا. ولهذا السبب يستخدم الكثير من الاقتصاديين أحد معايير الناتج المحلي الإجمالي، ويُدعى معادلة القوة الشرائية PPP، الذي يضخِّم الإيرادات في البلدان النامية إلى حدٍّ كبير. يقول مناصرو هذه الفكرة إن هذا الأمر يعكس نوعية الحياة بشكل أفضل. ولكن، عندما يتعلق الأمر بالقوة القومية الخام، فإن قياس الناتج المحلي القومي بحسب معدلات صرف النقد في السوق أكثر صحة. فليس بإمكانك شراء حاملة طائرات، أو تمويل حملة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلم، أو الإعلان عن أرباح شركة ما، أو منح مساعدة خارجية بدولارات تُقاس بمعيار معادلة القوة الشرائية. ولهذا السبب سأقوم في هذا الكتاب - بصورة عامة - بحساب الناتج المحلي الإجمالي

باستخدام معدلات الصرف في السوق. وعندما تكون معادلة القوة الشرائية مناسبة أكثر، أو عندما تكون الأرقام المتوافرة موجودة بهذا المعيار فقط، سأكتب ملاحظة بهذا الشأن.

* أقول مليارين لأن الفقراء القرويين في جنوب آسيا والصين وإفريقيا لا يساهمون - بدرجة هامة - في الاقتصاد العالمي. لكن الملايين منهم ينتقلون إلى المدن في كل عام.
* سأستخدم في هذا الفصل أمثلة كثيرة عن الصين والهند كممثلتين للعالم غير الغربي لأنهما كانتا من بين أكثر الحضارات الآسيوية تطوراً قبل الحقبة الصناعية. وكل ما هو صحيح في ما يتعلق بتخلّفهما عن الغرب في القرنين الخامس والسادس عشر ينطبق على معظم العالم غير الغربي أيضاً.
* إن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لما قبل العام 1950 مأخوذة من كتاب أنغوس ماديسون، الاقتصاد العالمي: رؤية ألفية، وهو مصدر هام للاطلاع على الدخل وعدد السكان وغير ذلك من الأرقام من الماضي البعيد. كل أرقام ماديسون محسوبة بالدولارات وفق معيار معادلة القوة الشرائية PPP. وهذا ملائم عند إجراء مقارنات بين مراحل زمنية بعيدة.
* تقدم السجلات الآثارية دليلاً هاماً آخر على ما نذهب إليه، إذ تُظهر بقايا هياكل العظام من القرن الثامن عشر أن الآسيويين كانوا أقصر من الأوروبيين في نفس الفترة، ما يشير إلى وجود حالة سوء تغذية في آسيا - أي، دخل أقل.
* ترفع الكوارث مستويات المعيشة لأنها تتسبب بقتل أعداد هائلة من البشر، فيقلّ عدد السكان ويتقاسمون الدخل الثابت. وبالمقابل، إن تنامي الثروة تدفع الناس لإنجاب المزيد من الأولاد وتطيل أعمارهم، فيقل الدخل، ومع الوقت يقل عدد السكان أيضاً. يُدعى هذا الأمر بالفخ المالثوسي. في وسعك أن ترى لماذا اعتُبر مالثوس متشائماً.
* ليس تماماً، إذ بالرغم من أن الرجال الهنود الناجحين في ميادين السياسة والأعمال يرتدون اليوم ثياباً غربية، فإن عدداً أقل بكثير من النساء الهنديات البارزات يفعلن الأمر ذاته.
* إن الميزانية العسكرية الرسمية للصين تضعها في المرتبة الثالثة في العالم، بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لكن معظم المحللين يتفقون على أن الكثير من الإنفاقات الكبرى لا تُدرَج ضمن الميزانية الرسمية. وهذا ما يجعلها تحتل المرتبة الثانية في الإنفاق العسكري (وإن بفارق بعيد جداً) بعد الولايات المتحدة.
* من الصعب تقدير هذا الرقم بدقة لأن الباحثين استخدموا معايير مختلفة (معادلة القوة الشرائية، دولارات 1985، وغيرهما). لكن النقطة الأساسية التي تشير إلى أن الصين تقع تحت العتبة بالنسبة إلى التحول الديمقراطي هي صحيحة.
* كان ماتيو ريتشي المبشر الذي جلب الساعات إلى الإمبراطور الصيني في القرن السادس عشر.
* سكرتير الخارجية هو أعلى مسؤول (إداري) في وزارة الخارجية.
* في كتاب صدر مؤخراً بعنوان نهرو: مبتكر الهند، يقول الدبلوماسي في الأمم المتحدة والباحث شاشي ثارور بأن نهرو رفض في العام 1952 عرضاً أميركياً بأخذ المقعد الدائم الذي كانت تشغله تايوان آنذاك في مجلس الأمن، مقترحاً، بدلاً من ذلك، إعطاءه للصين.
* حضر العرض بشغف كبير مراقبون من أربع عشرة قوة بحرية أجنبية. وكان أحدهم، وهو الأدميرال الألماني الأمير هنري من بروسيا، يراقب بحسد عن ظهر سفينته الحربية بريطانية الصنع، التي خُفِّضت مؤخراً إلى رتبة طرَّاد. وكان وأخوه، كايزر ويلهيلم الثاني، يأملان بشدة اللحاق بركب البريطانيين في مجال القوة البحرية؛ قصة انتهت بشكل مأساوي.
* خلال إحدى الأزمات التي استسلمت في نهايتها بريطانيا - وكانت حول الحدود بين فنزويلا وغويانا البريطانية (Guiana) في العام 1895 - أوضح السكرتير الاستعماري، جوزيف تشامبرلاين، بغضب قائلاً: "بريطانيا هي نفوذ أميركي مع مساحة أرض تفوق مساحة الولايات المتحدة نفسها، ومع حق ملكية اكتُسب قبل استقلال الولايات المتحدة". (مشيراً بهذا إلى كندا).
* تستند هذه الأرقام إلى معدلات صرف النقد في السوق، من دون حسبان معايير المعيشة. أما بالنسبة إلى معيار معادلة القيمة الشرائية (PPP) فستكون الأرقام: 19 بالمئة في العام 1913، و27 بالمئة في العام 1950، و22 بالمئة في العام 1973، و22 بالمئة في العام 1998، و19 بالمئة في العام 2007. وهذه الأرقام تشير إلى وجود النموذج ذاته، وهو استقرار القوة

الاقتصادية الأميركية على نسبة 20 بالمئة تقريباً من الناتج الإجمالي العالمي.

* بالطبع، إن المعلومات المستقاة من الشركات العامة تمثل جزءاً من الصورة فقط، لأن أكثر من ثلاثة أرباع الشركات البيوتكنولوجية في العالم (وعددها 4,203 شركات) هي شركات خاصة. وتملك أوروبا 42 بالمئة من مجموع هذه الشركات الخاصة (مقابل 31 بالمئة في أميركا). أما الولايات المتحدة فتملك الحصة الكبرى من الشركات البيوتكنولوجية العامة (50 بالمئة مقابل 18 بالمئة فقط في أوروبا)، وهذا ربما يؤشر إلى نضج السوق الأميركية.

* يتضمن رقم مؤسسة ماكنزي العالمية متخرجين مدربين في الهندسة، والتمويل، والمحاسبة، وبحوث علم الحياة، وغير المتخصصين الاحترافيين، مثل عاملي مراكز الاتصالات (callcenters). ويُعرَّف المحترفون الشبان بأنهم متخرجون مع خبرة سبع سنوات.

* لطالما حيَّرني هجوم الجناح اليميني على الجامعات الأميركية ووصفها بالأبراج العاجية المعزولة. في عالم شديد التنافس، تهيمن هذه المؤسسات على مجال عملها.

* قد تكون نسبة الولادات في الصين غير دقيقة بسبب سياسة الطفل الواحد التي تتبعها الحكومة، لكن الإجماع الديموغرافي يبقى صحيحاً وهو أن نسبة الخصوبة الإجمالية في الصين أقل من مستوى الاستعاضة منذ 15 عاماً أو أكثر.

* لم أضف إصلاح الرعاية الصحية إلى هذه اللائحة لأنها ليست مشكلة يسهل إصلاحها. معظم المشاكل في واشنطن تحتاج إلى حلول بسيطة تتعلق بالسياسات، لكنها تواجه شللاً سياسياً. أما الرعاية الصحية فهي مشكلة معقدة على مستوى السياسات وعلى المستوى السياسي في آن معاً. وهذا لا يعني أنها ليست بحاجة إلى الإصلاح، ولكن لطالما كان حلها صعباً تحت أي ظروف، كما هي الحال اليوم.

* ليس هذا موضوع الكتاب، لكنني كنت دائماً أؤيد إسقاط صدام حسين، ودُفعت منذ البداية باتجاه استخدام قوة أكبر بكثير، وتدخل مقبول دولياً، واحتلال. وكان المنطق الذي استندت إليه يتعلق بحقيقة أن السياسة الخارجية الغربية تجاه العراق كانت قد انهارت - العقوبات كانت تُخترَق، وعدد لا يُحصى من المدنيين كانوا يموتون بسبب الحظر، وتنظيم القاعدة كان غاضباً من قاعدتنا العسكرية في السعودية، التي أدرنا منها منطقة حظر الطيران - وكنت أثق بأن وجود عراق أكثر حداثة واعتدالاً وسط العالم العربي سيساعد على تحطيم القوى السياسية العاجزة في العالم العربي. عارضت منذ الأسابيع الأولى سياسات الاحتلال الأميركي. وبالنظر إلى الحدث بعد وقوعه، أعترف الآن بأنني قلّلت من أهمية ليس فقط تعجرف الإدارة وعجزها، بل ومن الصعوبة المتأصلة في طبيعة المهمة أيضاً. لكنني ما زلت أعتقد بأن عراقاً حديثاً ومعتدلاً سيحدث تغييراً هاماً في الحياة السياسية في الشرق الأوسط. آمل أن يرقى العراق، على المدى البعيد، إلى هذه المكانة، لكن التكلفة كانت باهظة جداً بالنسبة إلى أميركا، وإلى سمعة أميركا، وبشكل خاص بالنسبة إلى العراقيين. وعلى أي حال، السياسة الخارجية تتعلق بالأثمان والفوائد.

عالم
ما بعد أميركا

فريد زكريا

مؤلف كتاب مستقبل الحرية الذي حقق انتشاراً واسع النطاق

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90